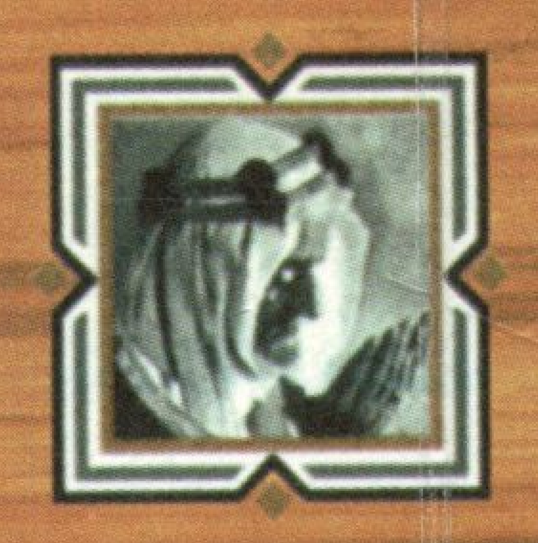


مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

عرب وسط آسيا في أفغانستان

التحول في نظام الرعي البدوي



تأليف: توماس ج. بارفيلد

ترجمة: محمد بن عودة المحيميد

مراجعة: د. محمد عبد الواحد السيد



كتب مترجمة

عَرَبُ وسط آسيا في أَفْغانِستان

التحوّل في نظام الرعي البَدوي

تأليف

توماس ج. بارفيلد

ترجمة

محمّد عودة الحميد

مراجعة

د. محمد عبد الواحد السيّد

ح مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣٠هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية
بارفيلد، توماس
عرب وسط آسيا في أفغانستان: التحول في نظام الرعي البدوي./
توماس بارفيلد، محمد بن عودة المحيميد؛ محمد عبدالواحد السيد.-
الرياض، ١٤٣٠هـ.
٢٩٤ ص؛ ١٧× ٢٤سم
ردمك: ٧ - ١٠ - ٨٠٣٢ - ٦٠٣ - ٩٧٨
١- العرب في أفغانستان ٢- الأقليات العربية - آسيا الوسطى
٣- أفغانستان - الأحوال الاجتماعية
أ- المحيميد، محمد عودة (مترجم) ب- السيد، محمد عبدالواحد (مصحح)
ج - العنوان ديوي ١٥٨١، ٣٠٩ ١٤٣٠/٨٣٤٣

رقم الإيداع: ١٤٣٠/٨٣٤٣

ردمك: ٧ - ١٠ - ٨٠٣٢ - ٦٠٣ - ٩٧٨

الطبعة الثانية ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م

أصل هذا الكتاب باللغة الإنجليزية:

The Centeral Asian Arabs of

Afghanistan:Pastoral Nomadism in Transition

Austin: Univeraity of Texas Press 1981

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

ص . ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣

هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ فاكس ٤٦٥٩٩٩٣

المحتويات



مقدمة المترجم

تُعاني المكتبة العربية نقصاً شديداً في الدراسات الأنثروبولوجية الإثنوغرافية التي تتناول المجموعات العرقية في العالم. وهذه الدراسات مهمة في فهم تركيبة الدول المختلطة الأعراق، والتعامل معها على أسس علمية دقيقة، في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية على السواء. وقد أفاد الغرب من هذه الدراسات أيّما إفادة، وأخذ المعلومات التي تتعلق بشعوب العالم مأخذ الجَدّ، فنفعته ودعمت مصالحه السياسية والاقتصادية والثقافية.

وقد كان من بين هذه الدراسات التي لفتت انتباهي كتاب تُوماس ج. بارفيلد المعنون بـ «عرب وسط آسيا في أفغانستان: التحول في نظام الرَّعي البَدَوي» الصادر عن مطبعة جامعة تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد كان الكتابُ في الأساس أطروحةً تقدم بها بارفيلد في جامعة هارفارد في العام ١٩٧٨م لنيل درجة الدكتوراه.

وقد رأيت أن فكرة ترجمة الكتاب ليكون في متناول القارئ العربي فكرة جيدة، نظراً لما يمثله من أهمية بالغة، حيث إنه دراسة جادة دخلت أعماق مجموعة من الناس ينتسبون إلى العرب، ويعتقدون أنهم من السلالات العربية الأولى التي قدمت بالدين الإسلامي إلى تلك الديار. ومنهم من يعتقد أنهم من العرب الذين أحضرهم تيمور لنك إلى تلك الديار بعد أن استولى على دمشق، ولا يزال الكثير منهم يرحلون مسافات طويلة طلباً للكلأ، مع أنهم مثل غيرهم من سكان قطغن، بدؤوا بتنويع أعمالهم بعد التنمية التي شملت منطقتهم، حيث اشتغلوا بزراعة القطن والاستثمار في حواضر تلك المنطقة، ولكنهم لم يتخلوا أبداً عن امتهان الرعي.

ولا يقصر الباحث دراسته على هذه المجموعة الموجودة في أفغانستان، ولو أنها المحور الرئيس لدراسته، فهو يعود إلى الخلف ليلقي الضوء على تاريخ هذه المجموعة، والهجرات التي قامت بها. ويحدثنا عن تاريخ العرب في وسط آسيا عموماً، ويستعرض الدراسات والإحصاءات المتعلقة بها.

وسيكون هذا الكتاب، بحول الله، إضافة جديدة إلى المكتبة العربية حول البدو عموماً، تبين، على وجه الخصوص، أحوال أناس بدو يمتهنون الرعي، وتلقي الضوء على حياتهم، وتداخلهم مع المجموعات العرقية الأخرى المحيطة بهم، ومع الحكومة الأفغانية واقتصادها الرعوي، وتأثيرهم في السوق والاقتصاد الأفغاني، ومدى تأثرهم بالتغيرات التي طرأت على منطقة قطغن خلال الخمسين سنة الماضية. وكما هو (الكتاب) مهم للدارس المتخصص فهو ممتع ومسلٍّ للقارئ العادي، حيث إنه بمثابة دراسة تشبه الرواية.

وأود في المقدمة أن أسجل شكري وتقديري للدكتور يحيى بن جنيد الذي أعده صاحب الفضل الأول والأخير في جعل هذه الترجمة حقيقة في المتناول، حيث إنه هو الذي شجعني على الترجمة، وفتح لي قلبه، ولم يبخل بوقته في المراجعة والتوجيه المستمرّين. وللأمانة العلمية يجب أن أسجل هنا أن فكرة الترجمة كانت مشتركة بين الدكتور يحيى وبيني، وقد أفدت كثيراً مما قام به، وجعلته الركيزة الأولى التي أعانتني على المواصلة. فله الشكر الجزيل والتقدير الوفير على ما بذله ويبذله في سبيل المعرفة. وكذلك شكري وتقديري موصولين للدكتور عوض البادي، الذي كان له فضل عظيم في تشجيعي ودفعي إلى الاستمرار، وعلى ما بذله في سبيل الحصول على الموافقة على ترجمة الكتاب من الناشر. ولا يفوتني أن أشكر الدكتور محمد عبدالواحد السيد على ما بذله من جهد في مراجعة الكتاب ومطابقته مع النص الإنجليزي، وكذلك الأستاذ نظر محمد الفاريابي لقراءته المتأنية وتحقيق أسماء الأماكن والمفردات الفارسية والأوزبكية الواردة في الكتاب، وكل من شارك في هذا العمل من مراجعة وطباعة وغيرها.

محمد بن عودة المحيميد

تنبيه للقارئ

لقد تم نقل المصطلحات الفارسية إلى اللغة الإنجليزية الدارجة تبعاً للهجة الفارسية الدارجة، التي يتحدث بها العرب في شمال شرقي أفغانستان مع خليط من مفردات أوزبكية. وقد حاولت أن أحدّ من استخدام المصطلحات الفارسية من أجل القارئ العادي، فلم أستخدم سوى المصطلحات التي تجعل التحليل أكثر سهولة للمتابعة، أو التي تنفع الباحثين حين تُجرى المقارنات مع أماكن أخرى في أفغانستان أو وسط آسيا. إن التباين في كتابة أسماء الأماكن، أو القبائل موجود بشكل شائع في أدبيات البحث، ويمكن بسهولة التعرف إلى معظم الاختلافات.. وفي هذا العمل استخدمت تهجي «تركمن» Turkmen أكثر حداثة للإشارة إلى التركمان (*)، وتمت صياغة اسم الجمع للكلمات الأجنبية بإضافة حرف S (**).

وقد أدرجت في هذا العمل ثلاثة مقاييس محلية؛ لأنها مستخدمة في جميع أنحاء أفغانستان، ونقلها إلى أرقام صحيحة بالإنجليزية سيوجد التباساً في تساويهما الزائف كأنهما دقيقان إلى أقصى حد؛ وهي:

جريب واحد = ٠,٢ هكتار

سير واحد = ٧,١ كيلو غرام.

٥٥ أفغانياً = دولار أمريكي واحد خلال فترة البحث، إلا أن سعر الصرف تراوح من ٩٤ أفغانياً للدولار الواحد عام ١٩٧١م إلى ٤٥ أفغانياً للدولار الواحد عام ١٩٧٧م.

(*) خاص باللغة الإنجليزية

(**) خاص باللغة الإنجليزية

شكر وعرفان:

تعد (الأنثروبولوجيا) الاجتماعية مغامرة تتطلب تعاون مجموعتين متميزتين من الناس لم تلتقيا قط:

أولى هاتين المجموعتين تضم أولئك الذين يقومون بطرح مناهج ثقافية مختلفة لعالم الأنثروبولوجيا وشرحها، وتعد مهمة هؤلاء عملية مستهلكة للوقت، تحتاج إلى التعليم الدؤوب إلى أن يفهم عالم الأنثروبولوجيا، أو أحياناً يتقن المعلومات المهمة والقيم اللازمة للحياة داخل حدود ثقافة أخرى.

أما المجموعة الأخرى؛ فهم أعضاء من الوسط الأنثروبولوجي، بتعاونهم يتم بلورة المنظور المتفرد للثقافة الأخرى في إطار تحليلي يجمع بين الثقافات.

ومهمة هؤلاء شاقة؛ ذلك لأنها تتطلب نقل المعرفة إلى الآخرين بصيغة ذات معنى، علماً أنه لا يمكن تضمين التعقيد الحقيقي للثقافة الأخرى بشكل كامل في هذه الصيغة.

وهنا يجدر التنويه بأنني مدين لكلتا المجموعتين بشكل كبير، فإليهم يرجع الفضل في تدريبي وإتاحة الفرصة لجعل هذا العمل ممكناً، وإليهم يعود الفضل في إخراج هذا الكتاب. وبالطبع، فإنني مسؤول عن كل الأخطاء في الحقائق أو التأويلات الواردة في هذا الكتاب.

وقد قُدم هذا الكتاب في الأساس رسالة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة هارفارد عام ١٩٧٨م. وباستثناء بعض المراجعات، فقد بقي البحث نفسه على حالته الأولى. وقد استفدت في هارفارد من النقد البناء للبروفسور مايكل فيشر، الذي ساعدني في رسم خطة البحث، ومن كلٍّ من البروفسور روث ترينغهام، وجون بيلزيل اللذَيْن دعما العمل بنشاط. وأود أن أشكر د. ماكس جولدنسون على قراءته الجادة للكتاب حينما كان في طور بداياته. وقد تم تمويل الدراسة بواسطة منحة للبحث في أطروحة الدكتوراه من فولبرايت – هيز الخاصة بأفغانستان من خلال إدارة الصحة والتعليم

والأعمال الخيرية التي كانت سخية في قبول فواتير مكتوبة بالفارسية لخيول وحمير وعمائم حرير.

وفي كابول في أفغانستان أود أن أشكر القسم الثقافي في وزارة الشؤون الخارجية على مساعدته في ترتيب التأشيرات والتصاريخ اللازمة. والمؤسسات الرسمية الأخرى في كابول التي أمدتنا بالعون، وهي الجمعية الأفغانية الأمريكية للتعليم تحت قيادة لاري بيك؛ حيث سهلت كثيراً من المصاعب، وكل من المعهد البريطاني للدراسات الأفغانية، ومعهد جنوب آسيا هيدلبيرج، اللذين وفَّرا المكتبات وحسن الضيافة.

وخلال الأشهر الستة الأخيرة من البحث، قامت دونا ويلكر بمساعدتي بدرجة كبيرة، فرافقتني في السفر إلى بَدَخشان، وقد كان لمعرفتها ببواطن الأمور الفضل في توضيح كثير من جوانب الحياة العربية لي. بالإضافة إلى ذلك، فقد أدت دور المرأة البدوية المسؤولة عن معظم العمل خلال السفر، بينما قمت بدور الرجل المثقف الذي يشرب الشاي، وينشغل بأحاديث تافهة. وقد كان لمقدرتها ورغبتها في التعامل مع كثير من مصاعب البحث أثر كبير في جعله دراسة تعاونية بحق.

وفي النهاية، إنه لمن المستحيل أن أشكر كل الناس الذين ساعدوني في إمام صاحب[1]، وأعدُ ألا أستخدم أسماءهم؛ وذلك لحماية خصوصيتهم. أما الأسماء المستخدمة في هذا العمل، فهي الأسماء الدارجة في المنطقة، ولكنها ليست الأسماء الحقيقية للناس الذين تحدثت عنهم، ولم أتبع اقتراح صديق قال لي: إنه بإمكاني استخدام القصص الغرامية الخاصة به شريطة أن أبدل اسم جاره باسمه.

لقد تمنيت أن يكون بوسعي العودة إلى أفغانستان في المستقبل القريب؛ لأقوم بشكر كل فرد شخصياً، ولكن الحرب الأهلية، والغزو الأجنبي، قد خيَّما على البلاد، وجعلا ذلك مستحيلاً. إنها حقاً مأساة، وبالإضافة إلى شكري لهم، فلا بد من أن أضيف أملي في أن يتجاوزوا هذه المحنة.

(١) إحدى المديريات التابعة لمحافظة قندز.

مقدمة
عرب وسط آسيا
مشكلات البداوة الصرفة

تمثل هذه الدراسة وصفاً إثنوغرافياً[١] لعرب وسط آسيا، وهم فئة لا يعرف عنهم إلا القليل، يقطنون في الشمال الشرقي لأفغانستان، كما تقدّم توضيحاً للتغيرات التي طرأت على طريقة معيشتهم خلال السنوات الخمسين الماضية، وهؤلاء العرب الذين أعرض لهم في هذا العمل هم بدو يحترفون الرعي، يرتحلون فصلياً من وديان النهر في أرض منخفضة إلى قمم الجبال العالية، ومن نواحٍ شتى، يمكن اعتبارهم نموذجاً لمعظم البدو الذين يحترفون الرعي في وسط آسيا. ومع ذلك، فعندما نطبق الحقائق الإثنوغرافية على الفئات القياسية للرعاة البدو، فإن الأمر يتطلب مرادفاً أنثروبولوجياً لبروكروستيس[٢] ليقوم بملاءمة هؤلاء العرب مع تلك الفئات؛ ذلك لأن أسلوبهم في الحياة مُعقد جداً، لدرجة لا يمكن معها تصنيفهم ضمن التصانيف التي تستخدم غياب الزراعة والتنقل المستمر خصائص تعريفية. هذه العقبة في التصنيف قائمة بالنسبة إلى العرب اليوم، كما كانت في العصور الغابرة، وتوضح (هذه الدراسة) التعقيد الواسع النطاق للبداوة الرعوية، وتكاملها مع الاقتصادالإقليمي، بالإضافة إلى التغيرات الهيكلية داخل الاقتصاد الرعوي نفسه. ويجدر التنويه بأن هذه التغيرات الهيكلية تفند الادعاءات الخاصة بأن الرعي البدوي هو تخصص بلا آفاق للتطور.

إن القضية الأولى التي لا بد من إثارتها - شريطة أن تطرح جانباً مباشرة بعد ذلك - هي تعريف البدوي محترف الرعي؛ فقد ابتليت دراسة البدو بالافتتان

(١) إثنوغرافيا: الأنثروبولوجيا الوصفية، أو علم الإنسان الوصفي.

(٢) بروكروستيس Procrustes كان بروكروستيس هذا لصاً إغريقياً يمط أرجل ضحاياه أو يقطعها لكي يجعل منسجماً مع فِراشه) «المورد».

بالتصنيف بطريقة أكاديمية بحتة، وأدت هذه الدراسات التصنيفية النابعة من علم الجغرافيا الثقافية إلى سوء فهمنا للبداوة أكثر من أن تقدم تبصراً أعمق لطبيعة هذا النمط من الحياة.

لقد قدم بيكون (١٩٤٥م) تصنيفاً كلاسيكياً للبداوة غالباً ما يستشهد به؛ وهذا التصنيف قسَّم البدو ثلاثَ طبقات: البدو الأقحاح، وأشباه البدو، وأشباه المستقرين، معتمداً في هذا التقسيم على الفترة الزمنية التي تقضيها كل فئة في الترحال ومزاولة الزراعة. فالبدوي القح يعيش في خيمة طوال السنة، ويقوم بتربية الحيوانات فقط، بينما يعيش شبه المستقر في منزل، يزاول بعض الزراعة، ويقوم بتربية الحيوانات، ويمضي جزءاً من السنة في خيمة.

بيد أن هناك مشكلات في التعامل مع هذا التصنيف؛ فالتحرك وعدم مزاولة الزراعة إذا لم يتم تناولهما وفق بيئة محددة، لن يقدما إلا القليل في إطار هذا التصنيف. وظاهرياً، فإن البدوي القح لا بد أن يكون مختلفاً جداً عن شبه المستقر. إلا أن النظرة الفاحصة إلى الأسباب التي تجعل بعض البدو أكثر تحركاً من بدو آخرين تؤدي إلى نتيجة غير السابقة؛ فعلى سبيل المثال نجد أن العرب في شمال شرق أفغانستان يضمون أسراً تعد بدوية صرفة تبعاً لتعريف بيكون، وتعيش بجوار أسرة شبه مستقرة، ولدى كل من المجموعتين ممتلكات متشابهة من الماشية، وتزاولان أعمالاً زراعية متشابهة في الحجم، كما تقومان بالتنقل نفسه. فهل عيش أسرة واحدة في منزل جزءاً من السنة وجزءاً آخر في خيمة لُبادية يُعد فارقاً كافياً لعد هؤلاء أناساً مختلفين؟ إن الإجابة البدهية هي النفي، فهناك الكثير من التنوع في السكن، أو مكونات الماشية، أو الاهتمام بالزراعة، حتى بين أفراد الأسرة الواحدة، ناهيك عن التنوع بين الأعداد الكبيرة من محترفي الرعي البدوي. إن الوقت الذي يمضيه البدوي في الخيمة يقترن بملكية الأرض، فالذين يملكون أرضاً يقومون في نهاية المطاف ببناء المنازل عليها، أما الذين لا يملكون أرضاً فيقيمون مخيماتهم في مناطق مفتوحة

للجميع. وبصفة عامة فقد كان العرب جميعهم يعيشون في خيام لُبادية، إلا أن كثيراً منهم تخلوا عنها دون تغيير في نظامهم الرعوي.

إن تصنيف بيكون محاولة شمولية للخروج بمعنًى للبداوة على حساب التنوع داخل أيٍّ من المجتمعات البدوية، وعلاقة ذلك المجتمع بالعالم الخارجي. إن الدقة الظاهرية لهذا التصنيف المجرد من المضمون أدت إلى حجب التنوع الموجود بين البدو، فأصبح التنقل غاية بذاته، كما عُدت الزراعة مصدراً من مصادر التلوث. لذلك فإنه من الأجدر اقتراح تصنيف لغرض محدد فقط، بدلاً من تعريف ما يجب أن يتم التحري عنه عملياً.

إن النتيجة المؤسفة لهذه التصانيف هي استدامة أسطورة «البدوي القح»، وبالطبع فإن أفضل البدو الأقحاح هم الذين يقطنون في خيام اللباد أو الخيام طوال السنة، ولا يشتغلون أبداً بالزراعة. وتعد وسط آسيا - التي تشكل حدودها الجنوبية مجال هذه الدراسة - الموطن التقليدي للبدو الأقحاح. ويصرح بيكون:

يزدري سكان وسط آسيا الزراعة، ولكنهم يشتغلون بها فقط عندما يكونون مجاورين للمجتمعات الزراعية، وتحت ضغوط اقتصادية حادة، وتُعد هذه المنتجات التي يحصلون عليها بالمتاجرة بضائعَ ترف؛ لأنهم من الناحية الاقتصادية مكتفون ذاتياً، يستطيعون العيش للأبد على منتجات الحليب واللحم، أما الحصول على الملابس والمأوى والمعدات، فهو من المنتجات الحيوانية. إن التكافل القائم بين السهل والبلدة الذي هو ميزة في جنوب غرب آسيا لا وجود له في وسط آسيا (Bacon 1954:46) .

في أسلوب أسطوري بحت يأكل البدو الأقحاح في وسط آسيا اللحم، ومخ العظام، ومنتجات الحليب (يفضل أن تكون مخمّرة)، وهم يحتقرون المزارعين، والزراعة والحبوب، ويتنقلون كما يشاؤون مسافات شاسعة بمساكنهم القابلة للنقل، محدثين الخراب والدمار في كل مكان، ويتّسِمون دائماً بالحيوية، وهم مَضَاييفُ، ولا يدفعون الضرائب أبداً.

وقد وصف هيرودوتوس هذا النوع من البدو الأقحاح لأول مرة في القرن الخامس قبل الميلاد، حينما تعرض للـ Scythians [1] الذين أصبحوا مثالاً يحتذى في القرون العشرة التالية، غير أنه لابد من الاعتراف أن بعضهم احترف الزراعة، وحتى السذيان البدو، فقد ظلوا على علاقات مريبة مع المدن التي تُعد عظيمة تصدر الحبوب، والتي أسسها الإغريق.

إن البدوي القح - على الرغم من هذا النموذج الأول - ظل غامضاً إلى حد بعيد عبر القرون، فلقد بدا الهسيونج - نو، الذين عاشوا على الحدود الصينية في القرن الثاني قبل الميلاد بدواً أقحاحاً مثاليين حتى كُشف النقاب عن أن خمس مجموع دخل الإمبراطورية الصينية السنوي قد استخدم لاستمالتهم (Yu 1967: 63 - 46) . ولم يطلب هؤلاء البدو البضائع الترفيهية البتة، بل البضائع الضرورية والمواد الأولية؛ مثل الحبوب والنبيذ، إلى حد أن مستشاريهم نصحوهم بالتخلي عنها قبل أن يعتمدوا عليها (Watson 1961، 11: 170) . ومنذ ذلك الوقت كان للقبائل البدوية على الحدود الصينية علاقات تجارية، وابتزاز مع الإمبراطورية الصينية. هذه العلاقات التي لو تفحّصناها عن كثب، لوجدنا أنها أنتجت القليل فقط من المشردين الذين كانوا هم حقاً بدواً أقحاحاً. وهذا ما حدا بـ «لاتيمور» أن يعلن: «أن البدوي القح هو البدوي الفقير حتماً» (522: 1940) .

وفي أجزاءٍ أخرى من وسط آسيا عاش الكازاخ في منازل شبه مدفونة؛ (Bacon 1954: 56-57). وزاول التركمان الزراعة المروية بجانب تربية الجمال، وتجارة العبيد (Irons 1974: 638). أما عرب وسط آسيا، فكانوا رعاة خُلَّصاً. ومع ذلك، فقد امتلكوا حظائر للأغنام، ودفعوا الضرائب. ونستطيع تمديد هذه القائمة من دون حدود. والمسألة هي أنه، في محاولة لوصف البداوة الصرفة، فإن ما هو أكثر إمتاعاً فيما يتعلق بالعلاقات السياسية والتجارة، واستراتيجية العيش البديلة

(١) Scythia الاسم الإغريقي القديم للبلاد الواقعة على الشاطئ الشمالي للبحر الأسود Scythians أهل تلك البلاد.

لمجموعة بدوية ما، يضيع أو يصبح نوعاً من «التثاقف» يجب أن يجلو عن غموضه اللجوء إلى عمليات تعاقب الأجيال أو الاتصال بالمجموعات الأخرى. إن التماثل في نظام الرعي في وسط آسيا ما هو إلا نتاج التحليل الذي يغفل كل الشواهد.

غير أن البدو، الذين لا يتكبرون عن نهج طرق وجدانية في أسلوب حياتهم، لا يعيرون اهتماماً للبداوة الصرفة، وغالباً ما يسلكون طرقاً ليست بدوية صرفة، ويجب إعادة النظر في المواد التاريخية، ومواد الإنثروبولوجيا الوصفية (إثنوغرافية) بدون قناعات تعريفية مسبقة، وصولاً إلى فهم ما كانت عليه علاقة البدو الحقيقية بيئتهم، وبالبدو الآخرين، وبالناس المستقرين، ولن يتمحَّض ذلك عن نمط واحد، لأن اتساع وسط آسيا الداخلي يتحدى نمطية يمكن أن يطلق عليها: «الرعوية البدوية الصرفة».

ولهذه الأسباب أشعر أنه من غير المثمر الخوض في المناقشة حول ماهية البداوة. فمعظم التعاريف تبدو كأنها حُددت بطريقة فضفاضة، لدرجة أنها تضم المجموعة الخاصة بعالم الإنثروبولوجيا، كما أنها ضيقة لدرجة أنها تستبعد أكثر ما يمكن من المجموعات الأخرى.

الأمر الآخر هو أن بعضاً من الطبيعة الرومانسية للبحث تضيع عند إطلاق تسمية «شبه المستقرين في وسط آسيا» على دراسة إثنوغرافية. ويكشف الوصف الخاص بعرب وسط آسيا عن أناس يعيشون من الرعي، ويقومون بالهجرة، إلا أنه ليس هناك داعٍ للانشغال بتصنيفهم، وآمل أن تكشف التفاصيل لكثير من الروابط التي لدى العرب مع العالم الأرحب، إن التصنيفات التقليدية تحد من عالم البدو في إطار أضيق من اللازم. ومن ثم، فإنني أتوقُ إلى مزيد من المقارنة مع البدو الرعاة الآخرين أو المزارعين، بدلاً من تقليصها.

المشكلة

لقد استُخدم عمل فردريك بارث في الأدبيات الإنثروبولوجية أساساً نظرياً للكتابات الأكثر حداثة عن محترفي الرعي البدوي. ويوضح أحد النماذج المهمة التي

وظّفها في كتابه «بدو جنوب فارس» (١٩٦١م) كيف حقق البدو توازناً اقتصادياً واجتماعياً وديموغرافيا[١]، عن طريق تسرب كل من البدو الأغنياء والفقراء إلى المجتمع المستقر، وافترَض أنه عندما يصبح البدو أثرياء، فإنهم يقومون باستثمار الأرض، وعندما تتسع ممتلكاتهم من الأرض، فإنهم يبدون اهتماماً أكثر بتكريس الوقت لتلك الممتلكات، مما يؤدي إلى تخلّيهم عن الرعي وتربية الأغنام في نهاية الأمر واستبدال تلك الأنشطة بممارسة دور الملاّك المستقرين. وعلى النقيض من ذلك في الوضع الاقتصادي، فلقد أغرق البدو الفقراء أنفسهم بالدين، وقاموا ببيع الحيوانات من أجل السداد، غير أنه في نهاية المطاف أضحت أعداد أغنامهم الآخذة بالنقصان غير كافية لإعالة الأسرة. لذلك أُجبروا على الاستقرار، حتى أصبحوا فلاحين بلا أرض يمتلكونها. وقد ادعى بارث أن وظائف الرعي كانت قليلة، لذلك فإن البدوي الفقير لم يجد مفراً من الاستمرار الناتج من العوز. وبهذه الطريقة أبقى المجتمع على أعداده متوازنة، عن طريق تسرب أعضاء منه إلى المستقرات المحيطة، كما ظل المجتمع مؤمناً بالمساواة؛ لأن محترفي الرعي من الطبقة المتوسطة ذوي الأهداف المشتركة فقط هم الذين بقوا في الرعي، فقد شكل البدو الرعاة على المستوى القومي طبقة وسطى بين الصفوة أصحاب الأرض، والغالبية من القرويين.

لقد لاقى هذا التنظير قبولاً حسناً من معظم الإنثروبولوجيين، إلا أن جاكوب بلاك (١٩٧٢م) هاجمه بشدة، مستخدماً معلومات مستقاة من اللور، وهم مجموعة قبلية تعيش بالقرب من الباساريين الذين قام بارث بدراستهم؛ لأن هذا التنظير لم ينطبق على اللور الذين جاء حالهم مغايراً، فلقد كوّن البدو الأثرياء منهم «تجمعاً زراعياً رعوياً»، ودمجوا امتلاك الأرض مع تربية الأغنام، أما البدو الفقراء، فقد كان البدو الأثرياء يستأجرونهم لرعاية الأغنام بعقود، وبدلاً من ترك الرعي امتلك الأثرياء الغالبية العظمى من مجموع الأغنام، كما أجبر اللور الفقراء على عقود الرعي

(١) الدراسة الإحصائية للسكان من حيث الولادة والوفيات والصحة والزواج.

الاستغلالية؛ لأنهم لم يجدوا الفرص البديلة. ويجادل بلاك بأن البيانات اللورية تكشف عن أن تنظير بارث ليس تنظيراً شاملاً، ولكنه ناشئ من التركيز المبالغ فيه على طبيعة المساواة المفترض شيوعها في المجتمعات القبلية، مما يُعد مضللاً في نظره.

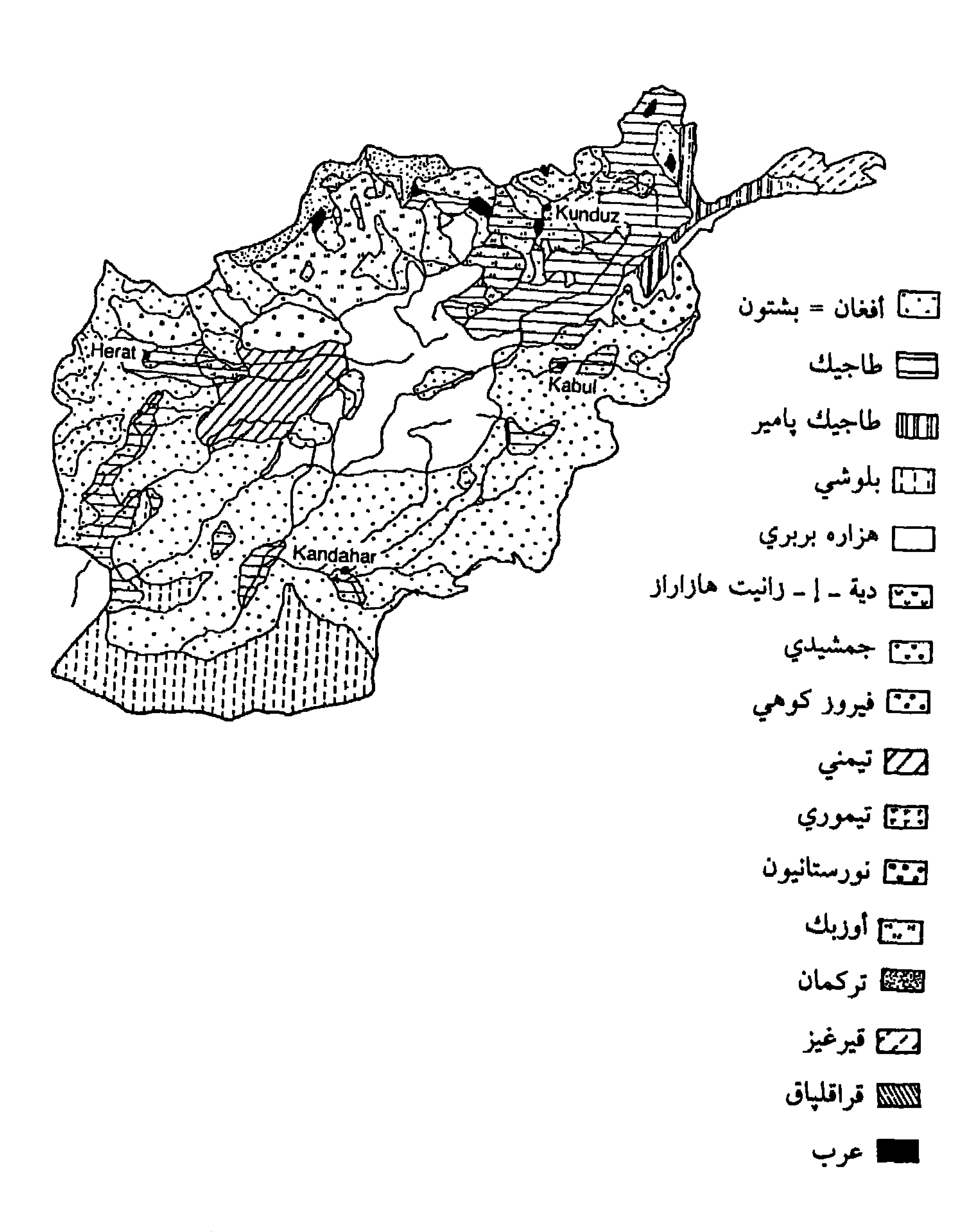
إن القبول المطلق لنموذج بارث - بالإضافة إلى الفرضية المعاكسة التي اقترحها بلاك - تجعل من قضية التنظيم الاقتصادي لمحترفي الرعي البدوي أمراً في غاية الأهمية، وحيث إن هذين النموذجين يبدوان على طرفي نقيض، فقد قررتُ اتخاذ هذه النقطة محوراً لدراسة مجموعة بدو رعاة في شمال شرقي أفغانستان، وتُعد أفغانستان موطناً لكثير من البدو الذين تم تقديرهم بـ (١٠ - ١٥) بالمئة من مجموع السكان الكلي، وهم يقومون بدور مهم في الاقتصاد هناك، وقد كان الهدف من خطة البحث الوصول إلى فهم للاقتصاد الرعوي وعلاقته بالتركيبة الاجتماعية البدوية، بيد أنه سرعان ما أصبح من الواضح على أرض الواقع أن البحث يجب أن يتوسع حتى يتم تناول البدو جزءاً من النظام الإقليمي، وتغطية اتصالاتهم مع الأسواق الحضرية، والقرى الزراعية، والهياكل الحكومية. إن التركيز الضيّق المتناهي على مجموعة مخيم بدوي بعينه كان من شأنه أن يبالغ في تقدير مدى انعزال العرب.

وستوضح الصفحات الآتية أن النقاش بين بلاك وبارث كان نقاشاً رئيساً لفهم الطبيعة المتغيرة لنظام الرعي بين العرب في قطغن. لقد نشأ عن التجارة الكبيرة بالأغنام وضعٌ مثل ذلك الذي وصفه بلاك، عندما تحول العرب من الاقتصاد الموجَّه للأغراض المعيشية إلى الاقتصاد النقدي، وكان من شأن نموذج بارث أن يكون مناسباً في الاقتصاد من أجل الأغراض المعيشية، حيث توفر الأغنام عوائدَ نقدية متدنية، وتكون استثماراً غير جذاب مقارنة بالأرض، إلا أنه عندما ارتفعت قيمة الأغنام النقدية، فإن هذه الأغنام نفسها أصبحت استثمارات مربحة لكل من البدو الأثرياء والتجار الذين لديهم سيولة نقدية للاستثمار، وتغيرت بنية البداوة الرعوية لتعكس هذا التوجه الجديد، وكان من الأسهل رؤية هذا التحول بين المزارعين، حيث تطلَّب

التغيير من محاصيل للأغراض المعيشية كالقمح مثلاً إلى محاصيل نقدية كالقطن نوعاً مختلفاً من الزراعة. أما عند البدو، فإن الأغنام ظلت كما هي، فالتغيرات التي طرأت على الاقتصاد الإقليمي هي التي حولت الأغنام من «محصول للأغراض المعيشية» إلى «محصول نقدي» من دون أي قرار واعٍ من قبل البدو أنفسهم.

البحث

وصلت إلى أفغانستان في يناير ١٩٧٥م، وفي ذهني هذه المشكلة الإنثروبولوجية، وكنت قد قمت قبل ذلك برحلتين استكشافيتين في صيفي ١٩٧٣ و ١٩٧٤م، وعلى الرغم من أنهما لم توفرا لي بيانات إثنوغرافية، إلا أنهما مكنتاني من القيام باتصالات ثبت في النهاية أنها في غاية النفع، وبمساعدة صديق أفغاني اخترت منطقة إمام صاحب في محافظة قُندز بسبب إتاحتها فرصاً مؤملة لنجاح البحث. لقد كانت هذه المنطقة موطن الشتاء لآلاف من البدو الذين يهاجرون من الشرق إلى بدخشان، وقد اشتهروا بأنهم أغنى البدو في البلاد. وبعد الحصول على الإذن من الحكومة للعمل كان لدي مشكلة الاختيار من بين القبائل الكثيرة المختلفة من البدو، والكل تقريباً لديه قرى شتوية دائمة في المنطقة؛ فالبشتون بخيامهم السوداء هم البدو الأكثر عدداً، إلا أنه في إمام صاحب يوجد أيضاً أوزبك وتركمان وعرب، وما يسمونهم فارسيون (بدو يتحدثون اللغة الفارسية عُرفوا جميعاً بمصطلح عام) وهم إما رعاة، أو لديهم مكونات الرعي. ولقد جذب العرب اهتمامي؛ لأنهم من سكان خيام اللباد (يورت)، ويقومون بهجرة طويلة المدى، وأيضاً لا بد أن أعترف أنهم أثاروا فضولي؛ لأنني لم أسمع من قبل بأي عرب في وسط آسيا. علاوة على ذلك، فهم يتحدثون الفارسية التي هي أسهل للتعلم بكثير من لغة البشتو. هنأني صديق أفغاني، وقال: «لو أنك كنت ذهبت مع البشتون لشعرت أن من واجبي إعطاءك بندقية، ولكن مع هؤلاء العرب، فلابد أن تكون مُدْيَتُك كافية». بهذه الكلمات التشجيعية استوعبت درسي الأول حول وضع كل من المجموعتين البشتون والعرب بالنسبة إلى بعضهم البعض (Barfield 1978).



خارطة رقم (١): توزيع المجموعات العرقية في أفغانستان. أخذت بتصرف من كتاب «نشوء أفغانستان الحديثة، تأليف فارتان قريقوريان (ستانفورد: مطابع جامعة ستانفورد، ١٩٦٩م).

في اليوم التالي قُدمتُ لقائد عربي وصل راكباً دراجة نارية. وكان ذلك مؤشراً على أن الأحوال لم تكن كما تخيلتها، ثم سكنت خلال ربيع عام ١٩٧٥م في مخيم خاص بالرعاة يملكه ذلك الرجل العربي، وقد خاب أملي في ألا أكون مع مجموعة عائلات، إلا أنني مؤخراً اكتشفت بأن مخيمات الرعي هي موجة المستقبل، وبأن هناك مجموعات أسر تشتغل بالرعي أقل مما كان في الماضي. لقد تعلمت الكثير عن الأغنام، وكان تحت تصرفنا دراجة نارية، وكنا نقوم بزيارات في غالب الأحيان، ووجدت أن لغتي الفارسية تتحسن بشكل سريع؛ حيث إنني كنت أعمل منفرداً، فالعرب يستمتعون بالسمر، وقد أُخبرت بلهجة مؤكدة بأن جزءاً من قيمتي هي أن أتحدث، وفي أول ليلة لي بالمخيم ارتفع صوت عميق قائلاً:

الباي العربي: «تحدث».

أنا: «إنني لا أتحدث اللغة الفارسية جيداً».

الباي العربي: «أنا لا أهتم، يجب أن تتحدث».

أنا: «ليس لدي شيء أقوله».

الباي العربي: «هذا كذب» إما أن تتحدث أو أن تذهب إلى خيمتك وتنام»، وليس بمقدورك أن تجلس هنا وتنصت فقط».

أنا: «هل تعرف أنه في بلدي لدينا طرق بعرض ثمانية مسارات بها سيارات كثيرة جداً، بحيث لا تستطيع أن تذهب إلى أي مكان»؟.

الباي العربي: «الآن هذا حديث ممتع»!.

بالطبع لا أحد يصدق مثل هذه العبارات، إلا أن البدو يحبون القصص الجيدة، وكان في الإمكان الاعتماد عليّ دائماً في أن أقول شيئاً غير عاديٍّ، في البداية شعرت بأنني تحت ضغط، إلا أنني سرعان ما اكتشفت أن أي شخص آخر يفشل بالمشاركة في الحديث يوبَّخ بالمثل، وفي حالات كثيرة كنا نتبادل الأحاديث حول العادات والمعتقدات، وذلك لأن البدو عندما يُسألون عن وصف شيء ما، فإن معظمهم سوف يقول القليل

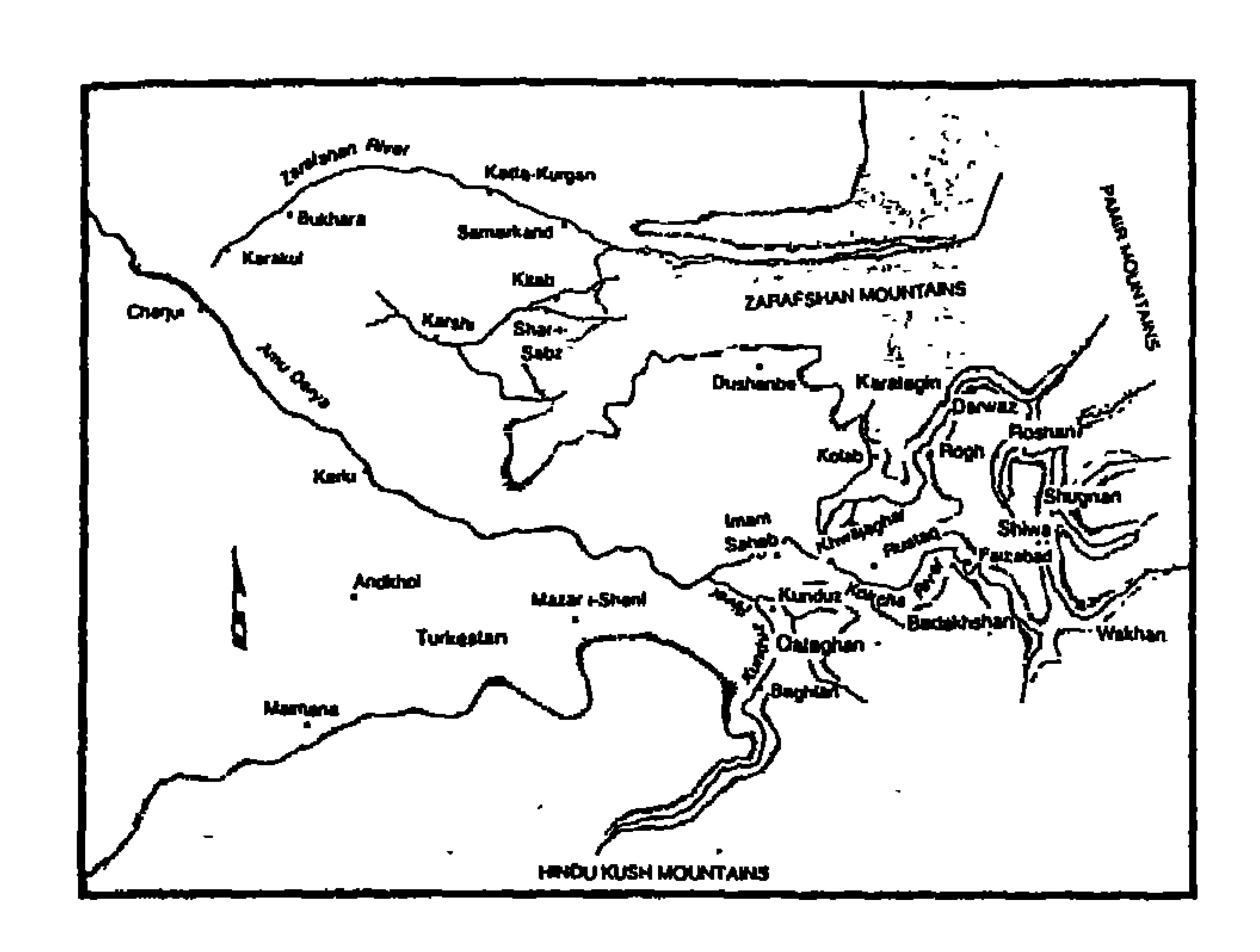
جداً، ولكنهم عندما يقارنون أنفسهم مع جيرانهم، أو مع السلوكيات الأجنبية التي أصفها لهم، فإن المحادثات في العادة تتطور إلى قصص طويلة مفصَّلة تعطي مثالاً لطريقتهم في الحياة التي يحبون التحدث عنها.

خلال الربيع والصيف قمت بجمع بيانات حول نظام الرعي التجاري، لأنني لم أستطع الوصول إلى مجموعات العائلات التقليدية، وصعدت في الجبال في بدخشان حيث أكل حصاني بعض النباتات السامة ومات، وبعد ذلك قام كل شخص بإخباري عن خطر النباتات السامة. وكانت بقية رحلتي على الأقدام خلف قافلة الملح إلى أعلى المراعي الجبلية، وهناك مباشرة، تحت خط الثلوج، أمضيت فصل الصيف، وغادرت مع بعض الرعاة وقد مشينا مدة سبعة أيام إلى أقرب طريق.

وفي فصل الشتاء تغير تركيز البحث من الأغنام إلى الناس في مخيم الشتاء، وهو مستوطنة مركزية في وادي إمام صاحب نفسه. مكثت في بيوت الضيافة التابعة لعدة عرب، كما استخدمت منزلاً في بلدة إمام صاحب، واتضح أن ذلك كان ترتيباً جيداً؛ حيث إنني داخل إمام صاحب حصلت على معلومات حول البلدة ساعدتني على فهم تلاحم البلدة مع الريف، وقد ساعدني في ذلك صديق أفغاني كان يتحدث اللغة الإنجليزية، ولم يبخل بمساعدتي، ليس فيما يخص المشكلات العلمية فقط، ولكن بإلقاء الضوء على ماهيَّة الأشياء التي كنت ألحظُها عن كثب، ولولا مساعدته ما كانت هذه الدراسة ممكنة.

عندما أتى الربيع أردت أن أقوم بدراسة مجموعات الأسر الأكثر تقليدية، وحيث إن العرب رفضوا إضافة عَزَبٍ ذَكَرٍ، فقد رافقتني دونا ويلكر. وبمساعدتها تمكنت من جمع بيانات حول النساء، لم أكن قادراً على الحصول عليها من قبل، كما مكَّنني ذلك من القيام بالرحلة التقليدية التي تستغرق ثلاثة أسابيع إلى الجبال، حيث تبلغ المسافة من إمام صاحب ٢٠٠كيلو متر، وهذا الجزء ربما كان أكثر أجزاء البحث إمتاعاً، فعلى أن الهجرة ليست جوهر حياة العرب بأية حال من الأحوال، إلا أنها كانت فرصة لا

نظير لها، لملاحظة العرب وهم يتعاملون مع مشكلات لا حصر لها. إضافة إلى أنها كانت مسابقة يتنافس العرب من خلالها باستمرار، فلقد سعوا - مثلاً - لاصطياد أحدهم نائماً حتى يثبتوا أنه تأخر عن التحرك قبل الفجر، أو لجعل أحدهم يعترف بأنه تعب قبل الآخرين، وقد فاجأ مجيئي للمرة الثانية أيضاً كثيراً من الناس الذين رأوني في الصيف السابق، وكان استقبالهم لي أكثر لطفاً. وحتى بعض التجار الذين خدعوني في صفقة عمل قاموا بالاعتذار، مع أنهم لم يعوضوني.



الخارطة رقم(٢) المناطق الموصوفة بهذا الكتاب. المنطقة المُنَقَّطَة تشكل ارتفاع ١٥٠٠متر فوق ارتفاع مستوى سطح البحر، والمنطقة المبينة هي جزء من أفغانستان وجزء من الاتحاد السوفييتي.

لقد كنت محظوظاً بما فيه الكفاية خلال قيامي بالبحث؛ لتمكُّني من إلقاء نظرة على نظام الرعي من زوايا كثيرة. وقد كان العرب، وكثير من الأفغان الآخرين في قطغن، متعاونين للغاية في تعليمي نظام الرعي، من سياسة الحصول على السلع، ومن احتكار القطن، إلى تقويم مزايا الأغنام والحمير، ولقد ترسَّخت في ذاكرتي

حقول إمام صاحب الخضراء، ومستنقعات القصب الواسعة، ومراعي الربيع المغطاة بالأزهار، وقمم جبال بدخشان المغطاة بالثلوج، حيث يخرج فجأة مئة فارس ليلعبوا بزكشي، وهي لعبة البولو[1]، لمدة ثلاث أيام.

ويجب التنويه بأن أي دراسة إثنوغرافية لا يمكن أن تنقل بسهولة حيوية وجمال التجربة، ولا السعادة أو الإحباط في البحث، باختصار فالبحث مجرد مدخل إلى أرض وأناس منحوني فرصة مشاركتهم حياتهم، وسوف أكون دائماً وأبداً ممتناً لهم، وفي الأجزاء الآتية سوف يتّضح مدى تعقيد نظام الرعي البدوي. مع أنه ليس هناك بدو أقحاح. ومع ذلك، فإنني أتمنّى أن تتضح صورة للمشكلات التي يواجهها محترفو الرعي البدوي في العصر الحديث.

وبعد التعبير بالمضارع في الكتاب كله وصفاً للحالة كما كانت زمان كتابتي للبحث، أما بالنسبة إلى الوضع الحالي، فليس لدي معلومات وافية لكي أحدد ما إذا كان العرب تأثروا بالتطورات الأكثر حداثة في أفغانستان أم لا.

(١) البولو: لعبة رياضية شبيهة بالهوكي، تمارس على متون الخيول بمضارب طويلة وكرة خشب (المورد).

الفصل الأول

عرب وسط آسيا: الخلفية التاريخية والبيئية

ظلت وسط آسيا آلاف السنين مفترق طرقٍ عالمياً مهماً، تستوطنها من حين لآخر قبائل بدوية، وجيوش غازية، وكثير من أصحاب الحضارات. فأدى ذلك إلى وجود أقليات عرقية فيها، تُعد إحدى سمات ميراثها الطويل والمُعقد. وعلى قلة أعداد هذه الأقليات، فإنها تذكرنا دائماً بأن بعض أولئك الغزاة قد استوطنوا هناك دون أن يبرحوها، وقد كان عرب وسط آسيا إحدى هذه الأقليات.

وتركز هذه الدراسة على عرب وسط آسيا في شمال شرق أفغانستان، وهم بدو رعاة، يتنقلون بأغنامهم في كل فصل من فصول السنة من الأراضي المنخفضة في وادي نهر آمو إلى الجبال المرتفعة في بدخشان.

وتستعرض هذه الدراسة قصة تكيُّفهم مع الظروف المتغيرة بشكل مستمر لفترة تزيد على مئة عام، أسهمت فيها السياسة على قدم المساواة مع الظروف الطبيعية في إيجاد البيئة المناسبة التي اختارها أولئك البدو لحياتهم. فعلى سبيل المثال؛ توضح الحدود الخاصة بأفغانستان على الخرائط التي رسمت في لندن وسانت بيترسبيرج، بصورة جلية، التوزيع الحالي للمراعي الجبلية التابعة للعرب، أحسن مما تبينه أي مظاهر طبيعية، مع أن العرب أنفسهم كانوا يجهلون تلك القرارات، ولهذا السبب فإن دراسة موطن العرب في التاريخ الأفغاني والبخاري هي مقدمة لا مناص منها لفهم دورهم بوصفهم بدواً رعاة خلال الربع الأخير من القرن العشرين.

من هم عرب وسط آسيا؟

استوطن عرب وسط آسيا إقليماً داخل الخانيات[1] التاريخية في بخارى والسهول الشمالية في تركستان الأفغانية. وبالنسبة إلى أصول العرب في وسط آسيا، فثمة قولان: أحدهما: «بأنهم سلالات العرب الذين قدموا بالدين الإسلامي إلى البلاد»، وهذا ما يعتقده العرب أنفسهم، والآخر يذهب: «إلى أن تيمورلنك هو الذي وطّنهم بعد أن هزم القوى الغربية» (Schuyler 1876: 1:110).

من المحتمل أن يحمل كلا القولين بعضاً من الحقيقة، فبعد أن فتح العرب وسط آسيا في القرن الثامن، انتقلت أعداد من القبائل العربية البدوية إلى مناطق حول بخارى (Barthold 1929: 81، 101، 106، 182 - 195، 276). كما قام تيمورلنك عقب اقتحام دمشق في عام ١٤٠١م بترحيل عدد كبير من العرب إلى عاصمته سمرقند، وقد لاحظ وجودهم هناك مبعوث إسباني (Clavijo 1982: 287 - 288)، وربما أُضيف عدد أولئك القادمين الجدد إلى الذين استقروا منذ الفتح الإسلامي الأول.

وعلى أية حال، فبعد حوالي قرن من الزمان كتب بابر مؤسس السلالة الحاكمة المغولية في الهند أن: «العرب هم إحدى القبائل الرئيسة الثلاث في شمال كابول؛ أي شمال الهندوكش» (Beveridge 1921: 207). ومنذ عهد تيمورلنك لم يكن هناك اتصال مباشر بين العرب في وسط آسيا ونظرائهم في الشرق الأدنى.

ونتيجة لانقطاع هؤلاء العرب عن نظرائهم في الشرق الأدنى ضعُف إلمامهم باللغة العربية. وعدد قليل من العرب في وسط آسيا يتحدثون بالعربية اليوم.

وتؤكد إحصاءات سوفيتية أجريت عام ١٩٢٦م أن ٢١٧٠ ناطقاً أصلياً للغة العربية من بين مجموع ٢٩٠٠٠ عربي يعيشون في الجزء الواقع في الاتحاد السوفيتي من وسط آسيا (Vinnikov 1940: 10-11)، وهناك الآن القليل من القرى التي تستخدم اللغة العربية لغةَ اتصال يومي.

(١) الخانيات جمع خانية، ويقابلها بالعربية إمارة، وحاكم الخانية يدعى خان.

لقد تم التعرف إلى لهجتين هناك، وحتى هاتان اللهجتان تأثرتا تأثراً كبيراً باللغتين الطاجيكية والأوزبكية المستخدمتين في المنطقة، وكل الذين يتحدثون اللغة العربية يتحدثون لغتين، وكثير منهم يتحدث ثلاث لغات على أقل تقدير (Tsereteli 1970: 167-170). وجدير بالذكر أن هناك قرى قليلة في أفغانستان بالقرب من بَلْخ تُستخدم فيها اللغة العربية .(Farhadi 1969: 413) إلا أنه ليس من بين العرب الذين التقيت بهم في شمال شرق أفغانستان من يتحدث اللغة العربية، أو يعرف عرباً آخرين يتحدثون بها.

وصرح هؤلاء بأن اللغة الفارسية (طاجيكية أو دارية أو فارسية) بقيت لسانَهم الأصلي بقدر ما تسعفهم الذاكرة، إلا أن الكثيرين منهم يتحدثون لغتين بجانب اللغة الأوزبكية.

وليست هذه الحالة أمراً غريباً؛ فقد أخذت اللغة العربية تندثر بين العرب بشكل سريع في آسيا الوسطى حتى في القرن التاسع عشر، وقد قام خانيكوف - وهو روسي زار بخارى عام ١٨٤١م - بدراسة متكاملة حول الخانيات، ومِمَّا أشار إليه عن العرب: «أنهم يتحدثون اللغة العربية فيما بينهم، إلا أنها تختلف عن اللغة الفصحى المستخدمة في الجزيرة العربية (72 :1845).

وفي عام ١٨٧٣م ذهب يوجين شويلر - وهو دبلوماسي أمريكي - إلى بخارى مباشرة، بعد أن أصبحت جزءاً من روسيا، فوجد أن اللغة العربية قد اختفت في كثير من المناطق، كما لاحظ على العرب في الخانيات أن: «أولئك الذين يقطنون قريباً من كَتَه قُرْغان يتحدثون الطاجيكية والتركية، وأما البقية، فهم يتحدثون لغة عربية ركيكة ومحرفة» (109-1 :1876).

وكانت الحالة مشابهة في شمال أفغانستان، حيث وُجد حول بَلْخ: «الكثير من العرب الذين يمكن تمييزهم عن الطاجيك، مع أنهم يتحدثون اللغة الفارسية، بينما يحتفظ القليل منهم بلغته الأصلية» (Elphinstone 1815: 473).

وعلى أن اللغة لا تشكل بالضرورة معياراً للتعريف بالمجموعات العرقية؛ فإن الارتباط الوثيق بين العرب واللغة العربية في الأماكن الأخرى من العالم يثير بعض الحيرة حول أي مجموعة من الناس تطلق على نفسها مصطلح «عرب» دون أن تتحدث اللغة العربية؟ وتتضاعف هذه الحيرة جرَّاءَ إضفاء ميزة عرقية سياسية على مصطلح «عرب» في القرن العشرين ردّ فعل ناتجاً عن الاستعمار الغربي (Lewis 1966: 16)، فقد كانت كلمة «عرب» تعني في الأزمان الغابرة المجموعات القبلية، والبدو منهم على وجه الخصوص.

إن الصلة بالبداوة نتجت عن حقيقة أن العرب أنفسهم قد استخدموا الكلمة في وقت مبكر من تاريخهم، لتمييز البدو عن سكان القرى والمدن الذين يتحدثون اللغة العربية، واستمروا على ذلك حتى وقتنا الحاضر (Lewis 1966: 10-11). ومن هنا، فإن عرب وسط آسيا هم عرب بالمعنى الأصلي للكلمة؛ أي قبائل بدوية تعود أصولها إلى الجزيرة العربية. وتساند الأنثروبولوجيا الطبيعية السوفياتية ادعاءهم بأنهم ينحدرون من أصول سامية (Oshanin 1946: 45 - 46)، غير أن وجه الشبه بينهم وبين عرب الجزيرة العربية لا وجود له اليوم من النواحي الثقافية واللغوية التي تقلصت أهميتها في منطقة صهرت ثقافات مجموعات كثيرة من الناس، مع أنهم ظلوا محافظين على درجة من التميز الاجتماعي.

واعتماداً على تعريف بارث، فإن العرب في وسط آسيا يُعرّفون أنفسهم على هذا النحو، وكذلك تُعرّفهم المجموعات العرقية الأخرى في المنطقة: بأنهم يكوّنون مجموعة عرقية مميزة. ولكلمة «عرب» في المحيط المحلي مدلول اجتماعي أكثر من كونها تعريفاً لغوياً، وسواء أكانت هناك علاقة حقيقية تربط بين العرب الحاليين في وسط آسيا وبين الجيوش الإسلامية في القرن الثامن أم لا؛ فإن ذلك لا يمثل أمراً ذا بال من الناحية الاجتماعية. وقليلاً ما يثار السؤال: لماذا انفرد كلٌّ من الأورته بولاقي

والسُجياني واللرخابي (وجميعها مجموعات مجاورة للعرب، وذات أصول غامضة نسبياً) بمسمياتهم الخاصة بهم؟ في حين أن المتحدث بالفارسية أو الأوزبكية من العرب يناقضون كثيراً من التصورات المثبتة في أذهاننا عن مفهوم كلمة «عرب»، وتعيقنا عن المضي دون نقاش أو تعليق.

وهناك مسألة محيرة أخرى حول عرب وسط آسيا، تتمثل في الاعتقاد بأنهم «سادة» (Schurman 1962: 102)، وفي حين أن «السادة» هم جماعات منعزلة اجتماعياً، لا يتزاوجون خارج نطاق السادة، ويدّعون شرف الانتماء إلى الرسول محمد صلى الله عليه وسلم من جهة ابنته؛ إلا أن عرب وسط آسيا لا يدّعون مثل هذا الانتماء إلى سلالة أي زعيم ديني، فالمتوارث فيما بينهم أن أسلافهم كانوا من القبائل البدوية التي تشكّل منها الجيش الإسلامي الأول. وعلى خلاف السادة، فإننا نجدهم غير متشددين في الاختلاط بغيرهم، بل إن لهم روابطَ أسرية من خلال التزاوج مع كثير من المجموعات العرقية الأخرى.

وتزداد الحيرة أكثر حين ندرك أن السادة ينتسبون منطقياً إلى أسلاف عرب، إلا أنهم في أفغانستان لا يَعدُّون أنفسهم عرباً من الناحية الاجتماعية، خاصة حين يستقرون على مقربة من عرب وسط آسيا. ومع ذلك، فإنه على الرغم من تنوع الأشكال المادية واللغوية (غير العربية) الموجودة بين السادة في أفغانستان، فبإمكان المرء - وفقاً لمؤثرات اجتماعية وسياسية، وربما وراثية - عدهم مجموعات صغيرة متفرغة من مجموعات عرقية أكبر، وينكر السادة في «إمام صاحب» وجود أي صلة بجيرانهم من العرب الرحل، وإن كانوا لا ينكرون عليهم الانتماء العربي. ومع ادعاء كثير من المجموعات - بما فيهم السادة - الانتماء إلى العرب، إلا أننا في الوقت الحاضر لا نجد بينهم من يتمسك بهذا الانتماء إلا عرب وسط آسيا.

أما من الناحية العددية، فإن عدد العرب في الاتحاد السوفياتي قلة في الوقت

الحاضر، وتتمركز غالبيتهم في أوزبكستان؛ ففي عام ١٩٢٦م كان هناك ٢٩٠٠٠ عربي، ولكن بحلول عام ١٩٥٩م تراجعت أعدادهم رسمياً لتصل إلى ٦٤٠٠ عربي. ومما يثير الاهتمام أن أعداد من يدعون أن اللغة العربية هي لغتهم الأصلية ظلت متقاربة؛ ففي عام ١٩٢٦م كان عددهم ٢١٧٠ شخصاً، وفي عام ١٩٥٩م أصبح عددهم ٢٠٠٧م (Vinnikov 1940: 10-11; Karmysheva 1964: 271). ويرجع السبب في تناقص السكان العرب إلى عاملين: أولهما؛ أن أعداداً كبيرة منهم هاجرت إلى أفغانستان خلال فترة الترتيبات الستالينية؛ أي فترة الثلاثينيات من القرن العشرين. وأما العامل الآخر؛ فقد كان من مصلحتهم أن يسجلوا رسمياً أوزبكيين في أوزبكستان، وقد نتج عن ذلك تناقص كبير في أعدادهم، على أنهم في الحياة اليومية ظلوا يصفون أنفسهم بأنهم عرب.

وعلى صعوبة تحديد عدد العرب القاطنين في أفغانستان نتيجةً لعدم وجود إحصاء دقيق لسكان أفغانستان؛ إلا أنهم يقدَّرون بنحو مئة ألف نسمة، يعيش معظمهم - كما تشير المسوحات - في طرف يشكل قوساً يمتد من ميمنه إلى قُندز في شمال أفغانستان، حيث يعيشون بدواً رعاة يتنقلون موسمياً بين السهول وبين الجبال والتلال المحيطة (Schurman 1962: 104).

وهناك مجموعة أخرى من العرب لا علاقة لها بالمجموعة السابقة، تقطن «جلال آباد» جاءت إلى أفغانستان ضمن جنود قدموا من منطقة إيرانية هي خراسان، وقد أقاموا حامية بالا حصار في كابول في بداية القرن التاسع عشر، بينما اشتغلت البقية منهم في الزراعة قرب جلال آباد، وهم يتحدثون اللغة الفارسية، وتصل أعدادهم إلى نحو ٢٠٠٠ عائلة (Elphinstone 1815: 322). وقد أصبح هؤلاء العرب في الوقت الحاضر أكثر بداوة، لتبنّيهم أسلوب البشتون في صنع الخيام من شعر الماعز الأسود، والترحال موسمياً إلى جبال بغْمان القريبة من كابول (Ferdinand 1969: 130; Jenkyns 1879: 5).

ومع أن العرب في الشمال الشرقي قد سمعوا عن العرب في جلال آباد؛ لكنهم – كما قالوا – لا يرتبطون بصلة قربى بهم، ولا غرابة في ذلك؛ إذ لا ترتبط المجموعتان بتاريخ مشترك.

العرب في بخارى القرن التاسع عشر:

مع بداية القرن التاسع عشر لم تكن بخارى سوى ظل لصورتها السابقة، فلقد بقيت شهرتها وجمالها في الشعر أفضل مما هي عليه في الحقيقة، وتقلص دورها في الثروات مع انهيار قوافل التجارة البرية القديمة الذي شمل كل يورآسيا، حيث كانت بخارى تمثل محوراً رئيساً فيها، ولم يكن باستطاعة قوافل التجارة أن تجاري منافسة شركات التجارة الغربية وبواخرها التي تجوب البحار، وحين انتقلت التجارة إلى الطرق البحرية فقدت بخارى – التي كانت تشغل مركزاً أساسياً للتجارة البرية– أهميتها، وأصبحت بمنزلة الواحة الثانية، وفي منتصف القرن السادس عشر وجد تاجر إنجليزي تجار بخارى «معدمين وفقراء» مجبرين على أن ينتظروا سنتين أو ثلاثاً للحصول على أعمال كافية تمكنهم من بيع كل بضائعهم: «ودون أمل في تجارة جيدة يمكن القيام بها، وتستحق أي قدر من الاعتبار» (Jenkinson 1886: 87). ومع أنها لم تعد مدينة عظيمة، إلا أن بخارى ظلت ذات أهمية إقليمية، تصدر البضائع – مثل القطن والحرير لجيرانها – بما في ذلك روسيا، كما أنها ظلت سوقاً رئيسة لتجارة الرقيق، وقد نتج عن الانحسار الاقتصادي لبخارى ضعفها سياسياً أيضاً، فلم تعد كما كانت في الماضي في زمن التيموريين والأوزبك، وتحولت بخارى إلى مجرد خانيات كثيرة يحكمها طغاة تافهون منشغلون في حروب دائمة مع جيرانهم.

وخلال فترة التراجع هذه التي كانت تستهدف وسط آسيا كانت روسيا تتقدم بشكل ثابت نحو الشرق، وتحتل مساحات كبيرة من المراعي السهلية، مما جعلها تقترب من

حدود ترانز أوكسيانا. بيد أن أهل خانيات المنطقة كانوا يراقبون هذا التوسع بشيء من الخوف، وإن كان يخالجهم شعور بأنهم محصَّنون بالجبال والصحارى والسهول التي تحيط بهم، وكانت إحدى نتائج هذا التوسع الروسي زيادة العمليات التجارية مع بخارى، وتزايد أعداد الزائرين من خارج المنطقة ممن كتبوا وصفاً عن الخانيات، وقدموا لنا أول صورة واضحة عن حياة العرب في وسط آسيا، والدور الذي قاموا به في الاقتصاد الإقليمي، وهي المعلومات الأولى الموثوق بها، التي يمكن أن نعتمد عليها في معرفة وضع العرب الذين يعيشون في المنطقة حالياً.

لقد كان العرب جزءاً مهماً في خانية بخارى، فعندما زار مييندورف بخارى عام ١٨٢٠م، قدَّر السكان العرب بنحو ٥٠٠٠٠ شخص من البدو الذين عاشوا في الأجزاء الشمالية الجنوبية للخانية. وقد عمل أولئك الذين كانوا في الجنوب في بيع جلود حملان القراقول المشهورة المربحة (وهو ما يعرف بالحمل الفارسي أو الاستراخان) .(Meyendorf 1826: 187)

وبعد عشرين سنة أتى إلى بخارى خانيكوف مبعوثاً روسياً، وترك وصفاً مفصلاً رائعاً عن الخانية وأهلها؛ ومما قاله فيها:

بالرغم من أن العرب - يربو عددهم على نحو ما على عدد الطاجيك؛ إلا أنهم بعيدون عن تشكيل قبيلة كبيرة العدد، وهم ينتشرون غالباً في الأجزاء الشمالية للخانية، ولهم مراكزهم بالقرب من قَرادِينيز وسمرقند، ولم يتخلوا عن عادات أسلافهم، وظلوا يعيشون حياة ترحال، مع فرق واحد؛ وهو أن قسوة الطقس قد دفعتهم إلى تبديل خيامهم بالكيبيتكا (يورت). أما أولئك الذين أجبرتهم طبيعة حياتهم على الاستقرار، فقد استوطنوا في قرى ثابتة، إلا أن أشكالهم لا توحي بأصولهم، فأعينهم واسعة سوداء، وكذلك شعورهم ولون بشرتهم التي تأثرت بأشعة الشمس، مما أدى إلى جعل لونهم أقرب إلى السواد.. أما مهنتهم الرئيسة، فتركزت على تربية قطعان

الماشية، فكانوا يمدون الأسواق بجلود الأغنام السوداء والداكنة. ولما كانت الفترة التي أمضيناها بينهم قصيرة، فإننا لا نستطيع إعطاء خلاصة دقيقة عن شخصيتهم. ومع ذلك، فيبدو أنهم يحتلون منزلة أعلى من الطاجيك لتميزهم الأخلاقي؛ إذ لم نسمع خلال إقامتنا في بخارى أي أخبار سيئة عنهم، ومع ما يصفهم به البخاريون، وهم محقُّون، من جلافة في السلوك وجهل بآداب اللياقة؛ إلا أن هذه العيوب - حسب تقديري - ناتجة عن عدم إغراقك بالتملق كما يفعل الطاجيك (73 - 72 :1845).

وتثير هذه الأوصاف حول مكانة العرب المهمة في خانية بخارى بعض تساؤلات؛ من بينها: أنه إذا كان العرب هم رعاة الأغنام الرئيسيين في خانية بخارى، فلماذا كانت المعرفة بهم قليلة مقارنة بأولئك البدو، مثل التركمان أو الكازاخ أو القرغيز، الذين عاشوا حول الخانية؟ والسؤال الثاني: لماذا لم يكن هناك ذكر للعرب في التاريخ السياسي للمنطقة خلال هذه الفترة؟ إن الجواب عن السؤالين يكمن في العلاقة التي أقامها العرب مع الدولة البخارية. وسيوضح الشرح الموجز للمواقع المختلفة التي كانت تحتلها المجموعات العرقية في الخانية في بداية القرن التاسع عشر أن العرب لم يكونوا مثل غيرهم من البدو الآخرين في تعاملهم مع بخارى.

لقد كانت بخارى دولة متعددة الأعراق، وكانت المجموعتان الرئيستان في الخانية من الأوزبك، وهم آخر الأتراك الذين أخضعوا ترانزوكسيانا والطاجيك سكان المنطقة القدماء، الذين يتحدثون اللغة الفارسية. وقد تمركزت كلتا المجموعتين في وديان النهر الرئيسة. فسيطر الأوزبك أيضاً على النجود المحيطة بالوديان، بينما سيطر الطاجيك على المناطق الجبلية للخانية؛ إضافة إلى ما سبق أن استولوا عليه، وسكن العرب في منطقة زرفشان في الشمال، وفي حوض قراكول في الجنوب، وقطن التركمان الصحراء إلى الغرب من بخارى، بما في ذلك واحة مرو، وأجزاء من منخفض الوادي لنهر آمو، وفي الشمال على السهل كان يوجد الكازاخ، وإلى الشرق على الجبال يوجد القرغيز (Trotter 1873).

لم يكن توزيع هذه المجموعات العرقية جزافاً؛ فكل مجموعة قامت باستثمار موضع معين، مما أدى إلى بلورة صيغة من التعايش مع الواقع السياسي. في حين أن العادة قد جرت على تقسيم سكان وسط آسيا على فئتين - بدوية وحضرية - بصورة تطرح صراعاتهم التقليدية، مما يجعل هذا التقسيم غير لائق البتة؛ لأنه يحجب فوارق مهمة داخل كل فئة، ويخفي ديناميكية أكثر إثارة في تفسير السبب في تجاهل المؤرخين للعرب في تاريخ المنطقة.

كان في بخارى ثلاثة أنواع رئيسة من الإنتاج الزراعي؛ فهناك الزراعة التي تحتاج إلى ري مكثف في وديان النهر الرئيسة وواحاته، والزراعة الجافة للقمح والشعير في النجود ذات التربة الرسوبية، ثم زراعة التلال في القرى الواقعة فوق الجبال المرتفعة (Krader 1963: 10 - 21).

وتُعد الزراعة بالري المكثف أهم أنواع الزراعة هناك، وهي التي تستخدم فيها السدود ونظام قنوات معقد، لإيجاد مساحات إنتاجية كبيرة مزروعة في الوديان الرئيسة والواحات، ويُعد وادي نهر زرفشان أهم منطقة لهذا النوع من الإنتاج في الخانية. وهم الفلاحون من تاركي القبائل الذين يتكونون من أوزبك وطاجيك، وينتسبون إلى قبائل اندمجت فيما بينها لتشكل فئة مهنية واحدة، ويصور الاستخدام الشائع لمصطلح «سارت» على أنه بالرغم من أن مجموعتين عرقيتين مختلفتين سكنتا الوديان، إلا أنه لا يوجد ما يميزها عن بعضهما في الاقتصاد ونمط الحياة. وتقوم هذه المناطق الغنية الإنتاج بتزويد مراكز الخانية الرئيسة، وهي بخارى وسمرقند. وقد كانت هاتان المدينتان حاضرتي الحكومة، ومركزين للتجارة الدولية، ومواقع مرموقة للتنوع والتخصص الحرفي والتعليم.

وتفتقر النجود الرسوبية إلى مميزات الري في أغلب الأماكن، إلا أنها زرعت بشكل واسعٍ اعتماداً على سقوط الأمطار الموسمية لري المحاصيل، وفي معظم السنوات أنتجت

هذه المنطقة كميات وافرة من المحاصيل صُدِّرت إلى المدن الكبيرة. ولقد اعتمدت هذه المدن على إنتاج النجود؛ وذلك لأن أهل الوديان قد خصَّصوا كثيراً من أراضيهم لزراعة المحاصيل النقدية كالقطن، غير أن فشل الإنتاج في النجود يؤدي إلى بعض المشكلات في كل المنطقة، فبالإضافة إلى الحبوب اشتغل سكان النجود بتربية الماشية التي كان باستطاعتهم رَعيها محلياً، أو اصطحابها في رحلات قصيرة إلى المراعي الموسمية، وتعد هذه المنطقة منطقةً أوزبكية، ولم يكن هؤلاء الأوزبك كأولئك القاطنين في الأراضي المنخفضة؛ لأنهم ظلوا على التحام قبلي إلى درجةٍ ما. وتتباعد هنا القرى عن بعضها تباعداً أكثر من ذلك الذي عرفته الأراضي المنخفضة، ويمكن أن توجد بعض المناطق التي تسقى بالري في هذه المنطقة متى ما سمحت بذلك الوديان التي تتخلل النجود عند سفوح التلال، وهذا النوع من الري لا يشابه ذلك الموجود في الواحات والوديان الرئيسة؛ لا من حيث التعقيد، ولا من حيث الأرباح، ولكنه يوفر الأساسات للمدن ذات الأهمية الإقليمية مثل كُولاب، وتُعد هذه المدن أسواقاً للمنطقة المحلية، فهي توفر البضائع المصنَّعة الضرورية، وتربط المنطقة بالعالم الخارجي.

تدعم الزراعة الألبابينية في الجبال المرتفعة في الخانية كثيراً من القرى، حيث يزرع فيها القمح أو الشعير على السفوح الجبلية، ويقوم الأهالي بتربية الأبقار والماعز، مستخدمين المراعي الألبابينية. وثمة إشارة هنا أن اقتصاديات هذه القرى موجهة للأغراض المعيشية، وهي أساساً من أجل الاكتفاء الذاتي، وفائض الإنتاج في هذه القرى -في معظمه- من منتجات الحليب والحيوانات الحية التي تُعد للبيع. وبسبب ما تمليه الضرورة من تجفيف الأعشاب، وإعلاف الماشية في حظائرها خلال الشتاء؛ فإن اعتماد هذه القرى على الاقتصاد الرعوي محدود للغاية، وهذا هو السبب الذي حدَّ من أعداد الماشية التي يمكن تربيتها.

ولا توجد هنا مراكز مدنية، ولذا فإن القرويين في الجبال يعتمدون على أسواق

النجود لتوفر لهم البضائع المصنعة والسلع؛ مثل الملح الذي ليس بإمكانهم إنتاجه بأنفسهم. وتتصل منطقة قَراتيجِين الجبلية بكُولاب بهذه الطريقة حتى في الوقت الذي لم يكن للدولة البخارية سيطرة على تلك المنطقة الوعرة.

وتعد البداوة الرعوية التقليد الآخر الأساس لوسط آسيا، إلا أن علاقات البدو في بخارى تتنوع إلى حد بعيد؛ لذا فإنه ليس بالإمكان عدها متسقة على نمط واحد، فكثير من المجموعات البدوية تجمع بين الرعي والنشاطات الأخرى؛ مثل شن الغارات، والتجارة أو الزراعة، للارتقاء بمستواها المعيشي، وغالباً ما تحدد هذه النشاطات الثانوية نوع العلاقة التي يقيمونها مع دولة بخاري.

إن أقل اتصال مع بخارى هو ذلك الذي كان بينها وبين الكازاخ والقرغيز. فقد كان الكازاخ يجاورون الخانية من الشمال. حيث قاموا بهجرات طويلة المدى فوق السَّهب الواسع، لِرَعي قطعان أغنامهم وخيولهم الكثيرة، ولا يدخلون في مجال تأثير بخارى سوى في جزء من محيطهم التقليدي في أقصى الجنوب. وفيما عدا توفير الجِمال وبعض القوى العاملة للقوافل المسافرة إلى روسيا، فإن الكازاخ ليس لديهم سوى النزر اليسير من الأعمال مع بخارى، وما كانت لهم من الاحتياجات، فهم يحصلون عليها من المدن القائمة على طرف السهب؛ مثل چمكند وطاشقند. أما القرغيز، فهم يعيشون في الجبال المرتفعة التي تجاور الخانية من الشرق، وهم يقومون بتربية الأغنام والخيول أيضاً، ولكنهم يهاجرون بشكل رأسي من موطنهم في وديان الجبال المنخفضة خلال فصل الشتاء إلى مراعي الجبال المرتفعة في فصل الصيف. وعلاقة القرغيز ببخارى ضعيفة كالكازاخ، ويُعزى ذلك جزئياً إلى قربهم بشكل كبير من المدن في سينيكانغ، أو خانية قُوْقَند في الشمال (Krader 1955; Radloff 1893).

ويجاور التركمان بخارى من طرف صحرائها الغربية، ويضم هؤلاء التركمان مجموعات من بينهم بدو أقحاح، وآخرون امتهنوا زراعة الري في مرو، أو على طول نهر

آمو، وكان الانتقال من الزراعة إلى البداوة أمراً شائعاً بين التركمان، ويُعد التركمان من أكبر المربين للجمال بسبب بيئتهم الصحراوية، ولكنهم اشتهروا بأغنامهم من نوع قَراقُول، وخيولهم الرائعة. ويختلف التركمان عن الكازاخ والقرغيز؛ إذ تربطهم مع بخارى روابط قوية، حيث يبيعون فيها السجاد والرقيق، وكان لشن الغارات من أجل الحصول على الرقيق الفضل في ازدهار اقتصادهم. وقد أدى بهم موقعهم المتميز وسط الصحراء بين دولتين عدوتين إلى العمل «جنوداً مرتزقة». وكان التركمان دائماً بحاجة إلى مكانين: أحدهما يشنون عليه غاراتهم، والآخر يعرضون فيه غنائمهم؛ لأن اقتصادهم لا يمكِّنهم من استخدام الرقيق إلا بشكل ضيق، ولطالما تعرضت كل من دولة خراسان الإيرانية ودولة الأوزبك الواقعة في الشمال الغربي لأفغانستان بشكل مستمر للغارات من أجل الحصول على الرقيق، الذين يباعون بعد ذلك في بخارى، أو إلى الغرب في خانية بخارى أو إلى الغرب في خِيْوَه المجاورة، ولمَّا كان من الصعب على خانية بخارى السيطرة على التركمان أنفسهم، فقد رضخت لقبول ترددهم على أسواقها (Napier 1876، Irom 1974).

أما العرب، فيشكلون المجموعة البدوية الرئيسة الأخرى التي تمتهن حرفة الرعي، غير أن مواطنهم كانت في حدود الوديان الزراعية خلال الشتاء، وهم يرحلون عنها إلى السهول أثناء فصل الربيع، وإلى الجبال في فصل الصيف.

لقد كان من بين أولئك السكان المستوطنين كثير من ذوي الأصول التركية، وبالقدر نفسه من العرب الذين ظلوا يفضِّلون سكنى خيام البدو المصنوعة من اللباد، وفي المناطق الريفية غالباً ما توضع الماشية في بنايات المزارع، بينما يكون صاحب الماشية معسكراً في الساحات الريفية المحيطة، وفي تلك الأجزاء حيث تخوم الأرض المزروعة على السهل يُمضي السكان الذين يملكون قطعاناً كبيرة من الماشية والأغنام والخيول الشتاء في القرى، وينصبون خيامهم في السهل في الفصول الأخرى بحثاً عن المرعى. (Trotter 1873، 7).

وعلى خلاف غيرهم من الرعاة، فإن العرب باستيطانهم في أطراف الوديان الحضرية داخل نطاق الخانية، بقوا على اتصال متين مطَّرد مع الفلاحين المستقرين والمراكز المدنية، مما أتاح لهم الحصول على مراعٍ غنية، والبقاء في مناطق محددة، اعتمدوا عليها في تربية ماشيتهم، وبيعها في الأسواق الحضرية:

«إن عملية تربية الأغنام مهنة يقوم بها العرب بشكل رئيس، وتتشابه فصائل الأغنام التي كان العرب يقومون بتربيتها مع أغنام القرغيز «ذات الذيول المكتنزة» وإن كانت أسمن منها، ويُعزى سبب الاهتمام الكبير بتلك الأغنام إلى الفوائد التي يوفرها هذا النمط من أنماط التجارة، نظراً إلى الفائدة التي يجنيها صاحبها من الأغنام، حيث يبيع لحومها، ويستخدم أصوافها وجلودها لعمل الملابس واللباد.. ونحو ذلك. وتجلب أصواف الحملان مبالغ أكثر كلما كان الحمل كثيراً؛ إذ يصنع منها عباءات بـ«پوّستين» تمثل مادة مربحة لتجارة الصادر مع روسيا، ومع فارس على وجه الخصوص (Khanykov 1845: 203 - 204).

كان وجود العرب واستقرارهم في مكان معين - مقارنة مع الجماعات البدوية الأخرى وبشيء من الغرابة - صلتهم الوثيقة بالسوق البخارية السبب في إخفاء بداوتهم. ولقد استبدل العرب - بحكم تبعيتهم لأمير بخارى، واستيطانهم ضمن حدوده - باستقلالهم السياسي في الأراضي القاحلة على طول أطراف الخانية، حرية الوصول إلى أفضل المراعي في المنطقة والتجارة مع الأسواق الحضرية. لقد كان العرب - وليس البدو الأكثر شهرة - هم الذين يمدون بخارى بالمنتجات الرعوية، ويقومون بتربية أكثر القطعان في كل المنطقة.

أما البدو الآخرون، فقد احتفظوا باستقلالهم، وذلك بتفادي سيطرة سياسة الخانية، ولكنهم أجبروا على المكوث في المناطق الحدودية الأقل إنتاجاً، وقد وصف خانيكوف: كيف جعلت جغرافية المنطقة ذلك ممكناً، فقال: تعد الأنهار هي الحدودَ الطبيعية للمناطق المزروعة في الخانية، بينما تشكل الأجزاء الأخرى ملاذاً للقبائل

المرتحلة التي تتجنب المجاعات بصعوبة عن طريق تغيير أماكن مخيماتها بشكل مستمر بالاقتراب من حدود الأراضي المزروعة مثلاً، والقيام بدفع جزية معينة، وفي النهاية يصبحون تحت السيطرة المباشرة للخانات، والبعض الآخر يتمتعون بحريتهم بوصفهم رعايا بالاسم فقط لأمير بخارى (6 :1845).

وقد عد وجود العرب قبيلة بدوية رعوية ضمن حدود خانية بخارى شيئاً غير مألوف؛ ففي خلال مسح لبخارى صنف البريطانيون العرب «قبيلة مستوطنة»؛ وذلك: «لأنهم مع كونهم يعيشون حياة الرعي، إلا أنهم لا يمكن عدهم بدواً، بحكم أنهم يقطنون مناطق معينة محددة» (Trotter 1873: 6).

والافتراض الضمني هنا هو أن مفهوم البداوة يتطلب التنقل من وقت لآخر مع الاستقلال السياسي الملازم لذلك.

لقد أظهر العرب أن في مقدورهم تحقيقَ أكبر قدر من النجاح في حرفة الرعي بتخلِّيهم عن بعض الاستقلال السياسي مقابل الاعتماد على مراعٍ معينة يتنقلون في إطارها.

إن الرجوع إلى تركيبة خانية بخارى أفضل طريق لفهم المظاهر السياسية للبداوة، فوديان الأنهار الرئيسة وواحاتها، بأنظمتها المتطورة للري، تعد قلب دولة بخارى وأكثرها عرضة لسيطرة الحكومة.

وحين نتجاوز هذه الأماكن المركزية، ونتجه شرقاً حيث الجبال، أو إلى الغرب والجنوب حيث الصحارى، أو إلى الشمال حيث السهوب، يدخل الإنسان مناطق ثانوية من حيث الأهمية بالنسبة إلى الدولة البخارية؛ إذ يعيش هناك أناس لهم توجهات اقتصادية مختلطة، فبعضهم رعاة مثل العرب، والبعض الآخر مزارعون يشتغلون في زراعة القمح في كُوّلاب، إضافة إلى كثير من القرى التي يوجد فيها خليط من الفئتين. ولهذه الجماعات فائض في الإنتاج يتم تصريفه بشكل مريح لقربهم النسبي

من مراكز السلطة، أما المدن في هذه المناطق، فهي - وإن كانت تعد جزءاً حيوياً من الخانية - تشكل مراكزَ ثانوية للتجارة وإلى السيطرة الحكومية.

أما المناطق المحيطة بالخانية. فهي مناطق تخضع لحكم الأمراء اسماً، وجميع هذه المناطق يصعب الاستثمار فيها لضآلة عدد سكانها، ولوعورة طبيعتها التي تتشكل من الصحارى الرملية المقفرة، والجبال المرتفعة، أو السهوب الواسعة، مما يجعل من العسير إخضاعها للسلطة، أو دمجها بسهولة أو بشكل مربح.

ونتيجة لذلك، فغالباً ما يصعب تحقيق السيطرة على البدو الذين يقطنون هذه المنطقة، أو تلك الممالك الجبلية مثل دَرْوَاز ورُوْشَان وشِغْنَان. لم تكن البداوة ذاتها هي التي سمحت بهذا الاستقلال، ولكنه الموقع وعلاقة البدو - والمزارعين الألبيين - بالسلطات المركزية، فالقِفار تشكل الوطن الطبيعي للبدو، وذلك لمقدرتهم على العيش فيها، في حين أن المزارعين لا يستطيعون ذلك.

ومن هنا نجد أن قدرة البدوي على الترحال كانت سلاحاً استخدمه للمحافظة على استقلاليته، وليس لمجرد دوافع اقتصادية. وقد نحتاج إلى أن ننظر إلى العرب الذين كانوا تحت سيطرة الحكومة لنتمكن من الحكم عما إذا كانت البداوة الرعوية لم تكن وسيلة تلقائية للاستقلال السياسي، وحتى التركمان الذين اشتهروا بغاراتهم؛ كانت قوتهم تتحقق عندما يتفادون انتقام السلطة، كما يلحظ أن التركمان في خراسان الإيرانية الذين عاشوا بجوار الفرس سلكوا مسلكاً أفضل من مسلك أبناء عمومتهم الذين عاشوا بعيداً (Irons 1974). وعلى أن البدو كان باستطاعتهم أن ينتفعوا كثيراً باستثمار مصادر المناطق ذات الري الأفضل. إلا أن ذلك كان في مقابل دفع ثمن سياسي، فقد اندمجوا في دولة زراعية بوصفهم مختصين في حرفة الرعي.

لم يكن العرب هم مَنْ قاد المعارضة ضد سيطرة الأمير، فقد كانوا عُرضة للانتقام، ولكن بدو الأطراف، باستقلالهم السياسي، هم القادرون على الاستفادة

من شن الغارات وإحداث الاضطرابات. وبينما انصرف العرب لأعمالهم المربحة، فقد بدا أنهم لم يتورطوا بالصراعات السياسية، ولم يصنفوا فئة فاعلة في تاريخ المنطقة.

وتأتي الآن الإجابة عن السؤالين اللذين طرحناهما سابقاً حول أهمية العرب في بخارى، فلقد كانوا أقل شهرة من البدو الآخرين؛ لأنهم كانوا مسالمين، اندمجوا في اقتصاد الخانية من خلال حرفة الرعي؛ حيث يوفرون اللحوم للأسواق الحضرية، والجلود للتجارة العالمية. على عكس البدو القاطنين في الأطراف، الذين كانوا يشكلون تهديداً محتملاً نتيجة استقلالهم السياسي، مما أدى إلى وضعهم تحت مراقبة خانيات وسط آسيا وروسيا، في حين بقي العرب على ولائهم للسلطة.

ولما كان العرب يعدون جزءاً من المجتمع المحلي، فإن ما كتب عنهم في أوائل القرن التاسع عشر لم يتجاوز الإشارة إليهم على أنهم مجموعة لها مكانتها في التكوين السكاني، كما لم يظهر لهم أي ذكر في التاريخ السياسي للمنطقة؛ لأن الدولة البخارية قد استوعبتهم، إضافة إلى عدم مشاركتهم في الحروب التافهة التي كانت شائعة في ذلك الوقت، في حين كانت هناك جماعات بدوية أخرى تقوم بشن الغارات والمشاركة في المكايد السياسية بحكم قربهم من الحدود، مما جعلهم قادرين على مغادرة المنطقة عند الضرورة.

لقد اختار العرب سياسة التكيُّف مع مجتمعهم وتجنب المشكلات، مما حرمهم من الحصول على مكانة في تاريخ المنطقة؛ لأنهم لم يكونوا مؤثِّرين سلباً أو إيجاباً في سياسة وسط آسيا وأمورها العسكرية.

يتبين لنا فيما بعد أن عدداً كبيراً من العرب غادر خانية بخارى مباشرة بعد إخضاع الروس لها، وبنهاية القرن التاسع عشر لم يعد العرب يشكلون جزءاً مهماً من سكان الخانية، ولذلك فإن قليلاً من الكُتّاب قد كلَّف نفسه عناء النظر عن كَثَبٍ إلى مكانتهم في التاريخ البخاري، ومن ثم الوقوف على التبدلات التي طرأت على مكانتهم.

هجرة العرب إلى شمال أفغانستان

مع منتصف القرن التاسع عشر بسطت روسيا سيطرتها من السهوب إلى تخوم خانيات وسط آسيا القديمة، فتم الاستيلاء على بخارى إثر حملتين عسكريتين بين عامي ١٨٦٥ و ١٨٦٨م، وأُجبرت بخارى على دفع إتاوات، وأن تتخلى عن سمرقند لتكون تحت حكم الروس المباشر. ومع أن بخارى احتفظت بسيادتها الشرعية، إلا أنها أصبحت مستعمرة خاضعة للسيطرة الروسية، واستمر الأمراء بها في الحكم رغم أنهم كانوا تحت حكم الروس، واستمر الوضع على هذا المنوال حتى اندلاع الثورة الشيوعية الروسية، فأُلغيت الخانية رسمياً عام ١٩٢٠م. ومع قيام الحكم الروسي دخلت السكك الحديدية المنطقة، وزراعة أنواع من القطن الأمريكي، مما جعل من وسط آسيا المنتج الأول الذي يمد الصناعة الروسية بالقطن (Becker 1980).

لقد كان لإخضاع بخارى تأثيره العميق على عرب وسط آسيا، حيث تَمَثَّل في هجرات جماعية للعرب البدو إلى شمال أفغانستان في سبعينيات القرن التاسع عشر، ويعدُّ معظم العرب الذين يقطنون منطقة قَطَغن على وجه التقريب من سلالة أولئك المهاجرين. وطبقاً لتاريخهم المحكي، فقد رفض العرب أن يذعنوا لحكم الملحدين، فرحلوا إلى أفغانستان، جالبين معهم إلى قَطَغن قطعان أغنامهم الكبيرة ذات الذيول المكتنزة. ومع عدم وجود معلومات مدونة تشير مباشرة إلى هجرة كهذه؛ إلا أنه بمقارنة ما ورد في عدد من المصادر، نصل إلى ما يؤكد ما ورد في التاريخ المحكي، وقد تكون لأسباب تلك الهجرة دوافع اقتصادية أكثر منها دينية، ومن المحتمل أن سير الأحداث كان على النحو الآتي:

١- أدى إخضاع الروس لبخارى إلى أن تخضع الخانية إلى حكومة تتمتع بحكم شبه ذاتي، وتفتقر إلى الاستقلال، ولكنها مطلقة اليد في الأمور الداخلية، والاستثناء الوحيد لذلك هو ضم منطقة زرفشان، بما في ذلك سمرقند عام ١٨٦٨م. وهذه المنطقة هي التي أطلق عليها الكتّاب الذين كتبوا قبل إخضاعها «موطن العرب». وتدعم الحقائق مزاعم تاريخ العرب المحكي التي تقول: إنهم وقعوا تحت حكم الملحدين المباشر.

٢- في عام ١٨٧١م حصلت مجاعة في بخارى بسبب الجفاف، وهذا الأمر – مضافاً إلى الإخفاق التام للإدارة الروسية في السنة التالية – كانا من أكثر الأسباب التي أدت إلى الهجرة. وفي عام ١٨٧٢م عدَّل الرو س الضرائب من دفع السلع إلى الدفع نقداً حسب الأسعار المحلية، وكانت سنة ١٨٧٢م سنة رديئة المحصول، ومع التعديل الذي طرأ على نظام الضرائب تحولت إلى سنة مشؤومة:

عندما عُقد العزم على استبدال الدفع من سلع إلى نقد، وتحول تقدير المنتج إلى السعر الراهن للسوق، أصبح جلياً بأن عملية دفع الضرائب المطلوبة من الناس تعادل في الحقيقة ثلث الناتج الإجمالي، مما أدى إلى الإسراع في بيع حصة الحكومة من الناتج في الأسواق مع اقتراب موعد الدفع. وتسبب ذلك في غرق الأسواق، حيث كانوا في الحقيقة مجبرين على بيع ما يعادل ضعف ما اعتادوا تسليمه في العادة، توفيراً للمبلغ النقدي المطلوب للضرائب. فنتج عن هذه الحالة ركود اقتصادي وزراعي خطير، أثَّر في موقف السكان الأصليين في محيط زرفشان، وتكشَّف الأمر سريعاً عن متأخرات وشكاوى، وإيفاد مفوضين إلى الحاكم العام، وانتهى الأمر بجرائم تتعلق بالملكية والهجرة. وبدأ الناس بالارتحال على شكل مجموعات إلى الحدود المجاورة، وانتهى الأمر بأن ارتحلت قريتان ارتحالاً كلياً عبر الحدود (Terentiev 1876: 216 - 217).

ولما كان العرب بدواً من الرعاة تسهُل عليهم الحركة، فقد أقدموا على الهجرة، آخذين معهم أغنامهم إلى مكان آخر.

٣- يقدِّم زائرو بخارى بعد عام ١٨٧٣م صورة مغايرة تماماً عن العرب، خلافاً لتلك الإشارات التي قدمها كل من مييندورف وخانيكوف بأن العرب يشكلون مجموعة ذات أهمية في الخانية، فقد أشار إليهم الزائرون عقب ذلك التاريخ بأنهم أقلية من المقيمين. وعند نهاية القرن قدّم أولوفسين وصفاً مكثفاً عن جميع ملامح الخانية، أشار فيه إلى أن العرب: «كانوا في السابق يعيشون في الخيام على الطريقة العربية القديمة، ولكنهم الآن يعيشون في منازل مثل السكان الأصليين الآخرين، وهم يمتهنون

- على وجه الخصوص - حرفة نسج السجاد وتربية الخيول، ولا يزالون يتحدثون نوعاً من اللهجات العربية، ويمكن بسهولة التعرف إليهم بسبب وجوههم الفاحمة، وعيونهم السوداء الواسعة، وشعورهم السوداء» (246 :1911). ولم يذكروا مهنتهم السابقة بوصفهم مربين أساسيين للأغنام في الخانية، مما يعني في الدرجة الأولى أن الرعاة منهم تركوا خلفهم الملاّك من العرب الأكثر استيطاناً الذين كانوا بسبب ذلك أقل ترحالاً. ولا تشير الإحصاءات الروسية إلى العرب إلا مرة واحدة، وذلك في إحصاء عام ١٩٢٦م، الذي شمل بخارى أول مرة (Krader 1956: 268) . ولو كانت هناك أعداد كبيرة من العرب في منطقة زرفشان خلال الاحتلال الروسي لكان من المستبعد إغفالهم.

جدول رقم (١)

سكان تركستان الأفغانية في عام ١٨٨٤م

المجموعة العرقية	أعداد العوائل
الأوزبك	٣٠٠٨٠
العرب	١٦٠٧٠
الهزارة	١١٤٩٠
الطاجيك	١٠٧٤٠
التركمان	٨٥٠٥
البلوش، وفيروزكوهي	٣٧٣٠
الأفغان = البشتون	٣٤٢٠
السادة والخوجات	١٦١٠
قبچاق	١٤٦٠
الإجمالي	٨٧١٠٥

المصدر: المعجم الجغرافي لأفغانستان، تركستان ١٩٧٩: ١٤

Source: G.A.T. 1979:14

٤- أخيراً، فقد أظهر تعداد بريطاني لشمال أفغانستان زيادة غير عادية وغير معلنة عن أعداد العرب في المنطقة. في حين لم تشر التقارير التي نُشرت في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر إلا إلى أعداد قليلة منهم. ويصنفهم إحصاء تمَّ في الثمانينيات من القرن التاسع عشر بأنهم المجموعة الثانية الأكثر تعداداً في سهل تركستان (انظر الجدول رقم «١»). ومن غير الملكن تحديد عدد هؤلاء العرب الذين أتوا من بخارى، غير أن الأرقام المرتفعة لأعدادهم في تركستان الأفغانية، وغياب العرب في الإحصاءات الروسية يجعل التعليل المرجَّح هو هجرة العرب البدو إلى أفغانستان.

العرب في شمال أفغانستان

لم يكن لانتقال العرب في منطقة زرفشان إلى شمال أفغانستان أي تغيير جذري في حياتهم؛ فقد كانت البيئة مألوفة لديهم من الناحية الثقافية، فالأوزبك في السهول، والطاجيك في الجبال. في حين كانت بيئة المراعي الجنوبية هي مسرح العرب البدو الذين اشتهروا في كل مكان في شمال أفغانستان منذ بدايات القرن التاسع عشر في مَيمنة وآندخوي وبلخ وتاشقرغان وبَغْلان (Burnes et. al. 1839:436,108; Elphinsone 1815: 473; wood 1827: 206). لقد كانت المسافة إلى بخارى قريبة بالنسبة إليهم لمواصلة تسويق أغنامهم هناك، مع سهولة توافر المراعي في هذه المنطقة غير المأهولة بالسكان، ولقد كان للعرب عند مغادرة بخارى الاختيار بين بيئتين متميزتين: الأولى: سهول تركستان الممتدة من ميمنة إلى تاشقرغان، التي كانت موطناً لمعظم العرب الذين كانوا يعيشون في أفغانستان، غير أنها مع خصوبتها كانت منطقة مفتوحة، يسهل احتلالها للحروب والغارات من قبل التركمان، ولما كان تتعرض له من أوبئة ومجاعات. أما البيئة الأخرى، فتمثلها الوديان الموحلة في قَطَغن

ذات المعابر إلى جبال بدخشان، أو جزء من مراعي الهندوكش التي كانت قليلة السكان بسبب الوديان الموبوءة بالملاريا، التي لا تشجع على استيطانها.

لقد كان شمال أفغانستان يتكون من دويلات صغيرة، تتعرض مساحاتها وأعدادها لتغيير مستمر، وهي دويلات كانت مستقلة حيناً، وخاضعة لبخارى، أو كابول حيناً آخر، وكانت هذه الدويلات تتحارب على الدوام فيما بينها، أو إنها كانت في حالة تمرد على المسيطرين عليها.

إن الحجم الهائل من المنافسة، والمؤامرات التي كانت تحدث بين حكام الخانيات الصغيرة في تركستان، أمر لا يصدقه إطلاقاً أي شخص لم يسبق له أن أتى إلى هذه البلاد، فبدلاً من محاولة الحد منها، أو على الأقل تقليصها، سخّروا جهدهم الذهني لتعقيدها، وتنفيذ خططهم الحقيرة، فكانت النتيجة الحتمية حالة حرب دائمة. ومع تلك الحالة كان من المستحيل على الناس تطوير مصادر البلد، أو تنفيذ أية مشروعات تهدف إلى تطوير مستقبلها (Ferrier 1977 [1857]: 204).

كان الري الزراعي - على وجه الخصوص - عرضةً للقلاقل السياسية، وكان عدد الدويلات الأوزبكية وحجمها ضمانة لاستمرار الخصوم، والأمر الأهم أن ضعفهم جعلهم عرضة للغارات التي تُشن عليهم، وهذه الغارات المتواصلة هي التي تسببت في تحويل شمال أفغانستان إلى صحراء سياسية، ولما كانت هذه الغارات تتسم بالسلب والنهب، فإن الهدف من ورائها كان اقتصادياً، وهو الاستيلاء على البضائع، وليس سياسياً، وذلك لإخضاع المناوئ أو إجباره على التسليم، وكانت غارات التركمان هي الأكثر شناعة، فقد كان هدفهم الحصول على العبيد. ونتيجة لذلك، فقد جردت كثير من مناطق خراسان وشمال غرب أفغانستان من سكانها، كانت قرى المنطقة قد استسلمت تدريجياً لهجمات التركمان مرة تلو الأخرى، وفي كثير من الأحيان كانت القرى تتعرض لتدمير شامل، ويؤخذ أهلها جميعاً - رجالاً ونساءً وأطفالاً - عنوةً إلى

العبودية. وقد نتج عن ذلك إحجام الناس عن الذهاب إلى هناك منذ ذلك الحين، ولم يقتصر الأمر على نقل سكان هذه المناطق النائية جميعهم عنوةً، بل تعدى الأمر إلى تلك المناطق الأكثر استقراراً بمحاذاة الطريق العالي، حيث نال سكانها نصيبهم من المعاناة (Yate 1888: 134 - 135) . وقد تحدث پاميري أيضاً عن النزوح الجماعي لكثير من مناطق شمال غربي أفغانستان (1864: 237،245،255). وكما أشير سابقاً، فإن هذه الهجمات تركزت على الجيران الضعفاء، ومن ثم تسويق حصيلتها في بخارى.

غير أن الهجمات الأكثر سوءاً كانت تتمثل في تلك الغارات التي تقوم بها واحدة من الدول لنهب الأخرى، وكانت عوائد الغارات التي يقودها المير[1] وأتباعه تمثل دعماً كبيراً لخانية الأوزبك في قندز، أو قَطَغن:

وللمير حق امتلاك كل ما يُغنم إذا خاض المعركة بنفسه، وله الخمس من الغنائم إن تم الغزو بإذنه عن طريق رجاله دون حضوره شخصياً. ولا نملك من الوسائل ما يعيننا على تقدير هذه الغنائم، إلا أنها لابد أن تكون كبيرة جداً. ومن النادر أن تمضي ثلاثة أشهر دون غزوة منظمة يوجهها المير شخصياً. أما رعيته، فإنهم يقومون دائماً بأعمال السلب (Burnes et al 1839: 112 - 113).

وقد كان مراد بك، مير قندز، مرهوب الجانب في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، كما توضح ذلك الرواية الآتية:

عندما كنت في قندز، رأيت ١٠٠٠٠ رأس من الأغنام تساق من (مزار شريف)، وهي حصيلة غزوة واحدة، وليس باستطاعتي أن أقدم فكرة أكثر دقة عن مدى قوة مراد بك، أو ما يجلبه اسمه من الرعب أكثر من ذكر حقيقة بسيطة، وهي أنه بعد شهرين

(١) مير: مخفف: أمير المعروف بالعربية.

من تاريخ هذا الهجوم رأيت قطيعاً يتكون من ٥٠٠٠ رأسٍ من الأغنام تابعة لمراد بك تعبر دون مرافق من مزار إلى بخارى لتعرض للبيع (Burnes et al 1839: 106).

ومثل التركمان كانت دولة الغزو في قندز تعتمد في شن غاراتها على وجود دول ضعيفة، وعدم أهلية الدول الأكبر - مثل كابول وبخارى - للدفاع عن المناطق المحيطة بها. وكدولة على أية حال، فإن قندز كانت على الأقل تملك إمكانية ضم المناطق التي تشن عليها غاراتها وتحكمها، وكان إخفاقها في تلك المهمة دليلاً على ضعفها. لقد أخفقت قندز في أن تصبح قوة مركزية جديدة؛ لأنها كانت تعتمد في علاقاتها الخارجية على أسلوب السلب والنهب عند غياب المنافس القوي.

وفي تُرْكِستان وقَطَغن بدأت تتلاشى حالة الفوضى التي كانت تشجع على نشوب الحروب الثانوية وشن الغارات مع وقوع المنطقة تحت سيطرة الأفغان، وذلك عندما قام دوست محمد، حاكم كابول، بتوحيد كل دويلات الأوزبك الصغيرة في تركستان تحت سيطرته عبر سلسلة من الحملات العسكرية التي دامت من عام ١٨٥٠ إلى ١٨٥٥م، وتم ضم قندز عام ١٨٥٩م (المعجم الجغرافي لأفغانستان، تركستان ١٩٧٩: ٢٣).(G.A.T. 1979: 23).

وقد أدى زحف الروس داخل وسط آسيا إلى توحيد المنطقة؛ وذلك بإجبار بخارى على التخلي عن ادعاءاتها القديمة في الجزء الأفغاني من تركستان؛ إذ اتفق كل من الروس والبريطانيين على قبول نهر آمو وخانية خِيوه حدوداً رسمية لأفغانستان، وذلك عام ١٨٧٣م (Becker 1868: 58 - 63). وتميز ذلك العام الذي أخضعت فيه خِيْوه للسيطرة الروسية بإغلاق آخر سوق رئيس للرقيق، وببداية هجوم عسكري عنيف ضد التركمان، وعبر قاعدتهم الجديدة في خيوه، أخضع الروس سلسلة الدفاعات التركمانية المحصَّنة حتى سقط المركز الرئيس في مَرْو عام ١٨٨٤م (Becker 1968: 99-102). وبما أن التركمان كانوا المسؤولين عن تدمير معظم شمال أفغانستان، فقد كانت نعمة على المنطقة، وفي الوقت نفسه جرت محاولة الأمير عبدالرحمن (١٨٨٠ - ١٩٠٠م)

لتوطين البشتون من جنوب الهندوكش في تركستان، وذلك لربط المنطقة بروابط أمتن مع كابول (Tapper 1973; Kakar 1979: 131-135).

أما الحديث عن العرب على حدود أفغانستان مفصَّلاً في هذا الوقت، فيأتي من تقارير سرية، كتبتها الفرق البريطانية التي قامت بمهمة مسح الحدود الأفغانية، وهي التي تقدم معلومات غزيرة عن العرب أفضل مما تضمنته أحدث المصادر. وكما يلحظ في الجدول رقم (١)، وجد الإنجليز أن العرب كانوا في عام ١٨٨٤م يشكلون المجموعة الثانية من حيث الكثافة السكانية في سهول تركستان. وهذا (الإحصاء) يستبعد أولئك العرب الذين استوطنوا في قَطَغن؛ لأنهم، مع قدم استيطانهم في هذه المنطقة، تحاشَوا أن يكونوا طرفاً في النزاعات السياسية في المنطقة، مما أدى إلى تضاؤل نصيبهم في الاهتمام التاريخي مثل أبناء عمومتهم في بخارى. وقد عانوا كثيراً من غارات التركمان، ولكونهم بدواً، فقد كانوا أقدر من سكان القرى المستقرين على تجنب الهجمات، وفي الوقت الذي كان العرب فيه يرحلون عن بخارى، كانت سهول تركستان أكثر انفتاحاً مما هو معتاد، لقد كان للمجاعة التي حدثت في عام ١٨٧٢م، ثم تفشي وباء الكوليرا عقبها أثر في نزوح جميع السكان عن مناطقهم بالإجماع، كما أن الحكم الأفغاني أيضاً لم يكن متشدداً للغاية، وهو ما يمكن استنتاجه من تصريح جي بي. مايتلاند عام ١٨٨٦م، الذي يقول فيه: «لم نلحظ أية علامات للظلم أو تعامل غير عادل واضح من قبل الحكام الأفغان تجاه رعاياهم من الأعراق الأخرى، فقد كانت الإدارة – دون جدال – لدولة آسيوية جيدة. فهي تركستان لم يكن للتركمان والأوزبك ما يدفعهم جدّياً إلى التذمر، رغم توفر شعور طبيعي لديهم بضآلة مكانتهم، وهو شعور كان يشاركهم فيه غالبية السكان الذين يتحدثون الفارسية» (المعجم الجغرافي لأفغانستان، تركستان ١٩٧٩: ١٢).

ولقد قدر مايتلاند بأن هناك ١٦,٠٧٠ عائلة عربية في الجزء التركستاني من أفغانستان، معظمهم بدو أو شبه بدو، موزعون كما يأتي:

أبيك مع خُرَّم	٣٠٠
تاشقرغان	١٠٠٠
بلخاب	٥٠٠٠
مناطق رود بند أمير	٧٠٠
هرده نهر	١٥٠٠
سَنچارك	٧٠
سَرْپُل	١٥٠
شُبرُغان	٦٠٠
آندخوي ودولت آباد	٣٩٠
مَيْمَنه	٧٠

(المعجم الجغرافي لأفغانستان، تركستان ١٩٧٩: ٧٤).(G.A.T.1979: 74).

لقد لاحظ مايتلاند أيضاً أن العرب قد ارتحلوا منذ عام ١٨٥٠م إلى الشرق بعيداً عن ميمنه، حيث كان لهم وجودهم القوي يوماً ما، وذلك بسبب غارات التركمان واستيطان القبائل التركمانية في الشمال في پنجده، وكان جميع العرب في تركستان الأفغانية يتحدثون اللغة الفارسية، ويسكنون (فيما يسمى) اليورت (وهو خيمة جلدية أو لبادية) شبيهة بتلك التي يسكنها التركمان، وينقسمون على عشائر، كل عشيرة يحكمها مير هزار، والقبيلة بكاملها تقيم في مساحة يحكمها البيكي، وقد كان في بلخاب عشر عشائر، هي «چل كپه، وجمالي، وأوكاروش، ومولائي، وخانزاده، ورشادي، واسكندري؛ وثلاث عشائر أخرى لا تعرف أسماؤها»، وفي روبند أمير كان

هناك ثماني عشرة عشيرة منظمة مثل تلك التي في بَلْخَاب، وهي «رشادي، وبازاري، وخربوزه خوري، وسازي، وهزده ديوانه، وهفت پوستي، وعبدوي كريمي، وكيتوكرا، والأفشاري، وقشقاري، وثماني عشائر أخرى لا تعرف أسماؤها» (المعجم الجغرافي لأفغانستان، تركستان ١٩٧٩: ٧٤ – ٧٥). (G.A.T.1979: 74 -75).

العرب في قَطَغن:

تحتضن منطقة قَطَغن نهري قندز وخان أباد مجتمعَيْن مع جزء من نهر آمو قبل دخوله الصحراء، وما إن تنساب هذه الأنهار من منابعها الجبلية وتصل إلى السهول حتى تغمر مياهها وديان مستنقعات القصب الواسعة بالراسب الطفالي مع الملاريا المستوطنة المشهورة ببشاعتها في جميع أنحاء أفغانستان. وكان المثل المشهور يقول: «إذا أردت أن تموت، فاذهب إلى قندز»، ولقد وجد وود الذي كان يزور قندز عام ١٨٣٨م أنها: «مكان لا يصلح إلا لسكن الطيور المائية» (Wood 1872: 163). ونتيجة لذلك، فإن المنطقة جميعها لم تكن مأهولة بالبشر إلا بقدر ضئيل جداً.

وعلى أن بدخشان كانت منطقة جبلية لم تُبْتَلَ بأمراض السهول؛ إلا أنها في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر عانت أعمال السلب التي كان يقوم بها مير قندز مراد بك، الذي لم يكتف بشن الغارات على المناطق الحدودية من الغرب، بل قام شخصياً بإخلاء بدخشان من السكان في محاولة منه لإحلال أقوام من طاجيك الجبال في قَطَغن، ولما تمَّ له ذلك قضى على عدد من الثورات، ثم بدأ في عام ١٨٢٩م بترحيل الطاجيك إلى السهول بشكل نظامي (Wood 1872: 162). ويفيد مصدر آخر: «أن أبشع انتقام قام به تمثل في نقله قسراً عشرين ألفَ عائلة من الهضاب الجميلة في بدخشان، ووطَّنهم في مستنقعات قندز وحضرت إمام، حيث أخذ عددهم في التناقص سنة بعد أخرى لدرجة يصعب معها في الوقت الراهن جمع ما بين أربعة

آلاف إلى خمسة آلاف منهم». (Burnes et. al 1839: 102).

وقد أجرى ب. ب. لورد مسحاً على البقعة نفسها، حيث يقطن العرب حالياً في مخيماتهم الشتوية (قِشْلاق) وخرج بالتصور الآتي:

لقد لحظت عند عبوري المستنقعات أسفل حضرت إمام على مسافة قصيرة من ضفاف الأكسوس قرية كبيرة نوعاً ما، كانت حديثة الإنشاء، كما تدل على ذلك الأكواخ التي لم يستكمل بناؤها، والطرقات القليلة الممتدة بين الأكواخ، وكما يدل على ذلك أيضاً بشكل قاطع الجزء الصغير من الأرض المحيطة التي خضعت لتوها لأعمال الزراعة. وقد كنت في غاية الحيرة عندما رأيت في نهايتها مقبرة أحصيت فيها ما لا يقل عن ٣٠٠ قبر، وبقي ما يقرب من نصف هذا العدد، وهي أيضاً حديثة إلى درجة أن الحشيش بدأ بالنمو على بعض تلك القبور. قلت لشيخ عجوز كان يتسكع قريباً من الموقع: «أخبرني: أي أناس أنتم، وأية مصيبة حلت بكم؟ فأجاب قائلاً: «نحن طاجيك، من مؤمن آباد، لقد كان الشهر الماضي هو الشهر الثاني عشر منذ أن أحضر محمد بك ١٥٠٠ عائلة منا إلى هنا»، وأقسم بأنه لم يبق منهم أكثر من ٨٠٠ شخص»، وأضاف الشيخ قائلاً: «هذه المقبرة هي النصف فقط، وهناك واحدة أخرى مساوية لها في الحجم في نهاية القرية». (Burnes et. al 1839: 111).

ويتابع لورد مناقشة السبب وراء هذه السياسة المميتة في التوطين، فيقول:

بما أن حكّام قَطَغن السابقين عاشوا في قندز، فإن مراد بك يعتقد أنه من الصواب أن يعيش هو هناك أيضاً، كما أنه يشير – وهو محق – إلى إيجابيات موقعها الوسطي عندما يُراد تجميع الجنود. وظل يجادل في أنه لا يرى سبباً في عزوف سكان الهضاب عن العيش هناك، ما دام هو يعيش فيه، وأعتقد أنهم نتيجة لذلك قد فارقوا الحياة (المرجع السابق: ١٢١).

ولما كان المكان بهذه السمعة؛ فلا عجب أن تجد الحكومة الأفغانية صعوبة في

الحصول على مستوطنين يرغبون في الذهاب إلى قَطَغن. وقد أخفق الأمير عبد الرحمن في إقناع البشتون – وهم من الجنوب – في الاستيطان هناك. وعلى ذلك فقد قام بتجهيز المزارعين إلى داخل حدود بخارى عن طريق فرض الضرائب الجائرة. وهكذا استغل الأمير قَطَغن مكاناً لعقاب أعدائه (Kakar 1979: 39.87). وربما بدت قَطَغن أقل الأماكن رغبة في الاستقرار فيها، ولكن العرب اكتشفوا أن نمطهم البدوي ينسجم تماماً مع المنطقة؛ إذ كان بمقدورهم الاستفادة من ثراء قَطَغن، وذلك بالرحيل خارج الوديان في فصلي الربيع والصيف تفادياً للملاريا، والعودة في فصل الشتاء إلى المرعى في الأراضي المنخفضة. وبالتأكيد فإن المنطقة مناسبة تماماً للرعي البدوي، الذي يتطلب مراعي غنية يمكن الاعتماد عليها. لقد وصف «وود» السهُب بما يأتي:

«لقد استوقفني خلال هذه الرحلة القصيرة ذلك التناسق الرائع بين المنطقة واحتياجات الرعاة، ففي غرب خُلْم يقع وادي الأكسوس بطبيعته الصحراوية، مع استثناء الضفاف القريبة من النهر، في حين نجد المنطقة الواقعة في الاتجاه المعاكس شرق الحواجز الصخرية لـدَرْواز، المتمثلة في الجزء المرتفع ذي الأرض المستوية في الوادي براري جميلة، كان يغطيها في فصل الربيع بساط أخضر تحفّه الورود. ولو طلب مني أن أبين مظهر الاختلاف بين كابول وقندز، فإن عليَّ أن أقول: تختلفان في مشاهد جبلية، أن كل منطقة كابول تتميز بهضاب تنحدر انحداراً شديداً، وهي هضاب عارية كئيبة منفرة ومنعزلة؛ في حين أن قندز تتميز بالتخوم المنخفضة المنتشرة المريحة للنظر، بمروجها الخضراء التي تغطيها، ويصل عشبها إلى الأقدام» (Wood 1872: 228).

لقد تيسر للعرب، الذين كانوا بدواً يمتهنون تقليدياً الترحال مسافات طويلة، التسلل داخل قَطَغن، على عكس الرعاة من الأوزبك البدو على وديان النهر الرئيسة، الذين اقتصرت رحلاتهم على مسافات قصيرة لمواطنهم.

أما طاجيك بدخشان، فقد كانوا مضطرين إلى استغلال جزء من مراعي الجبال صيفاً؛ لأن عليهم عَلْفَ أغنامهم داخل حظائرها في الشتاء، إضافة إلى محدودية قدرتهم على جمع كمية كافية من العلف.

وقد قُدّر للعرب أن يسيطروا بسهولة على المنطقة، باستغلالهم جميعَ مناطق الرعي في ذروتها، فوجدوا أن الترحال لمسافات طويلة أمر مربح يساعد على التأقلم مع البيئات التي يتنقلون فيها، وهي المستنقعات المحمية في فصل الشتاء، والسهول في فصل الربيع، والجبال في فصل الصيف.

كانت الأراضي في المستنقعات متوفرة لإنشاء قرى شتوية فيها، وحتى ثلاثينيات القرن التاسع عشر كانت قَطَغن ترحب بالمستوطنين: «فالأراضي كانت تقدم لأي شخص يرغب فيها، وفقاً لشروط سهلة للبيع، فإن كانت للزراعة، فإن ذلك يكون مقابل عُشر الإنتاج إلى ثُمنه، وإن كانت لتربية الماشية، فذلك يكون مقابل نحو الجزء الواحد من الخمسين من مجموع الماشية السنوي» (Burnes et. al 1839:111).

ومن هذا المنطلق، فإنه مع وصول العرب إلى قَطَغن في سبعينيات القرن التاسع عشر أصبح من اليسير الحصول على المراعي الشتوية في وديان الأراضي المنخفضة، كما كانت السهول الواقعة في أعلى الوديان خالية بشكل عام، مما يؤكد ما يقوله العرب: إنهم وجدوها غير مأهولة.

وأخيراً لقد تسببت سياسة إجلاء السكان المشؤومة التي اتبعها مراد بك أولاً، ثم سيطرة الأفغان على بدخشان ثانياً، في توفير المراعي الجبلية، مما سهّل قدوم العرب إلى الأراضي المرتفعة.

وكما كان الحال في بخارى، فقد تحالف العرب مع الأوزبك وخضعوا لسيطرة الدولة التي كانت في هذه الحالة الدولة الأفغانية، مقابلَ استخدام أفضل المراعي في المنطقة.

وحتى عهد أمان الله (١٩١٩ - ١٩٢٩م) كانت قَطَغن تحكم بشكل عشائري.

ومنذ المحاولة الأولى التي قام بها عبدالرحمن للاستيلاء على الحكم، أدرك أهمية الزعامات الأوزبكية القديمة، فصرح لقائدهم في قَطَغن قائلاً: «عندما منح والدي والدك قطاع قَطَغن، أبقى لنفسه قبائل الطاجيك والعرب والأفغان القدماء وقبائل الهزارة، تاركاً لكم قَطَغن التي يسكنها (الأوزبك)، وسوف أفعل الشيء ذاته» (سلطان محمد خان ١٩٠٠: ٦٩). على أن الأوزبك فقدوا الكثير من نفوذهم، بعد أن قاموا بدعم تمرد غير ناجح ضد عبدالرحمن عام ١٨٨٨م، مما أدى إلى تقسيم شمال أفغانستان على مناطق أصغر(Kakar 1971: 139،157) ؛ إلا أن قَطَغن أعيد تنظيمها عام ١٩٢١م على نمط بيروقراطي من قبل وزير الحرب نادر خان، الذي أصبح ملكاً فيما بعد.

على الرغم من أن النمط البدوي الذي اتخذه العرب في قَطَغن كان شبيهاً إلى حد كبير بذلك الذي مارسوه في بخارى؛ إلا أن هناك بعضَ الاختلاف المهم. فبينما كان العرب قبيلة من البدو الرعاة، مستوطنة في وادي زرفشان، يعيشون داخل حدود ثابتة، بل أكثر من ذلك، كانوا يسكنون بنايات قشلاق في المزارع، إلا أنهم في قَطَغن أصبحوا أكثر بداوة، يمضون شتاءً في طالُقان، وشتاءً آخر في قندز، أو إمام صاحب مرتحلين، حيث يطيب لهم المقام. ومنذ خمسين سنة تقريباً، لم يكن لديهم قاعدة ثابتة حتى منحوا مكاناً خاصاً بهم عام ١٩٢١م. وبعد ذلك، وخلال سنوات عديدة، استخدموا الأراضي لإقامة مخيماتهم فقط، وفي السنوات الثلاثين الماضية فقط، بدأت قراهم مرة أخرى تشبه المخيمات الرعوية (قِشْلاق) التي تركوها في بخارى.

وبالإضافة إلى تلك الحياة البدوية التي وضعها العرب لأنفسهم، أصبحوا أكثر بعداً عن التجارة، فبعد أن كانوا متحكمين في سوق الماشية الحضري المربح في بخارى، وجدوا أنفسهم في قَطَغن في ركود اقتصادي نتج عنه وجود منتجات فائضة لا يمكن تصديرها بسهولة؛ لأنه لم يكن داخل قَطَغن أسواق حقيقية ذات أهمية.

ففي العشرينيات من القرن التاسع عشر دمرت قندز، وكانت خان آباد مركزاً إدارياً صغيراً، وامام صاحب كانت بلدة فيها مائتا أسرة ومئة دكان (Kushkaki 1923:81) كما أنه لم يكن مدهشاً استمرار العرب في بيع ماشيتهم في بخارى على طول المسافة التي يقطعونها، واستمر الحال كذلك حتى بعد السيطرة السوفياتية، عندما أغلقت الحدود في وجه التجارة.

دعونا نتحول عن الحديث عن هجرة العرب إلى قَطَغن لنتناولَ وضع البيئة في المنطقة التي يقطنونها الآن، ولنحصر التركيز على شمال قَطَغن في منطقة نهر آمو، حيث توطن عدد كبير من العرب. فحتى عام ١٩٣٥م ظلت المنطقة كما كانت عليه منذ مئة سنة سابقة، إلا أنها في السنوات الخمسين الماضية طرأ عليها تغيير واسع النطاق عندما تغيرَّ شكلُ المستنقعات ووديان النهر. ولما كان هذا التغيير يعد أمراً حاسماً في فهم عرب اليوم، فإن من الواجب أولاً أن ننظر بالتفصيل إلى البيئة الإقليمية من أجل أن نفهم كيف استفاد العرب من المراعي الإقليمية، وأن نعرف مدى تأثير تلك التغيرات البيئية في الاقتصاد الإقليمي.

البيئة في شمال شرق أفغانستان:

تمثل الأنهار مركز الممالك وليس حدودها، وفي المناطق الجبلية يُعد عبور مجمع مياه إلى آخر هو التحرك من منطقة إلى أخرى. ومن هنا، فإن خريطة تصريف مياه نهر من الأنهار أكثر فائدة لفهم المنطقة الطبيعية من مجرد التعرف إلى الوحدات الإقليمية الحديثة التي تتغير باستمرار. ولحسن الحظ، فإن الأسماء التقليدية – مثل قَطَغن وبدخشان – تفيد عند التحليل، جغرافياً وسياسياً.

إن مياه نهر سُرْخ آب تتحول عند انحدارها من الجبال إلى السهول لتصبح نهر قندز، وتلتقي مع مياه نهر خان آباد لتصب في نهر آمو، وتحدد هذه الأنهر الثلاثة وهي

تجتاز السهول الرسوبية إقليم قَطَغن، وإلى الشرق في الجبال تقع بدخشان، ويتكون الموقع الحقيقي لبدخشان من منابع نهر كوكچه وروافده، مع الامتدادات المنخفضة لنهر درياي پنج وروافده من جهة الضفة اليسرى قبل أن تدخل في السهول، ويقوم نهر درياي پنج، الذي يسمي أحيانا أكسوس الأعلى، بتصريف مياه پامير المرتفعة، ومياه كل من روشان ودرواز وشغنان، التي كانت في السابق دولاً مستقلة، وأصبحت هذه المناطق الجبلية اليوم موزعة بين أفغانستان والاتحاد السوفياتي إثر معاهدة وقعت في القرن التاسع عشر، جعلت من النهر حداً دولياً. ويتصل الكوكچه بالپنج بالقرب من خواجه غار في سهول قَطَغَن، ومن هذه المنطقة إلى ما بعدها يُدعى النهر في الغالب الآمو.

يرتحل العرب فصلياً من منطقة طبيعية إلى أخرى، وبالإضافة إلى مناطق مراعيهم الثلاث، فهم يهاجرون مسافة ثلاثمائة كيلو متر مارٌين بعدد من المناطق المتميزة عرقياً وبيئياً. ولمعرفة الاستخدامات الرئيسة للأراضي في قَطَغَن، يمكننا استخدام عرب إمام صاحب مثالاً يوضح ذلك.

تقع إمام صاحب في وادي نهر آمو بين ملتقاه مع نهر كوكچه من جهة الشرق، وملتقاه مع نهر قندز من جهة الغرب، ويحدد التخم الغربي بنهاية السهول الرسوبية وبداية الصحراء الرملية الكبيرة، التي تتعقب مجري نهر آمو من هذه المنطقة فما بعد. أما حدها الجنوبي، فهو السهول الرسوبية، التي منها نحت النهر واديه، وهذه المنطقة من السهب تفصل إمام صاحب عن وادي قندز. وإلى الشمال يقطع النهر منحدرات حادة من السهول الرسوبية، وتقع الضفة الشمالية منه الآن في الاتحاد السوفيتي، حيث يجرفها النهر باستمرار، ويقوم بترسيب التربة الغرينية الطَّمِّيَّة على الضفة الجنوبية، ونتيجة لذلك، فإن الجانب الأفغاني يتكون من وادٍ غريني واسع، تتراوح مسافته من خمسة إلى خمسة عشر كيلو متراً من السهول الرسوبية.

وعلى العكس في الجانب السوفيتي يصل السهل إلى طرف النهر. لذلك، فإن السهل الناشئ من تربة الفيضانات ضيّق إلى حد كبير، وترتوي إمام صاحب من مياه نهر آمو بواسطة قناة شهروان، التي تقوم بتحويل الماء مسافة خمسة عشر كيلو متراً أسفل ملتقى نهر كوكچه.

ويصبح نهر آمو في إمام صاحب ضحلاً للغاية. وقبل أن تغلق الحدود، حيث تتغير قنوات النهر من الأعلى بشكل متتابع، كان من الممكن الخوض في النهر هنا، ويعكس الوادي عُقداً مجدولة لماضي النهر الغريني. ويوجد على ضفاف النهر الجانبية مستنقع كبير ينبت عليه القصب، وتستوطنه الخنازير البرية والبط وطيور الدراج (وهو شبيه بالحجل). وهذا المستنقع هو أحد أشهر مواطن الصيد في أفغانستان. ويقوم البدو برعي ماشيتهم في هذه المنطقة في فصل الشتاء، كما يقومون بقطع القصب لاستخدامه موادَّ بناءٍ، إنها غابة، وهي مكان بري مفرط في النماء، مشهد فريد في بلد جاف.

يختلف السهل القريب المكون من فيضانات النهر اختلافاً طفيفاً في ارتفاعه، وهذا الاختلاف الطفيف يظهر الفرق بين المرج المعشوشب ومستنقع القصب الموحل، وتحتوي المناطق المنخفضة، التي عادة ما تكون قنوات النهر السابقة، على ما يمكن تسميته «جزر المستنقع»، حيث ترتفع عن المستنقع بمتر واحد فقط، وهذه الجزر تشكل سهولاً مغطاة بالعشب وسط القصب، ويحتل بعض البدو أحد هذه السهول، الذي ربما تصل مساحته إلى خمسة عشر كيلو متراً مربعاً، حيث ترعى ماشيتهم أعشاب هذا السهل، وتحتل منازلهم الوسط، غير معرضة للفيضان.

تحد الأرض المرتفعة الغرينية للوادي منحدرات حادة، تتفاوت في ارتفاعها عن عشرة أمتار إلى خمسة عشر متراً، وتفصل أرض الوادي عن السهل المباشر المعرَّض للفيضان، وتشكل الأرض المرتفعة الغرينية القلب الزراعي للوادي، تتركز فيها الغالبية

العظمى من السكان، وتقع فيها بلدة إمام صاحب. وتُروَى الأرض الزراعية بواسطة قناة شهروان التي تحتضن طرف الوادي أسفل المنحدرات الرسوبية، وبهذه الطريقة يتم توزيع المياه بالاستفادة من الانحدار السلس تجاه النهر، وتتدفق القناة من الشرق إلى الغرب، وتنعطف المياه من الجنوبي الشرقي إلى الشمال الغربي بواسطة قنوات ثانوية. أما الماء الزائد، فينحدر من الأرض المرتفعة إلى المستنقع، الذي استغل بدوره الآن في زراعة الأرز الذي يعتمد على المياه الوافرة، إن محاصيل الوادي الرئيسة هي القطن، والقمح، والشمام. وكثير من هذه الأراضي الزراعية الغنية كانت مستنقعات قبل ثلاثين سنة، وفي الوقت الراهن ينمو القصب فقط بمحاذاة قنوات الري، وتقدم الطرق المرتفعة المتلاشية دليلاً على حالتها السابقة.

ويعكس نمط الاستيطان للوادي هذا التاريخ، فقد كان استيطان الأوزبك الأصليين بمحاذاة القناة الرئيسة. أما البدو، فكان نصيبهم الأرض الواقعة على حوافّ النظام، وهكذا وجدت قرى التركمان والعرب الأكثر اشتغالاً بالرعي في أقصى نهاية نظام القناة، وفي السنوات الخمسين الأخيرة، توسع نطاق سكان الوادي عن هذه المنطقة الأساسية ليشمل كل الأرض المرتفعة فوق السهل الذي يتعرض للفيضان.

ويرتفع فوق الأرض المرتفعة الغرينية سهل رسوبي مشكلاً حداً للاستيطان الزراعي، وتوفر هذه السهول الجافة في الربيع مراع خصبة لبدو المنطقة، غير أنه لا يوجد مصدر دائم للمياه فيها. وتعرف هذه المنطقة المعشوشبة التي تفتقر إلى الماء بـ(جول) باللغة الأوزبكية، وهي نقطة تثير الكثير من السخرية؛ إذ تعني أيضاً (الذكر)، أما مقابلها بالفارسية، فهو (دشت) التي تعني السهل غير المستزرع، أو أي مرتفعات يتوافر فيها الماء من الآبار.

وتحمل الأراضي الرعوية الرئيسة داخل هذه المنطقة عدة أسماء؛ من بينها: دشت شيرماهي، ودشت آبدان، ودشت أرچي، بالإضافة إلى مراع عديدة أخرى بأسماء

مختلفة داخل هذه المنطقة، ويتلاشى السهل بحدة من جهة الغرب لوجود صحراء رملية لا يستفيد منها العرب إلا نادراً.

طريق الهجرة:

للوصول إلى مراعيهم الصيفية يحتاج العرب إلى قطع وديان الأنهار باتجاه الجبال، سالكين في هجرتهم هذه مناطق بيئية مختلفة، بعد أن تمكنوا من تطوير علاقة ودية مع سكانها. تبدأ رحلة البدو مروراً بجسر فوق نهر كوكچه بالقرب من خواجه غار، مخلّفين سهول قَطَغَن خلفهم، عابرين سلسلة شديدة التآكل من التلال الرسوبية، التي يصل ارتفاعها ما بين ١٠٠٠ إلى١٥٠٠ متر، تشرف على سهل نهري مستو، وعلى قمم التلال توجد قرى الأوزبك الذين يعتمدون كليةً على الأمطار، للظفر بمحصول ناجح من القمح، نظراً إلى عدم امتلاكهم حقولاً مروية. ويعد هذا النوع من الزراعة الموسمية غير المروية (لَلْمي) النمط السائد في كل المناطق المرتفعة، وجوانب هذه التلال محروثة بكاملها، وبعضها - على ما يبدو - محروثة على منحدرات حادة متعذرة الحرث. ولم تعد الأراضي تقاس (بالجريب) (الجريب الواحد يعادل اثنين من عشرة من الهكتار)، ولكنها تقاس بالمنحدرات أو كمية البذور المزروعة. ونظراً إلى تدفق المياه المالحة عبر المنطقة، فإن المزارعين يقومون بعمل صهاريج كبيرة (يَخْدَانات) لتخزين الجليد فيها خلال فصل الشتاء، حيث يذوب ببطء على مدار السنة موفراً بذلك المياه العذبة.

وعلى الطرف الآخر من السلاسل يوجد وادي رستاق، الذي يرتفع بمقدار ١٠٠٠متر. ويعد مركزاً تجارياً رئيساً لبدخشان الجبلية، وهذه المقاطعة غير المنتظمة تشكل حلقة وصل مثالية بين المناطق، ولا يعد الوادي جزءاً من سهل قَطَغن، كما لا يعد جزءاً من الجبال: «أما مدينة رستاق، فهي تقع في مكان مناسب، ويوجد حولها

كثير من البساتين، وفي كل جزء من المنطقة توجد فاكهة كثيرة: فالتفاح والكمثرى فتزرعان بكثرة في الوديان العلوية. أما المناطق السفلية تجاه الأوكسوس، فيكثر فيها البطيخ الأحمر ومحاصيل المناطق الحارة. ومن هنا نجد أن المحاصيل تتنوع اعتماداً على المناخ البارد والحار». (المعجم الجغرافي لأفغانستان، بدخشان ١٩٧٢ «١٩١٤»: ١٤٣) (G. A. T. 1972 [1914]: 143).

وإلى جانب التباين البيئي في المنطقة، نجدها أيضاً تحفل بالتباين العرقي ما بين الأراضي المرتفعة والأراضي المنخفضة، فالأوزبك يفسحون المجال للطاجيك كلما اتجهنا نحو الجبال.

وتعد رستاق تقليدياً المركز التجاري الرئيس لبدخشان (المرجع السابق: ١٤٣). وبالرغم من أنها غير معروفة اليوم، إلا أن سوقها لا تزال تعد أكبر وأكثر نشاطاً من سوق فيض أباد، العاصمة الإقليمية لبدخشان. وتستمد رستاق ميزتها التجارية من توسط موقعها المؤدي إلى الجبال النائية، وسهولة الوصول منه إلى السهول، كما تؤدي الطرق التقليدية الخارجة منها إلى خان آباد وتاشقرغان، وكذلك إلى إمام صاحب، وقوارب العبور من نهر آمو، وقد كانت لها في السابق تجارة مهمة مع بخارى، وأما اليوم، فقد تغيرت وجهتها إلى قندز، ولكنها تحتفظ بميزة تتفوق بها على فيض آباد، وذلك لأن عربات الشحن يمكن أن تصل إليها بسهولة أكثر، وليس هناك طرق داخل الجبال مناسبة للسيارات، لذلك فإن المنافذ التي تؤدي إلى السوق مهمة للطاجيك في شهربزرك وراغ. وعلى الرغم من قلة الأسواق في بدخشان اليوم؛ إلا أنه من الضروري القيام برحلة إلى أحد الأسواق للحصول على بضائع مثل الملح والشاي والسكر، والمواد المصنعة أو الأرز، وقد استخدم العرب في الماضي هذه المنطقة مرعًى لمواشيهم، ولكنهم الآن لم يعودوا يفعلون ذلك، ولا يزالون يستخدمون سوق رستاق قبل ذهابهم إلى الجبال، وتوجد روابط وثيقة بين العرب والأوزبك هناك، حيث يأخذ الأوزبك

ماشيتهم إلى مراعٍ قريبة من تلك التي يسيطر عليها العرب، كما يدعم هذه الصلات عدد من روابط الزواج بينهما.

تقع الطرق شرق رُستاق وشمالها على ارتفاع يصل إلى ٢٥٠٠متر، يدخل المسافر عند قطعها إلى منطقة من بدخشان، وهي شهربزرك التي تقع على ارتفاع (١٥٠٠ متر)، وتتكون من قرى متناثرة، تحيط بها حقول القمح (للمي) (أي التي تعتمد على الأمطار الموسمية). ورغم أن اسمها يعني (المدينة الكبيرة)، إلا أنها تفتقر إلى الأسواق. وقد أثرت التيارات المائية عليها تأثيراً بالغاً فأفسدت أرضها. لذا فإن نمط الاستيطان فيها يتكون من قرى مركزة تجثم فوق القمم المغطاة بالرسوبات، وتنمو أشجار الفستق فيها بشكل متفرق، كما تكثر فيها الينابيع، ولذلك لا يوجد فيها (يخدانات)[1]، وأغلب سكان هذه المنطقة من الطاجيك.

وهناك في أعلى الجبال يجد المرء قرى (البنية)[2]، ومرعى صيفياً لماشية البدو، وتعد راغ أولى هذه المقاطعات. ويختلف نمط الاستيطان فيها عنه في شهربزرك؛ إذ يتخذ هذا النمط الجبلي المرتفع شكلين: فالاستيطان يتكثف بمحاذاة ضفاف الأنهار عندما تكون الوديان ضيقة وعميقة، أما إذا كان النهر يجري عبر ممر ضيق، فيكون الاستيطان في أعلاه مباشرة، وعادة ما تكون هذه الوديان أدفأ بكثير، وهي محمية أكثر من تلك التي تشق مناطق النجود. أما نمط الاستيطان في المرتفعات العلوية، فهو حشد من البيوت المحاذية للأنهار الجبلية، التي هي روافد للأنهار ذات المقاطع العميقة، ويحيط بهذه الوديان الصغيرة جبال يكسوها الجليد، هي بعض أجمل ما في بدخشان، ولما كان اعتمادها في الزراعة على الأمطار الموسمية؛ فإن القرويين في الجبل كثيراً ما يحولون مجرى الشعاب الصغيرة لسقيا بساتين التوت والجوز

(١) حوض يقومون بحفره وتخزين الثلوج فيه في فصل الشتاء، للاستفادة منها في فصل الصيف لتبريد الماء، أو عمل الفالوذج في المحلات في فصل الصيف.

(٢) نسبة إلى جبال الألب في الارتفاع (المترجم).

والحدائق الصغيرة، وفي راغ والمجتمعات الجبلية الأخرى يعد التوت غذاءً رئيسياً دائما، وتفتقر القرى الأكثر ارتفاعاً إلى البساتين، لذا وجد أن أفضل ما يمكن عمله لتوفير مواد البناء هو استخدام القليل من خشب الحور، وتقع تلك القرى الأكثر علواً على ارتفاع حوالي ٢٥٠٠ متر، وعند هذا المستوى من الارتفاع لا يزرع في قرى درواز سوى الشعير الذي يزدريه البدو ازدراءً عظيماً، ويدعون أنه طعام لا يصلح إلا للحيوانات، وأن خبزه يؤدي إلى انتفاخ البطن.

وينتهي نطاق الزراعة فوق ٣٠٠٠ متر، ولكن المراعي الألبنية تتوافر إلى ارتفاع يصل إلى نحو ٤٠٠٠ متر، حيث تبدأ حقول الثلج والأحجار العارية. وتعد هذه المنطقة مرعى الصيف لكل من البدو والقرويين. وبشكل عام، فالقرويون يكون لديهم قرية صيفية واحدة أو مخيم، وهو ما يسمونه (أيلاق)، وهي غالباً ما تكون فوق قريتهم الشتوية مباشرة، أو ما يسمونه (قشلاق)، ويتحكم البدو بمعظم الرعي، غير أن بقايا البيوت الحجرية تكشف أنها كانت في وقت ما تحت سيطرة قوية من قبل الطاجيك.

وفي الإمكان عد هذه المراعي الجبلية في بدخشان الأزهى في جميع أنحاء أفغانستان، وهي تنقسم إلى منطقتي رعي رئيستين، تشكل كل واحدة منهما سهلاً واسعاً مرتفعاً، أولهما منطقة دشت إش في جنوب درواز وشمال راغ، والأخرى منطقة دشت شيوه بين فيض آباد وشغنان، كما أن المنحدرات الجبلية فوق تلك السهول الواسعة تعد أراضي رعي نفيسة، ومصدراً للحلتيت الذي يعدُّ من صادرات بدخشان. ويستخدم البدو في شمال قَطَغَن منطقة دشت إش، أما بدو قندز وبغلان، فيستخدمون دشت شيوه. ويتوفر المرعى في شهر يونيو، حيث يستخدمه البدو حتى منتصف أغسطس في حين يمكث آخرون إلى نهاية سبتمبر ليواجهوا مخاطر الجليد.

التنمية في قَطَغن:

وحتى منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين ظلت بيئة وديان الأراضي المنخفضة، كما وصفتها تماماً التقارير البريطانية الصادرة في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر مستنقعات موبوءة بالملاريا، ولكنها في السنوات الخمسين الماضية أصبحت إحدى أكثر المناطق إنتاجاً زراعياً في أفغانستان. وقد كان لهذه التغيرات أثر مباشر في العرب، الأمر الذي سوف نناقشه بالتفصيل في الفصول القادمة. أما هنا، فسوف يقتصر الحديث على المسيرة الأساسية للتنمية، التي أنتجت هذا التغير الجذري في البيئة.

فعلى الرغم من أن نادر خان أعاد تنظيم الإدارة في قَطَغَن وبدخشان عام ١٩٢١م، إلا أن المنطقة ظلت مأهولة بشكل ضئيل. ثم بعد ذلك في عام ١٩٣٥م بدأت المنطقة تحث الخطا عقب اشتراك عدد من أصحاب رؤوس الأموال الأفغان مع شيرخان، الحاكم الجديد، لتنمية المنطقة، لما شاهدوه من غنى كامن في قطغن، وخصوصاً زراعة القطن التجاري. ومن أجل تحقيق ذلك الغرض استخدم شيرخان العمال بالسخرة في نزح المستنقعات واستصلاح الأراضي في خان آباد، التي أصبحت منطقة رئيسية في إنتاج الأرز، وفي قندز التي أصبحت مركزاً لزراعة القطن في أفغانستان. وفي الأربعينيات امتدت التنمية إلى بغلان وبلخمري وأرچي. وجعل الاستثمار في مصنع لسكر البنجر، وحلج القطن ومصانع النسيج، من قطغن المركز الأول للصناعات الخاصة بأفغانستان، وجلبت أرباحاً طائلة للمستثمرين في شركة احتكار القطن الذي يطلق عليه سپين زر أو «الذهب الأبيض» (Jarring 1937; Etiene 1972).

ولقد وفر فتح طريق للسيارات في الهندوكش، مروراً بمعبر شيبر، اتصالاً اقتصادياً لقَطَغَن مع كابول للمرة الأولى. والأهم من ذلك. أن القطن أصبح يصدَّر إلى الاتحاد السوفياتي من ميناء نهر آمو قزل قلعة، الذي أعيدت تسميته فيما بعد شيرخان بندر،

على اسم الحاكم، وهذه الحلقة من الاتصالات منحت قَطَغَن ميزة تنافسية مهمة؛ لأن الطرق التي فتحت في المنطقة - رغم رداءتها - كانت كافية لنقل القطن إلى الحدود.

وقد أدى انخفاض ثمن الأراضي، وانحسار خطر الملاريا باستمرار تصريف مياه المستنقعات إلى توافد المهاجرين إلى قطغن، فنتج عن ذلك ارتفاع عدد سكان المنطقة، وتغير تركيبتها العرقية. ولأن معظم المستوطنين الجدد كانوا من البشتون في الجنوب واللاجئين ذوي الأصول التركية من الاتحاد السوفياتي، وجاء التحول الجذري نحو الأفضل في بداية الخمسينيات من القرن العشرين عندما قضت الإدارة المحلية بمساعدة الأمم المتحدة على الملاريا كلياً في قطغن (Frank 1955: 28-29)، وبحلول عام ١٩٦٥م تضاعف عدد السكان ثلاثة أضعاف عن أرقام عام ١٩٢١م. ومن ناحية أخرى ظل عدد السكان في المنطقة الجبلية النائية ثابتاً دون أن تتغير التركيبة العرقية فيها(Grotzbach 1972: 74-84) .

لقد كان حجم التحول البيئي مدهشاً، كذلك الحال بالنسبة إلى الزيادة الكبيرة في حجم استيطان البشتون في منطقة عرفت تقليدياً بأنها أوزبكية، وقد شجعت عليها سياسة الحكومة المركزية لربط المناطق الحدودية، وتوثيق صلتها مع كابول، وفي منتصف الستينيات من القرن العشرين. كانت التركيبة العرقية المبينة في الجدول رقم (٢) تقطن حوض قندز – خان آباد. والشيء الملفت للنظر في الجدول هو النسبة المئوية العالية للبشتون في تلك المناطق التي حدثت فيها التنمية في آخر المطاف بشكل أكثر كثافة.

وهكذا، فقد احتفظت طالقان، التي لم تكن جزءاً من مشروع الإصلاح الاقتصادي، بغالبيتها الأوزبكية، وأما في قندز وخان آباد، اللتين دخلتهما التنمية في الثلاثينيات من القرن العشرين، فقد كان عدد البشتون كبيراً، إلا أنهم لا يشكلون غالبية هناك، وهو ما يعكس السياسة التي رسمت التنمية المبدئية في المنطقة في تحرير عملية بيع الأراضي

وتوزيعها. ويبدو أن المستثمرين الذين قاموا بتمويل التنمية الأساسية لم يهتموا كثيراً بالتوجهات العرقية السياسية هناك بقدر ما كان يعنيهم كسب الأموال. وفي الأربعينيات من القرن العشرين، وعقب النجاح الذي أثبتته التجربة في قطغن، بدأت الحكومة تهتم بالتعامل مع البشتون بطريقة تفضلهم بها على غيرهم، أكثر من الفترات السابقة، وتميزت بغلان وبلخمري بغالبيتها البشتونية، نتيجة تلك السياسة التفضيلية، وتمثل بلخمري مثالاً مناسباً لذلك، حيث إنها بلدة بنيت حديثا في منطقة مأهولة بسكان قليلين جداً.

جدول رقم (٢)

النسب المئوية للسكان في قَطَغن

	بشتون	طاجيك	أوزبك	تركمان	هزارة
منطقة بغلان	٥٦	٣٠	١٠	٢	–
منطقة بلخمري	٦١	١٤	١٤	٥	٦
منطقة قندز	٤١	٤٣	١٣	٢	١
منطقة خان آباد	٤٥	٣٦	٦	٣	١٠
منطقة طالقان	١٠	١٠	٦٠	١	١٠

Source: Etienne 1972: 83

ومع اتساع التخوم ووفرة الأراضي، خمد الصراع بين الأوزبك والبشتون، إلا أن الحكومة كانت مجبرةً على الدفاع عن سياسة الاستيطان التي لم تكن مقبولة عند السكان الأصليين (Akhramovich 1962: 40).

وفي بداية الخمسينيات من القرن العشرين عكس تقلص أراضي التخوم وارتفاع أسعارها، انتهاء مساحات الأراضي المفتوحة غير المحدودة، ومع ذلك، ظلت الأسعار رخيصة مقارنة بأراضي الوديان الجبلية التي تعج بالسكان (Frotzbach 1972: 267-278).

وفي نهاية الأربعينيات من القرن العشرين، لحق العرب بقطار التنمية في شمال

قَطَغَن. وحتى ذلك الوقت، ظلت منطقة نهر آمو مهملة، إلا أنه في عام ١٩٤٧م بدأت الحكومة بإيجاد أراض مزروعة، تعتمد نظام الري في دشت أرچي. وبتحويل الماء من نهر كوكچه توفرت منطقة تساوي في الحجم وادي إمام صاحب، توطَّن فيها بشكل خاص البشتون، ونقل كثير منهم إلى هناك بسبب مشاركتهم في حركة التمرد (صافي) عام ١٩٤٩م في جلال آباد، وكثرت أعدادهم، فأصبحوا مجموعة مهمة في وادي آمو، وكان أغلب البشتون الذين أتو إلى أرچي من البدو، ونظراً إلى كثرة عددهم، فقد أصبحوا - وبشكل سريع - غالبية بدو المنطقة، وبما أنهم تبنوا كثيراً من الصفات البدوية للعرب، فهم يتعايشون اليوم معهم على أنهم مجموعة عرقية مسيطرة (Barfield 1978).

ولقد حققت التنمية الأولية في قَطَغَن نجاحاً مذهلاً؛ فقد تغير نظام الوادي، لدرجة أن ذلك دفع العرب أنفسهم إلى التكيف مع الظروف الجديدة التي طرأت على المنطقة؛ إذ أصبحت المستنقعات نفسها التي أقاموا فيها مخيماتهم أرضاً تنتج القطن، ذات قيمة خاصة مع انتهاء مشكلة الملاريا. وقد أتى البدو البشتون للسيطرة على المنطقة. وبالرغم من أن هذه التنمية أنجزها الأفغان أنفسهم باستخدام تكنولوجيا تقليدية، إلا أن أثرها أظهر إمكانية إعادة تشكيل البيئة جذرياً، وبالرغم من المزايا الكثيرة والجديدة في الوادي، إلا أن العرب نظراً إلى تمكنهم من تكييف نمط رعيهم البدوي مع الأحوال المتغيرة، أثبتوا أنهم قادرون على التكيف باستمرار مع المتغيرات السياسية والبيئية على مر التاريخ، وأنهم بعيدون كل البعد عن وصفهم بأنهم غير مواكبين للتطور.

الفصل الثاني

النظام الرعوي البدوي في قطغن

يعد العرب بدواً، يمتهنون الرعي الذي يشكل - إلى حد كبير - نتاج حياتهم اليومية، كما يسم خطو وإيقاع السنة بكاملها. ولكن العرب في قطغن مثل معظم البدو غير مستقلين، لا سياسياً ولا اقتصادياً عن المستوطنين من المزارعين والحرفيين المدنيين. ويتركز اهتمامهم بدرجة كبيرة على تربية الأغنام التي يبيعونها في الأسواق، ليتحصلوا بثمنها على احتياجاتهم المعيشية الأساسية، ثم إنهم يعتمدون كليةً على المنتجين الزراعيين، للحصول على الحبوب التي تمثِّل الاحتياجات الغذائية حتى للرعاة البدو، أما البضائع المصنَّعة المتنوعة الأخرى التي يحتاجونها بالضرورة، فيتم حصولهم عليها من الأسواق الحضرية، وسوف يتم تناول هذه الروابط (بين العرب والمزارعين، وبينهم وبين الأسواق) بتفصيل أكثر في فصول لاحقة. أما الأمر الذي يهمنا هنا، فهو أساسيات الاقتصاد الرعوي التي تُبنى عليها حياة العرب، فلكي يكون المرء راعياً ناجحاً فلابد له من امتلاك الماشية وتوفير المرعى والرعاة لها. وهذه هي الأساسيات الضرورية للنظام الرعوي البدوي في شمال شرقي أفغانستان.

الماشية:

(أ) الماشية المنتجة:

يقوم العرب في أفغانستان بتربية أكبر القطعان من الأغنام ذات الذيول المكتنزة، وتعد هذه الأغنام محور الإنتاج الأساسي في اقتصادهم، وتعرف هذه السلالة من الضأن محلياً بالتركي، ويصل وزن الواحدة منها إلى ٨٥ كغم، وتأتي شهرتها من

ذيولها المكتنزة المميزة أكثر من أي شيء آخر، والتي يصل وزنها إلى ١٥ كغم. والغرض من تربيتها هو تزويد السوق باللحوم. وشحم الإلية يعد طعاماً شهياً يكثر عليه الطلب، وخاصة لزيت الطبخ، أما أصوافها، فهي من النوع الرديء جداً، تقوم الأغنام بطرحه في فصل الربيع.

ويقتني العرب الأكثر ثراءً أغنام القراقولي أيضاً، وهي أصغر بكثير من أغنام التركي، ونادراً ما يبلغ حجم الأولى نصف حجم الثانية، غير أنها تنتج أصوافاً رائعة، يصنع منها السجاد، وتعد جلود حملانها سلعةً تصدير أساسية في أفغانستان، ويتم الحصول على هذه الجلود بذبح الحملان الحديثة الولادة خلال ساعات قليلة من ولادتها، وذلك تحقيقاً لميزة التجعيد المشدود بجلود هذه الحملان. وتتوفر أغنام القراقولي بشكل رئيس عند الرعاة التركمان. أما العرب، فقد بدؤوا باقتنائها خلال الثلاثين سنة الماضية فقط.

وتقسم الأغنام على فئات حسب العمر والجنس، ويعرف صاحب القطيع أعداد الأغنام في القطيع، كما أنه يعرف مكوِّنات ذلك القطيع، وفي الإمكان تطبيق هذا التصنيف على كل من أغنام التركي والقراقولي، ولكنه ذو دلالة خاصة بأنواع التركي، حيث إنها تختلف بشكل كبير في حجمها من مجموعة إلى أخرى اعتماداً على أعمارها، ويُسمَّى الحمل الذي لا يتعدى عمره ستة أشهر (بره)، ويقوم الرعاة في المراعي الجبلية بخصي الحملان الذكور عندما يبلغ الواحد منها أربعة أشهر، وتعد هذه الأغنام المخصية صالحةً لإنتاج اللحوم، حيث يقوم العرب ببيعها في السوق، كما تعرف الحملان المخصية ذوات الأعمار من ستة أشهر إلى سنتين بـ(التوخلي)، ثم بـ(شيشك) من سنتين إلى ثلاث سنوات، و (چاري) من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات، وعادة ما تصبح الحملان المخصية من فئة (التوخلي) بعد عودة القطعان من المرعى (أيلاق). أما الفئات الأخرى، فهي تسبق كل ربيع في فترة إنتاج الحملان،

ولا يحتوي القطيع في الخريف على حملان صغيرة من فئة (بره)؛ وذلك لأن العرب يقومون بالتحكم بعملية التناسل لتكون ولادة الحملان فقط في فصل الربيع، بالرغم من أنه بالإمكان من الناحية التطبيقية إنتاج الحملان مرتين في السنة، ويعلّل العرب سبب ذلك بقولهم: إن الحملان التي تولد في فصل الشتاء تتضاءل فرص بقائها على قيد الحياة، ولعدم وجود الموارد التي تساعد على توفير ظروف مناسبة كافية للشياه لتلد مرتين في السنة؛ لأنها عندما تلد مرتين في السنة ينبغي وضعها في حظائر وعلفها مع صغارها خلال فصل الشتاء كله. وتنمو الخراف المخصية نمواً كبيراً لتصل إلى أقصى حد لها، وهي فئة (چاري)، ويساوي حجم الـ(چاري) حجم الـ(توخلي) مرتين، ومن الطبيعي حينئذ أن يكون هناك فارق كبير في السعر بين الفئتين.

وإذا ما كانت الخراف المخصية مورداً أساسياً في دخل مالك القطيع، فإن الشياه أو (ميش) كما يسمونها، تعد رأس المال؛ لأن عدد الشياه في القطيع يحدد مدى إنتاجيته، ويدفع العرب شياههم إلى التوالد للمرة الأولى عندما تكون في سن تتراوح بين ستة أشهر أو ثمانية، لكبر حجمها في هذه السن؛ إذ إن الأغنام تنمو بسرعة في فصل الربيع المعشوشب والمرعى الصيفي، ويكون موعد تزاوجها عادة في أكتوبر، وتلد الشاة حملاً واحداً في مارس أو أبريل في كل فصل ربيع، وتندر ولادة التوائم بينها، وبإمكان الشياه أن تلد لمدة عشر سنوات في المتوسط، وتعزل الشياه الكبيرة، أو ما يسمونها «بيرميش» عن باقي القطيع في فصل الشتاء. ولا يعتمد في تحديد كبر الشاة على عمرها الزمني وحده، بل على وضع أسنانها، فعندما تبدأ الأسنان بالتآكل، فإن إنتاجية الشاة - كما يقول العرب - تكون قد دنت من نهايتها، وقد يحدث هذا للشاة في سن مبكرة، كأن تكون في سنتها السادسة، أو متأخراً حين تصل إلى عامها الثاني عشر.

وتعد نسبة عدم الإخصاب بين الشياه ضئيلة جداً، نظراً إلى جودة المرعى والأنواع المميزة، وتنتج الشاة الحليب الذي يعد جزءاً مهماً من الغذاء التقليدي خلال فصلي

الربيع والصيف؛ حيث تنتج الشاة الواحدة في المتوسط كيلو غراماً واحداً من الحليب يومياً، ويقول العارفون بأمورها: بأنها لا تنتج غير نصف هذه الكمية عندما يكون المرعى شحيحاً، أما في المرعى الجيد، فيمكن أن تصل إلى ضعف الكمية، وتحلب الشياه بعد ولادة الحملان للحصول على حليبٍ دسم، وتستمر الشياه في دَرٍّ الحليب حتى أواخر يوليو وأغسطس عندما تجف ضروعها، ولأسباب اقتصادية، سوف نتطرق إليها لاحقاً، فقد قلَّ حلب الأغنام التي تنتج الحليب في كثير من القطعان إلى الحد الأدنى في الوقت الحاضر.

إن الخراف، أو (قوچ)، تعد حيوانات مثيرة للإعجاب، حيث إن قيمتها تبلغ خمسة أضعاف الـ(چاري) وغالباً تباع بمبلغ مرتفع يصل إلى (١٥٠٠٠) أفغاني، إذا كان هناك من يتمكن من شرائها. وهي تحظى بتقدير عالٍ من ملاكها الذين يهتمون اهتماماً خاصاً بمواليد قطعانهم، ولا يوجد عادة من بين الحملان المولودة في فصل ربيع كامل خروف واحد يعتقد أنه جيد بما فيه الكفاية، كما أن الخراف التي تصل إلى سن النضج تغدو خرافاً ذات قرون وعدوانية يصعب السيطرة عليها، وبإمكان الواحد منها وبكل سهولة أن يؤذي الراعي الغافل، وتدمج الخراف مع القطيع ابتداءً من أكتوبر، في الوقت الذي يتم فيه اللقاح مع الشياه إلى ما بعد وضع الحملان، في الوقت الذي يتم فيه عزلها عن الشياه، وذلك من أجل الحيلولة دون التخصيب في غير الموسم، وتجمع الخراف من حوالي اثني عشر قطيعاً عربياً، وتظل مع بعضها في المرعى (أَيْلاق). وتقل أعداد الخراف مقارنة بأعداد الشياه، وبحساب العرب، فإنهم يحتاجون لخروف واحد ليقوم بتلقيح ما بين ٥٠ إلى ٧٠ شاة في المتوسط، ويشيرون، ولعلهم يفاخرون، بأن خرافهم الرائعة إذا كانت من نوع التركي، فباستطاعة الواحد منها تلقيح ١٥٠ شاة، أما إذا كانت من نوع القراقولي، فبإمكان الواحد منها تلقيح ١٠٠ شاة.

وتبين تركيبة القطيع وحجمه الحالة الاقتصادية للراعي العربي، فالرعاة الفقراء

يتحتم عليهم بيع الخراف النادرة، من فئة (التوخلي) مباشرة عند رجوعها من المرعى (أيّلاق) لشراء مؤن الشتاء، أما الرعاة الذين لديهم أرصدة مالية أكثر، فبإمكانهم الانتظار فترة أطول، خائضين مخاطر محسوبة، حتى تصبح أغنامهم من فئة الـ(چاري)، حيث يكون بإمكانها أن تجلب أعلى ربح، ولقد بيع خلال إقامتي هناك نوع (التوخلي) في الخريف بحوالي ١٥٠٠ أفغاني، وفي الربيع بـ ٢٠٠٠ أفغاني، وبيع نوع الـ(چاري) في الشتاء بـ ٣٠٠٠ أفغاني، وبيعت الخرفان النادرة بـ ٣٥٠٠ أفغاني. وكان الحساب التقريبي المبني على التجربة يقول: كلما تعجَّل المرء البيع، فإنه يحصل على أقل باستثناء فئة الـ(چاري)، الذي وصلت قيمته إلى أعلى نسبة، وتعكس فئة الـ(چاري) في القطيع مدى غنى المالك.

ولما كانت هذه هي البدائل الاستراتيجية في بيع الأغنام، فإنه بالإمكان استخدام توزيع فئات الأغنام كوسيلة تحليلية. مثال على ذلك: تشكيلة قطيع أحد الأغنياء العرب قبيل الهجرة كان كالتالي (باستثناء الخراف الفحول).

فئة الـ(چاري) ٤٨

فئة الـ(شيشك) ٧٣

فئة الـ(توخلي) ٧٤

(ميش) الشياه بدون حملان ٢١ (وهذا لا يمثل عدم الخصوبة، ولكنه في الغالب فناء الحملان).

(ميش) الشياه مع حملانها ٢٣٣.

فئة الـ(بره) ٢٣٤ (يشمل توأمين اثنين فقط).

ولقد لحظ أولئك الذين يقومون بالإحصاء أن فئة الـ(چاري) أقل بكثير مما كان متوقعاً، وربما كان ذلك راجعاً إلى نتائج كارثة رعوية مبكرة، أو الحاجة المفاجئة إلى المال في بعض السنوات الماضية.

وتشير القدرة على التنبؤ بعدد فئة الـ(چاري) الذي لابد أن يتكون منه القطيع إلى أن العرب لديهم تركيبة قطيع نموذجية خاصة بهم، والقطيع المتكامل كالمذكور آنفاً يقترب من النسبة المثالية التي هي في فصل الربيع: ثلث القطيع مخصي وثلثه شياه، والثلث الآخر حملان، ولا يمتلك مالك القطيع الأقل ثراءً خرافاً مخصية، ونصف قطيعه مكون من الشياه. والنصف الآخر من الحملان في فصل الربيع. كما تعد النسبة المئوية للشياه إلى العدد الكلي للماشية مقياساً ينبئ عن جودة حالة القطيع. فالقطعان الكبيرة التي تظهر الغنى، تميل بشكل طبيعي إلى نمط الثلث من كل فئة، ولا يستطيع ملاك القطعان الصغيرة الاحتفاظ بالخراف المخصية، ولذلك فإنهم يمتلكون قطعاناً من نمط النصف من كلٍّ من الشياه والحملان فقط. وتعد هذه النسبة أداة مفيدة لتحديد ما إذا كان القطيع مدعوماً إلى الحد الأعلى، أو كان ينمو بشكل تصاعدي. ويعكس وجود فئة الـ(چاري) أو غيابها إن كان أحد الرعاة في الحقيقة أغنى من الآخر أم لا، وذلك بالرغم من أن كليهما يمتلك العدد نفسه من الحيوانات.

وللنمطين الأساسيين المشار إليهما سابقاً في امتلاك الماشية تشعُّبات ديموغرافية، فيما يتعلق بولادة الحملان؛ ففي قطيع متكامل يقل معدل النمو الموضح كنسبة مئوية عن ذلك الموجود في قطيع يتكون فقط من الشياه. فالاحتمالات تشير أن نصف الحملان سوف يكون إناثاً، لذا فإن القطيع المتكامل في فصل الربيع ينمو بنحو ٥٠ بالمئة؛ أما القطيع غير المتكامل، فإن نموه يكون بنحو ١٠٠ بالمئة. غير أن هذه النسب مضللة؛ لأن جميع الحملان الذكور في القطيع غير المتكامل سوف تباع في الخريف، مما ينتج عنه تقليص حجم القطيع بنسبة الربع، أما في القطيع المتكامل، فإن فئة الـ(چاري) من الحملان فقط هي التي تباع (إذا ما تركنا جانباً الشياه المعزولة). وذلك ما يشكل نحو تسع القطيع فقط، أو أقل من العدد الكلي للقطيع. وتعتمد هذه

النسبة المئوية (على القطيع) النموذجي، الذي تنجو فيه نسبة كبيرة من الحملان، وفي الحقيقة فإن للقطيع المتكامل ميزة ذات أهمية أخرى تعتمد على تباين نفوق الحملان مقابل الأغنام الناضجة، حتى في السنة الجيدة، فإن صاحب الماشية العربي يتوقع نسبة نفوق تصل من ١٠ إلى ١٥ بالمئة، وتسجل أعلى نسب نفوق بين الحملان الحديثة الولادة. لذا، فإن القطيع المتكامل أقل عرضة للخطر من القطيع الذي يشكل نصفُه الحملانَ الحديثة الولادة.

ولتحديد مستويات أصحاب الماشية، فإنه بالإمكان استخدام كل من عدد الماشية ونسب فئات القطيع، ومعدل النمو مع بعضها البعض، لمعرفة ما يؤخذ في النماء منهما: تلك التي هي بحالة مستقرة، أو ما قد يكون تحت ظروف متوترة. وربما كشف قطيع كبير بنسبة عالية عن مالك يعاني متاعبَ مالية، وذلك بالاقتطاع من احتياطاته لسبب أو لآخر، والعكس صحيح كذلك، فغالباً ما يكشف قطيع صغير يملكه أحد المستثمرين الحضر عن الاستقرار، بالرغم من أنه يتكون فقط من مائة رأس، ويستخدم العرب هذين النموذجين ضمنياً في الحكم على قطعانهم وقطعان غيرهم.

يتميز النظام الرعوي بنسبة نمو عالية مقارنة بالزراعة، ويعد معدل نموه الهندسي الوسيلة المثلى للوصول إلى الغنى، فمن السهولة بمكان حساب الفوائد المحتملة، إلا أنه يجب معادلتها بالخسارة المحتملة، وليس بالإمكان حساب الخسائر على أساس «المعدل السنوي»، كما أنه من غير الممكن اعتبار سنة ما متوسطاً لكل مالك. فالسنة العجفاء، أو الخسارة القصوى، أو «الأحوال غير المألوفة» هي الهم الأعظم. فالسنة العجفاء يمكن أن تحطِّم أحد الملاك، ولابد من توقع هذه الخسائر بجانب معدل النمو، رغم أنه من غير الممكن التنبؤ بها.

ورغم ذلك، فلابد من الاعتراف بأن أصحاب الماشية في قَطَغَن وبدخشان يملكون موقعاً في منطقة مثالية للرعي. ويعد النظام الرعوي البدوي شيئاً مألوفاً في مناطق

وعرة هامشية، إلا أن هذا الافتقار إلى الموارد ينعكس من خلال الحجم الصغير للأغنام والماعز التي ترعى هناك، فقطعان الأغنام في قَطَغَن هي الأكبر في أفغانستان؛ وذلك يعود للموارد التي يمكن الاعتماد عليها، ولقد عانى أصحاب الماشية في قَطَغَن خلال سنوات القحط في بداية السبعينيات من القرن العشرين جَدْبَ المرعى، إلا أن أغنامهم لم تمت بسبب العطش كما حدث في ميمنة، فالمنطقة يوجد بها أنهار دائمة، وينابيع هي بمثابة ضمان ضد القحط، والذي يقلق أصحاب الماشية في قَطَغَن هو ضعف أغنامهم الرائجة أكثر من قلقهم حول الاحتمال البعيد لموت الأغنام بسبب الجوع أو العطش.

ولدى العرب في قَطَغَن فرصة أفضل لتبين معدل النمو المحتمل في قطعانهم مما لدى الآخرين في أفغانستان، ولكن، وحتى هنا، فإن هناك الكثير من المآزق. إن أبشع كارثة يمكن أن تصيب صاحب الماشية هي العاصفة الثلجية التي تغطي السهوب بالثلوج، حيث يُحدث التجمد قدراً هائلاً من الأضرار، فقد تلد الشياه حملاناً لا تقوى على الحياة، وعند استمرار البرد، تموت الماشية حتى الكاملة النمو منها، لعدم مقدرتها على الرعي، لهزالها بسبب الجوع والبرد. ولعل أكثر ما يخيف أصحاب الماشية مثل هذه العاصفة التي تحدث مرة واحدة في الجيل، ولكنها تترك نتائجها الوخيمة عشرات السنين، ففي بداية الخمسينيات من القرن العشرين تحطم كثير من العرب بأسباب عاصفة كهذه، أدت إلى نقص قطعان كانت تتكون من ثلاثة آلاف رأس من الماشية إلى ثلاثمائة رأس، وترك بعض العرب الرعي كليةً، وتأثر آخرون، فلم يفيقوا من آثارها إلا بعد جيل، لقد كانت هذه الحادثة غير مألوفة، ولكنها تعد الأكثر شؤماً.

كما يعد المرض سبباً آخر لموتها، حيث إن أمراض الأغنام يمكنها أن تهلك معظم القطيع في أيام قلائل، وقد جرت بعض المحاولات لمكافحة أمراض الأغنام من قبل الحكومة الوطنية، إلا أن المشكلة أنه لا توجد أدوية أو معالجات في المدن الصغيرة

الرئيسة، ولو كان الدواء متوفراً، لكان العرب مستعدين أتمَّ استعداد لشرائه، ولأن القطعان متفرقة، فربما لا يصيب الداء الذي يدمر أحد القطعان القطيع الآخر، وبينما تجلب العاصفة الثلجية في الربيع كارثة للجميع، فإن الأمراض ربما أصابت أحداً دون الآخر.

إن الخسائر التي كثيراً ما تواجه باستمرار هي من نتاج نسبة الموت العالية للحملان الحديثة الولادة، حتى في سنوات الرخاء، فإن كثيراً من الحملان لا تنجو عادة من الموت – فهي أكثر عرضة للمرض من غيرها عندما يهاجمها الذباب الذي يضع البيض في مقاطع أجسادها، وربما انتفخت بطونها بسبب شرب كمية كبيرة من الحليب في يوم قائظ الحرارة، وكل ذلك يمكن أن يؤدي إلى موتها، كما أنها تعد هدفاً مفضّلاً للصوص الذين يجدونها سهلة الحمل، وقد يفقدها بكل بساطة أي راع مهمل، ويمكن تجنب فقد الحملان عن طريق الرعي المتيقظ. لقد وَطَّدَ العرب أنفسهم على الخسائر، عندما أحسُّوا بالانعدام التام للخدمات البيطرية.

إن الهجرة بحد ذاتها لا تمثل خطراً كبيراً على القطعان، فالقطيع ينهي الرحلة بشكل إجمالي بخسائر ضئيلة جداً، بما في ذلك الخسائر من الحملان التي تنمو بسرعة في المرعى المعشوشب. ولكن فجأة تهجم الكارثة؛ فعلى سهل مرتفع في الجبال رأيت جثثاً متناثرة لستين رأساً من الأغنام التي اجتزئت من القطيع قبل بداية الهجرة. فقبل ثلاثة أيام هبَّت ريح مجمِّدة من الشمال، وجمَّدت الأغنام التي كان قد جُزَّ صوفها مباشرة قبل بدء الهجرة، أما الأغنام التي لحقت بها، والأخرى التي تلتها، فلم تصب بأذى.

وكان العرب العابرون بالموقع يتتبَّعون الأخبار عن الماشية الميتة، ولمن تكون، وذلك خشية كل واحد منهم من بُعد أن تكون من أغنامه، ويردُّ العرب كل من ينتج عن المخاطر الكثيرة التي تحيق بماشيتهم – مثل السقوط من المنحدرات، وتلك التي

يجرفها النهر بعيداً، والأخرى التي يهاجمها اللصوص يردُّون كل ذلك إلى القضاء والقدر، أو ما يسمونه قسمت (القسمة)، وسواء كان تعليلهم عن القسمة مقبولاً أو غير مقبول، فإن البدو أصحاب الماشية على يقين في كل الأوقات من أن ماشيتهم معرَّضة لظروف خارجة عن سيطرتهم، وحتى في السنة الجيدة، ربما تُباع بأسعار متدنية، بسبب العرض الزائد في السوق، ليس هناك دعم للسعر في أفغانستان، إلا أن الفكرة عندما شرحتها لمجموعة من البدو، ضحك أحدهم، وقال: «عندما يتدنى السعر لدرجة كبيرة نحن نأكل أغنامنا».

وكشيء مساند في امتلاك القطيع، فإن العرب يحتفظون بعنزتين كبيرتين أو ثلاث، وهذه العنزات أو ما يسمونه (شاه بز) تقوم بقيادة القطيع أثناء الهجرة؛ لأنه يسهل قيادة الماشية إذا كان في القطيع عنزة يمكن تتبعها.

(ب) حيوانات النقل:

بالرغم من أن الأغنام هي الوحدة المنتجة في الاقتصاد الرعوي، إلا أن الأمر يتطلَّب حيوانات أخرى لأغراض التنقلات البدوية.

فلنقل محتويات المنزل البدوي، لابد من الجمال التي كانت أيضاً تقوم بنقل معظم المواد التجارية في المنطقة، فلما استقدمت السيارات إليها تولَّت أداء هذه المهمة. وتستخدم العائلات العربية عند الهجرة جملين أو ثلاثة جمال، وفي الهجرة غالباً ما تُزخرَف الجمالُ وأحمالها بالسجاد الفاخر والخرز والهداب، ويعد وبر الجمال هنا من النوع الغالي الثمن، كما تُستخدَم الحمير وسيلةً أساسية للنقل في المدن الصغيرة وفوق الجبال، إلا أنها - لعدم قدرتها على الأحمال الثقيلة - لا تعد وسيلةَ نقل جيدة للمسافات الطويلة، ولكنها فوق الجبال تبدو ثابتة القدم، تنتقل بسهولة، في حين لا تستطيع الجمال ذلك، ولا تكِلُّ الحمير أثناء السفر، كما أنها لا تحتاج إلا لقدر بسيط من العناية، وتعد رخيصة الثمن مقارنة بغيرها. وتحظى حمير قَطَغَن بتقدير خاص

في بدخشان، بسبب كبر حجمها، وقوة تحمُّلها، وعادة ما تمتلك كل عائلة حمارين أو ثلاثة حمير على الأقل.

اشتهرت قَطَغَن تقليدياً بخيولها، ويتنافس أغنياء العرب على اقتناء الخيول الغالية الثمن التي تستخدم للعب الـ(بزكشي)، إلا أنه في المتوسط تمتلك البيوتات العربية الخيول التي بإمكانها أن تقوم بجانب اللعب بمهمة حمل الأمتعة، وعادة ما تمتلك العائلة حصاناً فحلاً وفرساً ليكون بإمكانها استبدال الماشية دون أن تضطر إلى دخول الأسواق.

وللركوب قواعده وآدابه، فالقيمة الرمزية لكل حيوان تتمثل في مناسبته للركوب، ويتوزع ركوب العائلة العربية المجهزة تجهيزاً كاملاً عند الهجرة كالآتي: يركب رب الأسرة الحصان، وهو ما يقصد به أن يكون رمز القوة فقط، وحيث إن الخيول لا تُخصى في أفغانستان، فإنه يجب على الرجل القوي أن يُخضع حصانه لطاعته، أما الزوجة والأطفال الصغار، فإنهم عادة ما يركبون فرساً، وهو أمر يُستخَفُّ به إن فعله الرجل، ورغم ذلك، فالبعض يؤثر العقل على الشجاعة أثناء الركوب في الممار الجبلية الوعرة الضيقة، حيث إن سوء تصرف الحصان في هذه الأماكن ربما نتج عنه سقطة مميتة. وتركب البنات غير المتزوجات على الجمال المحملة، حيث يتعلَّقن بأعناقها، ثم يقفزن إلى الأعلى، وهي طريقة تبعدهن عن الزحام، كما أن لها غرضاً ثانوياً آخر، يتمثل في الإعلان للعائلات الأخرى الباحثة عن فتيات للزواج عن وجود ابنة في سن الزواج هنا. أما الأولاد، وفي بعض الأحيان أخواتهم الصغار فيمتطون الحمير، وللرجل الخيار في المشي أيضاً، في حين أن المرأة لا يسمح لها بالمشي إلا إذا كان الركوب صعبا بسبب وعورة الطريق.

(ج) حيوانات الحماية:

آخر حيوان يوجد في المخيم هو الكلب، وعادة ما تكون الكلاب من النوعية الخاصة

بالحراسة يقال لها «الدّرواس»، وهي كلاب ضارية مبتورة الذيل والأذنين. وهي توفر الحماية عن طريق مهاجمة كل من يقترب من المخيم، ولهذا السبب لا يتجرأ أحد على المشي حول المخيم دون أن يحمل عصاً لطرد الكلاب، ولما كانت هذه الكلاب غير مدربة صوتياً، فإن من الضروري أن يخرج أحد أعضاء العائلة لطردها عندما تقوم بالهجوم على أحد الأشخاص، ولا يتعدى نشاط الكلاب حدود المخيم، فهي مسالمة في طريق الهجرة، أما عند نصب الخيمة، فهي ترسم لنفسها حدوداً، وتشرع في مهاجمة الناس. وتوفر الكلاب مقياساً مهما للعزلة بالنسبة إلى العائلة البدوية.

المرعى:

يمثل المرعى المطلب الثاني لصاحب الماشية، وهو موجود بوفرة. ولكن بشكل موسمي. ولهذا السبب يتنقل البدو العرب موسمياً من المراعي الآخذة بالجفاف إلى أخرى مخضرّة. ويعدون ذلك بمثابة اقتناص فصلي الربيع؛ أحدهما على السهل والآخر فوق الجبال.

ويتنقل العرب في شمال قَطَغَن بين ثلاث مناطق رعي؛ هي: مخيم الشتاء في وادي نهر آمو، ومراعي الربيع على السهوب المجاورة ذات الرواسب الطفالية، ومراعي الصيف في جبال بدخشان. ويمضي العرب ثلاثة أشهر في السهوب، وأربعة أشهر على الجبال، وخمسة أشهر في وادي النهر. أما المناطق التي يرعون فيها خلال تنقلهم الموسمي من مخيم الربيع، فأهميتها ضئيلة جداً. وتستغرق الهجرة من مخيم الربيع إلى مخيم الصيف ثلاثة أسابيع، وتخصص لمجرد الرحيل مسافة تبلغ ثلاثمائة كيلو متر.

وفي قَطَغن يختلف البدو كلية عن معظم البدو في أفغانستان، فهم يمتلكون مراعيهم الصيفية والربيعية، لكل أسرة مرعاها الخاص، مما يعني أنها ليست ملكاً مشتركاً ولا قبلياً. وفي الحقيقة، فإن البدو لا يمتلكون الأرض بذاتها، إلا أن لهم حقّ

الانتفاع من مراعي منطقة معينة، ولتأكيد هذا الحق، فإن لديهم صكاً أو ما يسمونه (فرمان) صادراً من قبل الدولة، يحدد المرعى الذي لهم حق الرعي فيه. وهذه الصكوك (فرامين) تتوارثها الأجيال. والحقوق في المرعى، وكما أخبرني أحد البدو: بما أن الثلوج تغطي المرعى في الشتاء، فإن المرعى هو الشيء الوحيد الذي يستحق أن يكون للإنسان حقوق فيه. هذه الحقوق يمكن شراؤها وبيعها وتأجيرها أو توريثها، ولا تعتمد حقوق البدو على الانتساب إلى قبيلة، وإنما على حقوق الملكية التي تضمنها الدولة في نهاية الأمر.

ولو عدنا إلى الوراء قليلاً لمعرفة كيف أصبح المرعى في بدخشان حقاً يملكه الأشخاص، فسوف نجد أنه عندما قدم العرب من بخارى لم يكن هناك تنافس كبير (حول المرعى) لكثرة المتوافر منه لمن يرغب، وقد استخدمت بعض العشائر العربية وادي زرديو الأعلى في راغ مرعى صيفياً لهم، وكانت الأغنام ترعى على جوانب الجبل هناك، وكان المرعى جيداً، إلا أن المنطقة كانت محدودة، وكان هذا الوادي يشكل عند منابعه منطقة حدودية بين أفغانستان ومملكة درواز التي تتمتع بحكم ذاتي. وكانت الممالك الجبلية الأخرى للأكسوس الأعلى بأيدي الأفغان. وكان المرعى شمال زرديو في درواز غير ممكن لأسباب سياسية؛ لأن طاجيك درواز الرُّحَّل كانوا على غير استعداد للتخلي عن مرعاهم. وبعد ذلك، وفي عام ٥٩٨١م قام بعض الرجال العقلاء في لندن وسانت بطرسبرج بدافع من الخوف من المشكلات التي تنجم عن عدم ترسيم الحدود بين إمبراطوريتيهما بتوقيع اتفاقية، قسمت هذه الاتفاقية إقليم منطقة بامير والأكسوس الأعلى بين الهند البريطانية وتركستان الروسية، وكان كل من الفريقين غير راض في فترات ماضية من جعل الجبال هي الحد الفاصل بينهما، نظراً إلى ما كانت عليه الخرائط التي رسمت في القرن التاسع عشر، حيث كانت الوديان تظهر في النهاية في المكان الذي يجب أن يكون فيه جبل، أو تختلط العلامة

التي جعلت بالتحديد في جبل مشار إليه بالاسم مع ثلاثة جبال أخرى، مما أدى إلى ظهور المشكلات الحدودية، وقد تحدد من خلال الاتفاقية المشار إليها سابقاً أن يكون درياي بنج – نهر الأكسوس الأعلى هو الحد الرسمي. فقسمت بذلك كل ممالك الجبل على نصفين، وكان من نصيب أفغانستان الضفة اليسرى (درواز) وتخلت عن الضفة اليمنى (روشان وشغنان) لبخارى، ولم يرض هذا التقسيم أمير أفغانستان لشعوره بأنه حصل على النتيجة الأسوأ في الاتفاق، فقد كانت الضفة اليسرى درواز فقيرة وجبلية؛ مما جعل منها منطقة غير منتجة للحبوب، وهذا معروف عن المنطقة تقليدياً (المعجم الجغرافي لأفغانستان بدخشان ١٩٧٢: ٥٨) (G. A. B 1972: 58). أما الضفة اليمنى التي وقعت فيها شغنان وروشان، فكانت منطقة خصبة. وبالرغم من ذلك، فقد وقعت الاتفاقية ونفذت، وانتقل الأفغان إلى درواز لحكمها، ولو كان دافعهم الأساسي فيما يبدو هو جمع الضرائب:

لقد كانت النتيجة غير المتوقعة لتسوية عام ١٨٩٥م هي الهجرة الكبيرة من أفغانستان؛ ففي عام ١٨٩٧م أعلن بيك درواز أن أكثر من سبعمائة عائلة تركت منازلها في الضفة اليسرى في درواز، بعد أن قاومت عبثاً تولي الأفغان للسلطة هناك، واستقر مائة من هذه العوائل في درواز البخارية، أما البقية، فقد استقرت في كولاب وقراتيجن. وفي يوليو من عام ١٨٩٨م كتب إقناتيف لطاشقند بأن المجموع الكلي للاجئين من شمال درواز قد وصل إلى ١١٦٤ عائلة. (Becker 1968: 158).

لقد شكلت التسوية المشار إليها سابقاً هجرة جماعية من درواز عقب سيطرة الأفغان عليها، فخلت قراها، ومن ثم جاءت الفرصة للعرب الذين يسكنون بجوارها، فكان من المنطقي قيام بعض أكبر ملاك القطعان منهم باستكشاف المنطقة الرعوية الخالية، وكانت الحكومة الأفغانية قد استولت على أفضل منطقة رعي، وهي: دشت إش، وهي سهل جبلي واسع ومرتفع، وجعلتها مراعي لخيولها، أما المناطق التي تكثر

فيها الجبال، فهي مفتوحة للجميع، واستقر العرب للرعي فيها فترة عشرين سنة تالية أو ما يقاربها. ولما كانت مراعي الجبل في درواز في مستوى ارتفاع أعلى من المرعى في زرديو، فقد كان لدى العرب الأكثر غنى مخيمان: أحدهما في زرديو للنساء والأطفال، والآخر مرتفع في درواز على بعد مسافة يومين من الأول، حيث يظل الرجال ومعظم الماشية هناك، وكان المرعى في درواز مقصوراً على ملاك القطعان الكبيرة فقط؛ لأنهم هم الذين بدؤوا يرتبطون بالمرعى، وبالرغم من أن العرب لم يسمعوا باتفاقية عام ١٨٩٥م، إلا أنهم كانوا المستفيدين من الجغرافيا السياسية الدولية.

وعندما قام نادر خان بإعادة تنظيم قَطَغَن وبدخشان عام ١٩٢١م تم تطبيق نظام ملكية المراعي الخاصة. وأثبت حق البدو الذين كانوا يستفيدون من مرعى معين في ذلك الوقت بمستندات حكومية يمكن استخدامها إذا ما حدث نزاع، وبينما تلقى البدو سندات شخصية تخولهم الحق في استخدام المرعى، فقد أعطيت القرى الجبلية سندات جماعية للاستفادة من مراعي الصيف التقليدية الخاصة بهم، ولعل ذلك قد تم من أجل التسهيلات الإدارية، حيث كان من السهولة بمكان ربط القرى الجبلية بمنطقة للرعي أو منطقتين، أما البدو، الذين كانوا متفرقين على الجبال والسهول، فإن منح السندات لهم للاستفادة من المرعى لم يكن بالأمر الجديد؛ إذ أعطى الأمير عبدالرحمن حقوقاً مشابهة للبشتون في هزاره جات (Ferdinand 1962: 128 - 130). وقد فسرت هذه الحقوق بشكل مغاير في شمالي شرق أفغانستان عما فسرت به في وسطها.

في هزاره جات يعد المرعى ملكاً عاماً لجميع سلالة المالك الأصلي، غير قابل للتقسيم أو تحويل ملكيته، أما في الشمال الشرقي، فقد رأى العرب أن السندات تعني أنها ملك شخصي يمكن أن يقتسمها الورثة، ويمكن بيعها أو تأجيرها من قبل المالك الحالي.

وقد كان لهذا التفسير في الحقوق بالمرعى كثير من التشعبات، فهي أولا يمكن

الاعتماد عليها لأنها موارد ثمينة، ثم إن الحقوق فيها لا تعتمد على الانتماء القبلي؛ فحق الفرد فيها لا يرتبط بحق المجموعة القبلية التي عادة ما تحتل منطقة مرعى كاملة.

وكان لأصحاب الماشية البدو في قَطَغن وبدخشان حقوق في مراعيهم مبنية على علاقتهم بالدولة، لا بالتنظيم القبلي، وهذا الدمج في الحقوق والاعتماد على المرعى جعل من ديناميكية نظام الرعي البدوي نظاماً مختلفاً للغاية عن تلك الموجودة في أجزاء أخرى من البلاد. ولقد وضع (هذا الدمج) أيضاً الأساس للتحول الأخير إلى نظام مراع تجارية للماشية.

ويتضح اختلاف قَطَغن وبدخشان عن بقية البلاد من خلال تجمع البشتون الذين توطنوا في شمال قَطَغَن بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى ذلك الوقت فقد كان البدو البشتون محصورين في منطقتي قندز وبغلان، اللتين يرتحلون منها موسمياً إلى ممر خاواك في الهندوكش أو دشت شيوه في بدخشان.

وعندما بُدئ بتنفيذ جزء من المشروع الكبير للتنمية عام ١٩٤٧م تدفق البشتون إلى وادي نهر آمو أول مرة، وبأعداد كبيرة، وتبنى كثير منهم على الفور نمطاً عريقاً من البداوة. ولو كان كل المرعى في المنطقة يمتلكه العرب، لكان الصراع مع المهاجرين البشتون الجدد حتمياً. واعتماداً على اتفاقية عام ١٨٩٥م التي فتحت درواز لأفغانستان احتفظت الحكومة بأفضل مرعى في المنطقة، وهي دشت إيش، لاستعمالها الخاص لرعي مواشيها، وبتحوله إلى مرعى حكومي، أو ما يسمونه «سَرْكَاري»، حُرم العرب من استخدامه، أما المراعي التي منحها نادر خان للعرب، فقد كانت في سفوح الجبال فوق سهل إيش المرتفع وتحته. ولقد توقفت أخيراً الحكومة عن الاحتفاظ بالحيوانات التي اختفى معظمها خلال انتفاضة السقاويست عام ١٩٢٩م، وعند وصول البشتون في أرجي مُنحوا سندات لاستغلال المراعي في دشت إيش.

وفي الوقت الحاضر، فإن كلاً من العرب والبشتون يملكون مناطق خاصة بنمط موحد من الصكوك (فرمان)، ولقد وجدت كل عائلة بدوية حصلت على حقوق ملكية، أنه من المفيد تأييد الوضع الراهن، وقد تضاءل التضامن القبلي، حيث إن البشتون المقيمين في الأصل كانوا يشعرون أنهم غير ملزمين في أن يشاركوا بمراعيهم الخاصة مع البشتون القادمين حديثاً، ولم يكن هناك أي باعث لمساعدة البشتون الجدد، وانتزاع مرعى من العرب بالقوة، لقد كانت قاعدة الملكية الخاصة شيئاً جديداً على البشتون، ولكن عندما تقبلوا الفكرة، أصبحوا مناصرين مخلصين لحقوق ملاك المراعي.

ونظرا إلى عدم توافر مناطق مرعى (أيلاق) جديدة، فإن هناك حالياً منافسة حادة على أرض المرعى في بدخشان. وتقوم الدولة بضبط هذا التنافس الذي يحدث على مستوى العوائل. لذا، فإنه نادراً ما يهدد النظام ككل، وفي الوقت الحاضر، هناك ثلاث طرق متاحة للبدوي الذي لا يملك مرعى صيفياً لكي يحصل عليه: إما الشراء، أو السرقة، أو التأجير.

ويُعد النظام الرعوي عملاً محفوفاً بالمخاطرة بسبب الكوارث المختلفة، حيث يواجه البدو احتمال فقدان كل أغنامهم، والبدوي الذي يتعرض لأحوال كهذه، ويمتلك مرعى جيداً (أيلاق) في منطقة آمنة، يمكنه أن يبيعه لبدوي آخر ليعوض شيئاً من خسارته، وأكثر ما يحدث بيع المرعى (أيلاق) في درواز؛ وذلك لأن مراعيها عادة ما تكون كبيرة جداً، قادرة على توفير الغذاء لألف رأس من الماشية أو أكثر خلال الصيف، ولما كان العرب يسيطرون على المنطقة بشكل محكم قوي، فقد حيل دون وقوع أي تعديلات عليها، وهناك طلب قوي على مراعيها من قبل البشتون الذين يمتلكون مراعي أقل غنى، ويرغبون في المتاجرة، وتتطلب التكلفة التي تدخل في عملية شراء المرعى أن يكون المشترى غنياً لدرجة ما. وفي منتصف الخمسينيات من القرن العشرين قاسى العرب العديد من الكوارث الرعوية، وفقد بعضهم كل مواشيه. وفي ذلك الوقت بيع أحد المراعي في درواز لأحد البشتون بمبلغ ٨٠,٠٠٠ أفغاني، وكان هذا

المبلغ مقابل مرعى يؤوي ويوفر العلف لألف رأس من الماشية، وقد عانى المالك الجديد في حالة واحدة من تعديات جيرانه العرب الذين كانوا يسرقون ماشيته، مما اضطره عقب عشر سنوات من شراء المرعى (أيْلاق) إلى دفع رشوة للمالك السابق قدرها ٤٠٠٠ أفغاني في السنة من أجل أن يقوم الأخير بمنع سرقة الماشية التي كان يقوم بها أقاربه والتوقف عن تلك الممارسات التي لا تتسم بحسن الجوار، وكان سعر الماشية في ذلك الوقت مرتفعاً إلى الحد الذي يبرر إعطاء «مكافأة ضمان»، وأصبح أمراً مألوفاً بالنسبة إلى العرب الذين باعوا مراعيهم تسلم دفعات متواصلة.

ولا يقتصر امتلاك صاحب المرعى الجيد في درواز على الأصول وحدها، بل هو يعمل أيضاً على استثمارها بما يمكنه من مواجهة كارثة تأتي على كل شيء. وقد أدى بيع حقوق هذه المراعي إلى جعل مشاركة البدو مرة أخرى في الاقتصاد الرعوي أمراً بعيد الاحتمال.

وكان القيام بسرقة مرعى (أيْلاق) بالنسبة إلى البدوي الفقير طريقاً لتثبيت نفسه. وفي الوقت الذي لم يكن فيه بمقدور البشتون إجبار العربي على مغادرة مرعاه، فإن العرب الذين يقطنون مناطق هامشية، وغير قادرين على استغلال مراعيها سرعان ما يجدونها قد احتلت من قبل البشتون، ويقصد بالمناطق الهامشية تلك التي تعد مقارنة بغيرها ذات مراعي فقيرة، وتركيبتها العرقية مختلطة، ولقد كانت المراعي الواقعة في مرتفعات راغ تتعرض للمخاطر بشكل أكبر من تلك الواقعة في درواز؛ لأن مراعي راغ (أيْلاق) كانت أقل حجماً، والبدو هناك أكثر فقراً. ومن غير المرجح أن يتسلم العرب الذين فقدوا أغنامهم ههنا تعويضاً لمراعيهم.

وقد شهد وادي زرديو في أعالي منطقة راغ نزوحاً من البشتون، أما العرب، فقد استخدموا هذا الوادي منفردين حتى الحرب العالمية الثانية، ثم بدأت عائلاتهم الغنية بعد ذلك تهجر المراعي المنخفضة في زرديو، والانتقال إلى المراعي المرتفعة في درواز. وقد تكون الأعداد المتزايدة من البشتون هي التي شجعت العرب على

التخلي عن مراعيهم الأقل إنتاجاً، وربما يكون الأمر مجرد رغبة منهم في تسهيل العمل من خلال الإبقاء على مرعى واحد فقط. وفي كل الأحوال، ففي السنوات الخمس والعشرين الماضية، تناقصت أعداد الخيام العربية في زرديو من الستين أو السبعين إلى خمسة وعشرين خيمة فقط، وأصبحت المراعي المهجورة بأيدي البشتون الذين هاجروا عن طريق زرديو ليصلوا إلى المراعي في دشت إيش. ولم يحصل العرب الذين فقدوا مراعيهم في تلك الظروف على أي تعويضات.

وقد كان من المعتاد أن يدعي البدو الذين يرحلون إلى مرعى مهجور ملكيتهم له؛ لأن الحق في مثل هذه الحالة يعتمد على الاستخدام، ويمكن للمعتدي (على المرعى) أن يحصل على سند رسمي عندما يثبت عدم استخدام أحد له، وبما أن هذا التداخل يحدث بين فقراء البشتون وفقراء العرب دون أن يمس القادرين من أصحاب الماشية، فقد كان لهذا الصراع تأثير ضئيل على البدو الأحسن حالاً في كلتا المجموعتين العرقيتين. ولقد تسببت ظاهرة الملكية الخاصة في تحويل عبء التنافس بشكل مباشر إلى الأعضاء الأقل قيمة في المجموعتين، أما ممتلكات الجماعات الأكثر نفوذاً، أو ممتلكات المجموعة العرقية ككل، فلم تكن موضعاً لأي نزاع.

وفي الوقت الراهن، يعد الاستئجار هو الوسيلة الأكثر شيوعاً إلى حد بعيد، والمتبعة للحصول على منافذ إلى المرعى الجبلي. وبسبب نظام الملكية الخاصة، فقد حُصر الرعي لكل صاحب ماشية في منطقة محددة فقط، ورغم أن مساحات المراعي لا تختلف كثيراً، إلا أن أعداد الماشية التي يمتلكها الأفراد متباينة، ولذلك فإن هناك الكثير من الأفراد الذين يمتلكون مراعي أكبر من الحجم الذي يستفيدون منه، وهم غالباً ما يرغبون في تأجير جزء منه، أو حتى المرعى بكامله لصاحب ماشية آخر ليس لديه حقوق باستخدام المرعى، وهذه الأجور النقدية لا تتجدد بشكل مباشر، ويجب أن تناقش مرة أخرى كل سنة، وتتراوح الأجور من ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ أفغاني للموسم في

راغ الأعلى، ومن ٤٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ أفغاني للمرعى في درواز. وتعود أسباب الاختلاف في الأسعار إلى حجم المراعي وجودتها في درواز. ويمكن الحصول على المرعى بسعر رخيص في حالة مشاركة المالك في جزء منه، كما يرتفع السعر عندما يستخدم المرعى بشكل كامل. إن الابتزاز بالأسعار معروف، فقد اعترف عربي قام بتأجير مرعى لأحد البشتون بمبلغ ١٥٠٠٠ أفغاني بأن المبلغ مرتفع، غير أنه أردف موضحاً: ماذا يستطيع أن يفعل؟ إنه «مجبور» [أي مجبر]، وليس لديه مرعى.

وفيما يتعلق بترشيد الاستخدام للمراعي، فقد عمل هذا النظم على صيانة الموارد بشكل جيد عن طريق الحد من الرعي، وفي الوقت نفسه توفير المرونة اللازمة لاحتواء التقلبات في تملك الأفراد للماشية، ويوصف المرعى حسب أعداد قطعان الماشية أو ما يسمونه (رمه) التي بإمكان المرعى تغذيتها، و «الرمه» تقليدياً هي وحدة تتكون من ١٠٠٠ رأس. لذا، فإن السعة الاستيعابية لكل مرعى معروف جيداً، ورغم أن استئجار المراعي يتيح الانتفاع من كل مواردها، إلا أن المالك يظل شديد الحرص على عدم إساءة استخدامها عن طريق المبالغة في الرعي، ويستطيع المالك أو أقرباؤه معاينة المرعى المؤجر خلال الصيف للتأكد من أن أعداد الماشية المتفق عليها في العقد لم تزد، ويربح العربي الذي يمتلك ٣٠٠ رأس من الماشية في مرعى يستوعب ٣٠٠٠ رأس من الأغنام ربحاً معقولاً عن طريق تأجير الزائد منه، وكلما زاد عدد القطيع عنده، فإن المساحة المؤجرة ستكون أقل، ولقد أدى تأجير المراعي إلى التخفيف من حدة الصراع عليها، إذ أدى ذلك إلى توفر مرعى الجبل بمقابل مادي لأولئك الذين يأتون من خارج التنظيم، وفي الوقت نفسه، دعم تطبيق فكرة الملكية الخاصة. وتدعم الحكومة استقرار هذا النظام، ومنذ عهد قريب، قامت الحكومة بتعيين جنود في دشت إيش ودشت شيوه لحفظ السلام، كما تحقق السلام في منطقة بعيدة عن أي من مراكز الحكومة بحد أدنى من التكاليف، وذلك بسبب مرونة النظام والمصالح الثابتة لكل ملاك المراعي في الإبقاء على الوضع الراهن.

مرعى الشتاء:

لم يكن للعرب مقر دائم حتى نهاية العشرينيات من القرن العشرين. وفي ذلك الوقت مُنحوا قرى شتوية للإقامة الدائمة في إمام صاحب كجزء من برنامج الملك أمان الله للتوطين في قَطَغن. وكانت الأراضي التي منحها العرب منطقة مستنقعات، ولكنها كافية لاحتياجاتهم الرعوية، ولم ينظر العرب إلى الأراضي من ناحية الإمكانات الزراعية المحتملة فيها، وإنما بوصفها مخيماً دائماً يمكن هجره موسمياً، ولقد شجعت الحكومة على استيطان البدو؛ وذلك لأن وجودهم في مكان واحد محدد يسهِّل كثيراً من عملية السيطرة عليهم، وبخلاف سياسة الحكومة الأفغانية الحالية، فقد كان توطين البدو لا يهدف إلى إجبارهم على التخلي عن الرعي، ولكن جعل وسائل الرعي البدوي أكثر نظامية.

وبحصول العرب على مقر لهم (أو ما يسمونه قَشْلاق) في إمام صاحب، تمكنوا من الحصول على منفذ إلى مناطق المستنقعات الواسعة في السهل الذي يتعرض لمد نهر آمو. وكانت هذه المنطقة (جنكَل) توفر كلاً من الماء الكافي والمرعى، كما يوفر الوادي نفسه حماية جيدة من رياح الشتاء وعواصفه، وقد اتسع حالياً نطاق المرعى ليصل إلى السهل الزراعي، حيث تقوم الأغنام برعي حقول القطن، ويمتد الرعي في الوادي من أواخر سبتمبر أو أكتوبر إلى فبراير.

وحسب القانون والعرف في أفغانستان، فإن الغابات على طول ضفاف آمو دريا هي أرض غير محروثة ومفتوحة أمام الجميع للرعي مجاناً، إلا أنها في حقيقة الأمر مراع مؤجرة؛ لأن استخدامها مرتبط بدفع رشوة كبيرة. ولتوضيح هذه المسألة لابد لنا من الرجوع إلى طبيعة الواقع السياسي للمنطقة بشقيه المحلي والإقليمي، فإمام صاحب، كما هو حال معظم المناطق المستوطنة، توجد فيها قوات أمن محلية، وحكومة مدنية. وعلى أية حال، فبالإضافة إلى ذلك، توجد فيها تشكيلة أخرى من الموظفين الرسميين الذين يقومون

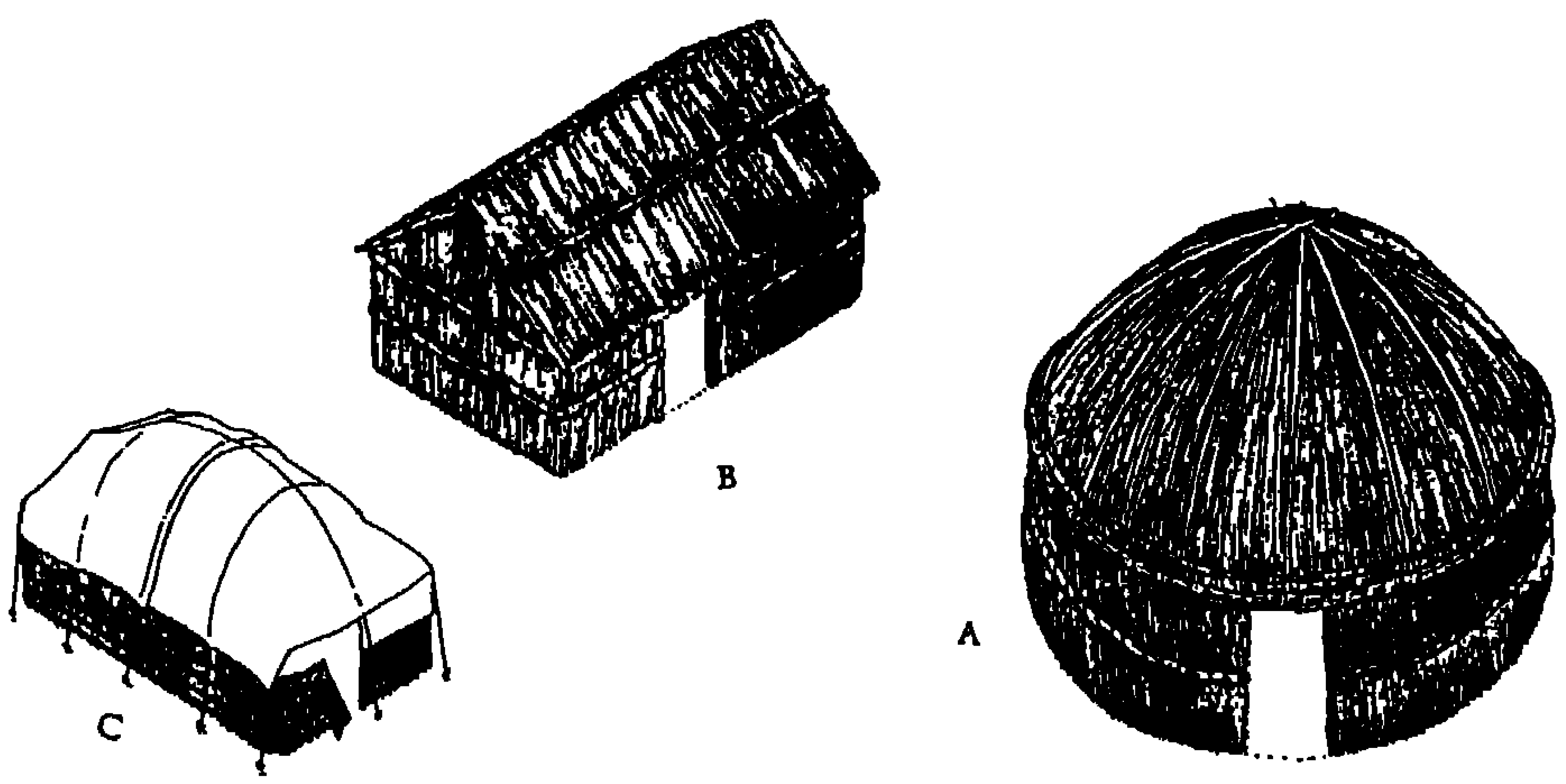
بمراقبة المناطق الحدودية، إذ يشكل آمو دريا حداً بين أفغانستان والاتحاد السوفياتي، وكجزء من اتفاقية الحدود، اتفق كل من الأفغان والسوفييت على تعيين مفوضين خاصين لكل جزء حدودي، لحل المشكلات المحلية عند حدوثها، وإمام صاحب هي المركز الرئيس للجانب الأفغاني، وتقع بين شيرخان بندر وينكي قلعة، وللمفوض سلطة قضائية في منطقة الحدود، ولدخول المنطقة لابد من الحصول على إذن من المفوض، ويسري الأمر على الأفغان أبناء الوطن عندما يرغبون دخولها للصيد فيها.

وترعى تقليدياً مواشي المنطقة في المستنقع تحت سلطة المفوض، إلا أن المفوض بإمكانه أن يغلق جزءاً من منطقة الحدود لمنع الرعي فيها، وذلك لأسباب «سياسية»؛ ففي شتاء عام ١٩٧٥م قام بجمع ٢٠٠٠ أفغاني وكبش من فئة (چاري) عن كل قطيع للسماح له بالرعي. وكان الامتناع عن الدفع يؤدي إلى طرد قطيع البدو من منطقة الرعي الرئيسة هذه. وبسبب ذلك، فإن الأقارب الذين لديهم مراع منفصلة غالباً ما يدمجون أغنامهم في المرعى الشتوي من أجل تخفيض تكاليف هذه الضريبة المسماة «ضريبة القطيع».

ويستغل المفوض الشكاوي السوفياتية من أجل تغريم القرى الحدودية؛ ففي عام ١٩٧٤م أعلن بعض الروس أن هناك بقرة ضائعة، ادعوا أنها دخلت أو أخذت إلى الجانب الأفغاني، وطالبوا بإرجاعها. فأمر المفوض رجال القرى الحدودية بالبحث عنها، ولكن لم يكن هناك بقرة أو أثر لبقر. رغم ذلك أعلن المفوض أن جميع القرى الحدودية مذنبة، وغرَّم كل واحدة منها ١٠٠٠٠ أفغاني؛ أي ما يعادل قيمة بقرتين أفغانيتين. ولما كان عدد القرى التي نالها العقاب يصل إلى عشر قرى، فقد استفاد كثيراً بعد أن عوض الملاك الروس، وتذمر أحد قادة القرى من جراء هذه الحادثة قائلاً: «نحن لا نستطيع أن ندفع لأي بقر روسي آخر».

وعندما حصل العرب على أرض في إمام صاحب كمقر لهم، سكنوها كمجموعات عشائرية، رغم أن سندات الملكية بقيت في أيدي الأفراد. وعمدوا إلى نصب خيامهم

(أو ما يسمونه اليورت. وهي خيمة جلدية أو لبادية) فيها. وكانت الخيام من نوعين: واحدة بإطار خشبي يغطَّى باللبَّاد، مثل تلك التي يسكنها التركمان، وهذا النوع شائع في وسط آسيا، والأخرى على هيئة قبة مبنية من القصب، ولا يستخدم في بنائها الخشب ولا اللبَّاد (الشكل ١).



شكل (١) المساكن العربية

(أ) كپه چامشي: هذا التركيب الذي يشكل قبة مصنوع كله من القصب ليوفر مأوى على مدار السنة، ولأنه ليس بالإمكان حمله، فإن العوائل البدوية التي تهاجر يهجرونه بكل بساطة خلال الربيع والصيف، أما العرب الأكثر غنى، فقد يشدوا بيوتاً من اللبن الطيني، فهم يستخدمون هذا التركيب حالياً مطبخاً.

(ب) چويدار: هذا البناء مصنوع من القصب أيضاً، ولكنه بعوارض خشبية لتدعيمه. وهو تشييد دائم يستخدم على مدار السنة للتخزين، ويهجر موسمياً إذا كانت العائلة التي تملكه تهاجر.

(ج) خيمة الصيف: هذا مسكن يمكن حمله ونقله، يستخدم فيه عدد من أغصان الشجر الغضة التي تحنى فوقها لتشكل إطاراً، ويُرمى غطاء من اللباد فوق الدعامات ليكون سقفاً، وتستخدم سواتر من القصب لتغطي الجوانب.

(الرسوم من عمل إلبرت سزابو).

أما حالياً، فإن بيوتاً مبنية من اللبن الطيني، وذات سطوح مستوية محاطة بالأسوار استبدلت بهذه الحشود من الخيام، ويمكن أن توجد الخيام التي تشبه الأكواخ في وسط المستنقع، حيث منزل عشيرة عربية واحدة ليس لديها ملكية رسمية للأرض التي تخيم فيها. أما الخيام الأكثر قابلية للحمل، والتي تتكون من أعمدة محنية مغطاة باللباد، فلا تزال تستخدم في الربيع والصيف.

ولقد منح تطور قرى الشتاء الدائمة في إمام صاحب العرب نظرة متطورة حول الأرض. فلكونهم رعاةً كان اهتمامهم الأول ينصبُّ على الحصول على الأرض ليكون لهم مكان خاص بهم، يوفر لهم استخدام مراعي الشتاء المحيطة، ونظراً إلى أن البدو في أفغانستان لديهم حساسية مفرطة بخصوص تأمين منفذ إلى المرعى، وامتلاك الأرض المجاورة للمرعى يعد وسيلةً مؤكدة لتعزيز تلك الحقوق. ويمضي العرب خمسة أشهر في وادي إمام صاحب خلال شح المرعى في الشتاء، ويوفر لهم امتلاك الأرض هناك قاعدة آمنة وحق الانتفاع من المستنقع المجاور.

إن معاينة الأرض حسب قيمتها الرعوية لا تزال سائدة حتى اليوم، ولم تحصل سوى عائلات قليلة جداً على أرض زراعية إضافية إلى المنح الأصلية للأرض؛ ففي إحدى المناسبات سألت عن امتلاك الأرض، فأُخبرت أن أناساً قليلين جداً يمتلكون الأرض، وعندما اعترضت محتجاً بأن (القشلاق) المقر يتكون من ثلاثة آلاف مجمع، لامني متحدث قائلاً: «إن الرجل الذي يمتلك أقل من خمسة (أجربة) (هكتار واحد) لا يعدُّ مالكاً لأرض، إنه فقط مالك منزل». بالرغم من أن أحد تقارير الأمم المتحدة يشير إلى أن ثلاثة أجربة من الأرض المروية يمكن أن تعول عائلة (United Nations 1973)، إلا أن العرب يرون أن امتلاك الأرض كوسيلة للاستثمار أمر مختلف عن أن يكون لدى الشخص أرض تحيط بمنزله، حتى ولو كانت مزروعة بالمحاصيل. والكثيرون من أصحاب الماشية «ملاك البيوت» أحسن حالاً من المزارعين الذين يقتسمون المحصول مع المالك.

ويجل العرب إنتاجية الأرض الزراعية المروية، ويقولون: «إنها لا يمكن أن تموت، ولا يمكن أن تسرق، وهي دائماً تنتج المحاصيل». ويزدرون علناً زراعة هضبة الطاجيك، ليس من جراء كونها زراعة، بل بسبب الإنتاج المنخفض، ونسبة المخاطرة العالية فيها. وهم يعدون ملكية الأرض الزراعية ذات قيمة عالية، ولكن كما سوف نرى، هناك نفور من الكثيرين للدخول في منطقة يعرفون عنها القليل.

مرعى الربيع:

يوجد مرعى الربيع في السهل، فوق وادي النهر، والمرعى واسع كثيف جداً، ولكنه موسمي. وتبعاً للطقس، يبدأ العشب بالظهور في منتصف فبراير، أو أوائل مارس ويبدأ الربيع رسمياً في ٢١ مارس، ويوافق السنة الفارسية الجديدة. ورغم أن كثيراً من البدو يبدؤون بترحيل ماشيتهم إلى السهل في أوائل مارس، إلا أنهم يفضلون الانتظار حتى السنة الجديدة، عندما يصبح الطقس دافئاً، وذلك من أجل أن يأخذوا عائلاتهم إلى السهل.

وينمو العشب، الذي تسقيه مياه الثلوج الذائبة وأمطار الربيع، بغزارة، ويترك أغنى المرعى للخيول والأغنام، في حين تترك بعض الأجزاء المخصبة الخضراء بعيداً عن الماشية من أجل حصدها علفاً للشتاء. ومثل مرعى الصيف (أيْلاق)، فإن مرعى الربيع ملك خاص بالأفراد، وذلك ما أدى إلى تكاثر الخيام بمسافات متساوية على السهل. ولقد شجعت الملكية الخاصة بالمرعى الاحتفاظ به من أجل حصده، إضافة إلى جعله وسيلة لاستثمار رأس المال أيضاً. ونظراً إلى عدم توفر المياه في السهل ذاته، فإن الاستثمار الشائع هناك هو عمل (يخدان) أو أحواض لتخزين ثلوج الشتاء، واستخدامها مياهَ شرب خلال فصل الربيع. أما الماشية الكبيرة، فتُساقُ أحياناً، في حالة الرغبة في سقيها، إلى الآبار القليلة أو ضفاف النهر. ولا تحتاج الأغنام فوق

المرعى الأخضر إلى سقيا على الإطلاق؛ إذ إنها تعيش مدة ثلاثة أشهر على الندى والعشب. وعندما يبدأ العشب بالجفاف في أواسط مايو، تؤخذ الأغنام إلى السقيا، وهو ما يعد علامة لنهاية مخيم الربيع، عندها تساق الماشية في الحال إلى الجبال.

ويعد الرعي بين مخيمي الربيع والصيف ذا أهمية هامشية، حيث إن الأغنام تدفع بأسرع ما يمكن في منطقة معظمها مزروعة بالقمح، وذلك من أجل الوصول إلى (أيْلاق) مرعى الصيف. كما أن العودة من (أيْلاق) تكون سريعة مثل الذهاب، ويمكن للأغنام في هذه المرحلة الرعي في حقول القمح المحصودة الممتدة المنتشرة على طول طريق الرحلة.

الملح:

ولما كان الملح مطلباً أساسياً لغذاء الإنسان والحيوان، فإن الأغنام تحتاج إليه حاجتها للمرعى؛ لأنه يعين على تسمينها، غير أن أعدادها الكثيرة تتطلَّب توفير كمية كبيرة منه، مما يشكل عبئاً على مالكيها (Stoddard and Smith 1943: 298). وفي الشتاء تحصل الأغنام على الملح دون عناء، عندما ترعى في الأماكن السبخة، أو تشرب من الجداول المالحة في وادي نهر آمو، وبالتالي فإنها لا تحتاج إليه إلا في مناطق متناثرة قليلة. أما في مخيم الربيع، فيتعين نقل الملح إلى المخيم، ولا تعد تلك مشكلة نظراً لقصر المسافة من المدينة إلى السهل، كما أن ثمنه يعد رخيصاً، إذ تبلغ تكلفة السير منه ١٢ أفغاني، (سير = ٧,١ كيلو غرام). في المقابل يمثل الحصول على الملح في فصل الصيف، حيث تكون له أهمية قصوى، مشكلة، بسبب بعد المراعي (أيْلاق) عن أسواق الملح، ولغلاء ثمنه في مواقع المرعى فوق الجبال الشاهقة. ويتطلب الحصول عليه رحلة تستغرق ستة أيام (ذهاباً وإياباً) من مراعي دشت إيش إلى فيض آباد (حيث يكلف الملح من ٤٠ – ٥٠ أفغانياً للسير الواحد). ولا تكمن المشكلة في

تضاعف السعر فقط، حيث يصل إلى أربعة أضعاف قيمته في الأرض المنخفضة، بل في وسيلة ترحيله، حيث يجب نقله فوق ظهور الخيل أو الحمير عبر ممارٌ الجبل.

وتحتسب كمية الملح المطلوبة على أساس ١٠ سير لكل ١٠٠ رأس من الماشية. وقد يتطلب الأمر رحلتين أو ثلاث رحلات يقوم بها صاحب القطيع الكبير لنقل كمية بهذا القدر من الملح. وتعد تجارة الملح قوة رئيسية في اقتصاد بدخشان؛ لأن الملح لا يشتريه البدو فقط، وإنما مزارعو هضبة الطاجيك أيضاً. ولكي يشتروا الملح لابد من أن يقوموا برحلة طويلة إلى السوق، حيث يشترون بضائع أخرى كذلك. وخلال الصيف في بدخشان، تنشط التجارة لوجود أكثر من مليون رأس من الماشية. ويتميز الملح بلون أحمر، ويجلب على شكل كتل كبيرة من مصدره بالقرب من طالقان، التي تموِّن تقليدياً جزءاً كبيراً من أفغانستان بالملح. وفي الوقت الحاضر غالباً ما يغيب عن البال في مقاطعة مثل بدخشان كيف أن سلعة ضرورية مثل الملح لا تزال قوة دافعة رئيسية للتجارة.

الرعاة:

يتركز النظام الرعوي التقليدي الموجه للأغراض المعيشية بين العرب حول العائلة النواة، أو في بعض الحالات حول عائلة ممتدة، أكثر من تركزه حول مجموعات المخيمات، أو وحدات أكبر. ويرجع السبب في ذلك إلى نواحي الملك الخاص بحقوق المرعى في المنطقة، إذ تقوم ممارسات الملكية الخاصة ونظام التوريث بدور كبير في تحديد التنظيم الاجتماعي للعمل المطلوب لجعل مشروع الرعي قابلاً للاستمرار.

إن الملكية الخاصة بالمرعى، تعني أن معظم الأسر مكتفية ذاتياً فيه. بينما يتطلب التعاون في الرعي مع الآخرين مشاركتهم مرعى غنياً مملوكاً ملكاً خاصاً. وربما فاقت ميزة الحصول على كافة الحقوق في المرعى المنافع الناتجة عن الرعي التعاوني،

وخصوصاً بين أصحاب القطعان الكبيرة. ويعتمد الرعي التعاوني للقطعان على مراعٍ موروثة جماعياً، يمكن تقسيمها مما يتيح للعربي المطالبة بتقسيمها بشكل متساو. ويحدث ذلك في المراعي الكبيرة (أيْلاق) ولكن إذا كان المرعى صغيراً، فإن الخلف يستمر في الانتفاع منه بالمشاركة، وذلك لأن تقسيمه ليس عملياً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن صغار ملاك المراعي (أيْلاق) بإمكانهم الانتفاع من العمل المشترك. ولا تزال المخيمات في درواز التي تم تقسيمها ملكاً للعوائل الممتدة. أما تلك التي في راغ العليا، فغالباً ما تستخدم بالمشاركة؛ حيث تبلغ معدلاتها أربع خيام لكل مرعى (أيْلاق). أما ملاك القطعان الأصغر في راغ العليا، فإنهم يتكونون في الغالب من أناس من غير أقاربهم، إلا أنه عادة ما يكون عربياً من نفس العشيرة؛ ذلك لأن قيمة عمل الغريب تفوق الانتفاع الهامشي للمرعى.

وتتكون بعض المخيمات العربية من عدة عائلات ترتبط بصلة قرابة. وعلى خلاف كثير من الرعاة، فإن ابن الراعي العربي لا يرث إلا عند وفاة والده. وفي الوقت الذي تبنى فيه خيمة عقب زواج جديد، فإن العائلة المكونة منها لا تصبح مستقلة استقلالاً حقيقياً إلا عندما ترث مرعى وماشية. وفي الوقت الذي يمكن للأبناء فيه تملك ماشية خاصة بهم عن طريق التجارة أو العمل، غير أن عقار العائلة يظل موحداً دون أن يمسه أحد. أما الأب فهو لا يمتلك الماشية فقط، وإنما يتوفر لديه مجموعة كبيرة من العمال يتولون رعيها. وعندما يعجز الأب عقلياً عن إدارة العقار، فإن الابن الأكبر يتولى ذلك، ولكنه لا يعد المالك الشرعي له. ونادراً ما تظل هذه العائلات على تماسكها عقب وفاة والدها. وعلى الرغم مما يحدث عقب ذلك؛ مثل توزيع الماشية، إلا أنها تبقى تحت إدارة جماعية، نظراً إلى أن ما ورثوه قد يكون مرعى واحداً فقط، وهو ما يعني تأخر استقلال العائلات عن بعضها تمشياً مع الوضع الاقتصادي الذي يفرضه هذا النمط من الإرث. ولم تظهر على السطح بعد المشكلات التي تتعلق بالحصص المتناقصة

للمرعى، نظراً إلى أن المرعى تم تملكه فقط منذ ستين سنة مضت، وقد تظهر مشكلة صعوبة الحصول على مرعىً كاف من خلال الإرث في المستقبل.

وهناك سبب آخر للتركيز على الوحدة الأساسية للتنظيم العائلي، وهو أن كل القرارات المتعلقة بالهجرة تصدر عنها بشكل مستقل؛ إذ ليس هناك سلطة حكومية أو قبلية تشرف على الهجرة، فكل عائلة تقرر متى تبدأ الهجرة، وتحدد أماكن الوقوف على طول الطريق. والسبب الرئيس لذلك هو أن الأغنام تسابق إلى مرعى معين، وليس هناك محاولة لاستغلال المرعى على طول الطريق باستثناء ما يحفظ صحة الأغنام. وفي الحقيقة، فإن العائلات العربية تقليدياً ترسل الأغنام إلى الجبل قبل رحيل العائلة بأسبوع، لذا فإن القطعان والناس تلتقي فقط في المرعى (أيّلاق). ولا توفر العائلة فقط العمل الأساس لتربية الأغنام، ولكنها أيضاً مسؤولة عن جميع مراحل إصدار القرار.

تتكون الأعمال الرعوية من نوعين: (أولاً) إعالة الأغنام والحصول على المواد الخام من ناحية وأعمال الإنتاج من ناحية أخرى، ويتولاها الرجال؛ لأنها تتعلق برعي القطعان والتعامل التجاري وتدبير المواد الخام. (ثانياً) القيام بالمناشط الأخرى، فتقوم بها النساء. وهي بالأهمية نفسها. ليس فقط لأنها الأساس في إعالة العائلة، وإنما لسعيها لتوفير أداة مهمة تستخدم في عملية الإنتاج. وهناك محاولة في النظام الرعوي الموجه للأغراض المعيشية لتوحيد عمل العائلة من أجل تحقيق أعلى إنتاج يمكن تحقيقه من القطيع. وكما سوف نشاهد لاحقاً، هناك فرق بين أعلى إنتاج بالنسبة إلى المنتجات المعيشية، وأعلى ربح إلى النقد. ففي الإستراتيجية المعيشية، عمل الرجال والنساء منفصل فقط تحليلياً؛ إذ إنه في الواقع المعاش يعتمد على كل منهما متعاونين. والفرق الرئيسي بين النظام الرعوي الموجه للأغراض المعيشية والنظام الرعوي التجاري هو أن مجال المنشطين في النظام الأخير (التجاري) يكون منفصلاً في واقع الأمر.

إن رعي قطعان الأغنام هو المسؤولية الرئيسة للشباب البالغين، وبالنسبة إلى العرب، فإن أعلى حد للقطيع يتراوح بين ٨٠٠ و ١٠٠٠ رأس من الغنم. إلا أن قطيعاً بمثل هذا الحجم تقريباً دائماً ما يقسم على قطيعين غير متساويين من أجل الرعي اليومي؛ ففي الربيع يعزل القطيع الحلوب عن البقية، أما في الصيف، فإن قطيعاً من الحملان يعزل عن البقية، وفي الشتاء ربما رعيت الحملان من فئة التوخلي بشكل منفصل. وعلى أية حال، فإن باستطاعة راع بمفرده أن يهتم بكل الأغنام عندما يستدعي الأمر ذلك، والسبب هو أنه حالما تصل الأغنام إلى المخيم الدائم، يقوم الراعي بعمل سياج في نطاق مرعاه، رغم أن احتمالات ضياع الأغنام ضئيلة، وإن حدث ذلك، فإنها لابد أن توجد بالجوار. أما الكلاب، فلا يستعان بها في عملية رعي القطيع.

ويندر أن يوجد قطيع يتكون من ٨٠٠ - ١٠٠٠ رأس من الغنم هذه الأيام، ويصل معدل القطيع الذي يتكون من مجموعات أغنام معدة للأغراض المعيشية إلى ٢٥٠ رأساً، تتبع كل مجموعة لراع بمفرده، وعادة ما يدمج مالك القطيع الصغير الذي يملك بين ٥٠ و ١٠٠ رأس قطعانه مع قطعان أقاربه؛ كي تشارك في المرعى نفسه، وتكون هذه القطعان المدمجة ٢٥٠ رأساً، وذلك لأنه ليس هناك فارق كبير بين ١٠٠ و ٣٠٠ رأس فيما يتعلق بالجهد في سوقها للهجرة وأخذها للرعي. ويعد التعاون مهماً بالنسبة إلى أولئك الذين يمتلكون أقل من ١٠٠ رأس، لأنه يسمح لهم بممارسة مناشط أخرى غير الرعي تكسبهم أموالاً. وليس للعدد الأدنى في الماشية المطلوبة لإعالة عائلة علاقة بالعرب، حيث إنهم منهمكون في أعمال أخرى غير الرعي. إلا أن الأمر يتطلب على الأقل ١٠٠ رأس من الماشية لكي يكون الإنسان راعياً يستغل كل دقيقة من عمله في عملية الرعي، ودون أن يبحث عن سبل أخرى للدخل.

وتفتقر بيوت الأغنياء في الغالب إلى العاملين الذين يقومون برعي القطعان، حتى لو كانت المخيمات والمراعي بجانب بعضها البعض، فإن صاحب القطيع الكبير يلتمس

مساعدة الراعي (العامل) إذا لم يكن هناك أبناء بالغون في العائلة، وقد كان عدد من العرب في الماضي يمتلكون أكثر من ١٠٠٠ رأس من الغنم، مما يجعلهم في حاجة إلى كثير من الرعاة.

وكانت الطريقة التقليدية في استخدام الرعاة تتم من خلال دفع الأجر رؤوساً من الأغنام، أما اليوم فقد استبدلت النقود بالأغنام، ويمكن فهم مدى عمق هذا التغيير في ضوء ديناميكية النظام التقليدي.

ولا تتضمن عقود رعي القطعان انتقال الضرر، فالراعي المستأجر يشغل هذه الوظيفة مقابل أجر متفق عليه، وهو لا ينتفع من تنامي القطيع، وغير مسؤول مالياً عن خسائره.

وهناك ثلاث مراتب للرعي، ويشغل أهمها (چوپان) كبير الرعاة، الذي يحظى بمكانة محترمة لمعرفته الراسخة بالأغنام وطريقة التعامل معها، مما يعد الأساس في أي مشروع ناجح في رعي القطعان. وهو عادة ما يكون رجلاً خبيراً في منتصف العمر عندما يعين في هذا المنصب، وليس لديه الكثير من الأغنام، ويساعد الـ(چوپان) الـ(چاكر) أو مساعد الراعي، وعادة ما يكون شاباً يعمل لكسب المال ثمناً لمهر عروسه، ويتميز بالقوة الجسدية، دون أدنى اهتمام بفكره؛ لأن الـ(چاكر) يعدُّ حدثاً لا يمكنه اتخاذ القرارات المهمة، وغالباً ما يدعونه ليقوم بدور المهرج في علاقات المزاح مع المالك، بينما لا يبدي المالك أي ازدراء للـ(چوپان). أما المرتبة الثالثة، وهي الأخيرة في مراتب الرعي، فيشغلها ما يسمي بـ(مزدور) وهو تقليدياً عامل بالأجر النقدي، وليس برؤوس من الأغنام، وهو يُستأجر للقيام بعمل الأشياء الثانوية في المحيط الرعوي. ومع الدفع بالنقد في كل الأحوال، فإن الفروق بين (مزدور) و (چاكر) غير واضحة.

ويتم توظيف الرعاة العرب بعقود لمدة ستة أشهر، وتتزامن هذه العقود مع فترة حلول الشتاء وفترة الصيف، ويتم تغيير الرعاة في فصلي الربيع والخريف، وقبل

أن يتم التعامل بأجور النقد، كانت أجرة الراعي تدفع له عن عقد مدته ستة أشهر، بمعدل خمس شياه أو ست للـ(چوپان)، وثلاث شياه أو أربع للـ(چاكر). ومن الواضح جداً عند العرب أنهم لا يستخدمون سوى الشياه كمدفوعات، وتحسب النسبة على أساس شاة واحدة لكل مائة رأس من الأغنام، يقوم الـ(چوپان) برعيها، ويتسلم الـ(چاكر) أجراً أقل بشكل متناسب. ويشير معدل الرقم الذي تم تحقيقه من خلال تفصيل الرعاة (چوپان) إلى أنهم كانوا يديرون قطعاناً أصغر مما لاحظت خلال إقامتي. وبالإضافة إلى الشياه، فإن المالك يوفر للراعي الطعام ورداءً من اللباد يسمونه (كيپنك)، وذلك للنوم، وخفين خاصتين بالراعي يسمونها (چامپوس).

ويعد الدفع بالشياه ثمناً مرتفعاً بالنسبة إلى مالك القطيع الكبير؛ وذلك لأن هذه الأجور تؤخذ من رأس مال المالك المنتج (الشياه)، وهذا ما يحد من نسبة إعادة الإنتاج في القطيع الكبير. وعندما ينمو القطيع إلى الحد الذي يتطلب معه توظيف الرعاة (العمال)، فإن توظيف عمال أكثر يعني تناقصاً أكثر في رأس المال، وهو يعد من وجهة نظر الراعي نظاماً مربحاً جداً؛ لأنه سيؤدي إلى تكوين نواة قطيع مستقل عقب عدد من السنين.

ويوفر هذا النظام في الدفع استقراراً كبيراً للنظام الرعوي العربي؛ لأنه كلما زادت أغنام الغني، كلما كان النقص من رأس ماله أكثر، ويسهم هذا النقص في دعم العرب الأقل غنى، ليصبح في إمكانهم تكوين قطعان خاصة بهم. وبوضع احتمالات الأرباح والخسائر الكبيرة في الحسبان، فإن الدفع بالشياه يعد بمثابة أداة اتزان حافظت على النظام الرعوي بين العرب كي تكون فئاته الاجتماعية في توازن تقريبي. بالإضافة إلى ذلك، فحتى العرب الأغنياء ظلوا يعملون في الرعي مباشرة؛ لأن الجهد الذي تقدمه العائلة يمكن استبداله (بجهد الرعاة) فقط عندما تكون أسعار الشياه غير مقبولة. وبينما كان رعي القطعان ذا أهمية، فقد كان (استئجار الرعاة) مساعدة تضاف إلى جهد العائلة، لكنها غالية الثمن.

ويطلب أيضاً في العمل الرعوي عملية الجز. والجزاز (كلكَر) يأخذ نسبة من الصوف عند الدفع. ويستطيع جزاز (كلكر) أن يجز حوالي ثلاثين رأساً من أغنام القراقولي في اليوم، ومن التركي أكثر بكثير. ويأخذ ١١/١ من أصواف التركي (التي هي من النوع الرديء، ولا يهتم بها كثير من الملاك)، و ١٥/١ من أصواف القراقولي. وتؤخذ أصواف القراقولي من الأغنام الكبيرة، وهو صوف خشن، لكنه لماع، وله قيمته العالية لاستخدامه صوف سجاد، ويقوم الجزار بقص الصوف الذي يغطي الجلد، ويزن ٥,٣ كيلو غراماً قبل التنظيف، وقد تراوحت أسعار الصوف في الأسعار عام ١٩٧٥م من ٣٠٠ إلى ٣٥٠ أفغانياً للسير الواحد، أما أصواف حملان القراقولي في الجبال، فهي تجز بعد ثلاثة أشهر، وتستخدم في صنع اللباد، وتقدر بأسعار مرتفعة. فقد بلغ سعر الصوف الأبيض عام ١٩٧٥م ٥٠٠ أفغاني للسير الواحد، والأسود ٣٥٠أفغانياً للسير. وأثناء إحدى عمليات الجز وفّر جزّ ثمانين من الحملان ما يعادل ثلاثة سيرات. وتقع مسؤولية عملية جز حملان القراقولي على الراعي، ويقوم المالك بالاحتفال بعملية الجز، وذلك بذبح حمل لإقامة وليمة تدعى (توي ميده). بالإضافة إلى ذلك، فإن معظم الرعاة يقومون بسرقة بعض الصوف وجلبه إلى زوجاتهم، «إذ إن النساء يتظلمن إذا لم تحضر لهن شيئاً» هذا ما قاله أحد الرعاة شارحاً. وعملية الجز ذات أهمية كبرى بين محترفي الرعي الأغنياء، ما داموا لا يملكون سوى أغنام من نوع القراقولي، ويقوم العربي الذي لديه أغنام من نوع تركي بعملية الجز بنفسه.

أما النساء، فهن غير مسؤولات عن رعي القطعان، وإنما تقع عليهن مهمة نصب الخيام، وتوفير المعدات الضرورية التي يمكن عملها في المنزل والقيام بالأعمال التي تتعلق بالحليب وإطعام العائلة، وعملهن لا يقتصر على إبقاء العائلة فحسب، بل يتيح السبيل لتحقيق أكبر المنافع المستمدة من القطيع.

وتتولى النساء نصب المخيم ونقضه، ومع احتمال مساعدة الرجال لهن، فإن

معظم العمل يقع على عاتقهن، وأكثر ما يلحظ ذلك في نهاية يوم الهجرة، فحين يجلس الرجال مباشرة بانتظار الشاي الذي هو أول مسؤولية تقوم بها المرأة، ريثما يشغل الرجال بشرب الشاي، تقوم النساء بنصب الظلة، ويبدأن بعمل الخبز، ويجلبن الماء ونحو ذلك، وبإمكان الرجل أن يغفو خلال هذه الفترة، ولكن المرأة يجب أن تبدو دائماً منشغلة، حتى ولو كان من خلال خطة إيجاد عمل، وليس عجيباً أن تكون النساء في نهاية الهجرة التي تستغرق ثلاثة أسابيع سريعات الغضب والإثارة (نزقات)؛ لأن الأعباء الرئيسة للرحلة تقع عليهن.

ويتم الحصول على الكثير من التجهيزات التي يستخدمها العرب عن طريق الشراء من السوق، إلا أن هناك أشياء معينة تصنعها النساء. أهمها اللباد الذي يقمن بإنتاجه، كما يقمن بتنظيف الصوف المجزوز من الأغنام وضربه وطرقه ولفّه، ليتحول إلى النوع المطلوب من اللباد، فهو يستخدم في تبطين الأردية كبطانيات للسروج وفرشات، كما يقمن بغزل أنواع أخرى من الصوف على شكل خيوط يصنع منها قماش صوفي ثقيل، وتقوم النساء أيضاً بفتل حبل متين من الصوف، وبالإضافة إلى هذه المنتجات، تعمل النساء ستاراً خفيفاً من القصب يسمى (بوريا) مشبوكاً بعضه ببعض بخيوط من الصوف، ويستخدم هذا الستار حواجز لصد الريح، ولستر جوانب خيام الصيف، وبينما لا تصنع النساء العربيات السجاد ذا العقد، إلا أنهن يصنعن سجاداً ذا وبر عميق يشبه سجاد «ريا» الإسكندنافي.

ويعد حلب الشياه من مهمات النساء، حيث يحاصر الرجال الشياه، ويبقونها في مكان واحد، أو تربط مع بعضها البعض في مخيم أكثر تنظيماً، ثم تقوم النساء بحلبها، ثم يُصفّى الحليب من خلال قماش قطني، لإبعاد العيدان والحصيات وبعر الغنم، ثم يُغلَى. ولا أحد هنا يشرب الحليب دون غلي؛ لأنهم يعتقدون أنه يسبب المغص، ويقشد الحليب المغلي للحصول على قشدة متخثرة تسمى (قَيْماق) شهية جداً. أما

الحليب الذي لا يستخدم للطبخ، فيحول إلى (جوغرات، أو قتغ) يمكن أكله طازجاً أو تركه ليجف ويصبح كتلة صلبة تدعى (قروت) يمكن تخزينها لوقت غير محدد، ويُعد عمل (قروت) من أعمال الصيف الرئيسة، ولا ينتج العرب الجبن ولا الزبد، ولكنهم يصنعون الحليب الرائب، ويسمونه (دوغ) أو چلاو، وهو منعش (مرطب)، ولكنه مشهور بأنه يجلب النعاس للإنسان، ويستمر الحلب من موسم توليد الحملان في مارس حتى أوائل أغسطس، عندما تجف ضروع الشياه، ويعد استغلال منتجات الحليب الذي توفره الماشية السمة المميزة للنظام الرعوي الموجه للأغراض المعيشية، وبما أن هذا يقع في محيط النساء، فإنهن المسؤولات عن تحويل الفائض من الحليب إلى (قروت)، وفي مخيمات الرعاة التي لا يوجد فيها نساء، ربما قام الرجال بحلب بعض الشياه، لعمل (قتغ)، ولكنهم لا يقومون أبداً بتحويل الفائض من الحليب إلى (قروت).

ويعد تجهيز الطعام للعائلات مسؤولية النساء الرئيسة، ويتكون الغذاء الرئيس للعرب من الخبز والشاي، ويعمل الخبز من طحين الحنطة على شكل خبزة سميكة وكبيرة وبدون خميرة، تزن نحو كيلو غرام، وهذا النوع من الخبز يخبز على حجر مسطح حار، والخبز عملية لا تنتهي، حيث إن الخبز البارد ينظر إليه باحتقار وعدم تفضيل، والزوجة المناسبة ينتظر منها أن تقدم خبزاً طازجاً، أو على الأقل خبزاً يتم تسخينه مرة أخرى، ويجب أن يقدم الخبز للضيوف في أي وقت من النهار طازجاً، وبما أن قَطَغَن منطقة منتجة للأرز، فإن العرب يستخدمون الأرز في غذائهم أكثر بكثير من أي أناس آخرين في أفغانستان؛ لأنه رخيص نسبياً، ويقدم الأرز في المساء معجوناً مع شحم الغنم إذا كان ذلك ممكناً، وفي الربيع والصيف يُطهى الأرز مع حليب الشياه، وفي الوقت الذي لا يذبح فيه العرب كثيراً من الأغنام التي هي في صحة جيدة لأغراض الأكل، فإنهم يذبحون الهزيلة منها للحصول على اللحم، خلافاً لما عليه الحال في القرى الزراعية، ويقوم الرجال بعملية الطبخ في مخيمات الرعاة، ولكن الطعام سيِّئ الطبخ؛ فقد قام أحد الرعاة بغلي الماء والزيت والملح لمدة ساعتين،

ثم أعلن أنه قد أعد حساءً، مما حدا برفاقه أن يعنفوه. ويمكن على الفور تمييز الخبز الذي تعده النساء عن ذلك الذي يعده الرجال، وذلك بسبب نوعية الأول الممتازة، وفي النظام الرعوي الموجه للأغراض المعيشية، لا يمكن الاستغناء عن عمل النساء في مجال الطبخ، واستبدال عمل الرجل به إلا بتكلفة غالية، ولا يخرج من ذلك مالك القطيع الكبير؛ إذ لا يستبدل طائعاً عمل الراعي الذي يدفع له الشياه بعمل زوجته، وخصوصاً إذا كان يجب عليه أكل طبخ الراعي.

امتلاك القطيع وإدارته:

لا تُعد الخبرة بالأغنام واحتاجاتها شيئاً مهما للراعي الذي يقوم برعيها فقط، بل حتى لمالكها الذي لا يمارس بشكل فعال عملاً يومياً يخص القطيع، والملحوظ أن الضرورة تحتم على الرعاة اتخاذ القرارات المناسبة بناءً على حالة القطيع ووضع السوق والبدائل المحتملة، وهي مسائل تتطلب من الرعاة المحترفين مراجعة مواقعهم في ضوء ما سبق.

ولتحديد الملكية توسم الأغنام في آذانها، ولكل مالك وسم خاص به يسهل فصل الأغنام عن بعضها عند اختلاط القطعان، ويساعد في إثبات الملكية في حالات السرقة. ورغم أن لدى العرب معرفة جيدة بأغنامهم، إلا أن وسمها مهم عندما تكون هناك أعداد كبيرة منها. وحال ما يولد الحمل يقومون بوسم أذنيه، يقوم بذلك المالك بنفسه، أو بواسطة الراعي، تحت إشراف المالك المباشر، وربما تعرَّف الراعي إلى الحملان التي تفقد من القطيع، غير أنه لن يقوم بعمليات الوسم دون إذن صريح من المالك، وتعد عمليات الوسم عملاً موروثاً يحدد بها المالك ملكيته لتلك الحملان، كما يتأكد من خلالها بشكل عملي من أن الرعاة لا يقومون بتبديل الحملان، ووسم كل مالك معروف جيداً لدى الجميع.

وفيما يتعلق بتحديد وضع البهيمة في حال مشارفتها على الهلاك، فإن ذلك يعد أمراً له أهميته الخاصة في إدارة القطيع؛ فالعرب لا يحبذون ذبح الأغنام لاستهلاكهم الخاص، ولكنهم يستفيدون من لحوم الأغنام المشارفة على الهلاك، والتي لا يؤكل لحمها إلا إذا تم قطع حلقها وهي حية، وذلك حسب الشريعة الإسلامية، وإذا ما ذبحت البهيمة بهذه الطريقة، فإن اللحم يكون حلالاً ونظيفاً ومسموحاً بأكله. أما إذا ماتت البهيمة قبل ذبحها بهذه الطريقة، فإن اللحم يصبح حراماً، أو محظوراً، ولا يمكن أكله، بغض النظر عن سبب الموت. وفي هذه الحالة، فإن البهيمة تسلخ، ويباع الجلد والأمعاء بالسوق (تصدر لتغليف السجق) أما اللحم، فيلقى للكلاب. ويحترم العرب هذا التحريم حتى وإن كانوا متشوقين للحم، إلا أنه في الغالب تتخذ قرارات متفائلة في الحالات المشكوك فيها، ودائماً ما يهتم (أناس آخرون) مثل الطاجيك والبشتون الذين لا يعدُّون متشددين في هذه المسائل.

وحتى بعد أن يقتنعوا أن هذا هو القدر المحتوم للبهيمة، فإن العرب يتريثون حتى آخر لحظة ممكنة لقطع الحلق، وهذا ما يقود في الغالب إلى أخطاء، وإذا ما ماتت البهيمة «حراماً» (أي قبل ذبحها) فإن جدالاً ينفجر حول من هو المسؤول، فمن الطبيعي أن المالك يريد أن ينتظر حتى اللحظة الأخيرة؛ ذلك لأنه يكره أن يخسر نعجة ذات قيمة، وينتظر الرعاة إلى آخر لحظة ممكنة من أجل ألا يتهموا بذبح نعجة متعافية من أجل العشاء، أما إن كان صاحب القطيع حاضراً، فإنه يعطي الأوامر، وتقع المسؤولية في غيابه على عاتق كبير الرعاة (چوپان). وهناك اعتقاد شائع بين أصحاب القطعان بأن الرعاة إذا ما أعطوا فرصة، فإنهم سوف يسرقون أو يأكلون أغنامهم، لذا فهم يطالبون برؤية جلد كل بهيمة تموت أو تذبح، ليؤكدوا لأنفسهم بأن ماشيتهم لم تكن تباع. وفي الحقيقة، فإن الرعاة يبدون كبتاً ملحوظاً في قتل الماشية، ولكن، وبما أنهم في الغالب يتمنون أن تموت بهيمة، فإن مصلحتهم ومصلحة المالك

للقطعان متعارضة. كنت في إحدى المناسبات في مخيم راعٍ في الجبل، وفجأة اقتحم المخيم بعض الأغنام، فقام الرعاة بردها بعصيهم، إلا أن أحد الرعاة ضرب بهيمة بحجر في رأسها، فحذره راعٍ آخر بأن ينتبه لما كان يفعل، فصاح قائلاً: «موتي أيتها البهيمة من أجل أن يكون لدينا شيء نأكل»، وجرت البهيمة دون أذى، إلا أن هذا النوع من المواقف يبعث الشك بين الملاك والرعاة.

وغالباً ما تدهشني معرفة العرب الدقيقة لقطعانهم، فبالإضافة إلى الإحصاءات الدقيقة لأنواع وفئات الأغنام التي يمتلكونها، فهم يعرفون الخصائص الفردية لكثير من أغنامهم، وهم يقلدون أغنامهم الكبيرة الحجم تعويذات لحمايتها، إلا أنهم أيضاً يتبينون العيوب والمحاسن للأغنام، لقد اقتنعت بذلك بشكل قوي عندما ذهبت لزيارة رجل عربي ثري كان يعتقد أنه يحتضر، غير أنه شفي فيما بعد، لقد كان يتألم بشدة عندما وصل كبير رعاته (چوپان)، وقال للناس الموجودين هناك: إنه عزم على أن يتصدق بعشرة رؤوس من الغنم قرباناً دينياً قبل أن يذهب إلى المستشفى، وقد تم توزيع خمس منها، ثم نادى على كبير الرعاة ليعطيه التعليمات حول اختيار الخمس الأخريات، بعد ذلك وصف الخمس المعينة من الأغنام التي عزم على التصدق بها من بين قطيع يتكون من ٧٠٠ رأس. وحدد ثلاثاً من الپيرمش (شياه مسنة) كان يجب أن تعزل عن القطيع في الأصل، وحمل صغير البنية من فئة الـ(چاري) لا يساوي في قيمته مثيلاته، وخروف من الـ(شيشك) كان بحجم الـ(چاري)؛ ذلك لأن لديه خرافاً من فئة (الشيشك) أكثر بكثير من الـ(چاري). ورغم أن أحداً لم يصدق أنه سوف يشفى، فإن صاحب القطيع استخدم معرفته المفصلة عن القطيع ليتأكد أن صدقته سوف يكون لها تأثير ضئيل على قطيعه قدر الإمكان.



أسرة عربية من جينو



امرأتان من عرب بخارى

الفصل الثالث

التنظيم الاجتماعي لعرب وسط آسيا

أفول العشيرة

في مجال تحديد الهوية بأوسع معانيها، يعدُّ عرب وسط آسيا في قطغن أنفسهم جميعاً «قوم عرب»؛ أي قبيلة عربية أو شعباً عربياً. وبالنسبة إلى من هم ليسوا من العرب، فإن هذه العلامة عادة ما تكفي، إلا أنهم بين أنفسهم وبين الناس الآخرين الذين تربطهم بهم علاقات قوية، فإن المصطلح ذو العلاقة للإشارة إليهم هو «الطائفة» يعني العشيرة، وينقسم العرب في إمام صاحب ثلاث عشرة عشيرة:

١- كال دولاتي	٢- هزردة ديوانه	٣- شال باي
٤- كوتاكارا	٥- أو فروش	٦- قرشي
٧- كوته پاي	٨- ترك	٩- پنجسيري
١٠- كوردون	١١- توباتاي	١٢- علي ممتي (محمدي)
١٣- شهري.		

وهذه الطوائف لم تعد منظمة كوحدات سياسية. وفي القرن التاسع عشر لاحظ مايتلاند بأن لكل عشيرة قائدها، والكل تحت قيادة شيخ قبلي (المعجم الجغرافي لأفغانستان، بدخشان ١٩٧٩: ٧٤ - ٧٥ (G. A. T. 1979: 74- 75)، إلا أن تنظيماً كهذا يبدو أنه اختفى منذ حوالي خمسين سنة مضت، بعد أن حصل العرب على أرض في إمام صاحب.

وبالرغم من أنه بالإمكان تسمية الجد المؤسس لكل طائفة، إلا أنني اكتشفت أن كثيراً من العرب يجهلون الروابط بينهم وبين المؤسس، أو حتى اسم المؤسس المحلي.

والروابط بين جزء من عشيرة واحدة وأجزائها الأخرى غير معروفة تماماً، حتى في محيط القرية الواحدة. بعد أن تسلمت قائمة مفصلة من أحد العارفين، سألته لماذا استبعدت (القائمة) معظم الأسر في المقر (قشلاق) فأكد لي أن تلك الأسر أيضاً أعضاء في العشيرة، ينحدرون من الجد نفسه قبل خمسة أجيال، إلا أنه لا يعرف كيف يرتبط بعضهم ببعض، واقترح عليّ أن أسألهم، إن كنت حقاً أرغب في معرفة ذلك.

وبالفعل اكتشفت أن العرب متضايقون جداً من مسألة سلالات النسب. ويثير حنقهم عندما أسأل أسئلة كثيرة، يشعرون أن ليس لها علاقة؛ ففي إحدى المناسبات الجديرة بالذكر، وفي محاولة مني لفصل مجموعة كبيرة من الإخوة، نصفهم له اسمان، قاطعني (نيك ممت [محمد]) بضيق صدر، وسأل: «تعرف أن هؤلاء الرجال أموات». وحين اعترفت له بأنني أعرف، رد قائلاً: «إذاً لماذا تتحدث عن هؤلاء؟ إنهم أموات؛ اسأل عن الأحياء».

لم أكن أشهد موت ثقافة تقليدية، بقدر ما كنت أشهد تحولاً لفترة من الزمن بين شعوب وسط آسيا البدوية المختلفة - التغير من عشيرة تعتمد على سلالة النسب إلى واحدة تعتمد على اسم الأسرة (أو الانتساب إلى الأسرة)، في حين تعد معرفة الروابط التي تعتمد على سلالة النسب ضرورية، لإثبات مكان الشخص مقابل الآخرين في عشيرة تعتمد على هذا الأسلوب، فإن الروابط في العشيرة التي تعتمد على الأسرة ليس لها علاقة، فالشخص يسمى «أوفروش»؛ لأن والده كان أوفروش. والذي هو أكثر إدهاشاً في العشائر العربية هو أنهم لا يزالون في عملية التغيير من نظام إلى آخر، هذه العملية التي تم تسجيلها تاريخياً بين بدو وسط آسيا الآخرين.

وقد أوضح كرادر من خلال الوثائق التاريخية أن التغيير من نظام عشيرة يعتمد على المعرفة المفصلة بسلالة النسب، إلى نظام عشيرة يعتمد فيها الانتساب على توريث اسم العشيرة نفسه، قد كان أمراً شائعاً بين بدو السهل المعروفين تاريخياً. ليس

ذلك فحسب، وإنما كانت طبيعة ذلك التغير وأسبابه متشابهة رغم الاختلاف بالموقع والحقبة التاريخية. وبمقارنته المغول والبيريات والكالموك والكازاخ والمنغور توصل إلى هذه النتيجة.:

إن المجموعات الحالية التي تعتمد علاقات أعضائها والزواج فيها على الروابط الأسرية فقط هي بمثابة تمثيل ضعيف إذا ما قيست بذلك التشكيل السائد في السابق الذي يتسم بمجموعة القرابة التي تنتسب إلى العشيرة، وخلال تراجع مبدأ الانتساب العشائري أمام مبدأ الانتساب الأسري استحوذت قوى خارجية على الدور السياسي، حتى إن كان العاملون من الأهالي، فإن التنظيم السياسي الجديد ليس كذلك، ومع الحكم الجديد سقط الكثير من وظائف المجتمع؛ من بينها: توزيع المرعى، وإدارة القضاء المحلي، وقيادة العشيرة، وعملية فرز الانتساب العشائري لحسبان التدرج في القرابة في المجتمع، ففي النسيج الاجتماعي المبني على الانتساب العشائري يعد حسبان الأجيال أمراً مهماً، فالزمن الماضي متأصل هكذا في النظام الاجتماعي، أما في المجتمعات المبنية على مبدأ الانتساب الأسري، فإن الماضي نفسه يفقد - أو يغير - تأصله، فالزمن لا يحتسب، ومبدأ الانتساب إلى الأسرة معاصر، ويوجد بصورة دورية مع كل جيل، وروابطه مع الماضي غير مفصلة، وتميل إلى الغموض، فالقريب من الأسرة هو شخص نقابي ضعيف؛ سواء كان في مجموعة قرابة، أو مجموعة سياسية: فهو تعبير عن حقبة تكون فيها القوى في مجتمع السهل هي تلك الموجودة في النظام السياسي خارج السهل. (333 -332 :1963).

وتختلف عشائر عرب وسط آسيا بصورة كبيرة في بعض الوجوه عن تلك العشائر الموجودة بين قبائل السهل. ولعل أهم هذه الاختلافات هي أن العشائر العربية ليست من العشائر التي تتزاوج خارج العشيرة. فهناك تفضيل للزيجات من داخل العشيرة، ورغم أنه من غير الضروري أن يكون الزواج من أبناء العمومة المباشرين من جهة الأب. أما الأمر الثاني، فإن العشائر العربية تبدو أنها لم تقسم حسب الطبقات بين

عشائر نبيلة وأخرى وضيعة، ورغم ذلك، فإن العشيرة العربية يعرف عنها جيداً أنها عشائر متنوعة من البدو الرعاة الترك - المنغوليين أكثر من كونها تنسب إلى أيٍّ من العشائر العربية الموجودة في الشرق الأوسط، وبالتأكيد فإن عملية التحول من عشيرة تعتمد الانتساب القبلي إلى عشيرة تعتمد الانتساب الأسري يفسر بدقة الكثير من المشكلات الحالية للنظام الاجتماعي العربي، ومن المحتمل كذلك أن العشيرة العربية لم تكن مستقلة عن سلطة الدولة، وبأن تركيبتها منذ البدء تبدو تشكيلة ضعيفة الانتساب عشائرياً.

وبينما يقدم كرادر أنموذجاً يتضمن نمطين مثاليين أحدهما يمتزج في الآخر، فإنني أعتقد أن الكثير من محترفي الرعي البدو يحتلون موقعاً متوسطاً لعشيرة ضعيفة، ولكنها متماسكة من ناحية الانتساب العشائري، الأمر الذي يرتبط بعلاقة مع طبيعة سيطرة الدولة، فلو استبعدنا المبرر الرئيس لوجود العشيرة، فإنها سوف تنحل وتعيش بالاسم، غير أنها سوف تكون ضعيفة في التأثير العملي، إن عرب وسط آسيا هم تحت سيطرة الدولة أكثر من أي رعاة آخرين، وبذلك فهم لا يمتلكون حقوقاً غير مقيدة في المرعى وإدارة القضاء، أو قيادة مستقلة للعشيرة. غير أن طبيعة سيطرة الدولة في بخارى خلال القرن التاسع عشر تختلف نوعياً عن تلك الموجودة في أفغانستان في الربع الأخير من القرن العشرين.

حتى وقت متأخر نسبياً، فإن إدارة البدو في الأماكن التي كانت إدارتهم ممكنة فيها كانت تتم بطريق غير مباشر، ورغم أن العشيرة لم تكن مستقلة، فإن تصورها كوحدة، وقائد العشيرة بوصفه ممثلاً لها كان أمراً حاسماً في عملية حفظ النظام في مناطق يكون فيها الحكم المباشر غير عملي أو مكلفاً، وهذا ما أعطى العشيرة أهمية سياسية داخل نسيج الدولة كما أعطاها تضامناً وهمياً. وفي الحقيقة، فقد تم الحفاظ على العشيرة أداة تستخدمها الدولة البعيدة غير المتحركة للسيطرة على أناس

لا يمكن إدارة حياتهم اليومية بالأسلوب نفسه المتبع في إدارة القرويين المستقرين غير المستقلين.

وقد وجد لورد حتى في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر أن قبيلة الأوزبك قد أصبحوا وسيلة إدارية في يد حاكم قوي:

يبدو أن مراد بك قد التفت إلى هدفين في معالجة شؤون السياسة الداخلية؛ الأول منهما: هو أنه يجب أن يكون القادة (ما يسمونهم سردار) من أقاربه أو المحسوبين عليه بأكبر قدر ممكن. غير أنه لم يحالفه الحظ لأمر واحد؛ هو أن عشائر الأوزبك رغم أنها حظيت بعناية فائقة، إلا أنه لم يكن من رؤسائها من يحمل اللقب وراثة. وقد سألت منكل الحاكم الحالي في عشيرة موناس الكبيرة قائلاً له: «من رئيس عشيرتك؟» فأجاب قائلاً: «أنا الآن، غير أنه بالإمكان أن تكون أنت غداً إذا ما رغب في ذلك المير». أما الهدف الآخر لسياسته الداخلية؛ فهو: أن أي أمر يرسله يجب أن يطاع ضمنياً في كافة الأماكن الخاضعة لسيطرته (Burnes et. al. 1839: 120-121).

إنَّ ربط تنظيم قبلي على نحو إداري في دولة مستقرة، يتيح إدارة الناس من خلال إطار اجتماعي، بدلاً من إدارتهم من خلال إطار مكاني، ورغم أن البدوي في إمكانه التحرك ضمن عدد من المناطق الإدارية المستقرة خلال العام، إلا أنه عضو دائم في عشيرة معينة، ويمكن التعامل معه من خلال تلك العشيرة، وقد كان من عيوب النظام أن الدولة كانت مجبرة على التعامل مع المشكلات من خلال العشيرة ورئيسها. وبالرغم من أن رئيس العشيرة يمكن أن يكون من رجال الدولة، إلا أن العشيرة تصبح حاجزاً للحكم المباشر. فحتى وقت متأخر كانت الحكومة المستقرة تطلب فقط تنفيذ سلطتها، ودفع الضرائب من رجال القبيلة، غير أنه لتوفر السلاح الحديث في يد الدولة، فقد أصبحت الحكومة أكثر مركزية، فالمنازعات والانتهاكات التي كانت متروكة لمشيئة القانون العرفي، وجدت طريقها الآن إلى يد الحكومة، والمجموعات القبلية التي

كانت نافعة كأدوات للحكم غير المباشر، أصبحت الآن عوائق لتنفيذ الحكم المباشر. فالسياسة الأفغانية تجاه توطين البدو ليس لها علاقة في الحقيقة بتحسين نصيب البدو، وإنما تنصب كلية في تحطيم البنى السياسية التي تتعارض مع سيطرة الدولة المباشرة، وقد غدت الدولة الحديثة غير راغبة في عقد معاملات مع المجموعات شبه المستقرة التي حافظت على النظام في القرن التاسع عشر. وكما سنرى، فإن منحهم الأرض ليس طريقاً ممتازاً لتحطيم التضامن الاجتماعي فقط، بل إن الملكية الخاصة بالمصادر بدلاً من سيطرة الدولة بذاتها هي التي عجلت بتراجع الانتساب العشائري.

الباي وحل المنازعات:

يشار إلى العربي الثري الذي يمتهن الرعي يلقب «باي» أو «بوي». ويدل هذا المنصب - على وجه الخصوص - على الثراء في ملكية الحيوانات، ويدرج في نهاية الاسم. كما يطلق المصطلح بحرية بصورة غير رسمية حتى على البدو الفقراء جداً للدلالة على الاحترام، غير أن هذا الاستعمال غير الرسمي لا يستخدم في الميادين العامة خشية الاستهزاء الذي ربما يلحق الرجل الفقير الذي يدعي منزلة فوق منزلته، حتى إن العربي الثري ربما انتقد إذا ما فُهمت قيمُه بصورة خاطئة؛ ففي أحد المقاهي كان اثنان من العرب الفقراء يناقشان شؤون أحد الأثرياء العرب، عندما صرح أحدهما قائلاً: «إنه ليس باياً، إنه يفضل الأرض!» «فالباي» هو رجل لديه ثروة حيوانية كبيرة وهو الذي ينظر إلى ممتلكاته من الأغنام على أنها مصدر رزقه الأساسي بغض النظر عما يمتلكه من استثمارات أخرى.

إن «الباي» أكثر من ثري، فهو أقرب ما يكون إلى القائد. وهو قريب الشبه بـ «بي» الكازاخي (Krader 1963: 209-213). ويرجع العرب الذين لا يعترفون بالحدود الرسمية للسلطة بينهم إلى الباي لمساعدتهم في حل المنازعات بينهم، ويمنح لقب

الباي صاحبه مكانة اجتماعية أكثر من منحه منصباً رسمياً، ولا يعد الثراء المعيار الوحيد لإعطاء لقب باي، بل لابد لمن يطلق عليه هذا اللقب أن يكون محترماً، سديد الرأي، وأميناً في إصدار أحكامه، حيث إن سلطة الباي السياسية تعتمد على رغبة الناس للإذعان له.

ويبدو أن الباي في سالف الزمان كان يتمتع في الغالب بسلطة خاصة به؛ وذلك لأنه معترف به من قبل الدولة بوصفه رجلاً مهماً تحال إليه المنازعات المحلية بصورة قانونية، وقد وصف كوشككي منطقة إمام صاحب عقب زيارة قام بها نادرخان لقَطَغَن، كان الغرض منها إعادة التنظيم هناك، بأن فيها ست عشرة شخصية مرموقة والقبائل التي ينتمون إليها، كان من بينهم ثلاثة من العرب(Kushkeki 1923: 87) . وقد كانت الحكومة تعترف بهؤلاء الرجال المرموقين على هذا النحو، أما في الوقت الراهن، ومع بقاء السلطة السياسية في يد الدولة الأفغانية، فإن هنا منصبين مميزين، (الأول): منصب الباي، الذي هو غير رسمي، إلا أنه يعالج الكثير من القضايا داخل المقر، وبين مقر ومقر آخر (قشلاق). و(الثاني): منصب الأرباب الذي يعد الرابط القانوني بين المقر وبين الإدارة المحلية (سوف نتطرق إلى منصب الأرباب بالتفصيل في الفصل الخامس). وهنك فروق مهمة بين الباي والأرباب؛ أهمها: أن الباي يتوسط في المنازعات داخل العشيرة، أو بين العشائر والمجموعات العرقية إذا ما رغبوا في ذلك، في حين أن الأرباب يقوم بمعالجة الشؤون بين الحكومة وسكان المقر (قشلاق)، وبخلاف ما يتمتع به الباي من أولوية القضاء بين الأكفاء، فالأرباب هو رجل يربط بين نظامين متغايرين، وهو يستمد سلطته من الدولة، أما الباي، فيستمد سلطته من قبول العشيرة به، وغالباً يكون للأرباب تأثير ضئيل كفرد يتصرف من تلقاء نفسه، وفي بعض الأحيان يكون الباي والأرباب هما الشخص نفسه، بيد أن طريقة العمل لكل واحد منهما تختلف لدرجة أن لا يوجد التباس في الدور الذي يقوم به في حالة معينة.

ورغم أن الباي ليس له سلطة قانونية في حل المنازعات، إلا أنه يقوم بدور قوي على المستوى القانوني، فهو يتحول في الغالب من وسيط يحاول الوصول إلى تسوية مرضية بين طرفين إلى حكم يقرر في قضية، بناءً على ما يقدم من الأطراف المتنازعة، وقد تكون أحكامه العادلة ناتجة من تقديراته الشخصية للأمور، إلا أن ما لديه من خلفية عن مجتمعه ومعرفة به تساعدانه في الوصول إلى حل يجد قبولاً وتأييداً في المجتمع الذي يثق فيه بقدر يفوق ثقته في الإدارة المحلية الحكومية.

بالرغم من ادعاء الحكومة المحلية السلطة القضائية لكافة المنازعات، إلا أن معظم الناس يتجهون بشكاويهم إلى محكّم غير رسمي حيثما كان ذلك ممكناً. فالخوف من التورط في الإجراءات التي يتحكم بها إداريون حكوميون، وما ينتج عنها من مطالبات لدفع رشاو، وما يجلبه من تفحص الحكومة للأفراد الذين يفضلون البقاء غير معروفين؛ كل ذلك كافٍ لإعطاء أولئك المفاوضين سلطة في حل معظم المنازعات، وبإمكان أي واحد من الطرفين تجاهل الحكم والاتجاه إلى الحكومة لإصدار حكم قضائي، غير أن الصعوبات التي تكتنف مثل هذا الطريق كافية في العادة لإقناع الخاسر في المعركة، بأن ليس ثمة ما يمكن الحصول عليه عن طريق اللجوء إلى الحكومة، وأنه في الغالب سوف يخسر الشيء الكثير.

وأقدّم فيما يأتي قضيتين من القضايا الشائعة التي تحل عن طريق اللجوء إلى الباي. وهما قضيتان تمثّلان الطريقة التقليدية التي يتم بها تسوية معظم المنازعات في غياب سلطات قوية، ولهما أهميتها في حفظ تلاحم العرب بوصفها مجموعة قبلية منظمة على مبادئ مختلفة عن تلك التي تخص الإدارة البيروقراطية الحكومية، وتعمل هذه الحلول للمنازعات على إبقاء العرب معزولين عن الحكومة، وتجعل من مقرهم (القشلاق) مكاناً مبهماً عن تدقيقات الحكومة، حيث لا يصل إلى أنظار «السلطات» سوى النزر اليسير.

أما القضية الأولى، فتخص نزاعاً يتعلق باتهام من عربي ضد آخر من البشتون بسرقة أغنام له، الأمر الذي يبين المستوى المتواضع للمشكلة، على الأقل في مراحلها الأولية، حيث يسهل معالجتها بصورة غير رسمية، وفي الحقيقة، وكما يحدث في كثير من المنازعات، فإن البُعد عن الإجراءات الرسمية يتيح للمتنازعين قياس رد الفعل تجاه قضاياهم قبل اتخاذ خطوات محددة وعملية، ويعد النقاش بين الأصدقاء والأقارب غير مفيد بما فيه الكفاية لهذا الغرض؛ لأنهم في العموم يدعون الموافقة مع أي من الأطراف التي يتحدثون إليها في ذات الوقت.

وبداية هذه المشكلة أن عربياً اتهم شخصاً من البشتون بسرقة ستة رؤوس من الأغنام خلال فصل الربيع، وقد حدث هذا في السهول فوق إمام صاحب، وقام العربي عقب زيارة مخيم البشتوني، حيث أنكرت السرقة، بالاتصال بباي عربي، وطلب منه جلسة سماع للقضية، وكان لهذا الباي العربي، الذي كان اسمه جمعة خان، مرعى ربيعي بالقرب من مخيم البشتون المتهم، وهكذا لكونه جاراً للبشتون ومن رجال قبيلة العربي، فقد قام بترتيب لقاء في خيمته، ودعا طرفين محايدين، أحدهما طاجيكي والآخر من البشتون، لسماع القضية، وقد وصل هذان الرجلان المسنان قبل الآخرين، وشُغلا بشرب الشاي والحديث العادي، وبعد ساعة تقريباً وصل البشتون، تلاه بوقت قصير العربي، وقد رحب جمعة خان بكل واحد منهم بروح الصداقة – رغم أنه كان رتب الاجتماع، اكتفى بأن يكون مضيفاً، ولم يشارك في النقاش الذي حمي بين المتنازعين والشيخين.

واصل العربي رواية قصته، وقال: إنه قد رأى رجلين من بعد بالقرب من المكان الذي ترعى فيه أغنامه. وبعد مضي وقت اكتشف أن ستة رؤوس من الأغنام مفقودة من ذلك القطيع. وعند هذه النقطة قاطعه البشتون معترضاً، وقال: «عندما تفقدون أنتم أيها العرب شيئاً، تقولون: إننا نحن القندهاريين (البشتون) قد أخذناه»، فرد العربي

قائلاً: «ذلك لأنكم تفعلون ذلك». بعد ذلك مباشرة قام البشتون والعربي بكيل التهم لبعضهما البعض، وكان ذلك بصوت عالٍ حيث إنني كنت أجلس بينهما. فقام الشيخان بتهدئتهما، وواصل العربي رواية قصته، وقال: إنه ذهب إلى مخيم البشتون، وزعم أنه أخفق في العثور على أغنامه، إلا أنه تعرف إلى اللحم الذي رآه في المخيم، وهو من أغنامه المسروقة. فضحك عدد من الناس من هذا الادعاء، إلا أن الآخرين قالوا: إنه بالإمكان التعرف إلى اللحم. فأنكر البشتون أية مسؤولية عن السرقة أو المعرفة بها.

ثم بدأ الشيخان ذوا الشعر الأبيض، أو ما يسمونه «موي سفيد» في اختبار الرجلين حول حقائق القضية، وخصوصاً حول الملابسات المحيطة بالمفقودات. وقد قاما بذلك بصورة محايدة. وأجبر العربي على الاعتراف بأن بيِّنته كانت عرضية مبنية على الاحتمال، وأنه لم يتعرف إلى الرجلين الذين رآهما بسبب بُعده عنهما، وأنه لم يكتشف السرقة إلا في وقت متأخر. وأعلن البشتون براءته. وطلب البشتون من جمعة خان أن يشهد أنه كان نعم الجار له عبر السنوات. وبعد مضي نحو الساعة من مراجعة الحقائق على قلتها، والاحتمالات المختلفة على كثرتها، نهض البشتون للمغادرة، وقام بمسح لحية العربي ضاحكاً، وهو في طريقه، وسأل الله: أن يشهد بأن هذا النزاع قد انتهى. وقد أنكر العربي ذلك بحرارة، إلا أن البشتون غادر المكان يرافقه جمعة خان ليجنبه مهاجمة الكلاب.

أخذ البشتون العجوز الذي كان محايداً، يتناول قضية البشتون الغائب. ولكن لم يتحقق شيء سوى ترديد القضية مرة أخرى. وبعد احتساء مزيد من الشاي غادر الشيخان يصاحبهما مرة أخرى جمعة خان الذي شكرهما على تلبية الدعوة لزيارة مخيمه. ولم يصدر قرار حتى ذلك الوقت وتركت القضية معلقة.

خلال المداولات لم يتدخل جمعة خان في النزاع، وتظاهر بالضجر، وغادر الخيمة مرة أو مرتين. ولكونه قام بترتيب اللقاء، وتصرف بوصفه طرفاً محايداً، فقد كان

علناً ودوداً مع الجميع، ولكنه عندما غادر الآخرون استدار إلى العربي، وقام بتوبيخه علناً على تمسكه ببينة مهلهلة مثل تلك التي بنى عليها اتهاماً خطيراً كهذا. وبينما لم يقدم أحد حكماً في القضية، فمن الواضح للجميع أنها أضعف من أن تسير في الإجراءات. وهذا ما تعلله الطريقة المرحة التي هزئ بها البشتون من التبعات، وقام العربي في نهاية الأمر بإسقاط القضية.

إن هذا النوع من الحلول غير الرسمية للصراعات يسمح حتى للقضايا الضعيفة جداً بأن تسمع دون أدنى مسؤولية قانونية. فقد كان فقدان ستة رؤوس من الأغنام أمراً جاداً، غير أنه في نهاية المناقشة اكتشف حتى العربي عدم وجود قضية. ولكن، وحيث إنه لم يُتخذ قرار بصورة علنية، فإن العربي لم يجبر على الاعتراف بأنه كان مخطئاً. وقد كان الباي عربياً قوياً ذا نفوذ، قادراً على توفير مكان محايد للقاء، وكان بإمكانه أيضاً دعوة أناس محايدين لسماع النزاع، وكانت له اتصالات خارج المجتمع العربي تسهل عليه التعاون مع البشتون. وحيث إن هذا كله ليس رسمياً، بل تطوعي، فإن نجاح الاجتماع يعتمد على المكانة الرفيعة، والسمعة الحسنة للباي العربي، إنه بصفته أخاً عربياً وفَّر كلماته الصارمة حتى غادر الجميع. وتبين مقدرة الباي على ترتيب مثل هذا اللقاء أن النظام القبلي في كثير من القضايا يوفر مرونة وحياداً أكثر بكثير مما توفره الإدارة البيروقراطية في البلدة.

وتبين القضية الثانية دور الباي بوصفه حكماً، وهذا الدور شائع على وجه الخصوص في المنازعات بين العرب، ويدخل في إطار هذا النزاع استرداد الدَّين بين اثنين من العرب من عشيرة كوته باي. إن عشيرة كوته باي، ليس لها باي ولا أرباب؛ لأنها عشيرة فقيرة، ومقرها (القشلاق) غير مسجل، ونتيجة لذلك فإن الكوته باي ليس لهم من يتمتع بمنزلة اجتماعية كافية تمكِّنه من تسوية النزاعات، وخصوصاً القضايا الصغيرة التي يتولد عنها الكثير من النزاعات. ففي المناسبات الاجتماعية

مثل الزواج، وعندما يزور البارزون من العرب مقر «قشلاق» الكوته باي، يقوم عرب الكوته باي بدمج مناسبة الاحتفال بنزاعات حاقدة في الغالب، جاعلين العرب البارزين من العشائر الأخرى قضاة، وقد تحدث عنهم جميل، وهو أرباب من عرب أوفروش، ولكنه يقوم بدور الباي.

حدث هذا النزاع بالتحديد خلال حفل زواج في مقر (قشلاق) الكوته باي. وكان الضيوف كلهم داخل المسجد الذي هو عبارة عن يورت «خيمة» مبنية من القصب، وكانت هنا امرأة عجوز اسمها كَلِ سِيِّب «زهرة التفاح» تنتظر في الخارج. وبين إحدى وجبات الطعام الكثيرة دخلت وسلمت، وجثمت في وسط اليورت، وبدأت سرد قصتها. واشتكت بصوت عال جداً كيف أنها أقرضت ١٢٥ أفغانيا (٢,٥٠ دولار) وبعض الأشياء الصغيرة رجلاً يدعى رستم، ولم تستردَّ أيّاً منها. وكان رستم يجلس في حلقة من الرجال، فهاج وبدأ يلعن كَلِ سِيِّب، منكراً كل ما قالته. فبدأ الغضب عليهما، وفجأة قفز كل منهما على الآخر، غير أن من حولهم أمسكوا بهما قبل أن تقع اللكمات. وطلب من رستم أن يجلس ويصمت. وعندها حضر الجديد من الطعام، فاستغل القضاة هذه الفرصة لإيقاف تتابع الأحداث حتى تهدأ الأمور، وتهامسوا فيما بينهم حول ما يجب عمله.

بعد ذلك أعلن جميل أن من بين إدعاءات كَلِ سِيِّب، فإن رستم مسؤول عن ١٢٥ أفغانياً، فأمر أن يدفعها في الموقع، فسحب رستم لفة بلاستيكية تحوي نقوده، وكان معه بالتمام ١٢٠ أفغانياً، ادعى أنها كل ما يملك، وكانت كَل سِيِّب على وشك الاعتراض عندما قال كل واحد بتناغم منسجم «يصبح مديناً لك بـ ٥ أفغاني». في هذا الحين حُملت كَلِ سِيِّب بجسدها، ونُقلت نحو رستم الذي دُفع تجاهها، حيث كان بإمكانهما مصافحة بعضهما البعض قائمين بالإمساك بالنقود بينهما، ويقوم كل واحد من الحضور بالدعاء. وتلك طريقة قياسية لإنهاء أي ترتيبات مالية مهمة. وبينما هما

متصافحان، وكأنهما قطان نافشا الفرو، أعلن كل واحد من الحضور بأن يقرًّا أن النزاع قد تمت تسويته.

غـادرت كَـلِ سِيِّب اليورت، ووقفت في الخـارج معلنة بصوت مرتفع: «أن بئس الشخص رستم». أما في الداخل، فغمغم رستم لأصدقائه كم من الأموال أعطى تلك المرأة الجاحدة في الماضي. فدعا جميل كَـلِ سِيِّب داخل اليورت، وحذَّرها من الذهاب إلى الحكومة بهذا النزاع؛ لأن ذلك سيجلب مزيداً من المشكلات لكل واحد، فردت كَـلِ سِيِّب قائلة: «أنت حكومتي». ثم غادرت.

يكشف هذا النزاع دور الباي حكماً تقليدياً. وكما تشير العبارة الأخيرة، فإن الباي ليس لديه سلطة قانونية ليعمل على تسوية أي شيء، ورغم ذلك فإن كلمته قد قبلت. وبسبب مكانته كان بمقدوره اتخاذ قرار ملزم بسبب دعم المجتمع، وليس بسبب قوة إجبارية. فعشيرة الكوته باي تريد التسوية، ولذلك عمل الرأي العام على دعم حكم الباي: لم يقم جميل بإعطاء كَـلِ سِيِّب كَل شيء أرادته، ولكنه أرضى مطلبها الأساسي. ولم يكن ذلك غير متوقع حتى من قبل رستم الذي كان بحوزته «مصادفة» أقل من المبلغ المطلوب منه بقليل. أما التحذير من «عدم الذهاب إلى الحكومة»، فهو موضوع يتعلق بمعظم المنازعات، وربما قيل: من أجل إضفاء القوة الحقيقية على الحكم. وبهذا المعنى، فإن معظم المنازعات تؤخذ وكأنها شؤون عائلية، يجب أن لا يتدخل فيها أناس من الخارج. إن الباي هو الشخصية الوحيدة التي تمتلك سلطة كافية بين العرب تمكنه من أخذ دور الحكم، الذي كان لأجيال مضت دوره القانوني.

وبينما بحكم الباي في المنازعات، إلا أنه لا يملك سلطة الأمر. إن المقر «قشلاق» يتمتع داخلياً بمساواة لدرجة عالية، تصل إلى حد الفوضى تقريباً، فالفروق في الثراء والمكانة الاجتماعية لها أثر، غير أن سلطة الأمر لا تأتي مع الثراء. وتعمل كل أسرة بصورة مستقلة.

وأكثر ما تتبين حقيقة ذلك في علاقات العمل، حيث يتاجر الراعي العربي بجهده وليس ولاءه. ونادراً ما يعمل الراعي عند مالك أغنام أكثر من فترة ثلاثة عقود بصورة متواصلة. وكما سنرى، فقد أصبح ملاك الأغنام الأثرياء يسيطرون على الوضع، ورغم ذلك لا توجد علاقة السيد - والتابع بين الرعاة والملاك. وهناك سبب واحد لذلك؛ وهو أن السادة لا يستفيدون سوى القليل من التابعين لهم في اقتصاد المال، فهم يهتمون بالجهد لا بأناس من فئة معينة. وليس لدى السيد العربي مجال سياسي للاستفادة من التابعين، فدعمه بصفة الزعيم بدلاً من المستأجر فقط، لا ينتج كثيراً، وعندما يعترض العرب الفقراء على العمل الزراعي، فهم لا يعترضون على العمل بقدر ما يعترضون على فقدان الاستقلالية في بيع جهدهم حيث يريدون. وبهذا المعنى، فإن القيم التقليدية لحرية الفعل المرتبطة بالبدو لا تزال قوية بين العرب.

قرية العشيرة:

عندما غادر العرب بخارى في سبعينيات القرن التاسع عشر، يبدو أن تركيبة عشيرتهم قد تلقت حافزاً أساسياً؛ لأنهم أصبحوا بدواً خُلَّصاً لمدة خمسين عاماً، أصبح التعريف الاجتماعي أكثر أهمية في تحديد الحقوق للمصادر والتعاون، ولذلك فعندما مُنح العرب الأرض في عشرينيات القرن العشرين لتكون مقارّ ثابتة دائمة «قشلاق» تعاملت الحكومة الأفغانية مع العشائر بوصفها مجموعات متحدة. ونتيجة لذلك، فإن «القشلاقات»، المقارّ العربية في إمام صاحب في الوقت الراهن هي بمثابة قرى عشائرية. ولكن، ورغم أن المقارّ ربما منحت لكل عشيرة بوصفها مجموعة متحدة، إلا أن الأرض عدت ملكية خاصة لكل رب أسرة، فتوطدت مع الوقت بذلك روابط القرابة أو الخلافات الشخصية التي حددت الأماكن التي استقرت فيها الأسر بادئ الأمر.

بقيت تركيبة العشيرة العربية منذ عشرينيات القرن العشرين على الساحة عن طريق

امتلاك الأرض، وقد مثّلت بشكل أساسي الطبيعة الاتحادية للعشيرة في ذلك الوقت - الطبيعة الاتحادية التي لم يعد لها وجود إلا في المناسبات الاجتماعية. ومع مرور الزمن، ومن خلال عملية الإرث تزامن القرب المكاني مع العلاقات التي تخص السلالة؛ فالمنازل المتجاورة هي تلك الخاصة بالإخوة، أما تلك القريبة منها، فهي لأبناء العمومة.

وبينما عمل منح الأرض على إبقاء العشيرة على وحدتها مكانياً، إلا أنها (العشيرة) انحسرت في أهميتها سياسياً واقتصادياً. فمع الملكية الخاصة للمرعى، وممتلكات الأرض الدائمة في إمام صاحب تضاءلت أهمية الإبقاء على روابط القرابة. فقد ضمنت الملكية الخاصة الآن للمرء مكانه ومكان سلالته في القشلاق. وفي السنوات الخمسين التي سبقت منح الأرض جعل تغيير القشلاق السنوي من التعاون الوثيق بين أعضاء العشيرة أمراً ضرورياً. وفيما مضى كانت معرفة روابط الانتساب ضرورية للدعم السياسي والاقتصادي، ولكن مع الملكية الخاصة أصبح الانتساب العشائري مهماً من الناحية الاجتماعية فقط. ومع تحول العشيرة إلى هذا المكان الهامشي في حياة العرب، أصبح مبدأ الانتساب الأسري كافياً لتحقيق النظام في المجتمع. ولن تُجنى منافع خاصة الآن من عضوية العشيرة، وقد أصبحت الآن المصادر المهمة ملكية خاصة، والإبقاء على الملكية الخاصة هو في أيدي الدولة الأفغانية وليس في أيدي جماعة القرابة المحلية. ومع مرور الزمن، وكل أسرة آمنة في مصادرها، وليست لديها مسؤوليات سياسية تجاه القرابة، هجعت العشيرة العربية بوصفها مجموعة متحدة لها أهميتها السياسية والاقتصادية، وأصبحت المصالح الجماعية لا علاقة لها في وجه الملكية الخاصة، وأصبح الأشخاص الآن في موقع يدافعون منه عن مصالحهم الخاصة دون أن يجب عليهم مشاورة قرابتهم أو الحصول على دعمهم. ويعزو كرادر (Krader 1963) أفول نجم العشيرة جزئياً إلى امتهان البدو الزراعة. ورغم ذلك فإنها ليست الزراعة بذاتها، ولكن وجود الممتلكات الخاصة هي التي هاجمت الأساس

السياسي للبدو، إن المصدر الرعوي المشترك هو الذي كان يفرض ضرورة العمل الجماعي والمشاورة.

غير أن هناك استثناءً واحداً لهذه القاعدة: فعشيرة الكوته باي لم تحصل على حق شرعي للأرض. ويظهر عليهم درجة من الوحدة العشائرية أعلى بكثير من العشائر العربية الأخرى. ولسوء الحظ، فإنهم كذلك يقدمون بينة بأن هجر العشيرة كمجموعة سياسية اقتصادية مهيأة بصورة عالية للأحوال المتغيرة في قَطَغن في السنوات الخمسين الأخيرة. وتجدر الإشارة إلى أن عشيرة الكوته باي هي أقرب العشائر البدوية العربية التقليدية، وهم كذلك أكثرهم فقراً وأكثرهم عُرضة للخطر. ويكشف ذلك المقارنة بينهم وبين «أوفروش» أقرب الجيران لهم، وأغنى عشيرة عربية.

تزامن وجود الكوته باي وأوفروش في منطقة إمام صاحب في نفس المدة تقريباً، غير أن أوفروش يعيشون على طرف السهل الزراعي فوق المستنقعات، أما الكوته باي، فيعيشون في وسط المستنقعات على السهل المعشوشب الذي لا يمكن الوصول إليه إلا عن طريق ممر ضيق. ويقول الأوفروش: إن الكوته باي أخفقوا في الحصول على حق شرعي لمقرهم «قشلاق»، فهم يخيِّمون هناك بصورة جماعية عن طريق حق السبق في الامتلاك. ويبدو أنهم اعتقدوا بعدم أهمية الحق الشرعي للأرض، الذي لم يكن قابلاً للاستعمال بالنسبة إليهم، حيث إنهم يعيشون في وسط المستنقع.

يتكون مقر «قشلاق» الكوته باي من ستين بيتاً مقسمة على عشرين مجمعاً تقريباً. ويبنى التجمع برصف سياج عالٍ من القصب مع أكواخ القصب التي تبدو وكأنها قلاع من القصب ذات أسوار وحصون. وتحوي المجمعات من بيت إلى ستة بيوت. ويوجد في منتصف مخيمهم مسجد من القصب. والكوته باي عشيرة فقيرة، ويهزأ الأوفروش من أكواخهم المبنية من القصب ومن محافظتهم على قيمهم وموقعهم في المستنقع، ويسمونهم بي عقل مردم، التي تعني «المعتوهين».

لم أسمع أبدا في مقر «قشلاق» الأوفروش استخدام الانتساب العشائري أو القبلي لدعم المجادلات، أو إيجاد تضامن ما. فأي حِسٍّ عشائري أو هوية عربية لدى الأوفروش يأتي في الغالب في المقابلة، عندما يقارنون أنفسهم مع الطاجيك أو البشتون. وبالمقارنة فالكوته باي لا يمكنهم الاجتماع بدون التكرار الدائم لعبارة «نحن جميعاً من نفس القوم»؛ وذلك من أجل لم شمل المجموعة أو تهدئة المجادلات. وبينما يشدد الكوته باي على التضامن القبلي يتجاهله الأوفروش عمداً. وبالفعل، يمضي الأوفروش أوقاتاً في النميمة، وقذف الأقارب وأعضاء العشيرة الآخرين، أكثر مما يمضونه في مجهودات موجهة للصداقة. ولكن مقر «قشلاق» الكوته باي مؤسَّس على الانتساب إلى القرابة. ورغم أن لديهم ما يماثل الأشياء البغيضة التي يمكن ذكرها تجاه أقاربهم مما يفعله الأوفروش، إلا أنهم ملزمون بالمحافظة على سلامة الجماعة لمصلحة كل فرد.

ويعتمد حق إقامة مخيم في أرض الكوته باي على التحدر من سلالة داخل العشيرة وليس على حق الملكية. غير أنهم في الوقت الراهن يواجهون تهديداً جماعياً تجاه أرضهم. وبينما فقد الأوفروش عشيرتهم بصورة أساسية وغنموا حقوقاً فردية للأرض، فإن الكوته باي لديهم عشيرتهم، ولكنهم الآن مهددون بفقدان أرضهم لأنهم لا «يمتلكونها». وقد عمل التهديد المشترك على تقوية العشيرة، غير أن الكوته باي ليس لديهم قادة للعشيرة، ويعتمدون على نصح العرب ذوي النفوذ من العشائر العربية الأخرى. وسوف نعود إلى قصتهم في الفصل السادس الذي سوف يكشف أن العشيرة في الوقت الراهن هي وحدة غير قادرة على التعامل مع الدولة الأفغانية كما فعلت في عشرينيات القرن العشرين، تاركة الكوته باي عرضة لفقد أرضهم.

إن المشكلات الحالية التي تواجه الكوته باي ما هي إلا برهان على أن ترك الانتساب العشائري والتحول عنه إلى نوع مختلف من العلاقة تجاه الدولة، لا تعزى أسبابه فقط إلى الانحلال الداخلي لروابط القرابة، ولكنه أكثر السبل التي يمكن التكيف معها، للتعامل

مع الدولة التي كانت قادرة على فرض حكم مباشر على سكان قَطَغَن. ففي أوقات التغير السريع يمكن أن تكون المحافظة تماثل في خطورتها ركوب مغامرات جديدة.

تطور النسب والملكية الخاصة:

إن أفضل طريقة يمكن بها ملاحظة تأثير تجميد البنية الاجتماعية الخاصة بعشرينيات القرن العشرين هي عن طريق النظر بتفاصيل أكثر في قشلاق الأوفروش. ففي هذا القشلاق المكون من ٢٤٠ بيتاً لا تعد العشيرة المجموعة الاجتماعية الرئيسة؛ فقد حلَّ محلها النسب. وليس لدى العرب مفردة معينة للنسب، وليست لهذه الأنساب القائمة فعلاً تسمية. ولكن بما أن أعضاء نسب ما يعرفون بانتمائهم إلى سلف واحد، فهم يعيشون بجوار بعضهم البعض، وهم يميلون لمعرفة الكيفية التي تربطهم ببعضهم عن طريق النسب، فهم يكوِّنون وحدة اجتماعية يمكن تعريفها.

وقد تم تحويل قشلان الأوفروش مع السنوات من تجمعات متناثرة من خيام اليارت إلى حشود من مجمعات محوطة بأسوار. ومن ناحية جغرافية، فإن القشلاق في الأساس مقسم ثلاثةَ أقسام: الأعلى، والأوسط، والأسفل، يفصل بعضها عن بعض مستنقعات، حُوِّلت في الوقت الراهن إلى أرض زراعية. وقد بقيت الأسر التي استقرت في الأساس بعضها مع بعض، في كل من تلك المناطق، جيراناً (أو منحدرين من جيران). وداخل هذه الأقسام الثلاثة تطور النسب. ويظهر وجودهم في حشود المساجد الستة المختلفة في القشلاق، وكل واحد من هذه الحشود يبلغ حوالي أربعين أسرة. وهناك ثلاثة في القشلاق السفلي، وواحد في الأوسط، واثنان في الأعلى. وتنحدر الأسر الأعضاء من منشئي المسجد، وهم مسؤولون عن صيانته ودعم «الآخوند» أو «الملا» في كل مسجد، ومعظم هؤلاء «الآخوند» من العرب، ولكل مسجد آخوندهم الخاص. ويعد المسجد مكانًا عامًا للاجتماع لتأدية الصلاة، وهو الملكية المشتركة لذلك النسب (كما أن المقبرة «مقبرة العشيرة» هي الملكية الوحيدة للعشيرة).

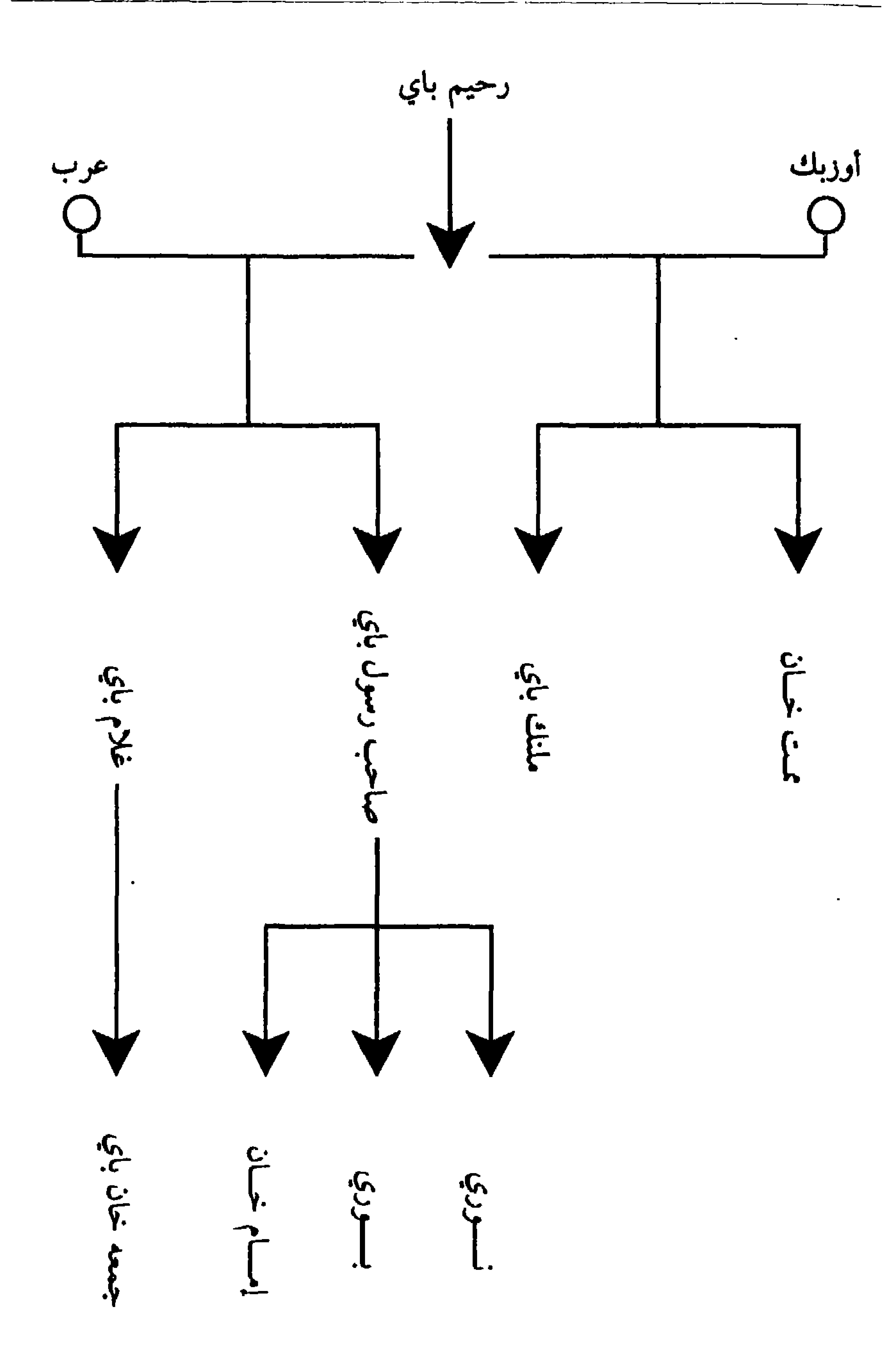
وغالبًا ما تعد الأسر أنفسهم (خويش) أقارب يمتلكون مسجدًا مشتركًا، لا مجموعة اجتماعية معينة. وهم يساندون (آخونداً) واحدًا؛ بتوفير الطعام له بالتناوب والهدايا والسكن، ومرتب قدره ١٥٠٠٠ أفغاني في السنة. ويقوم الآخوند(الملا) بالصلاة بالجماعة وتلاوة القرآن، ويترأس المناسبات الشعائرية. وبالإضافة إلى ذلك، فهو يقوم بإدارة مكتب[1]. وهو مدرسة خاصة بالأطفال، حيث يتعلمون فيه صلواتهم وتلاوة القرآن خلال الشتاء، كما يتعلمون أساسيات الإسلام السني.

ويحدث أمتن تلاحم في العلاقات داخل المجتمع في مسجد القشلاق. حيث إن الارتباطات الاجتماعية تجمع عدداً كبيراً من الناس، وتؤكد تضامن القشلاق. كما تكشف أنماط الزيارات على مستوى الأسرة الواحدة بأن هناك على أية حال انقساماً عميقاً، ليس فقط داخل تجمع المسجد، وإنما داخل مجموعات السلالة الأصغر. وربما كان الشخص الذي يحضر زواجاً أو حفل ختان ليس له بصفة عامة علاقة بالعائلة التي تقيم الحفل. وتتعدى هذه الانقسامات العوامل المسؤولة عن أفول العشيرة، فالانقسامات تعكس الاختلافات الأساسية في الاستراتيجيات التي اختارتها العائلات المختلفة للتعامل مع الأحوال المتغيرة خلال السنوات الخمسين الماضية. ويقاس نجاح هذه الاستراتيجيات المختلفة بالثروة، وكان سبب الاختلاف الرئيس جراء الرغبة في شراء الأرض الزراعية.

فبعد الاستيطان في إمام صاحب قام عدد من البايات العرب باستثمار الأموال في الأرض. وكان معظم الشراء بالقرب من منطقة القشلاق. حدث ذلك مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت الأراضي بجوار القشلاق متوسطة الجودة بالنسبة إلى الوادي، وتزود بمياه كافية من نظام الري المحلي. وكانت مسألة التنويع عن طريق امتلاك الأرض، ولا تزال، قضية ساخنة في القشلاق. ويشعر كثير من العرب بأن بيع

(١) مصطلح فارسي يعني المدرسة.

الأغنام من أجل شراء أرض زراعية كان فكرة خاطئة، لاسيما وأن الأرباح من تربية الأغنام أكثر بكثير كما يقولون. ولأن شراء الأرض لا يتطلب استثمار الأرباح فقط، وإنما يتطلب في العادة بيع أغنام أكثر بكثير من المعتاد لشراء الأرض. ذلك لأنه ليس من اليسير الحصول على الأرض بالتدريج. وبالنظر إلى التنظيم العربي في رعي القطعان، فإن صاحب القطيع ربما كان لديه فائض مادي يستثمره في القطيع لإنتاج خراف من فئة چاري، وهي الخراف المخصية ذات الحجم الأكثر قيمة. وشراء الأرض لا يعني فقط البيع من إنتاج الچاري السنوي، وإنما التورط بفوائد مستقبلية، وذلك ببيع كل الخراف المخصية (من جميع الفئات) تقريباً. وهذا يعني تضحية كبيرة لا يستطيعها، أو لا يرغب بها معظم أصحاب الماشية. وباستثناء امتلاك أرض يقيمون فيها والتي غالبًا ما تكون بحجم معقول بالمفهوم المحلي، فإن غالبية العرب البدو لا يهتمون بامتلاك أرض زراعية. ورغم حقيقة أن قيمة الأرض تتزايد أسعارها بشكل كبير عبر السنوات بمعدل يفوق تزايد التضخم، فإن الاعتراض الرئيسي على شراء الأرض في أي وقت خلال الماضي القريب، يكمن في كونها باهظة الثمن، خاصة حين يتعلق الأمر بدفع الأموال نقداً. ويعترف كثير من الناس إذا تأملوا في الماضي، بأن الأرض كانت رخيصة جداً، «إلا أن العرب الأكثر كفاحاً من الناحية الاقتصادية هم الذين فطنوا إلى ذلك في حينه، وقاموا بتنويع ممتلكاتهم. ورغم أن رعي القطعان قد درَّ أرباحًا في العقد الماضي أكثر مما تدره الزراعة، إلا أن الأسر التي جمعت بين امتلاك الأغنام مع استثمارات أخرى، هي الآن الأكثر ثراءً في القرية، رغم وجود المورد الأساس نفسه لدى أقاربهم.



الشكل (٢) أرباب الأسر المنحدرة من رحيم باي

وتبين قضية تتصل بمجموعة من الإخوة وسلالتهم (الشكل٢) انقساماً في الاستراتيجية. فلقد قرر «ملنك باي» (وملنك تعني معتوهًا) أن يشتري أرضاً عام ١٩٦٣م. وليجمع المال اللازم لذلك، كان مستعداً لبيع جزء ضخم من قطيعه. وأتى أخوه ممت خان لزيارته، فأخبره بأنه سيكون معتوهاً حقاً إن هو باع الأغنام لكي يشتري أرضاً. أما هو، فسوف يتمسك بالأغنام. وقام ملنك باي بشراء أربعين جريباً من صديق تركماني بمبلغ ألف ومائة أفغاني لكل جريب (اليوم تساوي تلك الأرض تقريبًا عشرة آلاف أفغاني لكل جريب). ثم في عام ١٩٧٤م اشترى عشرة أجربة أخرى بسعر يفوق الأول بكثير. ويقول ملنك باي: (إن ممت خان يمتلك ٣٠٠ رأس من الأغنام، وأنا أيضًا أمتلك ٣٠٠ رأس الآن، بالإضافة إلى خمسين جريبًا من الأرض). وأشار إلى حقيقة أنه قد حصل على ٣٥٠ سيراً من القطن من الأرض التي اشتراها مؤخراً، والتي هي عشرة أجربة، وهذا ما قد جلب له ٣٥٠٠٠ أفغاني. بعد ذلك تساءل: «من هو ملنك (المعتوه) الآن؟» ثم قهقه ضاحكاً! وقال: «إذا ما قمت بشراء أرض، فإنه بإمكانك دائماً إعادة تكوين قطيعك، ولكن إذا لم يكن لديك سوى أغنامك، ثم فقدتها، فسوف تصبح جائعاً».

لم يكن ملنك باي الأول في العائلة الذي يحصل على أرض، فأخوه من الأب غلام باي اشترى ثمانين جريباً قبل خمس وعشرين سنة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اشترى غلام باي عقاراً في منطقة حضرية - وهو نزل كبير لم يوفر فقط عائداً جيداً من المال، ولكنه أيضاً أتاح للعائلة العمل بالتجارة المربحة في البلدة، فقد استخدم النزل عرب آخرون في أيام السوق، وأصبح حلقة وصل مهمة بين العرب والبلدة. وعندما توفي غلام باي قامت أرملته بإدارة العقار عدة سنوات، والسيطرة على الأرض والاستثمارات الحضرية والأغنام بدرجة عالية من المهارة، إلى أن كبر ابنها وصار رجلاً يعتمد عليه. والابن جمعة خان، يدير الآن المشروع. أما أمُّه، فرغم تقاعدها إلا أنها مشهورة

في البلدة مثالاً للأرملة التي أدارت عقار العائلة وحافظت عليها بنشاط.

أما الآن، فالجيل الحالي مقسم بسبب سياسته البديلة. فملنك باي وابن أخيه جمعة خان من الأثرياء، أما الجزء الآخر من العائلة، فهم مكتفون ذاتيًا، إلا أنهم ليسوا أثرياء. وهناك أمور غير المال تتدخل في عملية الثراء، حيث إن الحصول على ممتلكات غير رعوية بدأت في تغيير ديناميكيات الحركة الاقتصادية، وتقسيم القشلاق طبقاتٍ من ناحية الثراء.

ويعزو العرب السبب في تكون القطعان الكبيرة إلى كلٍّ من المهارة في رعي القطعان والحظ، حيث إن القدر هو المؤثر في توصيل أكبر ملاك للقطعان إلى شيء. وفي أوقات، تقلصت فيها ممتلكات أسر كان لديها آلاف الرؤوس من الأغنام إلى مئات قلائل. وفي المقابل فقد بدأ أغنى العرب في الوادي بقطيع صغير للغاية. وما دامت الثروة الحيوانية غير مؤمنة بأي شيء آخر، فإن التغير الاجتماعي المتقلب صعوداً أو هبوطاً أمر شائع. وقد وضع شراء أرض زراعية وعقار في منطقة حضرية مساحة في هذه العلاقة المباشرة بين تربية القطعان والثروة. وتعني الثروة في الاستثمارات المستقرة أنه حتى الخسارة الكبيرة بالأغنام لن تكون سبباً في الإملاق المباشر. ويستطيع أيضاً أن يوفر مصدرًا خارجيًا لدخل يمكن استعماله لإعادة تكوين قطيع أصيب بكارثة. وأخيراً، فإن الاستثمارات المتعددة لها أثر فعال مشترك على بعضها البعض. إن إمكانية الحصول على المال في القطاع الرعوي والزراعي والحضري ووضع هذه الأموال حيث يحتاجها المرء تمنحه أفضلية تنافسية هائلة على الأفراد الذين تأتي أموالهم من قطاع واحد فقط. وفي منطقة يكون فيها الدَّين متوفراً فقط بفوائد عالية، فإن العربي الذي لديه تدفق أموال في أوقات مختلفة ومن استثمارات مختلفة يصبح معزولاً عن الضغوط التي يشعر بها الآخرون.

وفي حالة الأسرة التي تم نقاشها أعلاه، حيث إن أحد فروع العائلة أصبح ذا ثروة،

وكان بإمكانها أن تعزز موقعها، فإن المسافة بين الغني والفقير في أوساط الأقارب قد اتسعت. وخلافاً لما يحدث في الماضي، فإنه من غير المحتمل أن يتردى وضع الأغنياء. فمن الممكن أن يفقدوا أغنامهم ويبقوا أغنياء، بينما ولأسباب تتعلق بتنظيم الاقتصاد النقدي، فإن الفقراء لديهم فرصة للنهوض في الوقت الحالي، لكنها أقل بكثير مما كان لديهم في الماضي. وسوف نناقش هذا الموضوع بالتفصيل في الفصل الخامس، مع إيضاح السبب الذي حدا بالبدو الأغنياء الذين يمتلكون الأراضي عدم الإبقاء على الاقتصاد الرعوي فقط، بل أصبحوا يسيطرون عليه.

واختلفت الطرق والسياسات المتبعة في التعامل مع النمو الاقتصادي في المنطقة، كما هو ظاهر، لكن بشكل عام كان المغامرون هم الفائزين بنصيب الأسد. ولقد أدى ذلك إلى الانقسام بين أولئك الذين استفادوا من الفرص الجديدة، والذين لم يستفيدوا منها. وأعمق ما يكون الانقسام داخل تلك الأسر التي تمتلك الموارد التي يمكن استثمارها. أما الفقراء، فلم يكن لديهم فرصة للتنويع؛ وذلك بسبب افتقارهم إلى الموارد. ولكن أولئك الذين كان لديهم مائة إلى ثلاثمائة رأس من الأغنام كانت لديهم الإمكانية. وأولئك الذين قرروا عدم التنويع وجدوا خياراتهم الحالية مقيدة أكثر من غيرها. إن درجة الانفصال ترتبط مباشرة بقضية الاختيار. ولا يعد الإخفاق الذي مرده مشيئة الله خطأً بشرياً، أما الإخفاق الذي مرده عدم اتخاذ المرء القرار الصائب، وكونه دائمًا بصحبة ابن عم له قد اتخذ ذلك القرار؛ فإن ذلك لا يفضي إلى الانسجام.

بسبب الانقسام بين الأقارب الأَدْنَين، فإن التعاون داخل تسلسل الأسرة يحدث على أساس المصالح الاقتصادية المشتركة. ولا يعدُّ القرب في علاقات الانتساب من ناحية الأب مؤشراً جيداً لكيفية تشكيل تلك المجموعات. ويشير ملنك باي إلى أخيه ممت خان وأبناء أخيه الآخرين نوري وبوري وإمام خان على أنهم «أناس حقيرون».

أما ابن أخيه جمعة خان، فإنه «ليس فقط ابن أخ ولكنه صديق». ونتيجة لذلك، فإن جمعة خان وملنك باي يرعيان قطعانهما في الشتاء بشكل تعاوني، وهما يساعدان بعضهما في بيع القطن، وكذلك يتعاونان مع قاسم مرات وحسين، اللذين يدعوانهما بچه أموك، أو ابني عم قريبين من ناحية الانتساب إلى الأب. وهما في الحقيقة ابنا عم ثانٍ، إلا أنهما يتجاهلان أبناء العم الأولِ الحقيقيين، وذلك بسبب الاختلافات التي أشرنا إليها. لذا فإن أي شخص داخل النسب يرتبط به المرء بروابط جيدة يشار إليه على أنه بچه أموك. وليس هناك محاولة لإحباط سلالات النسب قاعدة للقرابة، ولكنها فقط محاولة لربط المسؤوليات المقبولة التي تتعلق بالأقارب الأدنين والذين يوفرون تعاوناً حقيقياً.

وبينما تسببت ملكية الأرض بتقسيم نسل رحيم باي، إلا إنها في حالات أخرى عملت على توحيد مجموعة من الإخـوان؛ بمنحهم منفعة مشتركة، مثلما حدث للأخوين حسين وقاسم مرات، اللذيْن ورثا مئة جريب من الأرض عن والدهما. ومثل كثير من العرب الذين ورثوا أراضي زراعية، فقد عمل الأخوان على إقامة شراكة. وتقسم الأغنام بالتساوي عند وفاة الأب، لكن الأراضي الزراعية شيء مختلف. حيث إن الأخطار الكبيرة المتعلقة بتربية الأغنام تجعل الربح والخسارة في القطيع أمراً حرجاً إذا ما نشأ خلاف، مثال ذلك ما يجري حول اتخاذ قرار بيع خراف من فئة التوخلي، أو الانتظار حتى تصبح الخراف من فئة الچاري. وبالمقارنة، فإن الأرض من السهل العمل فيها بالمشاركة بغض النظر عن عدد ملاكها. وليس هناك سوى خلافات ضئيلة حول العمل والبيع. وبكل بساطة يوزع المحصول بالتساوي بين الملاك. وفي معظم القضايا ليس هناك عمل حقيقي يتعلق بالأرض، ذلك لأن المحاصص(*) هو الذي يتولى عمل الزرع والحصاد. وبإمكان الإخوة الذين يرعون شؤون قطعانهم

(*) هو المزارع الذي يقوم بزراعة المحصول وحصده، ويأخذ نسبة من المحصول.

أن يستغلوا الأرض بالمشاركة بشكل مفيد. ويبقى الأمر غير واضح حين تكون الأرض بالمشاركة بين أبناء العم الذين ربما كان بينهم القليل الذي يوحدهم، أو الذين ربما أرادوا بيع حصتهم، خاصة وأن العرب لم يتملكوا أراضي زراعية لمدة كافية، تصل إلى مجموعات أبناء العم.

القشلاق وحياة العرب الاجتماعية

أثرت الملكية الخاصة، وكذلك الأحوال الاقتصادية والسياسية المتغيرة أثر في الحد من فعالية القشلاق فيما يتعلق بأي نوع من أنواع العمل الجماعي. ومع ذلك فالقشلاق هو موطن العرب البدو الذين يحترفون الرعي، والذين يمضون معظم السنة فيه. ومن الناحية الاجتماعية، فإن للقشلاق أثر مهم في إبطال كثير من أسباب الخلاف، وبسبب تشتت الناس خلال الربيع والصيف، فإن التداخل بين الأسر العربية محدود. وعندما شرحت لأحد العرب في مخيمه الصيفي أنني أعمل على كتابة كتاب حول طريقتهم في الحياة، ضحك وأخبرني أن الأيلاق (المرعى) «ليس مكاناً مناسباً لذلك؛ لأن كل ما نفعله هنا هو النوم، اذهب إلى القشلاق، وسوف تحصل على مادة تملأ بها أربعة كتب». وبعد التشتت الذي يتسم به الربيع والصيف تأتي العودة إلى القشلاق، الذي يتسم بتنظيمه السكاني المُركز، حيث ينظر إلى هذه العودة بارتياح، وبذات الدرجة التي يعبر عنها عند الرحيل عنه في الربيع. ومن نواحٍ عدة، فإن التشتت تقليدياً يُعد طريقة يحل بها البعد الزماني والمكاني والتوترات التي تتراكم خلال الشتاء.

يُعد الشتاء فصل الركود الاقتصادي، وبسبب وقت الفراغ والتقارب بين الناس، فهو وقت الاحتفالات وإقامة الولائم. كما يعدُّ الشتاء وقت الفعالية الاجتماعية العالية في السنة بتسلسل احتفالات الخطوبات والزيجات والختان. وتوفر هذه المناسبات،

التي تكسر رتابة الحياة، البهجة الرئيسة خلال العام وذلك بإقامة الولائم وتبادل القيل والقال.

ولدى العرب احتفالات قليلة، حتى المناسبات الدينية، فهي تميل إلى أن تتم بطريقة مرتجلة. وبينما هم يعدُّون أنفسهم مسلمين متمسكين بشعائر الإسلام، إلا أن الغالبية لا تؤدي التزاماتها الدينية بشكل جاد. وتتشابه الأحداث الاجتماعية العربية إلى حد كبير، بغض النظر عن نوع المناسبة. وهي مناسبات رزينة هادئة، عادة ما تخلو من الموسيقى أو الغناء أو الرقص، مقارنة بمناسبات جيرانهم الذين يقيمون كل هذه الأشياء خاصة في حفلات الزواج. والآلة الموسيقية الوحيدة التي يستخدمها العرب هي «دايرة». وهي آلة شبيهة بالدف الصغير، تقوم النساء بالضرب عليها. وقد سمعت صوت الدايرة بينما كنت أجلس في ساحة الدار مع عجوز عربية، فعلقت قائلة: «إنه توى (أي عرس) ثم قامت بتقليد الصوت ساخرة»: باقعد! باقعد! هذا دائماً كل ما نملك أن نفعله». قالت ذلك متذمرة، وقالت: إنه ليس هناك موسيقى أو بازي (لعب) في زيجات العرب. «ان الطاجيك والأوزبك واللرخاب والسجياني كلهم لديهم موسيقى وبازي (لعب) في زيجاتهم» لقد كانت ساخطة تجاه هذه الحقيقة. وادعت أن الذهاب إلى احتفالات الناس الآخرين أكثر بهجة من الذهاب إلى احتفالات العرب. وفي حقيقة الأمر، فإن احتفالات العرب أخذت سمعة كونها رتيبة تتسم أساساً بتناول الأكل. ولقد تحسن الحال قليلاً بإدخال أجهزة الكاسيت التي تعمل على البطاريات الكهربائية، وذلك على المستوى غير الرسمي، إلا أن الأحداث التقليدية لا تزال تفتقر إلى التسلية.

مهر العروس والزواج

تُعد الأسرة الوحدة الأساسية للمجتمع العربي. وكما هو موضح في الفصل الثاني،

فالأسرة مستقلة اقتصادياً، والحاجة إلى المجموعات التعاونية ضئيلة وتتخذ القرارات الأساسية على مستوى الأسرة. وتُعد ترتيبات الزواج ودفع مهر العروس أحداثًا مهمة للغاية في حياة الأسر، لدرجة أن هذه الأحداث تقدم دليلاً جيداً على تغيير العلاقات الاجتماعية، وأكثر ما تتضح التقسيمات والاختلافات في المكانة الاجتماعية داخل القشلاق من هذه المعاملات.

وعن طريق الزواج يتم بناء أسرة، ولكن لأن توريث الماشية لا يتم إلا عند وفاة الأب، فالزيجات لا تبني تلقائياً أسرة مستقلة. لذا فإن قطيع الأسرة يبقى دون مساس عند العرب لوقت أطول مما يحدث بين البدو الآخرين الذين يحترفون الرعي. ولا تبدد ثروة الرجل بتوريث سابق. ويظل الزواج بندًا من بنود الصرف الكبيرة للأسرة؛ وذلك لأنه من الضروري جمع مهر العروس. وبسبب ذلك، فإن هناك في الغالب فارقًا كبيرًا في العمر بين الزوج والزوجة. ففي المعدل تزوج النساء عن أعمار تصل إلى السادس عشرة والسابع عشرة عامًا، أما الرجال ففي منتصف العشرينيات أو الثلاثينيات من أعمارهم.

يجب على أسرة العريس أن تجمع مهر العروس اللازم. كما يجب أن تكون الأسرة قادرة على تغطية تكاليف الحفل قبل أن يحدث الزواج، وتوفر أسرة العروس بعضاً من أساسيات المنزل، إلا أنها بالمقارنة محدودة جداً. وبالنسبة إلى العرب، فإن مهر العروس (قلين) له تنظيم ذو طبقتين: ٣٠٠٠٠ أفغاني لابنة صاحب قطيع متوسط، و٧٠٠٠٠أفغاني لابنة الباي الثري، أو ابنة صاحب قطيع كبير. ويفضل الرجال اختيار شريكة الزواج حسب الترتيب بالتفضيل داخل العشيرة - القبيلة - الأوزبك -الطاجيك. ويندر نسبياً الزواج من ابنة العم المباشر، وذلك في نطاق ليس محدوداً، بسبب عدم وجود التلاحم في تلك القرابات الأدنى. ويُعد الزواج من خارج الأقارب المباشرين أمرًا يوجد اتحادات أكثر فائدة. والنظام المطلق الوحيد هو أن نساء العرب

لا تزوج للطاجيك، رغم أن العرب يتزوجون بنساء الطاجيك وبكل حرية. ويبدو أن هذا يوضح النزعة التي أخذها العرب عن الأوزبك الذين يتزاوجون من الطاجيك حاليًا، ومعروف عنهم أنه كان لديهم نفس التحريم في قَطَغَن خلال الثلاثينيات من القرن التاسع عشر (wood 1872: 141).

تحدد مداولات الخطبة مقدار مهر العروس بالتمام. ويجب أن يدفع نقداً، إلا إذا ما تم الاتفاق على غير ذلك، وأطول فترة خطوبة شائعة هي سنة واحدة، وعادة ما تحدث الخطبة في الشتاء، ثم يتم الزواج في الشتاء الذي يليه. وتستخدم هذه الفترة الفاصلة لدفع مهر العروس، وحتى إذا كان الرجل يمتلك المال في يده فإن انصرام سنة يعد أمراً مناسباً، أما إذا كانت الأسرة لا تمتلك المال الكافي للإعداد فإن التأخير ربما يصبح أكثر من سنة.

ويُعد مهر العروس جزءاً من التكاليف الإجمالية للزواج. فالاحتفالات المتعلقة بالخطبة والزواج مفتوحة للجميع، وفي كثير من الحالات، فإن الاحتفال يدوم لمدة ثلاثة أيام، ويمكن قياس حجم هذه الشؤون عن طريق طلبات حفل الخطوبة. وينتظر من أسرة العريس أن تقدم الطعام في كلا الاحتفالين في كلٍّ من البيتين. وهذا يتضمن عشرين سيرًا من الفواكه المجففة، والجوز التي تقدم للضيوف ليأخذوها إلى منازلهم، وما يتراوح بين خمسة عشر وعشرين سيرًا من الأرز، وخروفين للحم. أما احتفال الزواج، فهو أكبر بقليل. وتصل تكاليف احتفال بهذا الحجم حوالي ٧٠٠٠ – ٨٠٠٠ أفغاني إذا ما تم شراء الطلبات من السوق المفتوح. لذا فإن الاحتفالين المتعلقين بالخطوبة والزواج يمكن أن يكلفا نصف مهر العروس في كثير من المناسبات. ويعمل معظم الشباب العرب من خمس إلى عشر سنوات للحصول على التمويل كاملاً.

يختلف مهر العروس اختلافاً كبيراً بين المجموعات العرقية. ففي نهاية قاعدة السلَّم يقع الطاجيك والأوزبك والعرب. فالطاجيك الذين يقطنون الوديان الجبلية

الفقيرة في بدخشان عندهم أقل المهور، وفي بعض الحالات ليس أكثر من ١٠٠٠٠ أفغاني. إلا أنه في معظم الأماكن، فإن هذه المجموعات العرقية الثلاث تلتزم المعدل نفسه. ويحدث أن يكون هناك اختلاف أكبر بين المعدل ومهور العرائس المصطفيات داخل المجموعة أكثر مما يحدث بين المجموعات نفسها. وترتفع مهور العرائس لدى كل من البشتون والتركمان، وغالبًا تصل إلى ١٠٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠ أفغاني. وعلى العموم يطلب التركمان أكثر مما يطلبه البشتون. ويرفض البشتون تزويج نسائهم خارج المجموعة، رغم أنهم يتزوجون من نساء كل المجموعات العرقية. وبخلاف الدفع النقدي الذي يطلبه العرب، فإن مهر العروس عند البشتون يظل عاليًا بشكل مكلف في الظاهر، وذلك عن طريق قبول البضائع والماشية بقيمة مبالغ فيها؛ كما يظل «السعر الثابت» مرتفعًا، إلا أن المداولات تعمل على تخفيض التكلفة الحقيقية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الزيجات من بنات العمومة الأقربين أمر شائع، ويفضي إلى تكلفة مخففة. أما مهور العرائس عند التركمان، فيعكس القيمة العالية لعمل الأنثى في إنتاج السجاد، حيث إن الزوجة لديها المهارة لعائد نقدي مباشر. وتعدُّد الزوجات لدى التركمان أكثر بكثير منه بين المجموعات الأخرى.

إن هذا الفارق في المهور له تأثير على التزاوج والتداخل بين المجموعات العرقية. حيث يقع الرجال الذين يودون مصاهرة المجموعات ذات المهور المرتفعة في مأزق؛ إذ عليهم إما الانتظار سنوات طويلة لتوفير ما يكفي للزواج داخل مجموعتهم، أو التفاوض مع مجموعة عرقية أخرى حيث تكون التكلفة أقل. وأحد مواضيع الحديث الرئيسة بين الرعاة العرب هو استحسان زواج أقل مهرًا من نساء الجبال.

ويجب ألا نزعم أن المفاصلة في أمر المهر مثل المساومة على سجادة، حيث إن الاختلافات في المهر تعكس المنزلة الاجتماعية داخل المجموعات العرقية. فالطبقة هي التي تختلف. لذا فإن العربي ذا الشأن سوف يرفض رغمًا عنه اقتراحًا يتقدم به بشتون

فقير للمصاهرة، ولو بدا للبشتون مهر العروس، حتى من الصفوة العربية، منخفضًا نسبيًا. فبين الأسر ذات الشأن يجب أن يكون مهر العروس في أعلى درجة من السلَّم، مهما بلغ، فما دام هناك أكثر من مهر قد تم تحديده، فإن هناك تحالفًا قد تم إنجازه.

ويرى العرب أنه من الضروري أن يكون هناك تكافؤ في المنزلة الاجتماعية بين الأسر التي يتم التزاوج بينها، وفي الغالب تعرف هذه المكانة بالثراء. وحيث إن الفروق في المنزلة الاجتماعية تظهر جليَّة حتى بين الأقارب، وحيث إن التعاون بينهما غير مهم لاقتصاد الأسرتين الرعوي، فإن الاتجاه السائد في مثل هذه الحالة هو الزواج من الخارج من أجل إيجاد أواصر جديدة بدلاً من تدعيم أواصر القرابة المباشرة. لقد قام عربي بتزويج أحد أبنائه الكُثر لابنة أحد التجار الطاجيك من منطقة بدخشان، وقام بدفع مهر عروس في مستوى مهور الصفوة، وبذلك فهو يكسب أواصر مهمة في منطقة الأيلاق (المرعى). إن هذا العمل له فائدة أكثر بكثير من وجود عروس عربية، فهو يوثق صِلاته مع أسرة طاجيكية ذات شأن.

وتهتم أسرة المرأة اهتماماً بالغاً بسعادة ابنتهم عندما يتداولون أمر زواجها. ورغم أن المهور تشمل مبلغًا كبيراً من المال، فإن الأسرة ينتظر منها أن تنظر إلى الزواج من جهة حسناته، وليس بلغة المال الصرفة. والإنسان (البائع ابنته) أو «دُخْتَر فروش» كما يسمونه هو عرضة للازدراء. وعندما كان ثريٌّ عربي في الوادي يبحث عن زوجة جديدة، حيث توفيت زوجته السابقة، فقد رُفض من قبل بعض أفقر الأسر في القشلاق على أساس أن الرجل في منتصف الستينات من عمره، وله أولاد كبار، يجب ألا يقترن بزوجة جديدة. ورغم أنه عرض مبلغ ٧٠٠٠٠ أفغاني، فإن الأمر استغرق الكثير من الوقت لترتيب زواجه، الذي عرَّضه لكثير من النقد.

يندر تعدد الزوجات بين العرب في الوقت الحالي. والحالة الوحيدة التي صادفتني هي حالة رجل كانت زوجته الأولى لا تنجب أطفالاً، وتبين الأنساب أن ممارسة تعدد

الزوجات كانت شائعة قبل خمسين سنة. ويشدد العرب على أن إحدى مناقب الإسلام هي أنه يسمح للرجل بأربع زوجات (وحسب اعتقاد بعض العرب سبع نساء، رغم أن العلماء الراسخين كانوا مشدوهين من سماع ذلك). ويظل الزواج من واحدة أمرًا يمارسه كل أصحاب القطعان الكبيرة، كما أن الطلاق يندر بين العرب. وبالتأكيد، فإن النساء لا يَريْن تعدد الزوجات أمرًا جيدًا، ولقد شجبت إحدى النساء - وهي زوجة ثانية لا تزال على قيد الحياة - هذا الفعل. وتتمتع النساء العربيات بإرادة قوية جداً، وتعد معارضتهن عاملاً مهماً فيما يتعلق بالإبقاء على السلام داخل الأسرة. وربما يلعب الاستقرار دوراً جزئياً في ذلك، فعندما كان العرب يعيشون في مخيمات (اليورت) كان ذلك أيسر بالمقارنة لبناء منزل مستقل خاص بكل زوجة. ومن الصعوبة بمكان إبقاء عشيقتين في مجمع مفرد في المقر الدائم (القشلاق) الحالي.

هذه الروابط التي تنشأ عن طريق الزواج، والتي في الغالب تتقاطع داخل القشلاقات والمجموعات العربية، تمنح العرب محيطاً اجتماعياً أوسع. ولأن العرب في إمام صاحب يتزاوجون تقليديًا مع الأوزبك في رُستاق، فقد أدى ذلك إلى تقوية الروابط في تلك المنطقة. وقد وفرت روابط المصاهرة تلك جواز دخول خارج القشلاق، يفيد في الحصول على عمل. وتمتد فائدة هذه الروابط في كونها تمثل حلقات الوصل في علاقات الفرد. ويلحظ أن أواصر المصاهرة والقرابة من ناحية الأم تثار أكثر من تلك التي تتعلق بالأب. وذلك تبريرًا لعلاقة ما، إلا أنها لا تخلق بالضرورة أي علاقة.

موجـز:

من ناحية تاريخية، كان العرب بدواً لديهم الرغبة في دفع ثمن الخضوع السياسي للحصول على منفذ لموارد يُعتمد عليها. ولقد كانت منطقة الرعي في قَطَغَن شبيهة - إلى حد بعيد - بتلك التي في وادي زرفشان. والفارق الرئيس أن السيطرة السياسية

الأفغانية على المنطقة في القرن التاسع عشر كانت أقل تنظيمًا بكثير مما كانت عليه في بخارى أو الأقاليم التي تديرها روسيا. ولقد أصبح العرب الذين قطنوا (مناطق محددة) في بخارى أكثر بداوةً في قَطَغن. ومنحت سيطرة الحكومة غير المباشرة خلال تلك الفترة، التي دامت خمسين سنة، وتزايد البداوة، تنظيمَ العشيرة العربية قوة جديدة. وأعاد الاستيطان والتنمية في قَطَغن في السنوات الخمسين الأخيرة، بمعنى من المعاني المكانة السابقة لوضع العرب في بخارى. ولكن لاحتمال السيطرة الآن على المناطق مباشرة، فإن التنظيمات القبلية التي ساعدت على السيطرة في القرن التاسع عشر أصبحت عقبة بالنسبة إلى إدارة هذه المناطق في القرن العشرين؛ فالطبيعة المتغيرة للاقتصاد، والحكومة التي ضمنت منفذًا لموارد يمكن الاعتماد عليها، إلى جانب الملكية الخاصة، قد أدَّت إلى أفول نجم العشيرة كي تبقى وحدة مؤثرة، كما فقدت عبارة (قرابة) الكثير من قوتها على الإقناع. وبينما لا يزال السكن والقرابة يشتركان بالحدود، إلا أنهما لم يعودا متصلين من الناحية العضوية.

يتمتع الأثرياء بأعظم فائدة من مسألة الانتساب. ولا تزال السلالة مهمة في تدعيم المكانة الاجتماعية. ومن السخرية، أن العرب الأثرياء هم أقل الناس التزاماً بالانتساب إلى العشيرة. وهم في الغالب يتبادلون الزيارات مع المجموعات العرقية الأخرى. ومعرفتهم بالمنطقة واسعة، وهم في موقع يؤهلهم للقيام بصفقات تجارية رابحة. أما العرب الفقراء، بعجزهم عن تعقب انتسابهم، فهم أكثر التصاقاً بأواصر قرابتهم. ودون أدنى خلاف، فإن الزائر لمخيماتهم لابد أن يكون من الأقارب، أو ربما يكون عربياً من عشيرة أخرى. ونظرتهم إلى العالم محدودة للغاية. وحيث إن الأقارب والجيران هم من المجموعة ذاتها، وإن كانت أواصر القربى والعشيرة ضعيفة، فقد ظل العرب الفقراء يعملون ضمن نطاق المجموعة نفسها، وذلك بسبب عدم مقدرتهم على تغيير أي واحد منهما.

إن وصف تعاظم المصالح الفردية، وأفول العشيرة الجماعية لا يجب أن ينظر إليها على أنها نقيض التحضر. إن تركيبات القرابة التي كانت تعمل بشكل كبير على حل المشكلات المتعلقة بالتنظيم والدفاع لا يمكن ألا تفقد تأثيرها بانتهاء تلك العلاقة. ولقد ساعدت الملكية الخاصة بين العرب، والاقتصاد المالي، والحكومة المركزية القوية، على التعجيل بإتمام العملية. إن المظاهر الاجتماعية للتنظيم التقليدي لا تزال حية، ومن المحتمل أن تستمر كذلك، إلا أن المشكلة الأساسية التي يواجهها العرب بعد ترك الالتزام بالقرابة لصالح المصالح الذاتية هي أنهم تركوا أنفسهم عرضة للهجوم عليهم أفرادًا. وإلى الآن لم يضع العرب مجموعات بعضها مع بعض يمكنها توفير عمل جماعي يمكن أن يعمل داخل النظام الحالي. وبكلمات بنيامين فرانكلين يحتاج العرب أن يتعلقوا بعضهم ببعض قبل أن يُعلَّقوا من رقابهم، كل على حدة.

الفصل الرابع

دور العرب في الاقتصاد المحلي

تُعد البداوة الرعوية جزءًا مكملاً في اقتصاد قطغن. ويعتمد كل من البدو العرب والبشتون على السواء على مزارعي الجبال والأدوية فيما يتعلق بالحبوب، كما يعتمدون على الحرفيين في السوق فيما يتعلق بالبضائع المصنعة. وينسجم جدول الهجرة مع الدئرة الزراعية المستقرة، كما ينسجم مع دائرة المراعي المتغيرة حسب الفصول. ويندمج محترفو الرعي المتخصصون في قَطَغَن، الذين يعتمدون على بيع الأغنام الحية في الأسواق الحضرية، في الاقتصاد المالي أكثر من معظم مزارعي المنطقة الذين يتخذون من الزراعة سبيلاً للعيش. وسوف نركز في هذا الفصل على الروابط بين القطاع الرعوي واقتصاد السوق، كما سوف نوضح علاقة الرعي بالاقتصاد الزراعي. ومن أجل فهم موقع الرعي في هذا النظام، يجب أولاً توضيح بعض الأمور المتعلقة بالزراعة بوصفها حرفة مكملة للرعي.

ولأغراض التحليل، فإنه يمكن تقسيم النظام الزراعي المحلي قسمين: الأول هو ذلك الذي يتعلق بالوديان المنخفضة، والمزودة بأنظمة الري. وهذا هو موطن البدو في الشتاء، وهو منطقة زراعية مزودة بنظام الري على نطاق واسع، ويوجد بها طرقات ووسائل نقل حديثة، وبها عدد كبير من السكان وأسواق حضرية.

أما القسم الآخر، فهو المنطقة الجبلية، حيث يعمل الفلاحون في زراعة تفتقر إلى أنظمة الري، ويقومون بتربية الماشية على نطاق ضيق في منطقة تخلو من الطرقات، ولها مرافق تسويقية موزعة بشكل سيئ. في هذه المنطقة يمتلك البدو مراعيهم (أيلاق) التي يمضون بها فصل الصيف، ولهم مصالح مخولة لهم في كلتا المنطقتين. هذه المصالح تربط بينهم من عدة نواح.

لقد قدمنا موجزاً عن البيئة، وتاريخ التنمية في أودية النهر في الفصل الأول. وسوف يكون التركيز هنا على كيفية تكيُّف العرب مع الاقتصاد الزراعي الذي تطور في محيطهم في السنوات الثلاثين الماضية. وتعد أودية قَطَغَن أكثر إنتاجية في أفغانستان، حيث يزرع فيها القمح والأرز والقطن والبطيخ والبنجر والمحاصيل الأخرى الثانوية. كما تعد إمام صاحب في ذاتها منتجة رئيسة للقطن، ويزرع القمح على الأرض نفسها من أجل توفير محصول للأغراض المعيشية. ورغم أن إمام صاحب ليست منتجة رئيسة للأرز مثل خان آباد، إلا أنها تنتج ما يكفي لتلبية الطلب المحلي. كما أن البطيخ بأحجامه الكبيرة في الوادي ذو شهرة في جميع أنحاء أفغانستان، وهو اليوم يشكل أحد الصادرات الرئيسة.

يُعد القطن في قَطَغَن مَلِكًا بين المحاصيل، إلا أن سيطرته غير تامة. وبسبب طبيعة تركيبة الأسعار للاقتصاد النقدي، وعدم وجود نظام سوق يعتمد عليه، فهناك اليوم في أودية النهر اقتصاد مزدوج، فمع القطن، الذي هو محصول نقدي رئيس، يوجد القمح، الذي يعد محصولاً معيشياً رئيساً. ويتنافس هذان المحصولان على المساحة. فالقطن قاعدة ثراء الوديان، ولكن لأن السعر المدفوع مثبت من قبل الدولة، فإن ربحيته - مقارنة بربحية المحاصيل الأخرى - تختلف بشكل كبير.

إن المعادلة الرئيسة هي معدل سعر القطن الخام مقارنة بالقمح. وتتسبب النسبة العالية لصالح القطن بتوظيف مساحة أكبر من الأرض لغرض إنتاجه. والمعضلة هي أن احتكار الحكومة قد حافظ على انخفاض سعر الشراء، وذلك من أجل تحصيل فوائد أكبر من المبيعات التصديرية. وفي قطغن يصل الإنتاج إلى نقطة التحول عندما يصبح المعدل ١:٢ - هذا عندما يباع القطن الخام بسعر يفوق سعر القمح مرتين. وعند هذا السعر وما فوق يصبح الإنتاج شاملاً. أما عندما يكون السعر أقل من هذا، فإن المزارعين يرفضون زراعة القطن، أو أنهم يزرعون ما يكفي لتحصيل

كمية محددة من النقد. وفي البلدان المتقدمة تصل معدلات سعر القطن إلى القمح إلى ٣: ١، أما في قَطَغَن، ففي أواخر الستينيات من القرن العشرين انخفض المعدل ليصل إلى ٩١, ١:٠٠ في العام ١٩٦٦-١٩٦٧م، و ٨٥, ٠: ١ في العام ١٩٦٧-١٩٦٨م. ونتيجة لذلك قامت الحكومة بإجبار المزارعين بتخصيص ٢٥ بالمئة من أراضيهم للقطن لبيعه لشركة القطن (كصيغة من صيغ فرض الضرائب). ولقد تحسنت الأمور على نحوٍ ما فيما يتعلق بزيادة الأسعار في السنة التالية، مما سمح للمعدل بالارتفاع إلى ما يقارب ٢: ١، إلا أنه بعد ذلك تلت سنتان من القحط ارتفعت فيها أسعار القمح مما جعل من إنتاجه في الأرض المزودة بنظم الري أمراً مربحاً للغاية (Erienne 1972; 122-123).

وفي العام ١٩٧٣م أُعلنت الجمهورية، وقامت الحكومة الجديدة برفع الأسعار بشكل ملحوظ تشجيعاً للإنتاج الذي كانت تحتاجه البلاد لأغراض التصدير. ولقد تراوح المعدل من عام ١٩٧٤ إلى ١٩٧٦م، تقريباً، من ٢: ١ إلى ٢, ٢: ١، وأصبح إنتاج القطن مرة أخرى أمراً مهماً للغاية.

إن المزارعين شديدو الحساسية فيما يتعلق بتذبذب الأسعار، إلا أنهم حريصون على استزراع محاصيل متنوعة. حتى حين يرتفع سعر القطن، فإنه من غير المحتمل أن يتخلوا عن زراعة القمح بشكل كلي، وذلك لعدم وجود مصدر بديل يعتمد عليه في التموين. ويشير «فراي» إلى أن أسعار القمح تتفاوت بصورة عشوائية من إقليم إلى آخر في أفغانستان، مما يشير إلى عدم وجود ترابط في الاقتصاد الوطني (1974:58). ومما يشير أيضًا إلى أنه ليس بإمكان إقليم ما أن يتحمل التخصص على نحو انفرادي بإنتاج محصول نقدي؛ لأنه لا يوجد دليل على أن الحبوب يمكن توريدها على نحو رخيص، وبانتظام كافٍ يُطمئن المزارعين ببقاء النظام وعدم انهياره. لذا فإن المزارعين يقومون بتقسيم أراضيهم بين القطن من أجل قيمته النقدية العالية، وبين القمح من أجل الأغراض المعيشية. أما في الجبال، فإن هذه المشكلات لا تحدث؛ فالناس هناك يزرعون الحبوب فقط.

ومن وجهة نظر العرب، فإن تنمية زراعة القطن كان لها كثير من الجوانب الإيجابية، وكانوا قادرين - إلى درجة كبيرة - على الدمج بين تربية الأغنام وإنتاج القطن في وجوه كثيرة. هذا الدمج أدى إلى زيادة النمو والحيوية في الرعي في قَطَغن. وهناك أربعة طرق رئيسة استعملها العرب في الاستفادة من اقتصاد القطن.

العامل المهم الأول: هو أن القطن بوصفه محصولاً نقدياً يدعم الاقتصاد في قطغن، وحيث إن العرب يعتمدون على المبيعات النقدية في الأسواق، فإن قوة الاقتصاد النقدي مهمة بالنسبة إليهم. مثال ذلك: أنه في إمام صاحب وحدها قامت شركة القطن «سپين زر» بدفع أكثر من مليوني دولار لمحصول القطن عام ١٩٧٥م. وفي بلد تمَّ تصنيفه من قبل الأمم المتحدة بأنه البلد الأقل نمواً، فالاقتصاد في قَطَغَن ليس فقط أكثر ثراءً من المتوسط، ولكنه ربما تمتع بسيولة أكثر من أي منطقة أخرى في البلاد.

ثانياً: أنه في الإمكان القيام بدورة زراعة القطن بكل سهولة ضمن البرنامج البدوي، حيث إن القطن يتم قطافه من نوفمبر إلى يناير. ويتم ذلك يدوياً، وهذا يتطلب عمالة أكثر. ويتم توفير هذه العمالة جزئيًا عن طريق نساء العرب اللاتي يتقاضين ٨ أفغاني عن كل سير يلتقط، أو جزء من ستة عشرة جزءاً مما يقمن بالتقاطه إذا ما أردن أن يدفع لهن بالنوع. ويوفر هذا العمل أجورًا نقدية للنساء خلال فصل الركود في دورة الرعي. وهذا الجيش الاحتياطي من النساء له أهميته في الاقتصاد من نواحٍ، حيث إن القطن المجني باليد يدر أسعاراً أعلى في السوق العالمي.

وبعد أن يجني القطن محترفو الرعي باستخدام حقول القطن للرعي، وذلك في أواخر الشتاء، حيث تأكل الأغنام الأوراق الجافة، كما توفر سيقان نبات القطن مصدراً غنياً للوقود في الشتاء. إن نقل الأغنام خارج المستنقع إلى حقول القطن بعد جني المحصول، أمر شائع جداً بالنسبة إلى البدو. يوفر هذا البرنامج الرعي في وقت ندرة الأعشاب. ثم بعد ذلك تستفيد الحقول من بعر الأغنام.

ولعل أهم دمج لاقتصاد القطن مع نظام الرعي: هو تزايد استخدام منتجات القطن الثانوية علفًا في فصل الشتاء. وهذه المنتجات الثانوية هي من نوعين: قشور بذور القطن التي يسمونها پوستك، والبذور المعصورة التي يسمونها كنجاره. وباستخدام هذه المنتجات الثانوية غذاءً، فإن العرب بإمكانهم الآن وضع بعض الحيوانات في إسطبلات خلال الشتاء، وعلفها في مرابطها، ويعد سعر هذه السلع وتوافرها مصدر قلق رئيس نحو الشتاء، وهذه حقيقة، خاصة استخدام پوستك غذاءً عاجلاً، ومثال على ذلك: أن عربياً قام بنقل أغنامه إلى السهل قبل المعتاد بأسابيع قليلة؛ لأن الشتاء كان دافئاً، والعشب آخذ في النمو، وبعد أسبوع هبت عاصفة مفاجئة قامت بدفن العشب بالجليد. لقد كانت لهذه الحادثة عواقبَ وخيمة لو وقعت في الماضي، إلا أن صاحب الماشية كان قادراً على شراء سبعة أطنان من الپوستك، وقام باستئجار شاحنة لنقل هذه الحمولة لأغنامه، وأبقى على قطيعة سليمًا وبصحة جيدة حتى ذاب الجليد. ويستخدم أصحاب القطعان الصغيرة منتجات القطن الثانوية فقط في بعض المناسبات، إلا أن الأسر التي لديها أكثر من مئة رأس من الأغنام أصبحت تعتمد – جزئيًا على الأقل – على هذه المنتجات. ونتيجة لذلك أصبح لتغيرات الطقس المفاجئة تأثير أقل مما كان لها في الماضي. وتشجع أسعار الأغنام المرتفعة على إنفاق الأموال اللازمة للتغذية التكميلية. لذا فإن القطعان العربية تبدو بأشكال جيدة خلال فصل الشتاء بأكمله، حتى قبل أن تصبح أراضي العشب الربيعية متوفرة.

إن عملية دمج القطن التجاري ونظام الرعي قد أوجدا مشكلتين جديدتين سوف تناقشهما في الفصلين الآتيين:

١- أصبح توفير الغذاء مسألة معقدة، وذلك بسبب علاقة شركة القطن التي تمتلكها الدولة بالسوق الحرة.

٢- لقد حوَّل استخدام الأعلاف المشتراة نظام الرعي الموجه للأغراض المعيشية إلى عملية تجارية.

السـوق

يُعد السوق في إمام صاحب محور النشاط الاقتصادي للوادي. حيث يحتوي على أكثر من خمسمائة دكان وسبعة أنزال (جمع نزل) (معجم جغرافية أفغانستان، بدخشان ١٩٦٢: ٨٠) (G. A. B. 1972: 80) وهذه الدكاكين والأنزال مصفوفة بمحاذاة الشوارع المنتظمة التي تتمركز على ميدان مستدير كبير. ولقد اتخذت شكلها الحالي نتيجة لتخطيط البلدة الذي حدث في الثلاثينات من القرن العشرين، وهي في تخطيطها شبيهة بتلك المدن الصغيرة في قَطَغَن التي أنشئت على النمط نفسه، وتُعد السوق الرئيسية للمنطقة. وإضافة إلى كونها سوقًا معتمدًا، فإن شركة القطن «سبين زر» لديها منشأة لحلج القطن في الجزء الغربي للبلدة يقوم بالسيطرة على عملية شراء القطن الخام، وبيع المنتجات الثانوية الناتجة من عملية الحلج. وسوف يتركز حديثنا الآن على السوق بشكل منفرد، ونبقي على العلاقة المعقدة بين اقتصاد السوق والاحتكارات التي تسيطر عليها الحكومة مثل شركة القطن «سبين زر» لنتحدث عنها لاحقًا.

يُعد السوق مكاناً لتسويق البضائع المنتجة محلياً، وتلك المستوردة. وبينما تظل كثير من الدكاكين مفتوحة يومياً، فالحياة الاقتصادية للبلدة تتمحور خلال يومين في الأسبوع خاصين بالسوق، وهما يوم الاثنين ويوم الخميس؛ ففي العرف الأوزبكي لهذين اليومين أصولهما، وهما الشيء نفسه لكل بلدة في المنطقة. يحتشد الناس في هذين اليومين من القرى المحيطة بالبلدة لشراء البضائع وبيعها، وفي كثير من الحالات، للمشاهدة فقط. ويعدُّ منتصف الصباح هو ذروة اليوم، وعند الظهيرة يبدأ الحشد في التضاؤل. وبينما تواصل الدكاكين القيام بأعمال نشطة، فإن أولئك الناس الذين أحضروا بضائعهم بغرض البيع في البلدة عادة ما يقومون بإنهاء أعمالهم. ويتلوّن إيقاع السوق مع الفصول. ويعد الشتاء والربيع أكثر نشاطًا من الصيف. وذلك حينما يكون البدو وأغنامهم في المناطق الجبلية. ويوم السوق هو بمثابة حدث اجتماعي،

بالقدر الذي هو فرصة اقتصادية مريحة وسهلة. وهو فرصة ينتهزها الأفراد للسؤال عن حظوظهم عند العرافين، وربما رؤية حاوي ثعبان وشراء زيت ثعبان، منه، أو - على أقل تقدير - أكل خبز طازج من خبازي البلدة.

من منظور الرعاة البدو العرب، يمكن تقسيم السوق على مكوِّنات رئيسة ثلاث:

(١) النزل.

(٢) الدكاكين المتخصصة.

(٣) سوق الماشية، ويدعى (كوسفند بازار).

بالإضافة إلى ذلك، ففي طرف السوق، وعلى الطرق المؤدية خارج إمام صاحب، توجد هناك سيارات وشاحنات توفر وسائل نقل إلى المدن الصغيرة المجاورة.

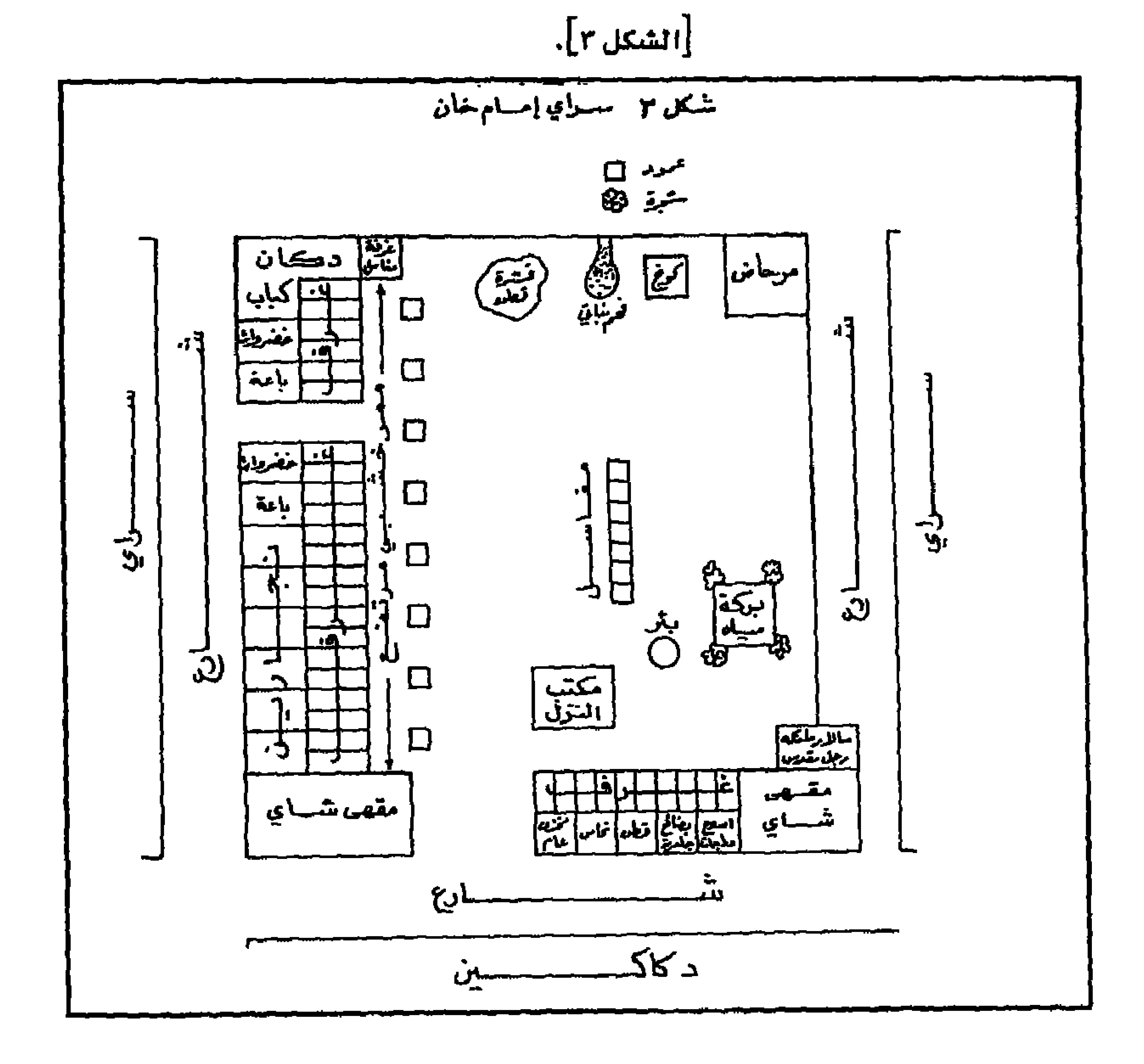
كاروانسراي ها (النزل)

تقوم الأنزال (جمع نزل) في إمام صاحب بربط السوق الحضرية بالمقارّ (جمع مقر) (قشلاق) النائية. وتجعل وظائف هذه الأنزال العديدة منها جسراً مثالياً بين التعقيد النسبي لحياة البلدة وبساطة المقار (القشلاق). والشخص دائماً ما يتعامل مع النزل نفسه زبوناً دائماً في يوم السوق، ثم يتعرف المالكَ والمديرَ، ثم يشعر بالارتياح، وذلك بتكوين نوع من الرباط الشخصي داخل التكوين الحضري. ويمتلك ثلاثة من هذه الأنزال في إمام صاحب عرب. وهي مجاورة بعضها بعضًا. ويتعامل تقريبًا كل العرب الذين يأتون إلى السوق مع واحد منها. ويرى العرب هذه الأنزال مرابط لعالمهم الاجتماعي الخاص، وهو شيء مألوف في عالم البلدة الغريب والمتلون. ويدعم هذا الشعور حقيقة أن ملاك كثير من الأنزال يعيشون في المقار (القشلاق)، وليس في البلدة. وحيث إنهم ليسوا حضرًا. ولكن لكونهم ملاكاً لعقارات حضرية، فإن لهؤلاء روابط أقوى بالسوق ودراية أفضل بعالمها.

تمثل الأنـزال العربية وأصحابها روابط اجتماعية واضحة جداً بين البلدة وبين المناطق النائية عنها. وعند مجيئهم إلى البلدة يأخذ العرب خيولهم أو حميرهم إلى نزلهم المعتاد، حيث يمكن إبقاؤها هناك مقابل ٢ أفغاني لليوم الواحد. بعد ذلك يصبح الشخص طليقًا للتجول في البلدة. ويترك الزبائن الدائمون مشترياتهم تحت رقابة مدير النزل، الذي يقوم بتشغيل النزل على طول اليوم.

كما أن النزل يعد أكثر من حلقة وصل بين البلدة والريف؛ فهو جزء متمم للسوق نفسه. ونتيجة لتخطيط البلدة تحتل الأنزال مواقعَ تشرف على ساحات البلدة، ويفصل بينها شوارع منتظمة، ويتراوح معدل مساحة النزل من ثلاثة إلى خمسة أجربة. وهذا يدل على الاستثمار الكبير للأرض لوحدها. فالعقار الحضري داخل البلدة يقوم بما يقارب ١٠٠,٠٠٠ أفغاني لكل جريب.

إن نزل سراي إمام خان مثال نموذجي للأنزال الموجودة في إمام صاحب. [الشكل ٣].



وقد أعيد بناؤه عام ١٩٧٤م بتكلفة ٨٢٠,٠٠٠ أفغاني. وهو تقليدي الطراز، إلا أن الأسس الخرسانية قد استخدمت في بنائه، وهو لا يماثل بعض الأنزال؛ حيث إنه لا يحتوي على طابق ثانٍ. ويأتي دخل النزل من مقهيين للشاي، ومطعم، وإيجارات حوالي خمسة عشر دكانًا تواجه الشارع، وإيجارات حوالي ثلاثين غرفة داخل النزل. ويباع أيضًا في النزل الفحم النباتي، وبعض المنتجات الثانوية للقطن. وتؤجر الغرف في الداخل بـ ١٠٠ أفغاني شهرياً، ويستخدمها تلاميذ المدرسة الثانوية المحلية، وموظفو الحكومة ذوو المستويات المتدنية، أو التجار المتجولون، أو تتخذ ببساطة أحيانًا مكاناً للتخزين. وتقع خارج النزل الدكاكين التجارية، ويصل معدل الإيجار إلى نحو ٣٠٠ أفغاني في الشهر. ويصطف الحرفيون والتجار ذوو البضائع المتشابهة بجوار بعضهم البعض، لذا فإنه غالبًا ما تحتوي أجزاء من النزل على دكاكين من النوع نفسه. ويمثل داخل النزل منطقة استقبال للزائرين والبضائع، ومساحة سكنية رخيصة الثمن. كما أن المنطقة خارج النزل تخصص ساحة تجارية، ويعد تسلسل الأنزال ودكاكينها الخلية الاقتصادية التي تشكل السوق نفسه.

يصل الدخل في سراي إمام خان إلى نحو ١٢٠,٠٠٠ أفغاني سنوياً. يأتي جزء من هذا الدخل من الإيجارات والخدمات، أما الباقي، فمن مقاهي الشاي. وتعد مقاهي الشاي جزءًا مكملاً للنزل، ويتعاقد صاحب النزل على أساس شخصي مع من يقوم بإدارة مقهى الشاي. ويتقاسم المالك والمقاول الأرباح بعد حسم تكاليف التشغيل. وتواجه مقاهي الشاي الشارع، وهي جزء من النزل العام. ويستطيع تقليديًا عابرو السبيل إمضاء الليل في المقهى إذا تناولوا طعامهم هناك. وبعد الظلام تغلق أبواب النزل، المصنوعة من صفائح الحديد، عن العالم الخارجي. أما في الخارج، فتقفل الدكاكين كل على حدة.

ويمثل النزل، وخاصة مقاهي الشاي التابعة له، مراكز معلومات. ودائمًا ما تمتلئ مقاهي الشاي بأناس يتبادلون القيل والقال، وبيانات الأسعار، أو مقارنة أحوالهم بأحوال الأماكن المجاورة. كما أن فرصة الاختلاط والتعرف إلى العرب الآخرين من مقار (قشلاقات مختلفة أمر مرغوب به. ولن أكون مبالغًا إذا قلت إن كثيراً من العرب لديهم اهتمام باكتشاف ما يجري أكثر من بيع أي شيء آخر أو شرائه. وفي نهاية اليوم يمكن رؤيتهم عائدين إلى المقر (القشلاق) بعلبة كيروسين، أو أشياء أخرى صغيرة تم شراؤها لتبرير القيام بالرحلة.

الدكاكين المتخصصة

يعتمد العرب على السوق فيما يخص كافة البضائع المصنعة التي يستعملونها. وباستثناء القليل جدًا، فإن كافة المعدات التي تحتاجها الأسرة البدوية يمكن شراؤها من السوق. ولقد أصبح ذلك جليًا بالنسبة إليَّ عندما لزمني أن أجهز نفسي للهجرة. وبصحبة أحد العرب ذهبت من محل إلى آخر حتى غدوت مجهزًا بالكامل. ولسوق البدو أهميته بالنسبة إلى تجار البلدة؛ فهم يقومون بحشد البضائع خصيصًا لتجارة البدو بدءًا من الأشياء الخاصة بالرعاة من عكاكيز الرعاة إلى أجراس الإبل.

تشكل البضائع في سوق إمام صاحب، كما في معظم أسواق أفغانستان، سلسلة واسعة من المنتجات من جميع أنحاء العالم. حيث إن سياسات التوريد الأفغانية الحرة تتيح للناس شراء بضائع لا تتماثل معها في السعر والنوع المعروفين في البلدان المجاورة. ولم تكن أفغانستان أبدًا متعصبة في تجارتها، وهذا ما يذكر بتاريخها السابق بوصفها مركزاً تجارياً للشرق والغرب. إن السلسلة الواسعة للمنتجات الموجودة في السوق اليوم تطابق وصف الكساندر بيرنز المفصّل لسوق قندز عام ١٨٣٧م، وذلك فيما يتعلق بالتنوع وبلد المنشأ (Burnes 1839: 122-146).

وفي وسط السوق توجد دكاكين الأقمشة الكثيرة، حيث تتوفر الأقمشة من كل نوع؛ فهناك الأقمشة القطنية والاصطناعية والحريرية والمخملية والأطلسية. وتلبي الدكاكين أذواق المجموعات العرقية على اختلافها؛ لذا فإن المخمل والأطلس يختص بهما سوق البشتون، كما أن الأقمشة المطبوعة، الروسية الصنع، شائعة بين الطاجيك والعرب، ويفضل الأوزبك والتركمان أنواعًا مختلفة من الأردية المصنوعة من الحرير. ويؤخذ القماش الذي تم شراؤه للخيَّاط؛ ذلك لأن العرب عادة لا يخيطون ملابسهم، كما أن هناك أشياء أخرى يتم شراؤها من «سوق الملبوسات المستعملة»، وهي مجموعة من الملابس الغربية المستعملة، تم توريدها إلى أفغانستان بكميات كبيرة من أوربا الغربية والولايات المتحدة. وعادة ما تكون هذه الملابس بحالة جيدة ورخيصة جداً. كما أن معاطف البذل هي الأكثر شيوعاً بين الرجال، يلبسونها فوق ملابسهم التقليدية. وبسبب تنوع الملابس المستعملة، فإنه بالإمكان وجود راعٍ يلبس حذاء تنزه إيطاليًا، أو بدوي بمعطف كامل الطول مصنوع من وبر الجمال. وفي الحالة الأخيرة سألني البدوي عما إن كنت أعتقد حقيقة بأنه مصنوع من وبر الجمال، قائلاً بأن المعاطف المصنوعة من وبر الجمال غالية الثمن جدًا في أفغانستان، وأنه قد دفع اليسير جدًا ثمنًا لذلك المعطف. فأكدت له بأنني فعلاً أعتقد ذلك، إلا أنني وافقت بأن المعطف بسعر ٥٠٠ أفغاني (١٠ دولارات) يعد صفقة رابحة. ومن خلال هذه الواردات، فإنه يوجد في أفغانستان شعب من أفضل الشعوب اكتساءً بالملبوسات في آسيا بتكلفة تقل كثيرًا جدًا عن سعر إنتاجها. وهذه الأسواق الخاصة بالملبوسات المستعملة تنتشر في جميع المناطق في البلاد.

كذلك توجد بضائع مصنعة أخرى مستوردة في كل منزل؛ مثل شفرات الحلاقة، وعلب الكبريت، والفوانيس التي تعمل على الكيروسين، والكؤوس المضادة للكسر. وتدمج البضائع الحديثة في الحال، إذا ما كانت ذات نفع، في نمط الحياة التقليدية؛

فالأطباق الصينية المصنوعة من الألومنيوم يتم شراؤها؛ لأنها لا تصدأ. كما أن شرائط التسجيل (الكاسيت) تتيح تسجيل الموسيقى الشعبية في القرية، حيث يتم تشغيلها متى رغب الشخص. ويقوم الناس بإعادة لَفٌ الشرائط يدوياً، وذلك بإدخال عيدان في ثقب (الكاسيت) وتحريكه تجنبًا لاستنزاف طاقة (البطاريات).

وتعد علب الكبريت مثلاً شيئاً أساسياً لكل بيت. فعندما كنت مسافراً عبر الجبال مع قافلة تحمل الملح، صادفنا بعض الرعاة الذين لم يشربوا الشاي طوال اليوم؛ لأنهم قد نسوا إحضار علب الكبريت من أجل إشعال النار. وبعد ذلك علق رفاقي قائلين: إنَّ الحمقى فقط هم الذين يسافرون دون علب كبريت كافية. ولقد حلَّت الكؤوس المقوَّاة الفرنسية محل الأكواب الصينية؛ وذلك لأن عدم القابلية للكسر يعد أمراً ثميناً حقاً بالنسبة إلى البدوي. وحتى إن البدو يشترون أشياءهم حسب العلامة التجارية، فهم يتفحصونها بتشكك، حيث يقوم الهنود الآن بتزييف العلامة التجارية.

يكثر الطلب على المستوردات الأكثر تقليدية؛ مثل الشاي والسكر، ويعد شرب الشاي في جميع أنحاء أفغانستان ممارسة مستديمة. فصناديق الشاي من كل نوع، وبأحجام مختلفة معروضة للبيع في كل مكان. كما أن السكر يتم إنتاجه في قَطَغَن، ويستورد إلى البلاد، ويتم شراء السكر والشاي بكميات كبيرة قبل الهجرة؛ حيث إن هذه السلع المستخدمة باستمرار في الأراضي المنخفضة تعد سلعًا ترفيهية في بدخشان.

وتبين هذه الأمثلة للبضائع المصنعة المستوردة أن العرب يعتمدون على مصادر تموين على نطاق عالمي، إلا أنهم أيضًا يقدمون الكثير من المنتجات الحرفية التقليدية للسوق. وتعتمد هذه البضائع المصنعة محلياً على الطلب المحلي، وقد اختفت معظم الحرف من المدن، إلا أنه في أماكن مثل رُستاق أو إمام صاحب، اللتان تمثلان مناطق تقليدية نائية، فإن الحرفيين لا يزالون يمتلكون سوقًا خاصًا بهم. ويعزى السبب في فقدان الحرف التقليدية جزئيًا إلى الاستيراد، ولكنه يعزى أيضًا إلى حقيقة أن معظم

المنتجات الحرفية الفنية تقليدياً تخدم سوقاً صغيراً للصفوة. وهذه الصفوة الآن تصرف نقودها على بضائع الترفيه الأجنبية الغالية الثمن؛ مثل السيارات بدلاً من صرفها على الأشياء التقليدية التي تعبر عن الثراء.

تعد الأعمال الحرفية الحديدية شيئاً مهماً بالنسبة إلى سكان البدو؛ حيث ينتج الحداد كافة أنواع المنتجات التي يستخدمها البدو؛ مثل (حدوات) الخيل، والسلاسل، والأقفال، والشكالات، والعقل (جمع عقال)، والجزازات، والسكاكين، وما إلى ذلك. كما ينتج النحاسون أدوات الطبخ، وغلايات ماء مميزة، ومصممة خصيصًا لتوضع على النار مباشرة. وينتج الخرّازون أحذية غليظة خاصة بالرعاة، وأحذية ناعمة خاصة بالركوب، وكذلك عدة السراجة. وهناك جزء من السوق مخصص للمصنوعات اليدوية الفردية؛ مثل أقمشة الصوف والقطن التي تنتج محليًا، وتصنع منه أكياس كبيرة، وبدون هذه السوق البدوية الكبيرة، فإن كثيرًا من منتجاتهم الحرفية سوف تؤول إلى الكساد.

وفي كثير من الوجوه، فإن السوق مكيف حسب طلبات الرعاة البدو في المنطقة قدر تكيُّفه لاحتياجات السوق الحضرية. وبملاحظة ما يقوم العرب بشرائه، والكيفية التي يقومون من خلالها بتسويق أغنامهم، فإننا سوف نرى أنهم مندمجون في الاقتصاد الحضري مثلهم مثل أي مزارع في الوادي، وربما أكثر.

سوق الأغنام (كوسفند بازار)

تُعد الأنزال (جمع نزل) أماكن تجَمُّع للعرب القادمين إلى البلدة، وهي جزء متمم للسوق نفسه بدكاكينها المتخصصة. إلا أن المكان الأكثر نشاطاً في يوم السوق هو (كوسفند بازار) (سوق الأغنام). ولكونه يمثل أكثر من سوق أغنام فقط، فإن هذا السوق يخدم تجارة جميع الحبوب والأغنام في كافة أنحاء الوادي. إنه حلقة الوصل

العرفية بين الرعاة البدو وسوق اللحوم الحضري، فالشخص يقوم عادة بزيارة هذا السوق بغض النظر عما إن كان راغبًا في شراء أو بيع أي شيء، أم لا. ولا يمكن الحصول على معلومات دقيقة حول أسعار جميع السلع الأساسية إلا عن طريق رحلة داخل هذا السوق. ويتأثر النشاط في هذا السوق تأثرًا شديدًا بالمتطلبات والتموينات الموسمية.

ومن ناحية الحجم، فإن سوق الأغنام (كوسفند بازار) يقع على مساحة تماثل ضعف المساحة التي يشغلها نزل متوسط. ويوجد به دكاكين ومقاهي شاي تواجه شارعًا واحدًا، إلا أن المنطقة الوسط مخصصة كلها للتجارة. ولا يوجد غرف في الداخل، والموجود فقط فضاء واسع محاط. ويوجد في وسط هذا الفضاء منصتان من الخرسانة مسقوفتان بالقصب، وكل منصة مقسمة على عدد من الفسحات المؤجرة على تجار الحبوب الدائمين. وفي غير أيام السوق يكون المكان خاليًا تمامًا من الناس، ماعدا تجار الحبوب الدائمين المقيمين هناك، والتجارة عرضة للكساد. ولابد من دفع مبلغ إضافي (خارج أيام السوق) عند شراء أية حبوب، وباستطاعة تجار الحبوب استخلاص هذه النقود الإضافية، حيث إنهم يعرفون أن أي شخص يشتري في غير يوم السوق لابد أن يكون بحاجة ماسة. ومن هنا يأتي الثمن الإضافي.

في يوم السوق تدب الحياة في هذا المكان الناعس. ويزدحم طريق المدخل بالناس الداخلين والخارجين في الوقت ذاته. ويصل الباعة من المقر (القشلاق) بُعيد الفجر، ويقومون بدفع قليل من النقود الأفغانية مقابل ميزة البيع هنا. ويصل المشترون للماشية والحبوب طوال الصباح. ويقوم مشترو الماشية بدفع رسم قليل عند المغادرة. ورغم أن هذه الرسوم زهيدة إلا أن الإجمالي منها كبير جدًا، وتنتهي معظم التجارة تقريباً عند الظهر.

ويقسم سوق الأغنام (كوسفند بازار) مناطقَ محددةً لكل نوع من الماشية. ونصف

السوق مخصص للماشية، أما النصف الآخر فللحبوب ومنتجات القصب والحطب. ويقوم بائعو الحيوانات بأخذ ماشيتهم إلى القسم المناسب في السوق. ويصطفُّ بائعو الحبوب الأفراد - وخصوصًا بائعو الأرز - بجوار بائعي الحبوب الدائمين. ويقف صاحب البضاعة بجوار حبوبه أو حيواناته وينتظر. ولا يبدأ البائع بالمبادرة، ولكنه ينتظر حتى يبدي أحد المشترين رغبته. ويقوم المشترون بالتجوال في المنطقة مقارنين الأسعار والنوعيات. وتقتصر المساومة على قسم الحيوانات، أما أسعار الحبوب، فعندما يتم تحديدها، فإنه من النادر المساومة عليها. ولكن للحيوانات استثناء يدعو إلى الأخذ والرد حول مزاياها وعيوبها وأسعارها. ورغم أن كثيرًا من الرجال في السوق يتصرفون بوصفهم وكلاء، إلا أنه لا يوجد نظام قانوني للسمسرة.

يعكس النشاط في السوق الاختلافات الموسمية في الدورتين الزراعية والرعوية. فالعربي الذي يأتي إلى هذا السوق فجأة من المحتمل أن يستطيع تخمين وقت السنة بالتمام بفارق أسبوعين زيادة أو نقصاً.

وأهم قسم في السوق بالنسبة إلى الرعاة البدو في إمام صاحب هو ذلك القسم الخاص بالأغنام والمعز. ورغم أن المعز يمكن أن توجد هنا، إلا أن إمام صاحب تعد موطناً للأغنام، وهذا السوق يدعم هذا القول. ويقوم كل محترف للرعي بزيارة ذلك السوق ليتمكن من معرفة من باع، وماذا باع، أو كم دُفع لقاء ذلك البيع. ويتغير نوع الأغنام المعروضة للبيع مع تغير دورة الرعي السنوية. فمثلاً في الربيع يوجد في السوق حملان صغير جداً للتسويق، حيث يقوم بعض البدو ببيع هذه الأغنام من أجل توفير نقد جاهز للهجرة ولتموينات الصيف. ويقوم بشرائها بدو آخرون يعملون بالمضاربة. وإذا ما عاشت هذه الحملان، فإن أرباحاً خيالية يمكن تحقيقها عند عودتهم من المرعى في الخريف. وفي الصيف يصبح سوق الأغنام مهجورًا. ومع وجود الغالبية العظمى من الأغنام في المرعى ودرجة الحرارة التي تصل إلى ٤٠ درجة مئوية في

إمام صاحب فإنه، من الصعب وجود اللحوم الجيدة خلال الصيف. وتجلب رجعة البدو مع أغنامهم في الخريف حياة جديدة للسوق؛ ففئة التوخلي – وهي الخرفان المخصية – التي تتراوح أعمارها من ٦ إلى ٨ أشهر، والعائدة للتو، والمسمنة فوق مراعي الجبال، تباع بأعداد كبيرة. ويوفر بيع هذه الحيوانات النقد المطلوب لشراء الحبوب التي تحتاجها العائلة في الشتاء. وخلال الشتاء يقوم البدو الأغنياء بالتخلص من أغنامهم من فئة الچاري. هذه الأغنام الضخمة، ذات الذيول المكتنزة، خاصة بمنطقة قَطَغَن، وتباع بأغلى الأسعار مقارنة بأي نوع من الأغنام في السوق. ويقوم الملاك بدراسة السوق بعناية قبل البيع. وربما اختاروا بيع القليل فقط في جولة واحدة لئلا يتخموا السوق المحلية. وغالباً ما يجد أولئك الذين يمتلكون أعداداً كبيرة من أغنام الچاري أنه من المفيد أن يستأجروا شاحنة لنقلها إلى قندز أو مزار شريف، حيث بالإمكان بيع أغنامهم بسعر أعلى من المعتاد في هذه الأسواق الأكثر نشاطاً. ويتم أيضاً التخلص من الشياه المسنة خلال الشتاء في سوق اللحم.

ورغم الارتفاع الحاد في أسعار الأغنام بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٥م (انظر الشكل ٦)، فإن جميع الرعاة البدو يشتكون من السوق؛ إما أن الإنتاج كان جيداً، إلا أن الأسعار لم ترتفع كما هو متوقع بسبب الأعداد الكبيرة للأغنام، أو أن الإنتاج كان رديئاً، وقد خسروا أغنامهم.

وإذا ما كانت أسعار اللحوم جيدة، فإنهم يشتكون من أسعار الصوف أو الجلود. ودائماً ما تتجه المحادثات العرضية نحو السلبية، مما يعطي الغريب انطباعاً بأن الرعاة البدو دائمًا على حافة الانهيار، حتى وإن كانت أحوالهم جيدة.

تباع الأغنام كحيوانات مفردة، وليس حسب وزنها. ويرجع الأمر للمشتري في تقدير وزن الحيوان وكمية اللحم النافعة والشحوم التي بها. وفي محاولة للتحكم بارتفاع أسعار اللحوم حاولت الحكومة تثبيت أسعار اللحوم. وبناءً عليه، فإن أسعار

الحيوانات الحية يتم تثبيتها بشكل غير مباشر. ولقد قوبلت هذه السياسة من قبل الرعاة والجزارين على حد سواء بعدم الرضا، وكان بوسع ملاك الأغنام إفساد البرنامج بشكل فعال. ولجعل سعر اللحم بشكل معقول، فإنه يتم شراء الحيوان وبيع اللحم بسعر ثابت. وعندما يباع اللحم برمته تؤخذ النقود لمقارنتها بسعر تكلفة الحيوان الحي. ويعدل الرقم الذي تم الحصول عليه بالرفع أو التخفيض لتحديد سقف لسعر مبيعات اللحوم. ويعدل هذا النظام نظريًا على نحو رائع حسب اختلافات المناطق، إلا أنه فاشل من الناحية العملية؛ ذلك لأنه عندما يظهر مشترٍ من قبل الحكومة في السوق، فإنه يتم إخبار باعة الأغنام بذلك مقدماً. لذا فإن المشتري الحكومي ليس باستطاعته شراء غنمة من أجل تجربة تثبيت السعر بمبلغ يقل من ٥٠٠ – ١٠٠٠ أفغاني أكثر من سعر السوق المعتاد، حيث يرضي سقف الأسعار من هذا الشراء كلاً من الرعاة والجزارين.

بجانب الأغنام التي يشار إليها بـ(ميده پاي «ذات الأقدام الصغيرة) توجد الماشية التي تسمى (كته پاي «ذات الأقدام الكبيرة»). والجزء الأكبر من المكان مخصص للثيران. وأحد أجزاء هذه المنطقة مكتظ بالماشية، أما البقية، فميدان مفتوح يختبر فيه المشتري المحتمل ثورين مقترنين، أو عددًا من الثيران. والثيران غالية الثمن حيث يصل سعر الثور إلى نحو ١٥٠٠٠ أفغاني، وهي تستخدم في الحراثة. ولن يفكر أحد في شراء ثور دون رؤية جودة حرثه. ويصبح هذا السوق في قمة نشاطه في بداية الشتاء، عندما يبدأ الحرث في الوادي. وبجانب الثيران توجد الأبقار، وهي نادراً ما تكوِّن سوقاً نشطة، ماعدا بداية الربيع عندما تضع العجول. وتباع الأبقار وعجولها الصغيرة مع بعضها، أما العجول الكبيرة فتباع على حدة. ويتركز بيع العجول بأيدي الصبيان؛ لأن الآباء يعتقدون أن الوقوف مع عجل بانتظار بيعه أمر معيب. ويقتصر شراء الأبقار عادة على القرويين المستقرين، بما فيهم الرعاة الذين لم يعودوا يهاجرون. وتعد

الأبقار غير لائقة بما فيه الكفاية للهجرة مسافات طويلة، رغم ذلك فقد لاحظت قليلاً من البدو الذين اصطحبوا الأبقار إلى الجبال. وتوفر الأبقار الحليب إضافة إلى ثيران المستقبل. حيث إن حليب الأغنام حتى عندما يكون متوفرًا، لا يباع في السوق، ذلك لأن البدو أنفسهم يستهلكونه كليًا. ولا تباع الماشية للحومها، ما عدا بعض الحالات التي تكون فيها هي الخيارَ الأخير. وهناك تفضيل نابع من الثقافة للحم الضأن الذي رُبي خصيصًا لسوق اللحم أفضل بكثير من لحم البقر من الماشية التي تصل إلى وَضَم (*) الجزار بعد عمر من العمل الشاق.

أما القسم الأوسط من السوق، فهو مخصص لبيع حيوانات النقل. ويشد الانتباه للحمير نهيقها العالي. والناس في بدخشان معجبون بحمير قَطَغَن لأحجامها وقوة احتمالها. وهناك حمير كبيرة جدًا تلقى اهتمامًا خاصًا، وهي بحجم الحصان الصغير، ويعتقد أنها من اختصاص التركمان. وهذه الأنواع تكلف ما بين ٥٠٠٠ و٦٠٠٠ أفغاني، وتحمل حملاً كبيرًا بمشية سريعة. أما الحمير الأصغر، المكتفية بشكل جيد، خصيصًا للسفر في الجبال فهي تكلف من ٣٥٠٠ إلى ٤٥٠٠ أفغاني. ويمكن الحصول على حمير من نوعية أردأ بثمن أقل. ويعتمد العرب على الحمير للنقل داخل المنطقة ولحمل الملح والقمح ونحو ذلك. حتى البشتون الذين يأنفون من استخدام الحمير يجدون أنه من الضروري الحصول على عدد قليل من الحمير للقيام بأعمال لا تستطيع الجمال القيام بها في الجبال. ورغم أهمية الحمير من الناحية الاقتصادية، حيث إنها تمثل طاقة حقيقية للعمل، مع قليل من الرعاية وقليل من الذكاء؛ فهي هدف لكثير من الفكاهة في أفغانستان. وهذا الموقف من الحمير جعل من المتاجرة بها نوعاً من الحقارة. وحتى الكلمة خر (حمار) كافية لاستجلاب الضحك. والحمار هو الحيوان المقياس الذي يصدر به اسم شخص ما من أجل تحوير الإهانات الأكثر

(*) خشبة الجزار التي يقطع عليها اللحم.

فظاعة. ومع ذلك فإن سوق الحمير دائم النشاط، وخصوصًا في فصل الربيع عندما يكون شراء الحمير ضروريًا قبل الهجرة. والحصول على الحمير في بدخشان ليس بالسهولة نفسها، حيث إن أسعار حيوانات النقل على العموم أعلى منها في قَطَغَن، فضلاً عن كونها من نوعية أردأ. إن الحاجة إلى القمح والملح تُبقي على قافلة الحمير متحركة خلال الصيف رغم أن المخيمات ثابتة.

تعد الجمال مفخرة البدو الذي يمارسون الهجرة مسافة طويلة. وطبقاً لما يقول العارفون، فإن عدد الجمال في المنطقة ظل في انحسار لسنوات. وهذا ما تؤكده أرقام الحكومة (Grotzbatch 1972: 186). وعادة ما يوجد ثلاثة إلى أربعة جمال فقط للبيع خلال أي يوم من أيام السوق المعينة. وتكلف الجمال من ١٠,٠٠٠ إلى ١٥,٠٠٠ أفغاني، ويتاجر بها بشكل أساسي البشتون. وتتسم الجمال في قَطَغَن بضخامة عظامها، وهي جمال نقل ذات سنام واحد، ويستخدمها البدو لترحيل المحتويات المنزلية في الهجرة، ولا تزال تنقل كثيراً من محاصيل القطن إلى السوق في الشتاء. وأحد المخاطر في شراء الجمال هو أن صاحبها ربما يضطر لبيعها؛ لأنها ذات طبع رديء أو شرير، وهو أمر تشتهر به الجمال بشكل دقيق.

وهناك مساحة مفتوحة ومليئة بالفرسان الذين يمتطون الجياد، مما يبين القسم الخاص بتجارة الخيول في السوق. وهي حيوانات مشهورة لنقل الأمتعة والركوب الأنيق، ولدى الرجال في قَطَغَن اهتمام قوي بتجارة الخيول. وتمتلك معظم الأسر البدوية على الأقل زوجين من الخيول. أما السوق، فيقتصر على بيع خيول نقل الأمتعة بشكل رئيس ومتوسط من خيول الركوب. وتباع خيول العمل التي تُستخدم لنقل الناس والبضائع بـ ٦,٠٠٠ – ٨,٠٠٠ أفغاني، أما خيول الركوب، فتباع بـ ٨٠٠ – ١٢٠٠ أفغاني. والناس تعجبهم الأسعار المنخفضة لأي نوع، والمساومة جادة، وهناك قسم مفتوح في السوق يستخدم لاختيار الخيل.

ويتم بيع الخيول الخاصة بالمقام والهيبة (الخيلاء)، والتي تستخدم للعب بزكشي خارج حدود السوق، وتكلف ١٥,٠٠٠ - ١٠٠,٠٠٠ أفغاني. وغالباً ما تشتهر في جميع أنحاء المنطقة. ولا يتسم بيع مثل هذه الخيول بما يتسم به البيع في السوق من مماحكة. فهو أمر شخصي، وغالباً ما يكون الشخص الذي يقوم ببيع حصان في مكانة أصالة الحصان. والمساومة متواضعة - حيث إن المشتري يريد سعراً مناسباً، ولكنه لا يماحك على مبالغ صغيرة كما يحدث في غالب الأحيان في السوق. ويُعزى ذلك جزئيًا إلى حقيقة أن قيمة حيوانات (الخيلاء) يعززها السعر المرتفع الذي يدفع لها، ما لم يكن هناك خداع واضح. لذا فإن العربي الذي اشترى حصانًا بـ ١٧٠٠ أفغاني ذهب قافلاً إلى مقره (قشلاق)، وأخبر عن قصة شرائه وأصالة الحصان وإعجاب الناس به في المنطقة. وعندما سأله رجل آخر عن المبلغ الذي دفعه أجاب المالك الجديد «حسنًا، لقد دفعت سعرًا مرتفعًا لأجله، وهو ١٧,٠٠٠ أفغاني» (ولا يعترف أحد هناك أنه يمكن دفع ثمن باهظ إلا لحيوانات الخيلاء). فأجاب السائل: «لا، إن ذلك سعر جيد!» ورغم أن السائل ليس لديه فكرة عما يكلفه حصان غالي الثمن، إلا أن موافقته كانت لمجرد التأكيد أن الحصان من فئة رفيعة المستوى. وباستثناء الصفوة الذين بإمكانهم، في الحقيقة، تحديد قيمة سوق (الخيلاء)، فإن السواد الأعظم من الناس يعرفون فقط أن خيولاً كهذه باهظة الثمن إلى حدٍ غير اعتيادي. وعن طريق الاستماع فقط لتفاخر الرجال الأثرياء يتعرف الناس إلى مقدار ذلك الغلاء.

بيع الحبوب

في وسط سوق الأغنام (كوسفند بازار) يوجد مَناصٌ (*) تؤوي تجار الحبوب الدائمين. وفي يوم السوق يصطف المنتجون المستقلون على طول الممر بحبوبهم. والسلع

(*) جمع منصة.

الرئيسة المعروضة للبيع هي الأرز والشعير. ولا تُعد إمام صاحب منتجةً رئيسة للأرز مثل خان آباد، إلا أنها تنتج ما يكفي لأنْ يجعل الأرز رخيصًا في الوادي مقارنة بأجزاء أخرى في أفغانستان. ويقوم فلاحو الأرز بإحضار أكياس من الأرز لبيعه في كل يوم من أيام السوق. ويحضر الأرز بأوزان ذات سعر جيد مقارنة بالحبوب الأخرى، مما يجعل إحضاره للسوق بكميات صغيرة نسبيًا أمرًا مستحبًا. كما يرغب المشترون أيضًا شراءه بكميات صغيرة. ويزرع الشعير غالباً خارج الوادي في حقول ليست مزودة بنظم ري، ويباع بالجملة في السوق، وهو يستخدم لإعلاف الخيول. وباستثناء موسم الزرع، فإنه يلحظ غياب القمح سلعةً ذات أهمية. ومع ذلك، فهناك بعض تجار ممن يتاجرون في الدقيق مع المراكز الحضرية.

تبدو عدم أهمية القمح في السوق في البداية أمرًا غريبًا، خاصة إذا ما عرفنا أن خبز القمح هو الطعام الرئيس في الوادي. إلا أنه ليس من الصعوبة توضيح طبيعة هذا التناقض، حيث إن القمح يعدُّ محصولاً معيشيًا لا يدخل ضمن الاقتصاد النقدي، على الأقل ليس عن طريق السوق. ويعد الفائض من القمح أفضل من النقد بالنسبة إلى كثير من ملاك الأرض. ونادرًا ما تدخل الكميات الزائدة عن حاجة المستهلك السوق مباشرة. ولقد قدرت الأمم المتحدة أن ٢٠ بالمئة فقط من إنتاج القمح السنوي يصل إلى السوق (الأمم المتحدة ١٩٧١) (U. N. 1971).

وهناك عدد من العوامل التي ساعدت على استمرار هذه الممارسة؛ فالصعوبات التي تواجه النقل حتى داخل الوادي تعوق نقل القمح إلى السوق. في حين أنه من السهل نقل ١٠ إلى ٢٠ سير من الأرز إلى السوق، حيث تباع بنحو ١٠٠ أفغاني فقط. فشراء عشرة سيرات من الأرز يعد أمراً كبيراً، ولكن شراء خمسين إلى مئة سير من القمح يعد أمراً عادياً. فالمشتري لا يشتري القمح إلا بكميات كبيرة. ونتيجة لذلك، فإنه من الأسهل على العرب في الوادي الاتصال بصفة شخصية بالمزارعين الذين لديهم

فائض من القمح والشراء منهم مباشرة. فالبائع لا يجب عليه نقل القمح، وباستطاعة المشتري أن ينقله وفق ما يريحه. لذا فإن صفقات القمح في الوادي تتجنب السوق. ويؤكد هذه الملحوظة مواقع الطواحين الكثيرة التي يتم فيها تحويل الحبوب إلى دقيق حسب الطلب. وكل هذه الطواحين تقريباً تقع في مناطق بعيدة وليس في البلدة نفسها. وهي تعمل باستمرار، ومعظمها يعمل على محركات الديزل، ويوصل العادم الخارج من المحركات بصفارة تعلن عن موقع وفعالية كل طاحون. وهي تقوم بطحن قمح أكثر بكثير مما يشاهد في السوق.

وإلى جانب عقبات النقل والمبيعات الخاصة، توجد أسباب اقتصادية قوية تجعل الناس يحتفظون بالقمح. أولاً: أن الأرض الزراعية مقسمة بين القمح والقطن. ويخصص معظم ملاك الأراضي بعضاً من الأراضي لكل من هاتين السلعتين حيث إن القطن يُلبي احتياجاتهم النقدية، كما يلبي القمح متطلباتهم المعيشية. وهذا الخلط يسمح بنماء فائض من القمح دون الحاجة إلى بيعه. وبسبب قوانين الحكومة «ضد التخزين»، فإنه لا يوجد طبقة وسطاء من الرجال تحاول امتصاص هذا الفائض لبيعه في مكان آخر؛ ذلك لأن الحكومة تمنع التخزين الخاص بالأغراض التجارية للحبوب. ويمكن تخزين الحبوب بكميات كبيرة في القرى، حيث تبقى معزولة نسبيًا عن قوى السوق، إلا أن الحكومة ترفض شراء الحبوب نفسها، معتمدة على المعونة الأجنبية لسد العجز، وهي قادرة على منع التخزين للأغراض التجارية للقمح عن طريق النسبة المئوية الصغيرة من التجار الذين يحتمل دخولهم في التجارة. ويعود السبب في ذلك جزئيًا إلى أن الحكومة تمتلك الصوامع الحديثة الفريدة في البلد (Fry 1974; 51، 58، 116)

إن السبب القوي وراء الاحتفاظ بالقمح، هو جعله مخزونًا مضادًا للتذبذب الحادّ في أسعار القمح. وكما يبين الشكل (٥) فإن الانحراف في أسعار القمح بشكل حاد، يشجع على تكديسه. والاحتفاظ بالقمح يمنح الشخص المقدرة على

الإبقاء على مستوى معيشي جيد، بغض النظر عما يحدث لسعر السوق. وبالرغم من أن هناك اتجاهاً نحو التضخم، كما يحدث للأغنام، إلا أن تصاعد الأسعار كبير للغاية، مما يجعل أخذ النقد أمراً لا يخلو من مغامرة في السنوات التي تنتج فائضاً؛ لأن تكاليف استبدالها ربما وصلت ضعف أو ثلاثة أضعاف ذلك السعر في السنة التالية؛ حيث إن الطقس عامل لا يمكن التنبؤ به، مما يجعل من تخزين الفلاحين للفائض أمراً ذا معنى من أجل استهلاكهم الخاص؛ لموازنة عدم التكافؤ الحاد في تركيبة الأسعار. وبالنسبة إلى الفلاح فإن القمح استثمار أكثر سلامة من النقد، ولكن بالنسبة إلى محترفي الرعي، فإن النقد أكثر استقراراً بكثير من الأغنام الحية. لذا فإن بيع الأغنام في السوق أكثر انتظاماً بكثير من بيع القمح. ومن هذا التحليل يتبين أن العرب البدو مندمجون في اقتصاد السوق أكثر بكثير من مزارعي القمح للأغراض المعيشية. ومن السخرية أن يكون العرب البدو أكثر اعتماداً على الأسواق الحضرية من أجل الانتعاش والبقاء مقابل المزارعين المعزولين في كثير من الوجوه عن الاقتصاد النقدي.

علاقة البدو الرعاة بالسوق:

إن الانطباع الذي يغمر الإنسان بعد مراقبة كوسفند بازار (سوق الأغنام) بعض الوقت هو أن البدو مرتبطون ارتباطاً متيناً مع اقتصاد السوق أكثر بكثير من مزارعي الوادي. وهذا بالتأكيد أمر حقيقي بالنسبة إلى زراعة القمح، رغم أن زراعة القطن موجهة بالكامل للسوق. والسبب في ذلك يتعلق بطبيعة الإنتاج وتخزين الفائض في المحيط الزراعي، فباستطاعة المزارع أن يخزن محصولاً من الحبوب، لوقت غير محدود تقريبًا، بخسائر قليلة وتكاليف أقل للمحافظة عليه. وحيث إن أفغانستان بلد جاف جدًا، لذا فإن تعفن الحبوب أمر غير وارد. أما البدوي من الرعاة، فليس باستطاعته تخزين الفائض من الأغنام بالطريقة

نفسها؛ فالأغنام أصول معرَّضة للخطر حتى يتم بيعها. فهناك دائمًا احتمال موت المواشي أو سرقتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفائض من الماشية يجب مراقبته مراقبة نشطة وتغذيته بتكاليف على حساب المالك. أما المُزارع، فبإمكانه وضع فائض القمح في غرفة وتركه، ولكن ليس بمقدور البدوي عمل ذلك.

في قَطَغن يجب على البدوي المحترف الرعي بيع بعض من أغنامه من أجل تحصيل نقد لاحتياجاته الضرورية. بينما يمتلك المزراعون مخزوناً من فائض القمح يمكن الاعتماد عليه للاحتياجات اليومية، إلا أن البدو الرعاة ليس بإمكانهم الاعتماد مباشرة على الأغنام لتلبية هذه الاحتياجات ما عدا الحليب. وسواء كان الإنسان يبيع فئة التوخلي مباشرة من المرعى (أيلاق) أو فئة الچاري المتكاملة النمو، فإن ذلك لا يهم كثيراً؛ لأن العرب يقومون بتربية الأغنام قصد بيعها لا أكلها. والبدو الرعاة ليس لديهم فائض أكيد ما لم تصل النقود إليهم. وتشجع تركيبة أسعار السوق على بيع الأغنام؛ لأنه في السنوات العشر الماضية أصبحت الأغنام ذات قيمة عالية. هذا الاتجاه المتصاعد كان أكثر استقراراً، بخلاف أسعار القمح المتذبذبة. وقلَّما يهبط مؤشر أسعار الأغنام في سنة من السنين. ومن الناحية النظرية، فإن محترف الرعي بإمكانه أن يبقي على ماشيته لغرض بيعها بأسعار أعلى متوقعة في السنة التالية، إلا أن هناك احتمالاً كبيراً لفقد الحيوانات، مما يجعل المرء يتردد بالمجازفة في تلك المخاطرة. أما الذي يستحق المخاطرة، فهو الإبقاء على الماشية حتى تصبح من فئة الچاري؛ إذ إن ارتفاع السعر كل سنة يسوِّغ المخاطرة.

فئة البره ٨٠٠ أفغاني

فئة التوخلي ١٥٠٠ أفغاني

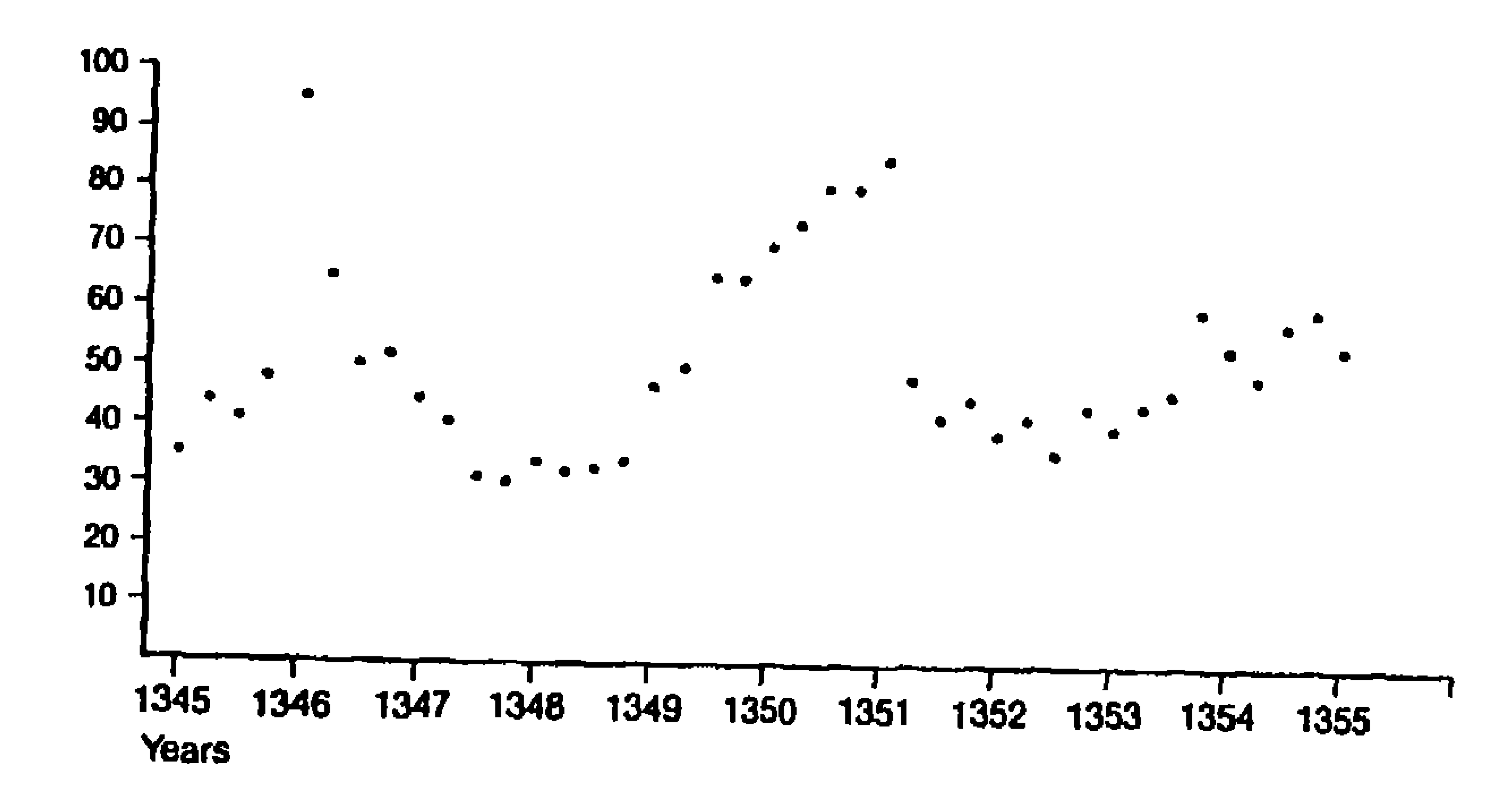
فئة الشيشك ٢٠٠٠ أفغاني

فئة الچاري ٣٠٠٠ أفغاني

بينما تختلف هذه الأرقام اعتماداً على فصول السنة وحالة الماشية، إلا أن الارتفاع في السعر يعدُّ كبيراً. حيث إن فئة التوخلي تجلب تقريباً ضعف سعر حمل الربيع، بينما يباع الچاري بضعف سعر التوخلي. ويبيع البدو الرعاة الذين يحتاجون للنقد أغنامهم من فئة التوخلي، وبذلك فهم يربحون كثيرًا، ويتجنبون مخاطر المستقبل. ويحاول البدو الرعاة الأكثر ثراءً التمسك بأغنامهم، وربح الحد الأعلى عن طريق أغنامهم من فئة الچاري. ونتيجة لذلك، فإن الحملان من فئة البره والشيشك لا تباع في العادة في السوق، وإذا ما كان الأمر ممكنًا، فإن صاحبها يبقيها عنده حتى تصل إلى عمر يدرُّ أرباحًا أكثر عند البيع. وهو ارتفاع مضمون، ويستحق أن يكون هدفًا للبدو الرعاة، غير أن الإحجام عن البيع لسوق المستقبل في حد ذاته أمر غير محبب، حيث إن احتمال فقد الماشية يفوق ما يمكن أن تجنيه من الأرباح بكثير.

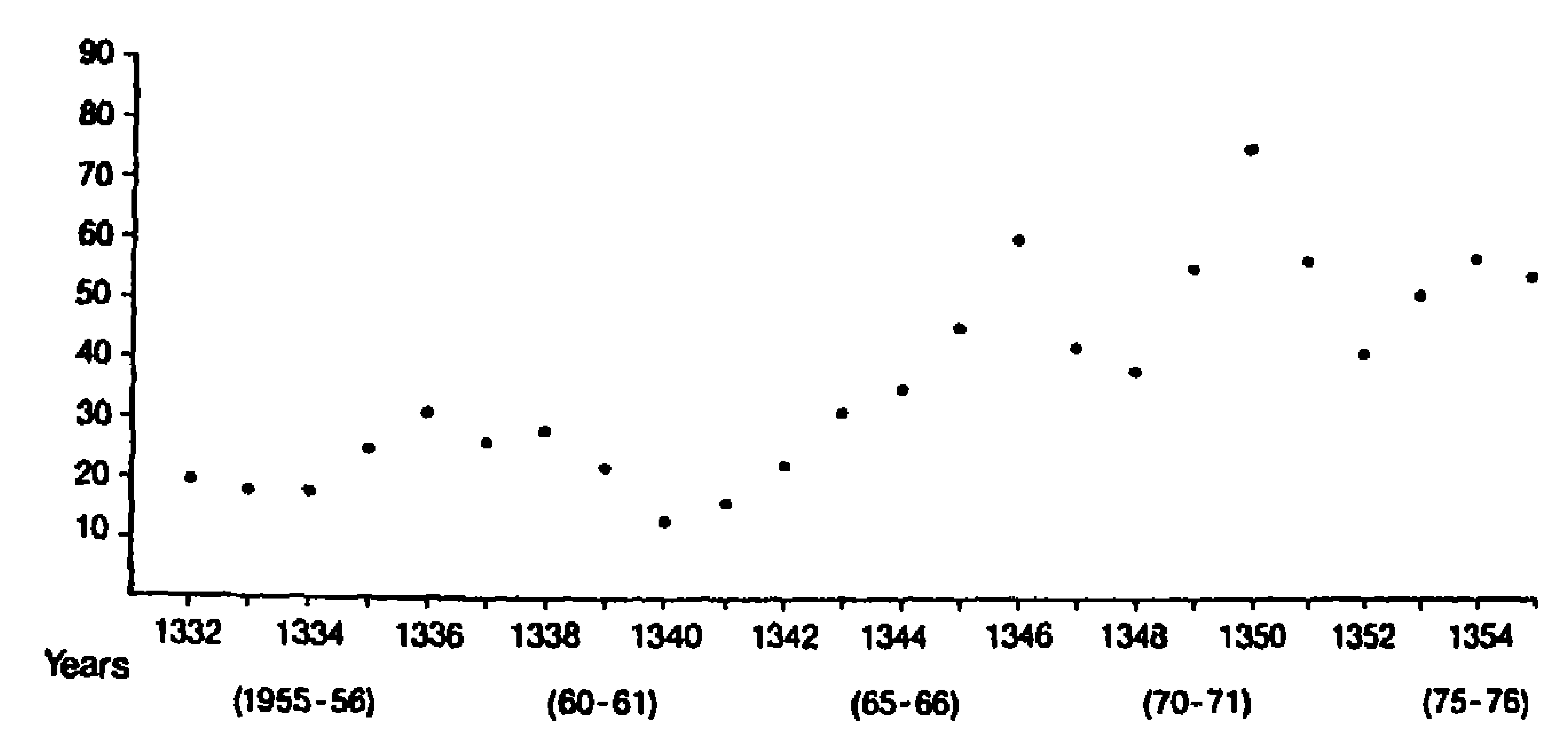
وبالمقارنة، فإن المزارع عندما يبقي على حبوبٍ مخزونة، فهو لا يعرضها للخطر بمجرد تخزينها، وليس للأحوال التي تضر محصول السنة القادمة أي أثر على الفائض المدخر. والاختلاف في أسعار القمح يجعل من ذلك استراتيجية محافظة رائعة. وباستطاعة المزارع أن ينتظر ليرى كيف تكون السنة القادمة قبل أن يقرر. بينما الراعي يجب عليه أن يتصرف بسرعة.

في (الشكل٤) يوضح الرسم البياني لأسعار القمح في قندز بالتمام مدى تذبذب الأسعار هناك؛ فبينما تختلف أسعار الأغنام عندما تهبط بنحو ١٠ بالمئة، فإن أسعار القمح تختلف بمئات النقاط المئوية. وفي أية سنة يكون فيها تذبذب أسعار الحيوانات قليلاً، ولكن تذبذب أسعار القمح السنوية يمكن أن يسبِّب حتى لتاجر السِّلع الصلبة آلاماً مبرحة وقرحة في المعدة. ونحن نفتقر إلى بيانات مفصلة مشابهة حول أسعار الأغنام، إلا أن بعض البيانات الأولية المحلية لفترة ثلاثة وعشرين عامًا توضح العينات المختلفة (قارن الشكل ٥ و ٦).



شكل (٤) أسعار القمح الموسمية لكل ثلاثة أشهر في قندز من سنة ١٣٤٥هـ (١٩٦٦ -١٩٦٧م) إلى ١٣٥٥هـ

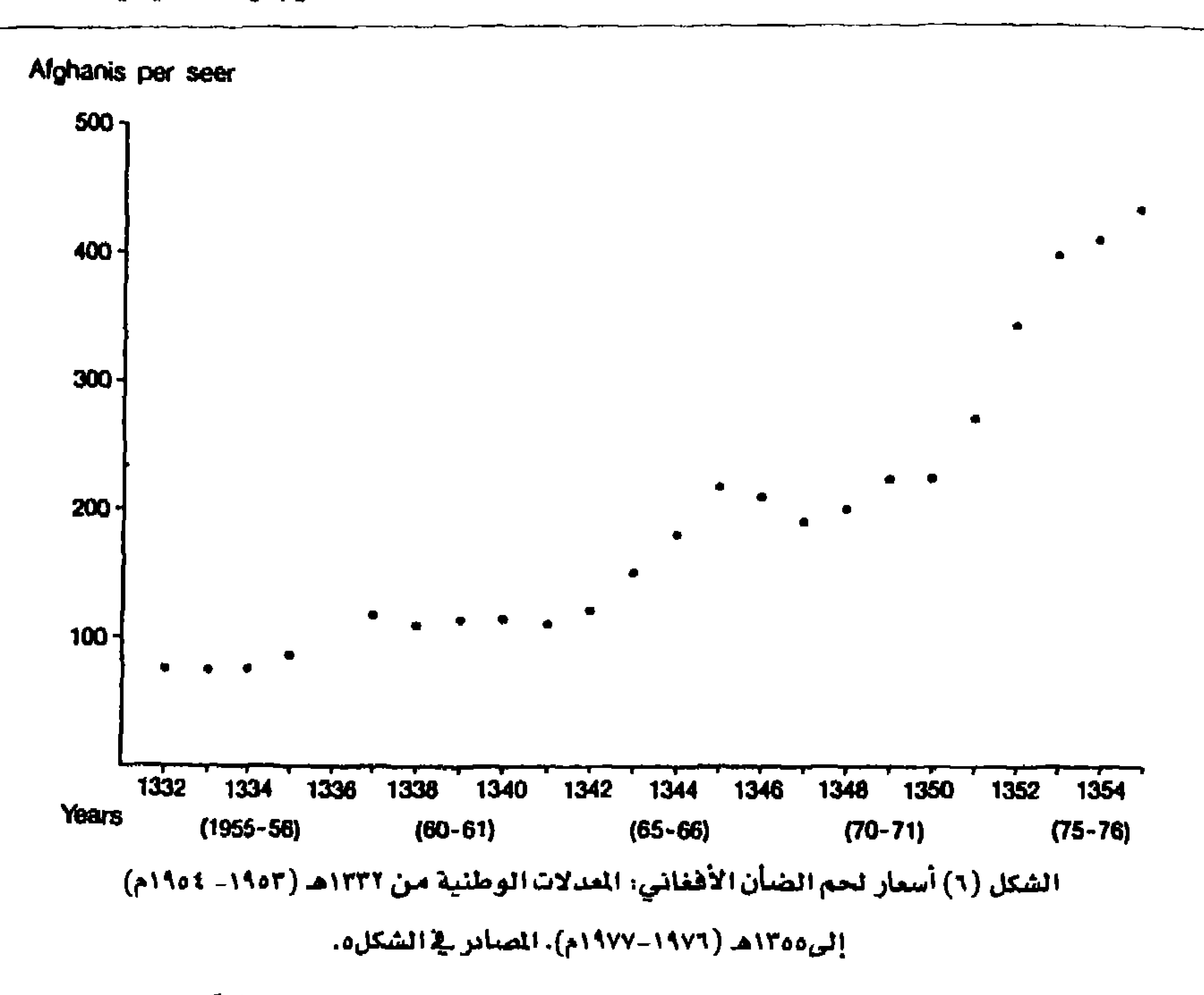
(Source: Afghanistan Bank, unpublished figures) (٧٦- ١٩٧٧م)



شكل (٥) أسعار القمح الأفغاني، المعدلات الوطنية من عام ١٣٣٢ هـ (١٩٥٣ -١٩٥٤م) إلى ١٣٥٥هـ (١٩٧٦- ١٩٧٧م)

Survey of progress, 1960 -1961; -1962; 1964-1965; (Kabul, Minsi-)

(tary of Planning: Etienne 1972; 267; U, N.1978



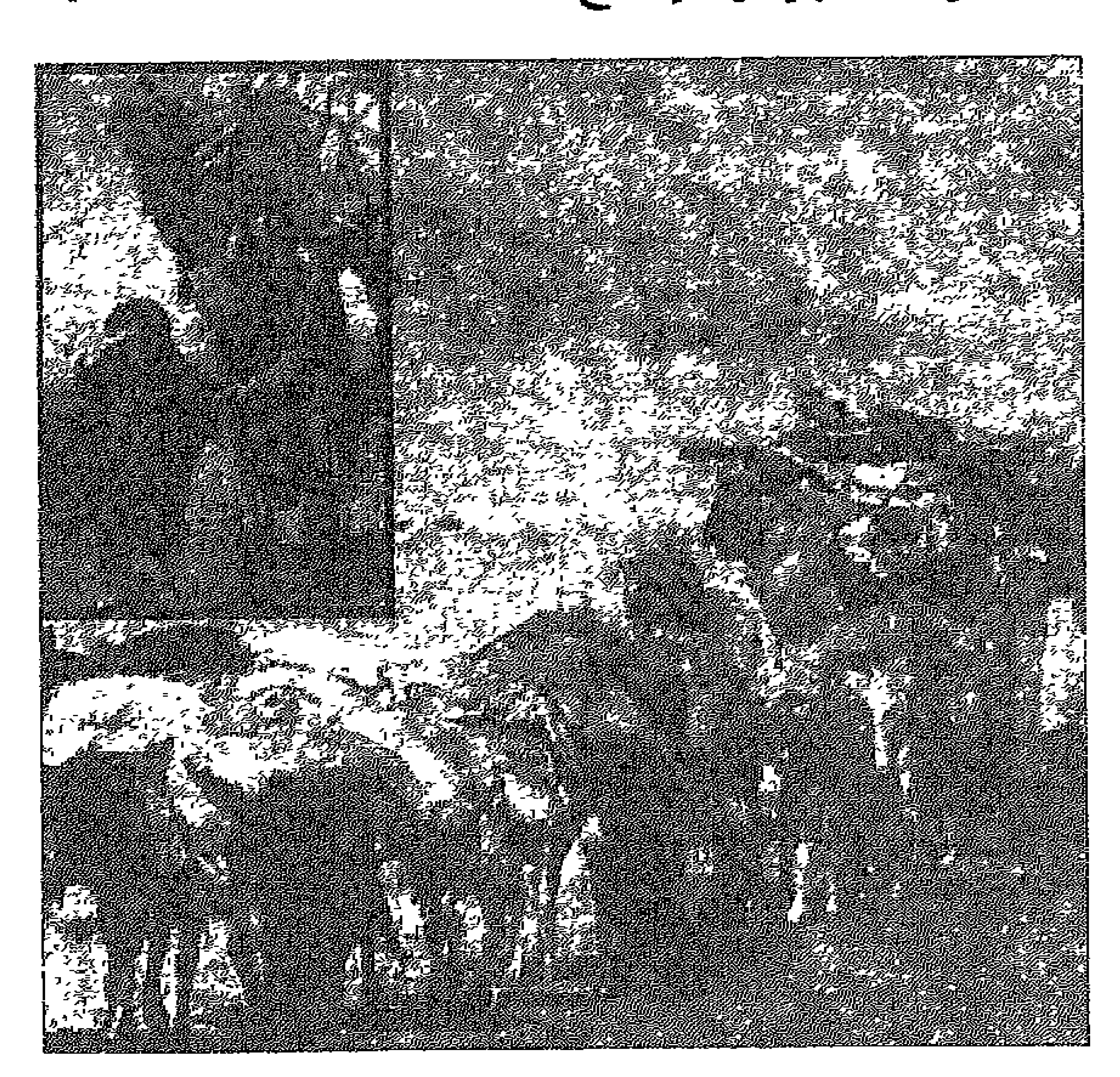
الشكل (٦) أسعار لحم الضأن الأفغاني: المعدلات الوطنية من ١٣٣٢هـ (١٩٥٣- ١٩٥٤م) إلى١٣٥٥هـ (١٩٧٦-١٩٧٧م). المصادر في الشكل٥.

في الستينيات من القرن العشرين ارتفعت أسعار الأغنام في قَطَغن بشكل كبير، وسوف نناقش أسباب ذلك في الفصل التالي. وكل ما نحتاجه هنا هو ملاحظة أن أسعار اللحوم كانت في ازدياد مطَّرد، ومن سنة إلى أخرى كانت التذبذبات صغيرة للغاية، مقارنة بتلك الخاصة بالقمح. وهذا الاتجاه مستمر. فبينما انحدرت أسعار القمح عما كانت عليه في السبعينيات من القرن العشرين بسبب القحط، بقيت أسعار اللحوم عالية. ورغم أن تربية الأغنام عمل أكثَر مخاطرةً من الزراعة التي تعتمد على نظام الري، فمن جهة أخرى هي أكثر ثباتاً، إلا أن قيمة الماشية قد ارتفعت بصفة مستمرة، وبهبوط قليل جدًا، بينما سعر القمح ارتفع في بعض الأحيان ارتفاعًا كبيراً قبل أن يهبط إلى مستويات منخفضة جديدة. ويمكن الإشارة هنا إلى أن أسعار القطن المثبتة من قبل الدولة كانت مثبتةً بشكل تقليدي بسعر يقل كثيرًا عن معدل السوق العالمية؛ لذا فبينما هو محصول يُعتمد عليه، إلا أنه لا يحقق الأرباح التي يتوخاها المزارعون. والاستثناء الوحيد لهذه الصورة الوردية بشكل عام في تربية

الأغنام هو القحط الذي أهلك في بداية السبعينيات من القرن العشرين الحيوانات في كثير من المناطق، وتسبب في انخفاض الأسعار، حيث باع البدو حيواناتهم بأسعار زهيدة تخلصاً منها في بعض الأماكن. إلا أن ذلك لم يحدث في قَطَغَن، حيث قامت إمدادات المياه الكافية بحماية البدو الرعاة من الخسائر الباهظة. وفي الحقيقة تشير بعض الشواهد إلى أن أهل قَطَغن قاموا بشراء أغنامٍ رخيصة من المناطق التي أصابها الجفاف.

يندمج العرب في قَطَغن في السوق عن طريق بيع الحيوانات الحية لسوق اللحم الحضري. وبما أنهم يقومون بشراء القمح والبضائع الأخرى بالنقد الذي يحصلون عليه، يمكن أن يقال عنهم إنهم يتمتعون بعلاقة تكافلية مع الوديان الزراعية. غير أن هذه الملحوظة ليست كافية، حيث إن جميع البدو في أفغانستان لديهم نوع من العلاقة التكافلية مع المزارعين. والمهم هو الاختلافات، حيث إن التمييز بين البدو الرعاة الذين يبيعون حيوانات حية، وأولئك الذين يحصلون على دخولهم من المنتجات الثانوية الرعوية؛ مثل الصوف والزبدة والجلود أو الجبن، لا يتضح في الغالب. ولدى أولئك الذين يبيعون حيوانات حية مشكلات مختلفة في التسويق والتخزين والمحافظة على أملاكهم. ولأنه ليس باستطاعتهم تقسيم الأغنام على وحدات أصغر، فإنهم لابد أن يجدوا مكاناً لبيعها مفرقةً. وثمة اختلاف بين البدو الذين يسوقون أغنامهم من خلال الوكلاء، وأولئك الذين يبيعونها مباشرة في السوق. وفي أي الحالات، فإن هؤلاء البدو الرعاة جزء من الاقتصاد النقدي. أما التجارة في الزبدة والجبن والصوف في المقابل، فهي أكثر عرضة للمقايضة، وتبادل سلعة بسلعة تدريجيًا. هذه المنتجات يمكن تخزينها دون أية مخاطر جمة من تلفها. وهناك نوع ثالث يشتغل به البدو الرعاة؛ ألا وهو بيع جلود أغنام القراقول، وهو منشط نقدي جيد. وهنا تعتمد التجارة على الطلب العالمي، وقوانين الحكومة، ومختلف التجار المصدرين بالجملة.

وتتنوع علاقة البدو الرعاة بالسوق في أفغانستان، حيث قام العرب، والبشتون مؤخراً، في قَطَغَن، بتطوير نظام رعي موجه توجيهاً حضرياً يستفيد من وجود قرى شتوية دائمة بالقرب من المراكز الحضرية، ولم تكن سياسة هؤلاء ملائمة لجميع البدو الرعاة، إلا أنهم في تكيُّفهم مع الظروف البيئية، وفرص التسويق، واختيار التخصص بالرعي، انشغلوا بمناشط أوسع مدًى مما كان يُظن في الغالب. وهذه ليست ظاهرة جديدة، كما هو موضح في الفصل الأول. فلقد وصفت لي امرأة عجوز كيف أخذ والدها أغنامًا إلى بخارى لبيعها هناك قبل أن يصبح في قَطَغَن سوق، وكيف أنه رجع ومعه حقيبة من القطع الفضية (التنكات)(*). وكما تتذكر فقد كان يجعلها تجلجل من أجل بهجة أطفاله. ولقد رسخ في اعتقاد العرب تقليدياً أن الأغنام مثلها مثل (النقود على الحافر). ولقد وضعت كل من اتصالاتهم التقليدية بالسوق وسلوكهم تجاه أغنامهم الأساس للتغير إلى الإنتاج الكامل للماشية في قَطَغن.



العرب في هجرتهم السنوية من إمام صاحب في قَطَغن إلى جبال بدخشان بحثاً عن الكلأ حيث تستغرق الرحلة ثلاثة أسابيع

(*) نوع من العملة النقدية من الفضة. مفردها «تنكه» كما هي عملة كازاخستان، وذلك بعد استقلالها عن الاتحاد السوفيتي.

الهجـرة

عندما يذهب بدو قَطَغن إلى الجبال، فإنهم يذهبون في جماعة. وتدخل جبال بدخشان مجموعات كبيرة من الأغنام، تتبعها قوافل من الجمال. ويتجه البدو من إمام صاحب إلى درواز، أما أولئك الذين قدموا من جنوب قَطَغَن، فيتجهون إلى بحيرة شيوه. وهناك عدد محدود جداً من الطرق والممارّ، ولذا يتحرك البدو وكأنهم تيار سائل فوق مسلك يمكن التنبؤ به. ورغم أن الهجرة تستغرق ثلاثة أسابيع فقط، إلا أنهم يقيمون علاقات نافعة بينهم وبين قرى معينة يمرون عبرها.

وهناك نوع من الصراع بين القرويين والبدو حول التدمير المحتمل، أو ذلك الذي يحدث بالفعل للمحاصيل. ومقدار هذا التدمير في الحقيقة ضئيل للغاية؛ لأن البدو حريصون على إبعاد حيواناتهم عن الحقول. وفي معظم الأحيان تنشأ المشكلة من المزارعين الذين يصرون على الزراعة على الممر الرئيسي للهجرة، ثم بعد ذلك يتشكون من أن قمحهم قد دهسته ماشية البدو. ويؤكد البدو بشكل له ما يبرره أن مزارعي السهل يحاولون دائمًا توسيع حقولهم لتضم كل منطقة مفتوحة، مما يجعل من المرور - ناهيك عن إقامة المخيمات - أمرًا صعباً. أما الصراع الآخر، فهو حول الكلأ. فبينما يدفع البدو حيواناتهم دفعاً بأسرع ما يمكن في فصل الربيع، يقوم كل قطيع برعي القليل حتى يصل إلى الجبال. ورغم ذلك، فإن مئات الآلاف من الأغنام تعبر، ولدى المزارعين مقولة يرددونها، وهي: «أنتم هنا ليوم واحد، أما نحن، فيجب أن نستخدم هذا المرعى طوال الوقت». ثم بعد ذلك يحاولون إقناع البدو بالرحيل، وذلك بادعائهم أن هناك بقعةً أفضل إلى الإمام، أو أنه لم يحدث أبداً أن خيَّم بدو هنا. وعادة ما يتجاهل البدو ذلك. وإذا كانوا بدواً من البشتون، فإنهم يظهرون أنهم متشاكسون، فيختفي المزارعون. أما العرب، فيتمتعون بسمعة أنهم أقل عنفاً، وفي العموم، فهم يقومون بإعطاء المتشكي كوباً من الأرز يعمل على إرضائه.

ورغم هذه الخلافات الصغيرة، فإن المزارعين الطاجيك يقومون بخدمة المهاجرين، والمنشط الرئيسي في الأماكن التي عادة ما يتوقف بها البدو هو بيع العلف. حيث يقوم الطاجيك بحصد حِمْل حمار من العلف، يقومون ببيعه على البدو مقابل ١٥ أفغاني. وهذا ما يرضي البدو، حيث إنه لا يجب عليهم القلق بشأن رعي حيواناتهم الخاصة بالنقل، ويجدون ذلك نوعًا من الصفقات الرابحة حيث إن الطاجيك يكسبون بعض النقود من ذلك، ويحُولون دون أن تعيث حيوانات البدو خراباً في أرضهم، حتى إن بعض الطاجيك يؤجرون حقولهم غير المزروعة في فصل الربيع، وذلك من أجل الرعي فيها. أما في فصل الخريف، فتكون كل المحاصيل مجنية، ويحق للبدو التحرك أينما أرادوا دون مقابل. وبعد بائعي العلف يأتي تجار الأشياء الثانوية، وهم يتاجرون بالفواكه المجفَّفة، أو الحمص المطبوخ، مقابل وزنه من وبر الجمال. وهذه التجارة شائعة بشكل خاص عند الأطفال الذين في الغالب يأخذون سكيناً إلى جمال آبائهم، ويتاجرون بالصوف الذي يقومون بجزه. ويحدث أن تجز أوبار بعض الجمال بالكامل بهذه الطريقة. ويبيع التجار أيضًا أشياء مثل إبر التطريز، ودبابيس الشعر المسطحة المحكمة الانطباق ذات اللون القزحي، وقيثارات الفم. وفي الصباح عندما يغادر البدو يأتي في الغالب صبية يكنسون بعر الحيوانات لأخذه إلى البيوت كي يستخدم وقوداً.

في الممار الجبلية الرئيسية، حيث يجب على البدو نزول بعضهم مع بعض، توجد أسواق مؤقتة. وعلى الطريق إلى درواز يوجد أول سوق على المدخل إلى منزل دشت بالقرب من شهر بزرك، ويوجد الثاني في يوبون في راغ. وتدوم هذه الأسواق مدة أسبوعين فقط. وتشبه هذه الأسواق المؤقتة المعارض الكبيرة. وحيث إن المساحة محدودة للغاية في يوبون يجد البدو أن خيامهم قريبة جدًا بعضها من بعض. وقريبًا من هناك توجد أربع خيام بيضاء تضم التجار الطاجيك الذين يقومون ببيع عكاكيز الرعاة (وهي من إنتاج المنطقة) والبيض والحلوى وثمر التوت الطازج والمجفف

والشاي والكيروسين والأدوية وأدوات الخياطة والأقمشة والزيت والأحذية التي لا تغطي الكعب، وتلك التي تصل إلى السيقان، والألبسة المطاطية المانعة للحمل (وهي تستخدم في الغالب كبالونات). وفي الحقيقة كل ما هو مطلوب في إعادة تجهيز الأسرة البدوية. ويستمتع البدو بهذه المعارض، ويحتوي الشاي بكثرة، ويتبادلون الزيارات. وفي اليوم التالي يرحلون ويُشغَلُ المكان بمجموعة أخرى من البدو الجدد. وبعد أسبوعين لا توجد علامة من هذه التجارة. ويختفي هذا النشاط. وبعد مغادرة هذه الأسواق المؤقتة يدخل البدو مراعيهم (أيلاق) في الجبال المرتفعة.

أراضي بدخشان المرتفعة

تغاير التركيبة الاقتصادية للوديان بزراعتها المزوَّدة بنظم الري ومحاصيلها التصديرية وطرقاتها وأسواقها، تلك الخاصة بالمناطق الجبلية تماماً. وتعتمد هذه المناطق الجبلية على الزراعة المطرية، وتسمى (للمي)، وتفتقر إلى الطرقات والأسواق، وزراعتها موجّهة بالكامل للأغراض المعيشية تقريباً. والقرى هنا معزولة، وفي بعض الحالات تستغرق الرحلة أسبوعاً مشياً على الأقدام إلى أقرب سوق. ويعد النقد سلعة نادرة، وتؤدي المقايضة ومبادلة السلعة بالسلعة دوراً اقتصادياً مهماً. هذه هي منطقة الأيلاق، منطقة مرعى الصيف بالنسبة إلى بدو قَطَغَن.

يُعد وجود البدو في بدخشان قوةً مهمة، ولو فصلياً. فهم يمثلون روابط بين الأراضي المنخفضة والأراضي المرتفعة، ولذا فهم قادرون على الاستفادة من الفوارق الإقليمية. ولقد أقام البدو في مناطق بدخشان الجبلية علاقات تكافلية مع مزارعي الجبال أفادت كلتا المجموعتين من الناحية الاقتصادية، ومع ذلك، فمن الناحية الاجتماعية هناك تفاوت كبير بين الطاجيك الذين يقطنون الجبال والبدو. ورغم أن هذا القول ينطبق على الكثير من البدو، سواء العرب أم البشتون، إلا أن القضايا المحددة سوف تستعرض

التداخل من منظور العرب. وحيث إن العرب لا يحبون الطاجيك الذين يبادلونهم الشعور نفسه عادة، إلا أنه يظل الأمر ضرورياً للوصول إلى صيغة من التعايش. وكما سنرى، فإن هذا التوازن يتم تحقيقه في حينه حسب الأوضاع، فلقد لحظت كل شيء، في غضون فترة من الوقت بعد الظهر، من العداء الكامل إلى الحفاوة البالغة. وسوف يكون التركيز في هذا الجزء منصبًا على التداخل الاجتماعي وجذوره الاقتصادية.

العرب في المرعى (أيلاق):

يُعد الطاجيك في جبال بدخشان أناسًا مزارعين رُحَّلاً. ويقومون بزراعة القمح والشعير بشكل رئيس على أراضيهم بجانب تربية الماعز والماشية. وهم منعزلون تمامًا، حتى بالمقاييس الأفغانية، وليس بمقدورهم بسهولة طرح الفائض الذي ينتجونه. لهذا فالبدو يوفرون بانتقالهم إلى قلب هذه المنطقة سوقًا مهمة للطاجيك، بوصفهم مستهلكين أساسيين للقمح. وبخلاف النمط في الأراضي المنخفضة، فإن الصفقات الشخصية تتم خارج منشأة السوق. وإذا ما كان الوقت شتاءً، فإن البدو ينشغلون بتبادلات معقدة تتم عن طريق السوق، أما في الصيف، فهم ينشغلون بصفقات شخصية ليس لها علاقة بالسوق.

ويشتري العرب خلال تجهيزهم للذهاب إلى المرعى (أيلاق) أرزاً كافياً ليفي باحتياجاتهم خلال الصيف. ويعد الأرز رخيصاً نسبياً في إمام صاحب، إلا أنه غير متوفر ويظل سلعةً كمالية في بدخشان الجبلية. ولا يحمل العرب معهم القمح إلى الجبال، ولكنهم يشترونه محلياً من هناك. كما أن الأعداد الكبيرة من البدو في الجبال تسبب طالباً كبيراً على القمح. وهذا يُعد نعمةً بالنسبة إلى المناطق التي تزرع القمح. وفي السنة التي يكون فيها المطر جيداً أو متوسطاً يتمكن الطاجيك من إنتاج فائض كبير؛ ذلك لأنهم يقومون بزراعة أكبر قدر ممكن من الأرض اعتماداً على

النظرية التي مؤداها أنه إذا ما كانت سنة قحط، فإن زرعهم المكثف سوف يثمر عائداً كافياً. ويعتمد العرب من إمام صاحب الذين يمضون الصيف في بدخشان على منطقة راغ، التي هي إقليم من بدخشان، من أجل تزويدهم بالقمح. وحيث إن درواز تعد تقليديًا منطقة ذات عجز في الحبوب، لذا فإن البدو الذين يمضون الصيف هناك في الغالب يسافرون مسافة تستغرق يومين أو ثلاثة إلى الجنوب ليصلوا راغ من أجل شراء الحبوب. وإذا كان المحصول غير ناجح، فإن لدى البدو حيوانات حمل الأمتعة للقيام بالرحلة الطويلة إلى رُستاق حيث يتوفر القمح دائمًا.

ولكون القمح شيئاً ذا حجم كبير يصعب نقلُه، فهو عملياً غير قابل للتصدير في طرقات الجبال الوعرة. وبما أن البدو يشترون في الموقع، ولديهم الحيوانات التي تقوم بنقل القمح، فبإمكان الطاجيك بيع قمحهم رغم عدم وجود الأسواق ووسائل النقل. وفي مقابل القمح يقوم البدو بتقديم سلعة ذات قيمة، ألا وهي النقد.

وتتم الصفقات التي تخص القمح على أساس فردي. حيث يأخذ البدوي حميره ويذهب إلى قرية يعرف أن فيها فائضاً. ويمكن الحصول على هذه المعلومات عن طريق سؤال البدو الآخرين، أو الطاجيك، أو عن طريق التنقل من قرية إلى أخرى. وتتم المساومة بين البدوي والمُزارع على النوعية والسعر حتى يتفقا. ورغم أن هذه الصفقة شخصية، إلا أنها ليست بالضرورة ودية. فلدى كل من العرب والطاجيك الكلام الحَسَن الذين يقولانه حول بعضهم البعض، وهو قليل، إلا أنهما يشتركان في مصلحة متبادلة لإتمام صفقة. ويحتمل أن يصدر من كلا الجانبين أشياء صغيرة تدل على عدم الاحترام للآخر. وقد ذهب عربيان إلى قرية لغرض شراء قمح، فاشتريا خمسين سيرًا بقيمة ٣٧,٥ أفغاني للسير الواحد، فشعرا أن هذا السعر جيد، إلا أن أحدهما علق قائلاً: إن ذلك الطاجيك الأخرق لم يقدم لهما شاياً على الأقل.

يتم الشراء بكميات كبيرة في المرة الواحدة، لذا فإن شراء القمح يجب أن يتم مرة

أو مرتين فقط خلال الصيف. ويقوم العرب بتنظيف القمح من الأوساخ والحصى، ويأخذون بعضًا منه إلى أحد طواحين الماء المحلية القريبة من مخيمهم الصيفي. ويقوم الطاجيك بعملية الطحن وتموين القمح أيضًا. وفي العادة يتم طحن حوالي عشرة سيرات في المرة الواحدة، وذلك من أجل أن يكون طحين القمح طازجًا حتى يخبز، ويتلقى الطحان ١/٢٠ من الطحين أجراً. إن عملية شراء القمح والطحن تجعل أهل المخيم يتحركون إلى حد ما باستمرار بين المرعى (أيلاق) والقرى. وتتسم العلاقات مع القرى المجاورة التي توجد بها مطاحن بالحفاوة والود أكثر من العلاقات مع تلك القرى الأبعد، التي يشتري منها البدو القمح.

ويشتغل الناس في قرى الجبل في بدخشان بالزراعة للأغراض المعيشية. وهم ليسوا مرتبطين بالاقتصاد النقدي. إلا أن هناك بضائع - مثل الملح والأدوات الحديدية والشاي والأقمشة - لابد من شرائها بنقد من سوق بعيدة. ويقوم القرويون بالرحلة الطويلة إلى الأسواق الرئيسية في رُستاق أو فيض آباد مرة أو مرتين خلال الصيف، ويجد سوق البدو العناية والتعهد؛ لأنه يوفر النقد بسهولة لحمله وصرفه في تلك الأسواق، وذلك بتحويل الفائض من الحبوب إلى نقد يمكن استخدامه في السوق. وحيث إن البدو يعرفون حاجة بدخشان الماسة للنقد، فإنهم يقومون بإحضار القدر الكافي منه، من الفئات الصغيرة، وذلك كي تفي بمصروفاتهم الصيفية. وبالنسبة إلى البدو القادمين من قَطَغَن، حيث يتوفر النقد بكثرة، فإن هذا الأمر لا يمثل مشكلة. والنتيجة هي أن الشخص يمكنه شراء أي شيء تقريباً في بدخشان الجبلية مقابل النقد الذي يقيم له قاطنو بدخشان وزناً خاصاً، إلا أن الشخص لا يمكنه بيع أي شيء تقريباً إلى قاطني بدخشان مقابل النقد. ولديهم دائمًا الاستعداد للمقايضة، إلا أنهم غير مستعدين للشراء. فهم لا يريدون أن يضيعوا قابلية تحويل النقود في صفقة خارج السوق. لقد وردتني هذه المعلومة عندما أخبرني بعض العرب

أنه يمكنني أن أربح كثيراً ببيع بندقيتي للطاجيك. فأبديت تذمري من أن الطاجيك فقراء مدقعون، وليس لديهم النقود لشرائها. فقام شخص يدعى غلام سخي لديه أعمال كثيرة مع الطاجيك بتصحيح مقولتي قائلاً: «إن بعض الطاجيك أثرياء جدًا، ولكنهم لا يحبذون الشراء بالنقد، فهم يحبون المقايضة». فالفقر وعدم تملك النقود ليسا الشيء نفسه.

يُعد بيع القمح للبدو مقابل نقد أهم مظاهر العلاقة التي تربط العرب بالطاجيك، وذلك فيما يتعلق بعدد الناس المعينين. كما تعد تجارة المقايضة بالأغنام والماعز التي تتم في الجبال ذات أهمية بالنسبة إلى الطاجيك. وبخلاف البشتون في الهزاره جات، فالعرب ليسوا بدو تجارة (Ferdinand 1962). وهم ليسوا غافلين عن الأرباح المحتملة، إلا أنهم يفضلون المقايضة نشاطاً جانبياً، ولا يضيفون قرضاً للبضائع؛ فصفقة المقايضة تامة بنفسها.

يتمركز سوق المقايضات حول معز الطاجيك وأغنامهم. فالطاجيك يقومون بتربية حيوانات كثيرة، إلا أنه بسبب أحوال الشتاء القاسية، فإن العدد الذي يمكنهم الإبقاء عليه محدود للغاية.

وتخص بعض الحيوانات الاستعمال المنزلي، حيث توفر البقر الحليب، وتنتج الثيران التي تستخدم في الحرث، إلا أنها لا تهم البدو من قريب أو بعيد. والدعامة الأساسية لتجارة الحيوانات الطاجيكية مع البدو هي المعز بأعداد كبيرة، فضلاً عن بعض الأغنام.

يستفيد العرب من شيئين اثنين في تجارتهم مع الطاجيك: غلاء جميع البضائع المستوردة إلى المنطقة، والأسعار المنخفضة لماشية الطاجيك. ويفتقد معظم الطاجيك الوسائل لبيع ماشيتهم بأسواق الأراضي المنخفضة؛ وذلك لأن الماشية القليلة العدد التي يراد بيعها لن تكون أبدًا مسوغاً لرحلة طويلة، لذا فبإمكان العربي شراء معز

وبسرعة من أُسَرٍ كثيرة، وتجميع قطيع لا بأس به. ويتم جزء من هذه التجارة بالنقد. وهناك عربي معين من إمام صاحب أحضر معه ١٠,٠٠٠ أفغاني إلى الجبال من أجل شراء أغنام ومعز من الطاجيك، ورغم أن المعز صغار الأحجام مقارنة بأغنام العرب، إلا أنه دفع ٣٠٠ - ٤٠٠ أفغاني لكل عنزة، وتوقع أن يبيع الواحدة في إمام صاحب بـ ١٠٠٠ أفغاني. وكان معظم قطيعه من (ماشية الباب)، وهي المعز التي تقوم بتربيتها نساء الأسر. ولكي يريني ذلك قام بنداء بعض أسماء شائعة تخص المعز، فاستجاب كثير منها.

وفي الإمكان تحقيق منافع من صفقات المقايضة أكبر مما يتحقق بالنقد، وبشكل نموذجي يُحضر العرب معهم أشياء غالية الثمن من السوق، ويعقدون صفقة مع أحد الطاجيك الأثرياء. وفي واحدة من مثل هذه الصفقات استبدلت بندقية عيار ٢٢ بسبع من الأغنام المتنوعة. ولقد ثُمِّنت البندقية بالقيمة التي تكلفها في بدخشان، وهي أكثر بكثير مما تكلفه في إمام صاحب، وتم تثمين عدد الأغنام التي استبدلت بها البندقية بأقل سعر في بدخشان. لذا فإن البدو يحصلون على ربح أولي من المتاجرة الأولى التي تتضاعف بكل بساطة بعد ذلك عن طريق بيع الأغنام بأسعار إمام صاحب. ويقوم عرب آخرون بالمقايضة بالخيول والحمير مع الطاجيك. وتعدُّ خيول الطاجيك وحميرهم من النوع الرديء مقارنة بتلك التي تأتي من قَطَغَن. ويدفع الطاجيك ما يصل إلى ٥٠ بالمائة في بدخشان أكثر مما يدفعه العربي في إمام صاحب للحيوان نفسه. ويؤخذ الثمن بالأغنام والمعز التي تباع في الأراضي المنخفضة بأرباح عالية. وبينما تتمركز معظم التجارة بأيدي المشترين الكبار، فإن ملاك القطعان الصغيرة - وحتى الرعاة - يشتغلون بالشراء أو المقايضة بأغنام قليلة وسيلةً سريعة لجلب النقود. وبسبب ذلك يطلب الرعاة بعض أجورهم مقدمًا ليتمكنوا من المضاربة بماشية الطاجيك.

باستطاعة العرب الاشتغال بهذه التجارة؛ لأن قطعانهم مجاورة في الجبال، وبإمكانهم بكل سهولة إيواء الأغنام التي يحصلون عليها وتسمينها في مراعيهم. وفي نهاية الصيف عند عودة البدو إلى الأراضي المنخفضة، فإن ضم حيوانات الطاجيك التي قاموا بشرائها إلى قطعانهم لا يعد عملاً إضافياً. ورغم أن الطاجيك متنبهون إلى الأرباح الطائلة التي يحصل عليها العرب، إلا أنهم راضون عن المتاجرة بالفائض من حيواناتهم التي لا يجدون لها سوقاً أفضل من ذلك.

تجثم مراعي العرب مباشرة فوق قرى الطاجيك. وكملاك لهذه المراعي، فالعرب يحاولون الإبقاء على علاقات ودية مع القرى الأقرب إليهم، وذلك لأنهم يعبرونها باستمرار، ويستخدمون مرافق القرية مثل مطاحن الدقيق التي تعمل على الماء. ورغم العداء الشائع بين القرويين والبدو، إلا أن الأفراد الطاجيك والعرب في بعض الأحيان يصبحون «أصدقاء». ويبدأ الطاجيكي الذي يتقدم للعربي ويدعوه لتناول الشاي والخبز، علاقة (رفيق) التي تعني صديق القرية. وكقاعدة، فإن كلاً من الطاجيك والعرب يعززان كرم بعضهما البعض بحقد وبغضاء فقط، وربما يرفضان بعضهما بالكامل، بيد أن هذه الدعوة تعد استثناءً للقاعدة. ومن ذلك الوقت (وقت الدعوة) فصاعدًا يقف العربي وهو في طريقه من المرعى (أيلاق) وإليه على بيت الرفيق لإمضاء الليل. وتعد هذه العلاقة شخصية، ولا يمكن أن تنقل إلى شخص آخر. ولقد كنت بصحبة عربي لديه صديق في القرية، أمضينا الليل في بيته، وكان معنا في السفر خمسة عرب آخرون أمضوا الليل على تخوم القرية، حيث انضممنا إليهم عند الفجر. لقد كانوا غير مقبولين في هذا البيت. ويجب أن يكون لدى الطاجيكي الذي يبدأ علاقة (رفيق) فائض من الخبز والشاي ومنزل خاص لإيواء الضيوف. ولقد قام الطاجيكي الذي أمضينا الليل عنده باستضافة صديقي العربي أكثر من ثلاثين سنة. وفي المقابل يقدم العربي خدمات للطاجيكي. ولأن البدو يقومون بعدة رحلات

إلى فيض آباد خلال الصيف، ولديهم حيوانات خاصة لحمل الأمتعة، فإن الطاجيكي سوف يطلب من صديقه أن يحضر له بعض الأشياء الصغيرة؛ مثل القماش، أو طقم من الثياب يدفع ثمنها. ويوفر العربي البضائع بثمنها، ويقوم بإيصالها عند عودته. ورغم أن الخدمات المقدمة من كلا الجانبين تقريبًا صغيرة، إلا أنها تقدَّر تقديراً عالياً. فالعربي لديه مكان مضمون يبيت فيه، ويأكل بالقرب من مرعاه (أيلاق) الذي ربما كان على بعد نصف يوم سيراً على الأقدام في منطقة مشهورة بأنها خِلْوٌ من الضيافة. وبالمقابل فإن الطاجيكي يحصل على البضائع الصغيرة التي تتطلب بدون تلك العلاقة رحلة طويلة، ونتيجة لذلك، فإن معظم العرب لديهم أصدقاء في القرى بين مكان أو آخر.

تربط العلاقات التي تقام في الجبال أيضاً الطاجيك باقتصاد الأراضي المنخفضة، وحيث إن الشتاء في بدخشتان قاسٍ جدًا، يبقى القرويون في منازلهم أشهراً دون انقطاع. ويغادر كثير من الشباب الجبال قبل الجليد، من أجل البحث عن عمل في قَطَغن. ويعد وجود صديق يعيش في قرية هناك وسيلة طيبة للحصول على عمل. ويقوم كثير من ملاك القطعان العرب بتوظيف الطاجيك للقيام بأعمال الشتاء، ويحصل الطاجيك على هذه الوظائف عن طريق مثل هذه العلاقات. ولا يكتفي الصديق العربي بتقديم الطاجيكي لصاحب العمل، ولكنه يفاصل في الأجور ليتأكد من أن الطاجيكي لم يتعرَّض للخديعة. وتدعم أواصر الزواج - بعض الأوقات - الروابط القوية بين الأسر العربية والطاجيكية، رغم أنها تسير باتجاه واحد، حيث إن العرب يتزوجون نساء الطاجيك ولكنهم يرفضون تزويج النساء العربيات لهم.

يلعب الطاجيك الأثرياء دور المضيف لكثير من العرب الذي يمتلكون قطعاناً كبيرة في المنطقة. ويقوم الطاجيك بتخزين المؤن من أجلهم، وإطعام رعاتهم عندما يعبرون. وعلى هذا المستوى تكون المعلومات والاحترام هي أهم الاعتبارات. ويقوم

هؤلاء الطاجيك برحلات متكررة للأراضي المنخفضة، ويتوخون كسب صداقة الرجال ذوي التأثير هناك. بالإضافة إلى ذلك، فإن بإمكانهم طلب الكماليات من الأراضي المنخفضة التي باستطاعة البدو إيصالها خلال الهجرة، وفي إحدى الحالات طلب أحد التجار الطاجيك سجادة كبيرة من الأراضي المنخفضة، وعندما وصلت كما ينبغي قام بتقديم ربحٍ كبيرٍ للعربي الذي اشتراها له.

تجارة الملح:

لابد أن يشتري كل من الطاجيك والعرب الملح لأنفسهم ولحيواناتهم. إن تجارة الملح هي الحافز الذي يجبر الناس على القيام بالرحلة الطويلة الشاقة إلى فيض آباد. وكما هو موضح في الفصل الثاني، فإن الملح غالي الثمن في بدخشان، ومن الصعوبة أيضاً نقله؛ لأنه ليس بالإمكان استخدام الممار الجبلية الضيقة سوى بخيول الأحمال والحمير. وتبعًا لذلك، فإن البدو ربما قاموا برحلتين أو ثلاث رحلات إلى فيض آباد من أجل الحصول على الملح الذي يحتاجونه. ويختص بعض العرب بهذه التجارة، ويعملون بائعي جملة لدى العرب الآخرين على مستوى المنطقة. ورغم أنهم ربما باعوا الطاجيك في بعض الأحيان، إلا أن العرب ليس بمقدورهم سد احتياجاتهم، لذا فإن الطاجيك لابد أيضًا من أن يذهبوا إلى فيض آباد أو رُستاق بأنفسهم.

تعد تجارة الملح عصب الحياة لسوق فيض آباد، ويباع الملح المستجلب على الشاحنات من طالقان على شكل كتل كبيرة، أو على نحو مجروش خشن. وحيث إن المزارعين الطاجيك مكتفون ذاتياً بشكل أساسي، ولولا حاجتهم في الحصول على الملح لكان باستطاعتهم تجنب السوق نهائياً، أو على الأقل مدة طويلة من الزمن. وعندما يكونون في فيض آباد، فإنهم يستغلون هذه الفرصة لشراء القماش والكيروسين وعلب الكبريت والأدوات الحديدية والبضائع الأخرى التي لا تتوفر إلا في السوق. ولا يشتري

البدو سوى الملح؛ حيث إنهم يعتقدون بأن كل شيء هناك مبالَغٌ في سعره. وكما هو ملحوظ في البداية، فإن النقد ضروري من أجل عقد الصفقات في السوق في فيض آباد، وهذا ما يوجد اهتماماً كبيراً بين الطاجيك للاتجار مع البدو.

وبمقاييس طاجيك الجبل، فإن سوق فيض آباد يعد مثالاً لعالم السوق الموجه مالياً. فهناك يباع الغذاء ويشترى، والأشياء متوفرة فقط بشراء النقد، وهناك شاحنات تستحق المشاهدة، إلا أن سوق فيض آباد ينمُّ عن توجه السوق للأغراض المعيشية وعن افتقاره إلى الترابط مع بقية اقتصاد أفغانستان؛ لسببين:

أولاً: هناك جزءٌ كبيرٌ من السوق مخصَّص للملح. والملح يباع في جميع أسواق أفغانستان، إلا أنه في فيض آباد يؤدي دوراً كبيراً.

ثانيًا: لا يوجد سوق أغنام (كوسفند بازار) يشابه ذلك الموجود في إمام صاحب، حيث يتم تسويق ماشية قليلة جداً في فيض آباد، ومن الصعوبة بيع الحيوانات أو شراؤها هناك. والانطباع السائد هو أن إنتاج المنطقة الداخلية يصل منه القليل جداً إلى فيض آباد. ولا يوفر السوق هنا سوى احتياجات الناس الذين يملكون القليل من النقد للصرف. ويكشف مسح يتعلق بأحوال الأعمال في المدن الأفغانية أن المكان الوحيد الذي تبين أنه أقل رفاهية مما قيل عنه في الماضي، والذي أشار سكانه بأن الأحوال التجارية فيه قد تدهورت هو فيض آباد(Fry 1974: 48) .

الفصل الخامس

تحويل النظام الرعوي إلى نظام تجاري وأثره في العرب

في عام ١٩٦٥م أحدث العرب وآخرون من البدو الرعاة في قَطَغَن تغييراً أساسياً في تنمية تنظيم الاقتصاد الرعوي. وكان ذلك بتبديل طريقة الدفع التقليدية التي تتم عن طريق الدفع بالنوع إلى العمالة، بأجور نقدية. ولقد تم التغيير في غضون سنة واحدة فقط من قبل كافة المجموعات العرقية استجابةً لتضاعف أسعار الأغنام المفاجئ. لقد كان الدفع بالنوع يشكل حصناً رئيسياً في الإبقاء على نظام الرعي موجهًا للأغراض المعيشية العائلية. وكان لإلغائه أثر عميق في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي في نظام الرعي العربي. وفي السنوات العشر التي تلت هذا التغيير توقفت كثير من الأسر عن الهجرة، ورغم ذلك، فقد كان اعتمادها على الاقتصاد الرعوي. وأصبحت تربية الأغنام تجارية، لدرجة أنها كانت تدعم أرباب الأغنام الغائبين. وقد انحسرت قيمة عملُ المرأة، وأصبح التفاوت بين الطبقات الاقتصادية أكثر وضوحاً.

ومن أجل تفهم هذه التغييرات يجب علينا أن ننظر في اتجاهين:

الأول: أنه كانت هناك عوامل خارجية عن سيطرة العرب أوجدت وحافظت على بقاء ارتفاع الأسعار المفاجئ الذي جعل العرب يعيدون تنظيم علاقات العمل التقليدية الخاصة بهم، والتي تعتمد على الأسرة، إلى عمل تجاري يعتمد على فِرَق الرعاة المستأجرين. هذه العوامل الخارجية تحمل في طياتها تطورات اقتصادية وسياسية داخل أفغانستان، وصراعات سياسية دولية وتجارة متنامية داخل المنطقة. وكل من هذه وتلك ليست خارجة عن سيطرة العرب فحسب، ولكنها أيضاً، وبشكل كبير، غير معروفة لديهم. ومع ذلك، فقد تجاوب العرب مع هذه الضغوط التي قاسوها بشيء

يعونه تماماً، ألا وهو أسعار الأغنام. ومن جانب، فإن هذه التغيرات كانت النتيجة غير المباشرة لمشاريع التنمية المختلفة، إضافة إلى النتائج التي كانت أكثر عمقًا مما تبينه أولئك الذين قاموا بالتخطيط، وخصوصًا عندما تكون التغيرات مُقنعة بزي بدوي تقليدي، ولم يتم تسجيلها عن طريق ضروب من المسح تعتمد القياسات الاقتصادية.

والثاني: هناك مجموعة أخرى من العوامل الداخلية. فقد كانت الاستجابة الناشئة من الضغوط الخارجية منطقيًا هي التغيير من الدفع بالنوع إلى الأجور النقدية. والسبب في ذلك: أن الأجور كانت آخر سمة رئيسية غير تجارية للاقتصاد الرعوي. وبعد أن تم هذا التغيير استجاب النظام نفسه بشكل تلقائي للعامل الجديد، واتخذت من جديد القرارات التي كانت تؤخذ «في السابق» بطريقة مألوفة، وذلك في ضوء وضع جديد. وقد أكد أهمية الدفع بالنوع بالنسبة إلى نظام الرعي التقليدي الذي يعتمد على الأسرة غيابه، وفجر إلغاؤه الكثير مما كان كامناً في نظام قام على تكييف الرعي في قَطَغن للأغراض التجارية. وتدريجيًا أصبح العرب هم المربِّين للماشية في قَطَغن.

الخلفية

كانت قَطَغن دائماً منطقة خصبة، إلا أنها تفتقر إلى الطرق من أجل تسويق الفائض من إنتاجها بشكل فعال.

وفيما يتعلق بالحبوب، فإن إنتاجها في هذا البلد محدود لكونه غيرَ قابل للبيع. وفي مقدور أي رجل أن يختار الحصول على أرض لزراعتها شريطة أن يدفع ثُمُن الإنتاج للأمير. ويمكن شراء كيسٍ كبيرٍ من القمح يزن نحو ٢٠٠ رطلٍ بروبية واحدة، وفي كثير من الأماكن يمكن الحصول على كيسين بالمبلغ نفسه. أما الشعير، فهو أرخص، وكيس الأرز بروبيتين، وخمسون رطلاً من الدقيق بروبية. وربما لا يوجد بلد على

الأرض يمكن أن تكون المعيشة فيه مدعومة للأرخص والأفضل مثل هذا البلد. ورغم أن النقود نادرةٌ، إلا أنه لا يوجد فقر مطلق. ولقد مضى على وجودي هنا ثلاثة أشهر، ولم أر قط رجلاً بأسمال بالية (Burnes et. al. 1839: 131).

وبالمقارنة، فقد كانت الأسعار أكثر ارتفاعًا بصفة كبيرة في كابول في الوقت نفسه.

للروبية الواحدة	كابول	تركستان
القمح	٨ سيرات	٢٠ سير
الشعير	٩ سيرات	٢٤ سير

(المرجع السابق، ص٢٨).

واستمر هذا الفارق بالسعر بين كابول وقطغن، فقد تضاعفت أسعار كابول خلال الثلاثينيات من القرن التاسع عشر مرتين ونصفًا إلى ثلاث مرات حتى افتتاح ممر سالانج عام ١٩٦٤م (Vavilov and Bukinich 1929: 609; Schurmann 1962: 405-410). وبعدها اختلفت أسعار الحبوب بشكل عشوائي دون أن يكون في منطقة ما أسعار أعلى أو أقل بشكل ثابت (Fry 1974: 58-59). ومن الواضح أن النقل كان يشكل عائقًا مانعًا أمام الاقتصاد في قَطَغن.

وبالرغم من هذا العائق فقد مرت فترة تنمية مذهلة في السنوات العشرين ما بين الأعوام ١٩٣٥-١٩٥٥م. وكما هو موضح في الفصل الأول، فإنه خلال هذه الفترة تم تمويل التنمية بواسطة رأسمال أفغاني خاص، وأصبحت مستنقعات قَطَغن هي المنطقة الرئيسية لإنتاج القطن في أفغانستان. ولم يتطلب تصدير هذا القطن إلى الاتحاد السوفياتي طرقاً جيدةً. ورغم أن الطريق غير معبَّد عبر الهندوكش عن طريق ممر شيبر، فقد كانت قطغن خلال هذه الفترة غير متصلة بكابول بشكل محكم. لقد منحت التنمية القطرية قَطَغن قاعدة صناعية صغيرة أصبحت فيما بعد المحور الاقتصادي للمنطقة. إلا أن التنمية في قَطَغَن كانت مدهشة. ويرجع ذلك - بشكل كبير وبكل بساطة

- إلى أنها لم تحدث في أي مكان آخر في البلاد. وازدادت المنطقة ثراءً، إلا أن اقتصادها لم يندمج في الاقتصاد الوطني، ولم تُستغل إمكاناتها الزراعية بالكامل.

أحدثت المرحلة الأولى لهذه التنمية تغيرات قليلة بين العرب. ولم ينتفع نظام الرعي بشكل كبير من النمو الإقليمي، وفي الحقيقة لقد نظر العرب إلى الهجرة المتزايدة للبشتون وتزايد الأرض المزروعة نظرة سلبية. إنها المرحلة الثانية للتنمية التي أوجدت بنية أساسية في المواصلات، كان لها أثر بحجم أثر إيجاد المراعي الخاصة في العشرينيات من القرن العشرين.

وفي عام ١٩٥٣م قامت الحكومة بالسيطرة على نصف رأس المال في شركة القطن سپسين زر، التي قامت بتنمية قَطَغَن (Fry 1974: 88-89). وهذا العمل وضع علامة البداية لرسملة الدولة في أفغانستان. وغالبًا ما يشار إليها على سبيل الدفاع على أنها «اشتراكية» من قبل الدولة. وقد درَّ هذا العمل على الدولة أرباح مؤسسة كاملة؛ ذلك لأنه لا يوجد مجهود حقيقي قامت الدولة بتقديمه في المنطقة بعد ذلك. ولكن، بعد عام ١٩٥٥م، بدأت المساعدات الأجنبية تصل إلى أفغانستان. وبينما كانت هذه المشاريع تخفق في الغالب إخفاقًا ذريعًا في إيجاد التنمية الداخلية، كما هو الحال في وادي هلمند، إلا أنها وفَّرت البنية الأساسية للمواصلات التي أفادت قَطَغَن أكثر من أية منطقة أخرى خارج كابول نفسها. ومن خلال هذه المشاريع أصبحت قطغن أكثر اندماجًا في الاقتصاد الوطني الأفغاني. وهذا ما سحب الإنتاج الرعوي من نطاقه الذي كان موجَّهًا للأغراض المعيشية، وأدخله في الاقتصاد النقدي على نطاق واسع.

أسباب ارتفاع أسعار الأغنام

يعد ارتفاع أسعار الأغنام في قَطَغَن وتأثيره القوي على البدو الرعاة هناك أمرًا مهمًا بالنسبة إلى الاقتصاد أيضًا. وهناك أربعة عوامل لها علاقة بذلك:

١- كان الاقتصاد في قَطَغَن موجهاً توجيهاً تجارياً أكثر من غيره في المناطق الأخرى حتى قبل وصول مشاريع الإعانة العالمية.

٢- ربطت مشاريع بناء الطرق قَطَغَن ببقية أفغانستان والاتحاد السوفياتي.

٣- كان هناك زيادة في الدخل المنتقل في البلد نتيجة للإعانة الأجنبية.

٤- أبقى تهريب الأغنام الدولي لتلبية الطلب الأجنبي على الأسعار مرتفعة.

ليس في الإمكان فصل هذه العوامل تماماً إلا تسهيلاً لمناقشة الموضوع؛ ففي الواقع كان تطبق هذه العوامل سواء في نفس الوقت في قَطَغَن هو سبب الزيادة المفاجئة في قيمة الأغنام. ولقد كانت هذه العوامل خارجية بالنسبة إلى العرب، إلا أنها، مثل اتفاقية ١٨٩٥م التي أتاحت للعرب استغلال مراعي درواز، كان لها تأثير مباشر عليهم العرب. وحيث إن العرب كانوا مهتمين فقط بأسعار الأغنام مقياساً للاقتصاد، فإن علينا أن ننظر إلى أنماط السوق المتغيرة التي أفرزت هذا المناخ الجديد.

تهيئة قَطَغن للتكيُّف مع التنمية التجارية

لقد جعلت المرحلة الأولى من التنمية في قَطَغن منطقة موجَّهة توجيهاً تجارياً أكثر من جميع المناطق الأفغانية الأخرى. فلقد كانت قَطَغن المصدرة الرئيسة للقطن، والمنتجة المحلية للأرز. وفي الاقتصاد الرعوي، فإن الأعداد الكبيرة من أغنام القراقولي في المنطقة كانت ذات أهمية؛ ذلك لأن جلود حملانها هي السلعة التصديرية الرئيسة في أفغانستان للاقتصاد العالمي. وبمقاييس الوقت الراهن، لم يكن الإنتاج غزيراً، إلا أنه جعل كلاً من المزارعين والبدو الرعاة موجهين تجارياً أكثر بكثير من نظرائهم في الأجزاء الأخرى للبلاد. وكانت قَطَغن تشكل جزءاً من الاقتصاد النقدي عندما كانت معظم بلاد أفغانستان تعتمد على الزراعة للأغراض المعيشية وتجارة المقايضة.

كان العرب في قَطَغن يسوِّقون أغنامهم تقليدياً في الأسواق الحضرية. وهذا يعني

أنهم مرتبطون باقتصاد السوق حتى حين تكون عائدات الأغنام متدنية، وقد تبعهم في ذلك البشتون فيما بعد. لذا فإن أي تغيير في السوق كان له تأثير مباشر في العرب. فلقد كانت قَطَغن منطقة يتوفر بها فائض، وقد ظلت أسعار الأغنام متدنية جداً. وفي الثلاثينيات من القرن العشرين أغلق السوق العربي التقليدي في بخارى دونهم من قبل الاتحاد السوفياتي. أما في الداخل، فلم يوفر الاقتصاد الأفغاني بديلاً مناسباً، رغم أن المبيعات في السوق توفر دخلاً كافياً، إلا أن أسعار الأغنام المتدنية كانت مثل المحاصيل المعيشية. فإذا ما زاد الطلب وأصبحت المرافق التسويقية متوفرة، فإنه من الطبيعي افتراض أن الأغنام نفسها ربما بدأت تشبه إلى حد بعيد محاصيل قَطَغن النقدية الأخرى.

بناء الطرق

لقد كانت الطرق السيئة مشكلة أساسية تواجه قَطَغَن كما تواجه بقية أجزاء أفغانستان. وكانت الطرق التي شيدت في الثلاثينيات من القرن العشرين ليست سوى مسالك مفروشة بالحصى. وقد عُد ذلك تقدمًا هائلاً يفوق طرقات الحمير الموجودة في السابق، إلا أن هذه المسالك كان يستحيل عبورها في الغالب، بسبب المطر والجليد. ولم تكن تسمح بتنشيط ومرور التجارة على نطاق واسع. وقد لَحَظَ أحد المحللين بعد أن وصف الأحوال الاقتصادية حتى بدايات الستينيات من القرن العشرين ما يأتي:

«يشبه التنظيم الاقتصادي لأفغانستان بحراً واسعاً تنتشر فيه جزر من المناشط الاقتصادية. وكل منها محصور بقدر يقل أو يزيد في سوقها المحلي، وذلك بسبب المواصلات غير الكافية، بشكل مبدئي» (Wilber 1962 : 62).

ولربما استمر المواصلات بشكل غير محدود لو لم تكن منافسة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. لقد قامت أفغانستان بدور معروف بوصفها

دولة محايدة تحتل موقعاً مميزاً، ولعبت على مخاوف ومطامع كلتا الكتلتين، وخلال السنوات العشرين التي تلت عام ١٩٥٣م حصلت أفغانستان على أكثر من مليار دولار على شكل معونات مختلفة. وأهم ما حصلت عليه أفغانستان هو نظام رائع لشبكة طرق معبدة بما في ذلك ممر سالانج، الذي أُنشئ عام ١٩٦٤م، وجعل من المواصلات في الهندوكش مفتوحة طوال السنة.

لقد تأثرت الطرق وحجم نظامها تأثراً كبيراً بالمصالح الاستراتيجية للقوى العظمى، وذلك على نحو لا يمكن إنكاره؛ فقد كان الاتحاد السوفياتي مهتماً بالطرق التي تربط الشمال بالجنوب، كما كانت الولايات المتحدة مهتمة بتلك التي تربط الشرق بالغرب.

لذا؛ فقد حصلت أفغانستان على طريق متكامل يلف البلاد، ما عدا ذلك الجزء بين هرات وميمنه، حيث لم تكن لا الولايات المتحدة ولا الاتحاد السوفياتي يهمهما من أمرها شيءٌ، وكان من الآثار الجانبية السيئة لهذه المعونة الضخمة عدم رغبة الحكومة الأفغانية في استثمار أموالها الخاصة بها في بناء طرق ثانوية، كان من شأنها ربط المناطق النائية بالطرق الرئيسة (fry 1974 : 58).

وكان الطريق إلى فيض آباد واحداً من أسوا الطرق في أفغانستان، وغالباً ما كان مغلقاً، وإذا ما فتح، فهو لا يخلو من مخاطر. إلا أنه في عام ١٩٧٦م عندما سئل مسؤول من وزارة التخطيط: متى سيتم إنشاء طريق جديد يربط فيض آباد بالطريق الذي أقامة الاتحاد السوفياتي، والذي ينتهي في كشم، أجاب قائلاً: «حالما يريد الروس أو الأمم المتحدة بناءه». وحتى في إمام صاحب، فإن هناك طريقاً ترابياً يصل إلى ميناء شيرخان، ويقع على أحد أطراف الوادي، ولم يتم بناؤه حتى عام ١٩٧٥، ثم بعد ذلك هو بمثابة ملحق لمشروع سوفياتي للحفاظ على استقرار ضفتي وادي آمو.

ورغم عدم الرغبة في تطوير الطريق الثانوية، إلا أن أفغانستان لأول مرة أصبحت

مربوطة عالمياً وداخلياً مباشرة. وبين العام ١٩٥٩م والعام ١٩٦٨م تدنت أسعار الواردات ٤٠ بالمئة، بينما ارتفعت أسعار الصادرات ١٦ بالمئة (الأمم المتحدة ١٩٧١: ٣٧). وقد حُل اختناق المواصلات الذي كان يخنق قَطَغَن، وكان التأثير على الأسعار الداخلية مدهشاً، ففي عام ١٩٦١م كانت أسعار القمح في أكثر المدن غلاءً تزيد بـ١٥٠٪ عن أرخص المدن. والفضل يعود إلى تحسين مرافق المواصلات، في هبوط فوارق السعر إلى حوالي ٣٠٪ بحلول عام ١٩٦٦م (الأمم المتحدة ١٩٧١: ٢٤) وزادت قَطَغن أيضاً فرصتها التنافسية مع المناطق النائية؛ مثل بدخشان، النائية عن الطرق. ولقد عانت هذه المنطق النائية، حيث أصبحت الأشكال التقليدية للتجارة والمواصلات غير منافسة، حتى إن فراي يجادل بأن مجاعة عام ١٩٧١ و ١٩٧٢م لم تكن بسبب الافتقار إلى الحبوب، ولكنها لارتفاع تكلفة الترحيل التي لم تشجع تصدير القمح إلى المناطق النائية المتضررة بقسوة (١٩٧٤ :٥٨).

لم يجد مد شبكة مواصلات إلى الأماكن النائية تشجيعاً، إلا أن بضائع قَطَغَن الوفيرة والقابلة للتلف أصبح بالإمكان نقلها بسهولة. فمثلاً البطيخ المشهور في جميع أنحاء أفغانستان أصبح محصولاً نقدياً لهم، يتم شراؤه بحمولة الشاحنة ، ثم ينقل إلى كابول وباكستان خلال ثمان وأربعين ساعة. أما في الماضي، فقد كان البطيخ لا يمكن تصديره. وفي عام ١٩٧٥ تم نقل حمولة ثلاث طائرات إلى الكويت من أجل افتتاح سوق الخليج الفارسي المربح. وهذا الوضع المريح السهل من المواصلات أثّر حتى في عملية تسويق الأغنام. فقد تم نقل أعداد كبيرة من أغنام الجاري بواسطة الشاحنات إلى المراكز الإقليمية كي يتم التخلص منها بأعداد كبيرة وبأسعار أعلى من المعتاد.

أموال المساعدة الأجنبية

بالإضافة إلى إنشاء الطرق والمشاريع الأخرى توفرت الأموال. وهكذا بعد أن صار

في مقدور قَطَغَن تصدير فوائضها، أصبح الاقتصاد الأفغاني مستعداً لاستيعاب هذه الفوائض. ووجد سكان كابول والمناطق المحظوظة الأخرى أن مدخلاتهم النقدية آخذة في الارتفاع. ولقد ازداد الاستيراد بشكل كبير، ودعم من تدفق المعونات الأجنبية (fry 1947 : 215). وفي الداخل، فإن هذا الدخل المتنامي الذي هو في المتناول قد وضع لرفع مستوى المعيشة؛ وذلك برفع مستوى الغذاء بزيادة اللحم والأرز، وهي من صادرات قَطَغَن. هذا المنحى وخصوصاً مع الطلبات المرتفعة دائماً على اللحوم، ومع الدخول المرتفعة التي في المتناول، لا يزال في مجمله سمة متواصلة تسم الاقتصاد الأفغاني. كما توضح ذلك الخطة القومية للسنوات السبع التي صدرت عام ١٩٧٦م:

> إن الطلب على منتجات الحيوان يعد شيئاً مرناً. ولقد قدر مدى هذه المرونة في أفغانستان بشكل متحد. وبكلمة أخرى، فإن الطلب على اللحوم والمنتجات الحيوانية الأخرى يصعد بنفس التناسب مع زيادة دخل الفرد. علاوة على ذلك، فإن الزيادة في عدد السكان، والزيادة في الدخل رفعت مستوى هذا الطلب، وعززت من مستوى استهلاك المنتجات الحيوانية (وزارة التخطيط ١٣٥٥ هـ: ٨٧).

فالزيادة في الطلب، والمقدرة في نقل البضائع بكل سهولة من قطغن لم تتسبب في انخفاض الأسعار في كابول، ولكنها زادت أسعار مناطق الفائض نحو التكافؤ. وهذا الحظ السعيد بالنسبة إلى المنتجين في قطغن قد تم عن طريق مضاعفة أسعار الأغنام المفاجئ إلى ضعفين عام ١٩٦٥م ، وذلك بعد اكتمال طريق ممر سالانج برمته المفتوح طوال السنة في جميع فصولها. وكانت النتيجة مذهلة، حيث إن رأس الغنم الذي يساوي ٥٠٠ - ١٠٠٠ أفغاني بيع في ذلك الوقت مقابل ١٠٠٠ - ٢٠٠٠ أفغاني، وقد قال العرب: إن الأغنام قد أصبحت «غالية جداً»، ولن يقف الأمر عند هذا الحد؛ إذ استمرت الأسعار خلال السنوات العشر التالية بالارتفاع إلى ٥٠ بالمئة، إلا أن الزيادة لم تكن جذرية كما حدث في عام ١٩٦٥م، ولكنها كانت كافية لأن تجعل من الأغنام «رأسمال نماء» إذا جاز التعبير.

الطلب على التصدير

يمكن تفسير الزيادة الأولية في أسعار الأغنام عن طريق المواصلات الأفضل، وتزايد الطلب المحلي. ويُعزى السبب في ارتفاع أسعار الأغنام المستمر، بمعدل أسرع بكثير من الزيادة في التضخم، بدرجة كبيرة، إلى الأسواق الخارجية، وخصوصاً في إيران. ومن الناحية العملية، فإن تصدير الماشية كان أمراً محظوراً، إلا أن ذلك لم يمنع من قيام تجارة تصديرية حيوية تضمنت ملايين الأغنام.

حتى إن أرقام التجارة الرسمية قد بينت أن التجارة في سلعة الماشية التي تحتل الأغنام ٩٠ بالمائة منها قد وصلت إلى ٣٠ بالمائة من مجموع التبادل الأجنبي الذي حصلت عليه أفغانستان (وزارة التخطيط ١٣٥٥هـ: ٨٦). وبحجم هذه التجارة المسجلة، فإن التهريب إلى إيران ، وبدرجة أقل إلى باكستان، قد كان له تأثير أكبر بكثير في الإبقاء على ارتفاع أسعار الأغنام. وقد ارتفع التصدير إلى إيران بمعدل متصاعد باستمرار إلى حد لا تبدو له نهاية:

في العام ١٩٧٠-١٩٧١م ارتفع عدد الأغنام الحية التي تصل إلى البلاد من أستراليا وجنوب أمريكا إلى ما بين ٢٥٠,٠٠٠ - ٣٠٠,٠٠٠ رأس. ويدَّعي الخبراء بأن مقابل كل بهيمة حية تورَّد بشكل رسمي في العام ١٩٧٠ - ١٩٧١م تصل بهيمتان أو ثلاث من أفغانستان وتركية بطريقة غير رسمية (black 1976 : 403 – 404).

هذا الطلب الضخم استقر فترة محدودة ليرتفع من جديد إلى مستويات أعلى وذلك عندما:

بين العامين ١٧٩١ و ٥٧٩١م تسبب النمو السريع للمدن الإيرانية والزيادة في دخل الفرد ساكن الحاضرة ، في تنامي الأسعار المدفوعة إلى المنتج للحم الضأن ليصل إلى أكثر من ٠٥١ ٪ (المرجع السابق).

ولقد حافظ هذا الطلب الخارجي على ارتفاع الأسعار حتى في مناطق لم يحدث

بها تهريب مثل قَطَغَن ومن الصعوبة تقدير الحجم الحالي للتجارة التصديرية غير الرسمية وغير القانونية، إلا أنه من الواضح أن العرب والبدو الرعاة الآخرين في أفغانستان قد استفادوا بطريقة غير مباشرة من ارتفاع سعر اللحوم في إيران.

التحول إلى دفع الأجور بالنقد

كانت استجابة العرب لارتفاع أسعار الأغنام هي الامتناع عن الدفع إلى العمالة الرعوية بالشياه، والقيام بدفع أجور نقدية بدلاً من ذلك. وليس من الصعب تفهُّم هذه الاستجابة، وفقد كان النظام الرعوي في قَطَغن مبرراً إلى حد كبير في كثير من الوجوه ولوقت طويل. حيث كان المرعى مملوكاً ملكاً خاصاً، والأغنام تباع في سوق حضري بالنقد. لقد كانت العمالة هي القطاع الوحيد في نظام الرعي التي لم تخضع للتعامل بالنقد. وعندما ارتفعت الأسعار كان تأثيرها مباشراً؛ لأن العرب كانوا مرتبطين بالسوق مسبقاً. لقد كان الدفع للعمالة هو الجزء المتبقي من النظام التقليدي الذي استجاب للتوتر. ولقد أوجد الارتفاع المفاجئ في أسعار الأغنام الجانبين المتناقضين للأغنام بوصفها وحداتٍ ذات قيمة بذاتها، وسلعاً للبيع، فالعرب في الحقيقة عاينوا – ولوقت طويل – الأغنام بوصفها سلعاً، إلا أنه ما دامت قيمة الأغنام بالنقود، وقيمة عمالة الرعاة بقيت متساوية ، فإن النظام ظل دون تغيير. وعندما أصبحت القيمة غير متكافئة، فقد استغل البدو الرعاة الأثرياء الفرصة لهدم النظام القديم الذي كانت له تشعُّبات تتجاوز مساواة أجر النقد بالنسبة إلى عدد معين من الأغنام.

لقد أحسَّ العرب بالمشكلة بعمق أكثر مما أحس البدو الرعاة الآخرون، نظراً إلى أنهم كانوا يدفعون إلى العمال بالنعاج، بينما يدفع البشتون بالحملان. ولكن البدو الرعاة في كل المنطقة تحولوا إلى الأجور النقدية؛ وذلك لأنهم جميعاً يتفقون على أن الأغنام أصبحت «غالية الثمن جداً» لاستخدامها في الدفع إلى العمالة. ويتضمن هذا

سياسة موجَّهة للسوق خاصة بالبدو والرعاة الأثرياء الذين أرادوا التأكد من أن قيمة الفائض الزائدة في الأغنام ستعود إليهم.

لقد تم التغيير بسرعة ودون كثير من الاحتجاج؛ وذلك لعدة أسباب:

أولاً: كان عدد ملاك القطعان الذين يستأجرون الرعاة ليس كبيراً جداً، حيث إن العمل الوحيد الذي يستأجر له عامل هو ذاك الذي ليس بمقدور العائلة القيام به.

ثانياً: لأن الكل قام باتخاذ القرار في الوقت ذاته، فإن كل صاحب قطيع احتج بأن كل الآخرين جميعهم قد غيَّروا أيضاً.

ثالثاً: في محاولة لتبرير هذا التغيير؛ فإن أصحاب القطعان قد استخدموا عبارة «سعر مناسب» في جدالهم، واستقر الرأي لديهم على أن الرعي في النظام القديم كان يدفع له الكثير جداً من الشياه مقابل عقد مدته ستة أشهر. أما الآن، ففي سنة واحدة فقط، فإن أسعار الأغنام قد تضاعفت، وليس بمقدور الراعي أن يتوقع سوى «سعر مناسب» مقابل جهده. ويجب أن تكون القيمة النقدية للعدد التقليدي للأغنام مقارنة بأسعار السنة الفائتة، وهكذا يحصل الراعي على القيمة للعدد التقليدي للأغنام مقارنة بأسعار السنة الفائتة، وهكذا يحصل الراعي على القيمة نفسها مثل السنة الفائتة. وفي النهاية، نجحت هذه المجادلة؛ لأن قَطَغن في العموم، والعرب على وجه الخصوص، لديهم نقد كثير بالمقاييس الأفغانية. وقبل أن يحدث التغيير، كان الملاك والرعاة يدركون أن الأغنام هي نقود. فالنقود والأغنام متساويان.

وكانت النقود هي المقياس العالمي للتحويل. وحتى عندما تكون هناك مقايضة، فإن العرب يسومون بالنقود أولاً ويثمِّنون البضائع، ثم يحددون نسبة التبادل. وكذلك اعتبار الأغنام سلعاً أكد السمعة المحلية للعرب أنهم أناس بخلاء أشحَّاء. ولقد تباهى عندي أحد الأوزبك الذين يحترفون الرعي حول العدد الكثير للأغنام التي ذبحها بغية إمتاع ضيوفه، وقارن بين نفسه وبين صاحب قطيع عربي يمتلك ثلاثة آلاف رأس

من الأغنام، وكيف أن هذا العربي لم يذبح سوى ستة رؤوس، بينما ذبح هو ستين رأساً من بين ستمائة رأس يمتلكها. وقد اعترف فيما بعد أحد العرب الذي سمع هذه القصة، بأن العرب بخلاء، إلا أنه علق ساخراً بأنه من الأفضل بيع شاة في السوق مقابل ألفي أفغاني للرأس، ثم بعد ذلك في الطريق إلى المنزل، شراء لحم بما يعادل مائتي أفغاني من الجزار لإطعام الضيوف.

تقبل كل من الراعي وصاحب القطيع معادلة الأغنام والنقود. وأَضْفَتْ هذه المعادلة تبريراً أخلاقياً لتغيير كان حتمياً على أية حال مع ارتفاع سعر الأغنام والنفوذ الاقتصادي الأقوى لأصحاب القطعان مقابل الرعاة.

ولم يُنظر إلى تغيير الأجور بالنقد على أنه تغيير أساسي في طبيعة نظام الرعي، وإنما بوصفه حلاً فقط بأسلوب آخر لمشكلة عاجلة. وبما أن نسبة الدفع كانت هي النسبة نفسها في العام السابق، فإنه لم يكن هناك فارق حقيقي بين النقد والأغنام، هل كان هناك فرق؟ في الحقيقة كانت الشياه مختلفة تماماً عن النقود. لقد كانت (الشياه) رأسَ مال البدو الرعاة. وبقبول الشياه في الدفع، فإن الراعي لم يكن قد أخذ مقابل عمله فقط، وإنما قد حصل على رأس المال الضروري لبناء استقلاليته من مؤجره. ومع الدفع بالنقد، فإن الراعي يظل في سوق العمل بالأجر مع احتمال فرصة بعيدة في الحصول على الشياه الضرورية التي تخوِّله أن يصبح صاحب قطيع مستقبل. وكانت الأجور النقدية هي الوسائل التي ظهرت من خلالها طبقة العمال (البرولتاريا) الرعوية على الوجود.

تقبل الرعاة الأوضاع الجديدة؛ لأنه لم يكن هناك الكثير الذي يمكنهم عمله حول طبيعة التغيرات السريعة لسوق الأغنام. وبالأضافة إلى ذلك، فإن كثيراً منهم لم يَبدُ عليه تفهم عن التغيير الذي حدث. فعلى المدى القصير كثُرت أعداد وظائف الرعي بالقدر الذي استبدل أصحاب القطعان مجموعات الرعاة المستأجرين بأفراد أسرهم للقيام بأعمال الرعي.

تحويل اقتصاد الرعي إلى اقتصاد تجاري

لقد أزاح التحول إلى الأجور النقدية العقبة الأخيرة نحو جعل نظام الرعي نظاماً تجارياً في قَطَغن، وكان الاستثمار الرعوي مفتوحاً لأي شخص يمتلك المال، حيث يمكن الحصول على المرعى والعمالة والأغنام بالنقد. ولا يتطلب الأمر الانتساب إلى القبيلة أو التجربة السابقة كبدو رعاة. وأصبح نظام الرعي القائم على الأسرة والموجَّه للأغراض المعيشية في منافسة مباشرة مع صيغة الرعي في المرابي على نطاق واسع للأغراض التجارية الغرض منها الربح. وخلال عشر سنوات بعد الاتجاه نحو الأجور النقدية أصبحت المشاريع التجارية هي المسيطرةَ على نظام الرعي في المنطقة.

يختلف نظام الرعي القائم على الأسرة والموجَّه للأغراض المعيشية، من حيث النوعية، عن الرعي في المرابي على نطاق واسع للأغراض التجارية، رغم أن كليهما يعتمد على مبيعات السوق. ورغم أن نظام الرعي للأغراض المعيشية يعتمد على مبيعات النقد، إلا أنه يستخدم الجهد العائلي إلى الحد الأقصى، ويستفيد فائدة تامة من المنتجات الثانوية الرعوية مثل الحليب والصوف. ويعد الجهد المستأجر جهداً عرضياً مساعداً فقط لهذا النظام، ولا يمكن قياس «الأرباح» من الأغنام بشكل مجد. ومثال ذلك المنتجون القرويون في تشايانون (Sahlins 1972: 87-92). فجهد الأسرة لا يكلف مادياً، وحتى عندما تموت البهيمة، فإن العائلة تقوم بأكلها. هذا النظام التقليدي لا يزال يستخدمه أصحاب الأغنام ما بين أربعين إلى مئتي رأس. ويعيش هؤلاء بوصفهم بدواً من الطبقات المتوسطة - على المرعى والأسعار الجيدة، إلا أنهم بدؤوا يفقدون أهميتهم تدريجياً في مجال العمليات التجارية.

إن الرعي في المرابي على نطاق واسع للأغراض التجارية، هو تربية الأغنام للبيع في السوق من أجل الأرباح. ويستخدم في هذا النظام مجموعات من الرعاة لرعي الأغنام. إنه عمل تُغفل فيه النشاطات المعيشية؛ لأن الملاك يهتمون فقط بالقيمة

النقدية لأغنامهم. ويخدم إنتاج الحليب في العملية التجارية فقط في إطعام الرعاة، وبذلك تنخفض تكاليف الطعام التي يتكبدها صاحب القطيع. وإذا ما قام الراعي بعملية جزِّ أصواف أغنام التركي في القطيع المخصص للتجارة، فإن بإمكانه الاحتفاظ بالصوف، حيث إن المالك لا يهتم به. وأخيراً تتطلب عملية الرعي للأغراض التجارية الكثير جداً من العمالة المستأجرة. فهم يمضون أوقاتاً في الجبال أطول من تلك التي تمضيها الأسر، دون أن توفر لهم خيام. ويعيش الرعاة تحت ظروف أقسى بكثير من تلك التي تتعرض لها أسرة ما. وفي نظام الرعي للأغراض التجارية، فإن فكرة الربح واضحة، ويمكن إحصاؤها؛ لأن كل شيء له تكاليفه المالية.

وقبل أن يتبنّى نظام الأجور بالنقد، فإن المخيمات المخصصة للرعاة كانت نادرة بين العرب، وذلك بسبب التكاليف العالية بدفع الشياه، وما يترتب عليه من نزف لرأس المال. وكلّما كان القطيع أكبر من طاقة المالك يصبح معدل النمو أقل. ولقد قام التحول للأجور النقدية بتغيير هذا الوضع جذرياً. فأولاً تم تخفيض التكلفة العالية فيما يتعلق بالدفع بالأغنام. وأسعار الأغنام تضاعفت ضعفين، بينما ظلت الأجور على حالها؛ مسببة بذلك تخفيض تكاليف العمالة الحقيقية المؤثرة. والأهم من ذلك عندما لا يكون الدفع بالشياه، فإن العلاقة بين العمالة المستأجرة والخسارة في رأس المال تتم إزالتها، وأصبحت الآن تكاليف مالية تستخلص من الأرباح مثل أية تكاليف أخرى. ويظل رأس مال المالك لا يمس. ويستفيد أصحاب القطعان الكبيرة فائدة مضاعفة من التراجع في تكاليف العمالة مقابل قيمة الأغنام، كما يستفيدون من المقدرة على فصل تكاليف العمالة عن نمو رأس المال. إن الكبح السابق لمعدل النمو للقطعان الكبيرة ليس له وجود. وسرعان ما تفهَّم البدو الرعاة الأثرياء ذلك، وقاموا بالتحول التام إلى مجموعات الرعاة، وأوقفوا الهجرة بأسرهم. وبالمقابل فإن الرعاة لم يفقدوا فقط الأرضية التي يتقاضون على أساسها نسبة مئوية، ولكنهم

فقدوا وسائل الحصول على شياه؛ ففي الماضي كان الدفع بالشياه، وهو بمثابة فرض ضريبة على البدو الرعاة الأثرياء لصالح البدو الرعاة الفقراء، مبقياً كليهما داخل نطاق النظام. وبعد أن أُنشئ دفع الأجور بالنقد تغيرت العلاقة جذر بين العمالة ورأس المال. وثبت الرعاة بسوق عمل الأجر، وأصبحت الفروقات المادية أكثر وضوحاً.

وبدأ الوضع الجديد للأمور يتخلل كافة جوانب اقتصاد العرب وحياتهم الاجتماعية. لقد حافظ الدفع بالنوع على استقرار نظام الرعي العربي، وجعل من الأسرة وحدة الإنتاج. وكان الهدف الأساسي من نظام الرعي هو إشباع احتياجات الأسرة بدلاً من تضخُّم الربح، هذا إذا كان حقيقة بالإمكان قياس الربح في نظام الرعي الموجه للأغراض المعيشية. وقد مزّق ازدياد الرعي المخصص للتجارة على نطاق واسع أحشاء النظام التقليدي في وقت قصير جداً. كان الناس والأغنام أنفسهم لم يتغيروا، لذا فإن الزي التقليدي في نظام الرعي قد أخفى الحقيقة بأن النظام يخضع لتغيير جذري. ولو أن أصحاب رؤوس الأموال الناشئين بدؤوا فجأة بارتداء «بذلات» من ثلاث قطع، فلا شك أن التغيير لابد أن يُلحظ.

في الوقت الذي كنت أقوم بإعداد بحثي، وبعد مضي عشر سنوات، كان لتحويل نظام الرعي إلى نظام تجاري خمسة وجوه مهمة من التأثير على حياة العرب:

١- أوقف البدو الرعاة الأثرياء الهجرة، واستبدلوا عمل أسرهم برعاة مستأجَرين؛ لذا فهم قد أداروا العملية التجارية بشكل فعال.

٢- انخفضت قيمة عمل المرأة ومكانتها الاجتماعية بشكل كبير بانتهاء الهجرة وعُزلت عن الاقتصاد المنتج.

٣- أصبح العرب أكثر طبقية من الناحية الاقتصادية مع تفاوت زائد بين الغني والفقير.

٤- وضع تركيز أكبر على العناية بالأغنام؛ ببناء الحظائر، وامتلاك الأعلاف من أجل الحصول على أعلى الأسعار في السوق.

٥- دخل المستثمرون الحضريون الاقتصاد الرعوي، وشكَّلوا قوة أساسية في استئجار الرعاة ودعم الأسر المتاجرة.

في الوقت الذي كنت أقوم فيه بإعداد بحثي كان بمقدوري ملاحظة الأسر التي استمرت على الممارسات التقليدية، لذا فقد كان باستطاعتي مقارنتهم بالقطاعات الجديدة التي تحولت إلى التجارة في الاقتصاد الرعوي. وكانت إحدى النتائج الممتعة هي أنه، حتى وإن كان نظام الرعي التجاري قد دعمته الحيازة الخاصة للمرعى، إلا أن الحيازة الخاصة أيضاً قامت بحماية الكثير من البدو الرعاة الهامشيين. لقد أوجد الاقتصاد النقدي، جزئياً، ما يمكن تسميته بالتحول الرعوي، الذي جعل الكثير من الأشكال التقليدية ممكناً فقط بسبب الموارد والخيارات التي يوفرها نظام الرعي التجاري الموجَّه للأغراض الربحية.إن التعريف بما يتطلبه الأمر لدعم أسرة عربية قد أصبح في غاية التعقيد، إلا أن الشخص لا يحتاج لأغنام يملكها لكي يبقى في إطار الاقتصاد الرعوي.

نهاية الهجرة

انتهت الهجرة إلى (أيْلاق) المراعي لكثير من العرب بعد أن تضاعفت أسعار الأغنام. ولم تكن نهاية الهجرة تعني أن تلك الأسر هجرت الاقتصاد الرعوي. ولكنها بالأحرى تشير إلى الحقيقة التي مؤداها أنه بالرغم من ضرورة هجرة الأغنام من مرعى موسمي إلى آخر، إلا أنه ليس بدهياً أو ضرورياً أن الأسر لابد أن تفعل الشيء نفسه. ومع تغير الظروف الاقتصادية، فإن أجور العمالة الرخيصة جعلت من الملائم استئجار الرعاة لرعاية القطعان، وأصبحت الأسر العربية الفقيرة التي توفر هذه العمالة أسراً مستقرة؛ لأن الأجور والطعام يقدَّمان فقط للرعاة. وبالرغم من الاعتماد المستمر على الاقتصاد الرعوي، فإن الأسر الثرية والفقيرة على حد سواء

بقيت واستقرت الآن في إمام صاحب على امتداد السنة؛ الأثرياء بالخيار، والفقراء تبعاً للظروف التي تحيط سوق أجور العمل. وفي الوقت الحاضر فإن البدو من المنطقة المتوسطة الذين يملكون من أربعين رأساً من الأغنام إلى مائتين، والأسر الفقيرة التي تعمل جزءاً من الاقتصاد التجاري هم فقط الذين يهاجرون على نحو تقليدي.

وبخلاف كثير من التصورات الانطباعية حول البدو، فإن العرب ليسوا مغرمين بالهجرة. وهم مثل كثير من الأسر الغريبة، يستمتعون بأجواء الجبال الباردة في الصيف، إنهم يعدون الوصول إلى هناك عبئاً شاقاً. والرحلة بذاتها ليست مرضية، إلا أنها فقط وسيلة تفضي إلى غاية. وإلى أن تغيرت ظروف العمل عام ١٩٦٥م، فقد كان لدى العرب الأثرياء خيار محدود، حيث لم تكن لديهم من وسائل الترف مما يجعلهم يستبدلون عمالةً مستأجرة بعمل العائلة، ويظلون محترفي رعي حيويين فعليين. وعندما أصبح في الإمكان استئجار الرعاة بأجور رخيصة، تحول البدو الأثرياء مباشرة إلى استئجار مجموعات الرعاة، وما فُقد من إنتاج الحليب تم تعويضه بأسعار الأغنام المرتفعة، وأصبح ترك الحلب وعدم هجرة الأسر السمات الرئيسة التي تميز هذا النطاق الرعوي التجاري الجديد عن النمط التقليدي. وإذا ما أخذنا في الحُسبان الأهمية التي تمثلها دائماً هذه المناشط، فإنه من الواضح أن تغييراً جذرياً قد حدث.

أوجد استخدام مجموعات الرعاة طلباً أكثر على العمالة الرعوية. وتتكون مجموعة واحدة للرعاة من أربعة رجال؛ واحد منهم يسمى «چوپان»، وثلاثة يُسمى الواحد منهم «چاكر»، وقد أوجد استبدال أعضاء الأسرة بهذه المجموعات وظائف أكثر، خاصة للشباب من الرجال للعمل «كچاكر». وبما أن عدداً متزايداً من الأسر الغنية أصبحت مستقرة، فقد أوجدت هذه الأسر طبقة مستقرة أكبر من بين الأسر الفقيرة التي يلتحق رجالها بوظائف الرعي. وازداد هذا العدد بشكل أكبر عندما دخل

المستثمرون الحضريون السوق، وبدؤوا باستئجار الرعاة أيضاً. وبسبب الأجر على أساس العمل بين الكوته باي - أفقر عشيرة عربية - أصبح ثلث أسرها حالياً مستقراً. ومضت عملية الاستقرار بشكل كبير دون أن تلحظ؛ لأن العرب قد تملكوا قشلاقات (مفردها قشلاق)، أو مقار، (أو مواطن) ثابتة محددة مع أراضيهم الخاصة بهم لمدة ستين عاماً، إلا أن عدداً متزايداً من الناس يعيش الآن في المقر على مدار العام.

وشجع إنشاء شبكة خطوط جوية داخلية الاتجاهَ نحو إقامة مخيمات للرعاة. وقد كان الأمر يستغرق ثلاثة أسابيع كي تهاجر أسرة عربية من إمام صاحب إلى درواز. وبإمكان رجل يمتطي صهوة حصان أن يقوم بالرحلة خلال أسبوع إذا ما تحرك مراحل طويلة.

أما الخطوط الجوية، فبإمكانها إيصال الركاب إلى الجبال خلال خمس وأربعين دقيقة. والآن بإمكان أصحاب القطعان أن يسافروا بالطائرة إلى منطقة الجبال للإشراف على رعاتهم لأسابيع قلائل في وسط الصيف. وبهذه الوسيلة، فإن الملاك احتفظوا بسيطرتهم المباشرة على أغنامهم، ويمكنهم إصدار القرارات، وحل المشكلات وشراء الماشية الطاجيكية، والتأكد من عدم إساءة الرعاة إلى الأغنام. ورغم أن أسر هؤلاء الرعاة لم تعد تهاجر، ويسافر معظم أصحاب القطعان الغائبين جواً إلى الجبل في وقت ما خلال الصيف. وهم يسافرون أولاً من قندز إلى فيض آباد، ومن هناك يقومون بمواصلة السفر عن طريق رحلة مواصلة إلى مهبط طائرات وعر ومرتفع في الجبال. وبإمكانهم اختيار إما شغنان (طريق إلى شيوه)، أو نسي (إلى درواز)، أو خاوان (إلى دشت إش وراغ)، وذلك ما يضعهم في نطاق مسافة سير نصف يوم على الأقدام إلى المراعي المرتفعة. وتعد أسعار الرحلات رخيصة جداً، وهي دائماً مزدحمة بالبدو الذين يشتكون من الإفراط في عمل الحجوزات وإلغاء الرحلات. لقد أصبح السفر عبر الجو شائعاً جداً إلى الدرجة التي عندما اقترحت

لأول مرة الهجرة مع العرب إلى الجبال أكد لي «باي» عربي أنه ليست هناك مشكلة، قائلاً: «سوف نذهب إلى قندز، ونشتري لك تذكرة للسفر على الطائرة إلى المرعى (أيلاق)». وعندما اعترضت زاعماً بأنني أريد أن أرى الهجرة «الحقيقية»، ضحك، وقال موضحاً: «إن الفقراء فقط هم الذين يمشون». ونتيجة لهذا التطور، فإن السفر عبر الجو يعد أحد الطرق المعيارية المقبولة للقيام بالهجرة. ويتبادل البدو المشاورات والخبرات بخصوص تعبئة الحقائب لكي يبقوا في حدود الحمولة المسموح بها، وهي عشرون كيلو غراماً.

تغيير المكانة الاجتماعية للمرأة

كان لتحويل نظام الرعي إلى نظام تجاري أثر سلبي مباشر على دور المرأة العربية في الاقتصاد. فقد أصبح عمل المرأة – الذي كان حيوياً في نظام الرعي الموجه للأغراض المعيشية – هامشياً في مناشط الرعي التجاري. ولقد أثرت عملية الاستقرار المتزايدة أيضاً على المرأة أكثر مما أثرت على الرجل.

وقد كشفنا في وصف نظام الرعي التقليدي في الفصل الثاني بأنه رغم أن الرجال يعتنون بالأغنام، وتقوم النساء بكل العمليات التي تتعلق بمنتجات الحليب والعناية بالمخيم، إلا أن هذه المناشط كان بعضها مندمجاً مع بعض في الأسرة كنواة للإنتاج. وفي هذا النظام كان عمل المرأة حيوياً، أما النظام التجاري الجديد الخاص بإقامة المخيمات للرعاة، فقد فصل الرابط بين إعالة الأسرة والعناية بالأغنام. وبالنسبة إلى الأسر المالكة للقطعان، فإن الأرباح تأتي من عمليات بيع الأغنام، كما تدعم أسر الرعاة عن طريق الأجور. وقد انقطعت عمليات معالجة الحليب التي كانت تعد جهد المرأة الاقتصادي الأول في الصيف. وتمت التضحية بعمل المرأة؛ لأنه أصبح ذا قيمة هامشية في نظر الرجل الذي يهتم الآن بالقيمة النقدية للأغنام فقط. كما أن النظام

التجاري قد جعل من عمل المرأة الحيوي في نصب الخيام، وحشد الماشية، والقيام بالطبخ، جعل منه شيئاً غير ضروري. وليس لدى الرعاة خيام ينصبونها، ولديهم قليل من الأشياء التي تحتاج إلى ترتيب، كما أنهم يقومون بالطبخ لأنفسهم. إن تكلفة إحلال عمل المرأة بتوظيف راع إضافي من طبقة الچاكر ليقوم مثلاً بعملية الطبخ تعد تكلفة ضئيلة.

استقر لدى الرجال الخيار بإيقاف الهجرة، وهم يشيرون دون اختلاف إلى الصعوبات الجمة للهجرة، ويدّعون بأنهم يقدمون خدمة لأسرهم، وتوافق النساء على أن الهجرة كانت مضنية، حيث إنهن يقمن بمعظم العمل خلالها، إلا أن إحدى الحسنات كانت قضاء فصل الصيف في الجبال، لا في مستنقعات إمام صاحب المشبعة بالبخار. وعندما غادرنا في هجرة مع أسرة عربية ظهرت بعض النساء العربيات يتمنين حظاً سعيداً لنا. وقلن للنساء العربيات اللائي يرتبن الأمتعة بأنهن محظوظات في ذهابهن إلى الجبال «أنتن تهربن ونحن يجب علينا المكوث هنا». وبينما يدّعي الرجال أنهم تركوا الهجرة إيثاراً، إلا أن السبب الحقيقي يبدو كرههم للعمل المطلوب خلال الهجرة، والطبيعة غير المبهجة لقمم الجبال. وقد نُفذ عزمهم على ترك الهجرة ليس بالنسبة إلى أسرهم فقط، بل وأسر رعاتهم أيضاً، عندما أصبح الخيار ملائماً.

وعُدت مشاركة النساء في الاقتصاد مشاركة ذات أهمية ثانوية، وذلك مع فقدانهن مناشطهن الاقتصادية الأساسية التي تتركز حول عمليات الحليب. ولا تزال النساء يقمن بتنظيف الصوف، وعمل اللباد والأشياء الأخرى التي تستعمل في نظام الرعي التجاري، إلا أن مشاركتهن الآن أصبحت بعيدة عن الرعاية المباشرة بالأغنام. وبمعنىً آخر، فإن التخصص الاقتصادي نتج عنه دمج اجتماعي أقل، حيث إن تقسيم العمل من حيث الجنس، الذي كان في الماضي ممكناً فقط من الناحية النظرية، أصبح

الآن منفصلاً. ولم يعد عمل المرأة جزءاً من ذلك المشروع العام القائم على التعاون الحميم الذي خوّل النساء البدويات تقليدياً مكانة اجتماعية أرفع من تلك التي تتمتع بها أخواتهن المستقرات في أفغانستان.

وقد أفضى هذا التغيير في المكانة وأدوار العمل بالمرأة لأن تعد شخصاً غير مستقل؛ وممثلاً غير مسؤول، قصرت مشاركته الآن على المنزل. وبإلغاء الكثير من عملها التقليدي وعدم مقدرتها على السفر، أصبحت المرأة العربية المستقرة ضجرةً بشكل عميق.

ويفضل كلٌّ من البدو والمزارعين الذكورَ في نسلهم، إلا أن البنت في الأسرة البدوية تضطلع بجزء مهم في العمل، ولاسيما خلال الهجرة. وعند مناقشة «أيام المواجهة» التي حدثت خلال العشرينيات من القرن العشرين، وصفت لي امرأة عربية كيف حملت بندقية، وقامت بطرد بعض الطاجيك الذين كانوا يطاردون والدها. «إن المرأة البدوية تعرف كيف تستخدم البندقية». قالت ذلك موضحة ومقارنة نفسها بالمرأة القروية «عديمة الجدوى». ومع ذلك، فإن هذه المرأة ذاتها في وقت سابق راقبت حفيدها ذاهباً إلى البلدة للقيام ببعض المهمات هناك، والتفتت إليّ لتقول مرتجلة بلا مبالاة: «شكراً لله الذي حبانا الولد، أما البنات، فإنهن يجلسن ويأكلن العذرة!»، إن منازلهن الآن منازل مستقرة، وتوفر القليل جداً من العلم البنّاء للكثير من بنات الأسرة. ومن الواضح أن حفيدات هذه المرأة قد أصبحن ضمن التصنيف الذي ازدرته هي نفسها، وهو المرأة القروية عديمة الجدوى.

وبسبب مساكنهم الدائمة (قشلاق)، فإن النساء العربيات غيَّرن سلوكهن التقليدي، بالتخلي عن ممارسات القرية المحافظة التي يختص بها الوادي، إلى أسلوب أكثر تحرراً في الهجرة وفي الجبال. ولقد زاد الاستقرار من الشكل الخارجي لاحتشام النساء. إلا أن هؤلاء النسوة أنفسهن ترعرعن وهنَّ يمتطين الجمال، ويحدقن بغطرسة في القرويين الذين يعبرون قراهن. ورغم مراعاة المظاهر الخارجية للاحتشام، إلا

أن النساء البدويات اللاتي استقر بهن المقام لم تنصهر في نفوسهن هذه القيم، لذا فإنهن يشعرن بالحرية في الاختلاط والتحدث في أية مناسبة إذا ما وُجد العذر. وبينما يحاولن خارجياً بأن يتصرفن بأسلوب مناسب، إلا أنهن غالباً ما يبدين بأنهن قد تبنين الشكل لا الجوهر للتقليد الاجتماعي.

لا يستخدم الحجاب الكامل في القرى، إلا أن بعض النساء يملكنه، مما يعد علامة التثقف. وفي إحدى المرات، عندما كنت أتناول الغداء مع حسين، أخبرني بأنه يعتقد أن الحجاب شيء جيد. وقال: «كنت في السوق بالأمس عندما أتتني امرأة ترتدي حجاباً، وقالت: (مرحباً). ولقد دهشت، فلم أستطع التعرف إليها إلا بعد أن بدأت تتحدث. وقد كانت زوجة أحمد خان. وأخبرتني أن أحمد خان خارج البلدة، وأن الطفل مريض، وقد أتت لتشتري دواءً. وقال: «إن هذه الحجب جيدة جداً؛ لأن المرأة بإمكانها أن تمشي هنا وهناك دون أن يتعرف إليها أحد، أو أن تؤذى». ولا يبدو أن حسيناً ولا زوجة أحمد خان - وهما جاران قريبان - يريان التناقض في كون المرأة ترتدي الحجاب وتخاطب رجلاً في الشارع. حيث يفترض أن تكون المرأة المحجبة غير منظورة، إلا أنها عندما رأت جاراً، فإنها لم تستطع مقاومة فرصة مناقشة بعض القضايا معه. مع مراعاة قواعد الاحتشام، وذلك بارتداء الحجاب، فإنها تصرفت كما ناسبها. ولقد وضع حسين كثيراً من الثقة على الشكل دون الجوهر. فبالنسبة إليه يعد الحجاب فقط قناعاً جيداً للحماية.

من الممتع حقاً أن أحمد خان سوف يجن جنونه لو علم بالمحادثة؛ لأنه تبنى قيم البلدة حول احتشام النساء. وكان يلقي عليّ المحاضرات في الموضوع. إلا أن زوجته لا تزال بدوية، ورغم أنها ترتدي الحجاب، إلا أنها لا تفهم ولا تقبل منظومة القيم التي تقف وراء الحجاب.

بينما تتكيف النساء الأكبر سنا اللاتي استقر بهن المقام على الأعراف الثقافية

المختلفة، دون أن تندمج في نفوسهن القيم الضمنية لهذه الأعراف، لذا فمن غير المستبعد أن يأتي يوم تبرز فيه هوة جيل بينهن وبين بناتهن اللاتي ليست لديهن خبرة خارج نطاق المقر (القشلاق أو الموطن).

الطبقات الاقتصادية

تعد مهنة الرعي عملاً لا يخلو من المخاطر، فمع احتمال الأرباح الطائلة توجد الخسائر الفادحة أيضاً. ويتناقل العرب القصص الكثيرة التي تحكي عن ارتقاء الرعاة الفقراء إلى أصحاب قطعان عظيمة، وهبوط الأسر التي فقدت آلاف الأغنام. إن الحركة السريعة ارتقاءً وهبوطاً في الميزان الاقتصادي تعد المعيار. وفي الحقيقة، فإن النظام الموصوف في هذه القصص لم يعد له وجود؛ فالبدو الرعاة الأثرياء الذين يملكون ما يزيد على خمسمائة رأس من الأغنام، أو ما يعادلها باستثمارات أخرى يكونون نحو ٥ بالمئة من جميع الأسر. وهم الآن مستقرون بشكل مكين. ومن غير المحتمل أن يفقدوا مواقعهم، بينما جعلت أجور النقد الإمكانية في أن تصبح نسبة متزايدة من الناس أثرياء أمراً مستحيلاً. ويتضح ذلك من حقيقة أن العرب لم ينتعشوا أبداً بعد الخسائر الفادحة التي تكبدوها خلال الخمسينيات من القرن العشرين. ففي ذلك الوقت كان عدد من الأسر يمتلك فوق الألف رأس من الأغنام، وهو التعريف التقليدي لـ(رمه) أو القطيع. أما الآن، وكما يشتكي أحد الشيوخ العرب: فإن الرجال الذين لديهم مئتا رأس أو ثلاثمائة رأس يتسكعون هنا وهناك داعين تلك الغنيمات «رمه».

لم يكن النظام التقليدي أبداً مفتوحاً بالكامل للتحرك؛ لأن أرباح الماشية وخسائرها لا يمثل إجمالي الصورة. وقد منحت الملكية الخاصة بالمرعى ميزة لأحفاد أصحاب القطعان الكبيرة الذين ملكوا مراعي مكثفة عند نهاية القرن. هذه الأسر

- في الغالب - هي الأسر نفسها التي فقدت آلاف الأغنام، لا تزال مالكة للقطعان، ومستقلة، وليست جزءاً من طبقة الرعاة الذين يتكسبون عن طريق الأجور. هذه الأسر لديها الموارد لإعادة البناء التي تتحقق مع المرعى الجيد، حيث يقومون بتأجير الزائد منه. أما البدو الرعاة الأشدة فقراً الذين فقدوا أغناماً ولديهم مراع (أيّلاقات) إلى الأبد للبشتون، إذ إنهم لم يستطيعوا تشغيلها. وبدون (أيّلاق) مرعى، فإن الفرص في أن يصبح الإنسان مكتفياً ذاتياً أمر بعيد الاحتمال.

ومع ذلك، فإن عقود الرعي التقليدي أثّرت بشكل كبير في انحسار معدل النمو الفقراء. وقد أفضى هذا التحويل لرأس المال إلى استقرار النظام الاقتصادي. وما دام الشخص لديه المقدرة على أن يلزم مرعى (أيّلاق)، فإن قليلاً من سنوات الرعي كفيلة بأن تنتج قطيعاً مستقلاً. ورغم أن الشياه توصف على أنها معادلة للأجور، إلا أن الشياه لا تباع لتوفير النقود. وبدلاً من ذلك، فإن الرعاة ينتظرون حتى تضع الشياه الحملان، ثم يقومون ببيع إنتاجها. إن المقدرة على الحصول على الشياه أعطى الرعاة من طبقة (چوپان) مكانة اجتماعية مهمة، أعلى بكثير من تلك التي قوامها كسب الأجور، أو ما يسمونه (مزدور). ولقد أخبروني بفخر عن تاريخ الرعاة (من طبقة چوپان) المشهورين، الذين استطاعوا كسب أعداد هائلة من الأغنام، وأصبحوا ماهرين في جميع الجوانب التي تتعلق بتربيتها.

لقد كان هذا النظام المرِن لدرجة كبيرة عند نقطة الثبات وقت قيامي بالبحث. فالعامل الرئيس، وهو أجور النقد، قد بُدئ العمل به منذ عشر سنوات فقط، لذا فإن إحساس الناس بالمرونة كان لا يزال مبنياً على شواهد النظام القديم، إلا أنه لا وجود البتة لهذا النظام القديم.

لقد قامت الأجور النقدية بإزالة التمييز بين عمال النقد والرعاة من طبقة چوپان، الذين كان يدفع لهم بالشياه. ولقد جعل النظام الجديد الأمر مستحيلاً بالنسبة إلى

الراعي أن يعيد بناء قطيعه؛ نظراً إلى أنه لا يمتلك المال الكافي لكل من إعاشة عائلته وشراء الأغنام. وبينما توفر الشياة نواة القطيع والحملان التي تُعد للبيع، أما النقد فهو شيء جامد. ولا يأمل الرعاة الذين يعملون في الوقت الحاضر في الاستقلال. وبدون القطيع الذي يمتكله الإنسان، فإنه ليس باستطاعته أن يصبح ثرياً. إن المقدرة التي تمكّن الإنسان من البداية مرة أخرى، والتي كانت من صميم نظام الدفع بالنوع للعمال ليس لها وجود الآن. ويظل الرجل بدون أغنام راعياً، غير أنه يرعى أغنام أناس آخرين؟

لقد أصبح الأثرياء أكثر استقراراً من ذي قبل؛ ففي السنوات العشرين الماضية، ولاسيما منذ زيادة أسعار الأغنام، قامت هذه الأسر بتنويع استثماراتها. فهم الآن يمتلكون الأرض والعقارات الحضرية، وكذلك الأغنام.

وإذا ما حدث أن فَقَد هؤلاء أغنامهم لسبب ما، فإنهم سوف يظلون أثرياء. وقد جعلت منظومة الأمان هذه نظام رعيهم مربحاً بشكل مهول؛ لأن باستطاعتهم نقل الأرباح من قطاع إلى آخر، نظراً إلى أنهم في موقع مريح يمكّنهم من الحصول على سيولة نقدية ثابتة في منطقة يكون فيها الديْن متوفراً بنسب فوائد مرتفعة. والآن تنمو قطعان أغنامهم بنسب أكثر سرعة؛ لأنهم يحتفظون بشياههم، ويقومون بدفع أجور متدنية. إن مقدرتهم على التوسع هي أكبر بكثير مما كانت عليه في الماضي.

وكما يمكن أن يتوقع، فإن الهوة بين الأثرياء والفقراء كبير جداً. وهي آخذة في الاتّساع المستمر. ولدى البدو الرعاة المستقلين، المكتفين ذاتياً، توجد إمكانية الصعود، لولا أنه أمر غير محتمل ، وحتى لو أنهم زادوا أعداد أغنامهم، فلن يتمكنوا من تنويع ممتلكاتهم بالسهولة التي تتمكن بها الطبقة العليا الحالية، وذلك لأن كلاً من قيمة الأرض والعقارات الحضرية قد ارتفعت ارتفاعاً هائلاً.

وبقدر ما يصبح البدو الرعاة في قَطَغَن جزءاً متمّماً لاقتصاد السوق بقدر ما يبدأ

توزيع الثروة في أن يشبه محيطاً مستقراً ذا ثروة غير متكافئة تتمركز في أيدي القلة، مع توافر طرق بنّاءة أقل وأقل لكسر الطوق. ومن غير المحتمل أن يتم تعرف ذلك بشكل واسع حتى يبدي أصحاب القطعان الأثرياء مقدرتهم في مواجهة أزمات أكثر قسوة كانت مدمرة في الماضي. ولم تمض سوى عشر سنوات حتى الآن على النظام الجديد الذي يحتاج لتجارب باختبار طويل الأمد.

العناية المتزايدة بالأغنام

شجعت تربية الأغنام للأغراض التجارية على زيادة استثمار رأس المال، وذلك لتحسين العناية بالأغنام. وكما قللت زيادة أسعار الأغنام من الاهتمام بها بوصفها منتجاً للحليب، فإنها زادت من الإبقاء على القطعان بحالة جيدة، والتقليل من خسائر القطيع، وذلك من أجل التمكين من زيادة المبيعات في السوق بأكبر قدر ممكن. وقد كانت الأغنام تترك في العراء في المراعي طوال السنة، حيث إن أسعار الأغنام المتدنية وندرة الأعلاف قد جعلت من وضع استثمار زائد في الأغنام أمراً غير مربح إذا ما كان العائد أكبر بشكل هامشي فقط. ولكن ارتفاع أسعار الأغنام جعل من زيادة كهذه أمراً مربحاً.

يمتلك كثير من العرب الآن حظائر للأغنام يسمونها (كَوسفند خانه)، يحفظون فيها أغنامهم من فئة التوخلي خلال الشتاء. وتعلف التوخليات خليطاً من بذور القطن المعصورة والقشور يسمونها «كنچارة وپوستك»، وهو خليط يحتوي على موادّ عالية التغذية. وحيث إن الأغنام ذات الذيول المكتنزة المخصية هي المبيع الرئيس لدى العرب، فهم يحاولون إبقاءها سمينة خلال شتائها الأول؛ لكي تزيد سمناً خلال الربيع القادم تعويضاً لما فقدته من وزن من رعي الشتاء. وتؤكد الطبيعة التجارية لهذا التسمين حقيقة أن الشياه لا توضع في حظائر خلال الشتاء، بل تترك في الخارج

مع الخراف المخصية الأكبر. ويتم أيضاً علف الخراف من فئة چاري في الداخل قبل بيعها. وتختلف أحجام علف الشتاء من مالك إلى آخر، وذلك حسب مقدرة الحصول على العلف بتكاليف منخفضة [وهذه المشكلة تمت منافشتها في الفصل السادس] وحسب أحوال مرعى الشتاء. وتوفر مستنقعات إمام صاحب مراعي شتاء طبيعية أكثر بكثير مما توفره المناطق الأخرى في أفغانستان، إلا أنها لا تحافظ دائماً على حجم الحيوانات في حدودها الصيفية التي تعد الأعلى.

تترك مراعي الربيع غالباً دون رعي بشكل جزئي، في أجزائها الغنية، من أجل توفير العشب اليابس لفصل الشتاء. ويحصل بعض البدو على العشب اليابس محصوداً بواسطة التراكتور (الجرارة) وبعضهم الآخر يقومون بحصده باليد. وقد شجعت ملكية مراعي الربيع الخاصة هذا النوع من الاستخدام المتأخر، حيث إن البدوي الذي يمتنع عن استغلال جزء من مرعى ربيع إنما يفعل ذلك فقط إذا كان متأكداً من أن بإمكانه حصده علفاً للشتاء.

وحتى إن الأكثر أهمية في الإعلاف خلال الشتاء للتسمين هو استخدام المنتجات الثانوية للقطن علفاً في حالات الطوارئ بعد سقوط الجليد. ويوضح الفصل الرابع مقدرة أصحاب القطعان في إمداد قطعان كبيرة من الأغنام بقشور بذور القطن، عندما يتجمد المرعى؛ ففي إحدى المرات قام أحد العرب بإيصال سبعة أطنان من قشور بذور القطن هذه (البوستك) إلى أغنامه خلال أسبوع، عندما لم يكن هناك رعي. فبالإضافة إلى المقدرة على نقل كميات كبيرة من العلف إلى أغنامه، فإنه هو وبدو آخرون وبمساعدة شاحنات مستأجرة، اغتنموا الفرصة لعزل الأغنام التي تعاني البرد، وإرجاعها إلى حظائر الأغنام من أجل مساعدتها على تجنب برودة الشتاء. إن شراء العلف وشحنه إلى الأغنام يكلف المال، ولكن لأن رعي الأغنام على نطاق واسع هو مغامرة تجارية، فإن أصحاب الأغنام يقبلون بصرف مبالغ كبيرة من المال في

سبيل حماية استثماراتهم. وتعد حمولة الشاحنات بالپوستك (قشور بذور القطن) إلى الأغنام أهم المظاهر الجلية لهذه الممارسة، إلا أنه حتى أصحاب الأغنام ذات الأعداد الصغيرة يقومون بشراء العلف ونقله على الجمال إلى أغنامهم. ومع ارتفاع أسعار الأغنام، فإن محترفي الرعي على جميع المستويات قد أصبحوا مرتبطين أكثر فأكثر بمحصول النقد الرئيس في المنطقة، ألا وهو القطن. وبينما يعد القطن مربحاً لجميع المعنيين، إلا أنه كذلك ربط البدو الرعاة الموجه نشاطهم للأغراض المعيشية بالاقتصاد المالي، عن طريق شرائهم علف قشور بذور القطن، هذا الربط مهم، ليس بفرض معاملات نقدية أكثر فحسب، بل إنه أيضاً يجبر البدو على التعامل مع مناشط صناعة الدولة البيروقراطية التي هي أكثر تعقيداً بكثير من تعقيدات السوق.

تدفق المستثمرين الحضريين

بدأت الطبيعة المتغيرة لنظام الرعي في قطغن تستهوي المستثمرين المستقرين إلى تربية الأغنام. وتسبب الارتفاع المفاجئ في أسعار الأغنام في جعل الماشية استثماراً مربحاً بشكل كبير، ولاسيما لأولئك الناس الذين أنتجت ممتلكاتهم القطنية الكثيفة نقداً بالغ الضخامة. فقبل عام ١٩٦٥م جعلت أسعار الأغنام المنخفضة نسبياً الاستثمار الخارجي أقل جاذبية؛ لأن الأرباح كان لابد من قياسها مقابل المخاطر في فقدان الماشية. والأهم من ذلك هو أن المستثمرين كانت تواجههم تكاليف العمالة المرتفعة بشكل تناسبي الناتجة من الدفع بالنوع للرعاة.

وقد عمل تحويل أسلوب الدفع مقابل العمل بالعملة نقداً على إزاحة آخر عقبة في طريق الاستثمار الخارجي. ويمكن الآن شراء كل من الأرض والعمل والأغنام بالنقد. لقد كانت الملكية الخاصة بالمرعى تكييفاً تمهيدياً سهّل عملية تحويل نظام الرعي إلى نظام تجاري، حيث إن حقوق الفرد في المرعى ليست مبنية على أساس عشائري، فلم

يواجه المستثمرون الحضريون مشكلة في الحصول على منفذ إلى المراعي الجيدة، وذلك عن طريق استئجاره من البدو الذين لديهم فائض منه. وكان لهذا أيضاً أثر جانبي لا يخلو من فائدة من حيث منع الرعي الجائر؛ وذلك لأن أصحاب الملك الخاص يقومون بإحباط أية محاولة لتمرير أغنام على المرعى أكثر مما تم التعاقد عليه. إن إدارة أغنام المستثمرين الحضريين هي التي أوجدت عدداً كبيراً من وظائف الرعي. ولقد كشف دخولهم الهادئ في نظام الرعي بأن تربية الأغنام ليست حكراً على البدو، رغم أنهم قد قدموا العمالة والمرعى مما جعل من الاستثمار أمراً ممكناً.

ولنتفحص حالة أسرة أحد التجار التي دخلت إلى أعمال المرعي. وهذه الأسرة من البشتون، وتتبع عشيرة (هزار بز) المتخصصة في تجارة الشاي الآتي من الهند. وصل الجد المؤسس لهذه الأسرة إلى إمام صاحب بعد الحرب العالمية الثانية، وقام بإنشاء محل لبيع الأقمشة، واستثمر أرضاً للقطن. وفيما بعد، ومع تحسن نظام الطرق قامت الأسرة بشراء شاحنة، واشتغلت بالتجارة مع الباكستان، وفي عام ١٩٧١م – وخلال القحط الذي عطل أجزاء كثيرة من أفغانستان – انتشرت كلمة مفادها: أنه بسبب الافتقار للماء والعلف، فإن البدو الرعاة في ميمنة بحالة سيئة، وأنهم يفقدون الأغنام بشكل سريع. فقام الرجل العجوز بتوجيه ابنه إلى الذهاب إلى ميمنة بشاحنة الأسرة، ويقوم بشراء الأغنام. وأعطى ابنه نيك ممت ١٥,٠٠٠ أفغاني اشترى بها ثلاثين رأساً من الأغنام. ويقول نيك: إنه استطاع شراءها بـ ٥٠٠ أفغاني فقط للرأس الواحد؛ لأن البدو هناك كانوا يتضورون جوعاً، وكانوا بحاجة إلى النقود لشراء القمح. ثم قام بنقل الأغنام على الشاحنة قافلاً بها إلى إمام صاحب، التي لم تتضرر بها الماشية، لكونها واقعة في مستنقعات نهر آمو، ولم يكن بها مشكلات تتعلق بالماء أو الرعي.

لم يكن لدى هذه الأسرة خلفية أو تجربة رعوية، إلا أنها قامت بشراء أغنام على أساس من المضاربة، حيث إنهم كانوا يعلمون بأنه ليس من الصعوبة بمكان تحمل

هذه الأغنام في إمام صاحب. ولقد أجروا الترتيبات مع أحد العرب الأثرياء وهو (باي) يمتلك عقاراً حضرياً، ويعرفهم جيداً بأن يقوم برعاية أغنامهم بجانب أغنامه. وخلال أربع سنوات نما هذا القطيع من ٣٠ إلى ١٢٠ رأساً. وتساوي قيمة هذا الاستثمار الذي بدأ بـ ١٥,٠٠٠ أفغاني، الآن ٢٥٠,٠٠٠ أفغاني. وعلى نحو لا يمكن إنكاره، فإنهم اشتروا الأغنام بثمن بخس، إلا أن هذه العوائد قد أرشدت كثيراً من الناس إلى تمويل الاستثمارات في الأغنام. ولقد صرح نيك بأن الأغنام قد زاحمت القطن في إمام صاحب كاستثمار نقدي «وبأن الأغنام تتضاعف».

إن زراعة القطن تشجع على المضاربة بالأغنام؛ فالنقد الذي يجلبه بيع القطن يمول شراء الأغنام، وبما أن الأغنام أيضاً تربَّى من أجل السوق، فإن النقود يمكن ترحيلها من قطاع إلى آخر. هذه الربحية العالية تضاف إلى الافتقار لمنافذ استثمارية مناسبة في الاقتصاد الأفغاني للفوائض النقدية. ويعد الاستثمار شيئاً محفوفاً بالمخاطر، لذا فإن كثيرًا من الناس الأثرياء في إمام صاحب لا يزالون يدفنون نقودهم. ويُعرف عن رجل وأبنائه أنهم يخرجون فئات نقد ورقية تساوي ملايين من النقد الأفغاني مرة في السنة لكي تجفف ولا يصيبها التلف من الفطريات!!

ولدى الأشخاص الذين يرغبون في الاستثمار بالأغنام، وليس لديهم خلفية أو خبرة بنظام الرعي ثلاثة خيارات أساسية من أجل العناية بقطعانهم.

فالطريقة الأولى: هي أن يعمل الشخص مثل ما عملت الأسرة الموصوفة أعلاه، وإتمام الترتيبات مع أحد البدو الرعاة، وذلك بضم أغنامه إلى أغنام البدوي. وفي تلك الحالة تكون الأسرة من البشتون قد وفرت أجور واحد من الرعاة وطعامه مقابل العناية بأغنامهم. أما العربي الذي يدير قطيعه مع الرعاة، فإنه بهذه الحالة يخفض التكاليف التي على كاهله إلى الربع، حيث إن أغنامه التي تتكون من ٧٠٠ رأس سوف تلزمه باستئجار أربعة من الرعاة في كل الأحوال، ولا تعد الـ ١٢٠ رأساً الفائضة عملاً

زائداً، ولم يكن هناك رسم على استخدام المرعى؛ لأن الأغنام كانت ترعى في مرعى العربي. وتتطلب هذه الطريقة في العادة صداقة سابقة بين الطرفين.

أما الطريقة الثانية؛ فهي القيام بدفع نسبة محددة لشخص يقوم بأخذ الأغنام إلى المرعى (أيْلاق)، حيث إن رعي الصيف هو الأفضل. وربما كان بإمكان صاحب الأغنام القليلة أن يمدها بالمرعى خلال الشتاء، إلا أنه لا يجد منفذاً إلى مرعى الصيف، والأغنام لا تسمن ما لم تؤخذ إلى الأيْلاق. ويتم هذا الترتيب مع الأسرة التي سوف أشير إليها بالأسر (التجارية)؛ إذ لديها بعض الأغنام ومرعى خاص بها. وتقوم ببيع مجهودها ومرعاها كوحدة لأصحاب الأغنام المستقرين. وقد قام أحد العرب بفرض ٥٠ أفغانياً عن كل رأس، مقابل استخدام مرعاه في درواز، و ٢٠ أفغانياً للرأس مقابل الرعي في مرعاه المنخفض في راغ. بالإضافة إلى ذلك، فإن له الحق في الصوف والحليب اللذَيْن تنتجهما الأغنام. وتعد هذه الطريقة جاذبة للمستثمرين الذين يمتلكون أغناماً قليلة جداً. فبإمكانهم أن يجدوا من يرعى أغنامهم في أفضل مراعي الجبل بتكلفة رمزية. كما أن الأغنام التي يتم تسمينها في الجبال، يعتقد أيضاً أن بإمكانها أن تقاوم الشتاء في إمام صاحب أفضل من غيرها.

أما الوسيلة الثالثة لتوفير الأغنام من أجل إيجاد القطعان التجارية، فهي: أن يحصل المالك أو مجموعة من الملاك على جميع المتطلبات بأنفسهم، وبالنسبة إلى المستثمرين الحضريين، فإنهم يقومون باستئجار مرعى صيفي، واستخدام فريق من الرعاة لكي يقوموا برعاية الأغنام. وإذا ما استأجروا المرعى من عربي، فهم - دون شك - يستخدمون رعاة عرباً، معتمدين في ذلك على الرأي القائل: بأن استثمارهم سوف يكون أكثر أماناً. ومثل هذه القطعان عادة ما يصل معدلها ٨٠٠ رأسٍ، وفي الغالب يمتلكها شخصان أو ثلاثة أشخاص قاموا بالإسهام بعضهم مع بعض لإقامة هذا الاستثمار. وفي الشتاء يقوم أيضاً هؤلاء المستثمرون باستخدام الرعاة، ولكن لا يجب

عليهم استئجار المرعى، إلا أنهم عرضة، كأي شخص آخر، لابتزازات غير قانونية من مفوض الحدود.

يحاول المستثمرون الحضريون العناية بأغنامهم بأقل تكلفة للرأس الواحد؛ ففي نظام الرعي للأغراض التجارية يتجلّى حساب التكاليف والأرباح؛ لذا فإن بإمكان المستثمرين معرفة أي نوع من العناية هي الأفضل لمصالحهم الخاصة. وتعد إدارة الأغنام من قبل أسر تعمل في المرعى للأغراض التجارية مما يحقق أعظم الفائدة لأولئك المستثمرين الذين يمتلكون أعداداً قليلة من الأغنام. حيث إن استئجار المرعى واستخدام الرعاة ممكن فقط بالنسبة إلى أصحاب الأغنام الكثيرة، إن تقسيم تكاليف العمالة مع بدوي يقع بين الطرفين الآخرين.

لكل من هذه الخيارات الثلاث بنية تكاليف مختلفة. وتوضح البيانات في الجدول(٣) تكاليف رعي الأغنام في درواز خلال صيف عام ١٩٧٥م.

فالطريقة الأولى (أ)، وهي إدارة الأغنام بواسطة أسرة تعمل في الرعي للأغراض التجارية تعدُّ الأرخص لأصحاب القطعان التي تتكون من أقل من ١٠٠ رأس، وبما أن المالك لا يدفع رسماً إلا للرأس الواحد، فإن هذه الطريقة هي الأدنى من ناحية التكاليف الإجمالية بالنسبة إلى أعداد صغيرة من الماشية، رغم أنها الأعلى تكلفةً بالنسبة إلى الرأس الواحد.

أما الطريقة (ج)، وهي استئجار المرعى واستخدام الرعاة؛ فهي تتضمن التكلفة الأدنى بالنسبة إلى الرأس الواحد لأصحاب القطعان الكبيرة الذين باستطاعتهم أن يضعوا ٨٠٠ رأسٍ من الأغنام. وعادة ما يدمج اثنان أو ثلاثة من المستثمرين الكبار ماشيتهم مع بعضهم للحصول على قطيع بهذا الحجم، ثم يقسمون التكاليف فيما بينهم.

بناءً عليه؛ فإن هذا الخيار يجتذب المستثمرين الذين يمتلكون أكثر من ٢٥٠ رأساً

من الأغنام أمام الخيار (ب)، وهو المشاركة في تكاليف العمالة مع بدوي معروف، وذلك بتوفير راعٍ. ويقع هذا الخيار بين طرفين، ومع التنويه بأنها الأكثر ربحاً بالنسبة إلى المستثمرين الذين يمتلكون بين ١٠٠ رأس و ٢٥٠ رأساً من الأغنام. وهنا تختلف التكاليف للرأس الواحد؛ حيث تصبح أقل كلما كان عدد أغنام قطيع المستثمر كبيراً إلى الحد الذي عنده يطلب البدوي الشريك راعياً إضافياً تعويضاً.

جدول رقم (٣) تكاليف رعي الأغنام: ثلاثة أنماط

(أ) الدفع لأسرة تعمل في الرعي للأغراض التجارية

تكلفة كل رأس	٥٠ أفغانياً

(ب) مستثمر يدير أغنامه مع قطيع عربي مقابل نسبة في تكاليف العمالة

واحد چاكر	٤٠٠٠ أفغاني
رُبع من تموين الطعام	١٢٠٠ أفغاني
أدوات	٣٠٠ أفغاني
الإجمالي	**٥٥٠٠ أفغاني**

عدد الأغنام ١٢٠، تكلفة الرأس: ٤٦ أفغانياً (تقريباً).

(ج) مستثمر يستأجر المرعى ويستخدم الرعاة

واحد چوپان	٦٠٠٠ أفغاني
ثلاثة چاكرين	١٢,٠٠٠ أفغاني
المرعى	٤٠٠٠ أفغاني
طعام	٥٠٠٠ أفغاني
ملح	٤٠٠٠ أفغاني
أدوات	١٥٠٠ أفغاني
الإجمالي	**٣٢٥٠٠ أفغاني**

تكلفة كل رأس ٤٠,٥ أفغاني تقريباً.

الرعاة

تعد مخيمات الرعاة الطرف الأكثر وضوحاً في نظام الرعي التجاري. ويمكن تبينها مباشرة؛ لأنها مخيمات بدون خيام. وفي بعض الأحيان تجثم هذه المخيمات على صخرة مستوية بجانب جبل شديد الانحدار، أو في حالات أخرى على جوانب جدران صخرة منخفضة كانت تستخدم لستر خيمة أحد العرب، وهي (أي المخيمات) ترمز إلى التعبير الذي حدث في النظام الرعوي.

يتم ترتيب نظام العقود حول فترتي عقد تبلغ كل منهما ستة أشهر، هما فصلا الربيع والصيف وفصلا الخريف والشتاء. وكما هو متبع في عقود الرعي التقليدي، فإن الرعاة لا يتحملون مسؤولية فَقْد الأغنام. وتدفع جزء الأجور النقدية بتوفير الطعام، وحذاء للراعي (چامپوس) مع رداء لباد ثقيل (كيپنك) ينام عليه الرعاة. ويتكون معدل طاقم الرعي من راعٍ مستخدم (چوپان)، وثلاثة مساعدين (چاكر)، وفي غياب المالك يقوم الـ(چوپان) باتخاذ كافة القرارات.

في عام ١٩٧٥م كانت الأجور مقابل عقد لمدة ستة أشهر بين مختلف البدو كما يأتي:

	العرب	الأوزبك	البشتون
چوپان	٥٠٠٠ أفغاني	٧٠٠٠ – ٨٠٠٠ أفغاني	٦٠٠٠ أفغاني
چاكر	٢٥٠٠ أفغاني	٥٠٠٠ – ٦٠٠٠ أفغاني	٤٠٠٠ أفغاني

ويعزى السبب في الفرق الكبير في الأجور إلى عاملين:

الأول: أن الرعاة يستخدمهم أصحاب الماشية على العموم من مجموعاتهم العرقية. لذلك فإن العرب مبعدون عن سوق العمل الأوزبكية، حيث الأجور مرتفعة. رغم أن كثيراً من القطعان الأوزبكية تهاجر محلياً فقط. واتضح التمييز فيما يخص العمل عندما سألت بعض الأوزبك عن أجورهم بحضرة بعض أصحاب القطعان العرب.

فقد اندهش الأوزبك عندما سمعوا أن العرب يدفعون القليل جداً، وسألوا عن الكيفية التي يتسنى بها فعل ذلك؛ فأجاب العرب: بأن ذلك هو ما يدفعونه. ويُدفع للعرب المتعاقدين مع التجار البشتون بنظام الأجور الخاصة بالبشتون، حيث إن أصحاب القطعان التجار دائماً يستخدمون رعاةً عرباً عندما يستأجرون مرعًى عربياً، تأميناً على استثمارهم.

أما السبب الثاني للفرق في الأجور؛ فهو أن الأجر العربي كان في الحقيقة تحت توتر شديد، وخلال العام التالي (١٩٧٦) رفع إلى ٧٠٠٠ أفغاني للجوپان، و ٥٠٠٠ أفغاني للچاكر. ويعزى سبب هذه القفزة الكبيرة بشكل كبير إلى بدايات نقص العمالة في المحيط الرعوي. فلقد أغرت الأجور المرتفعة الشباب في إيران (حيث تصل الأجور من عشرة إلى خمسة عشر ضعفاً للأجور التي تدفع لعمل مشابه في أفغانستان). وبدأ هؤلاء يغادرون إمام صاحب للعمل خارج البلاد. ولا تزال الأجور متدنية بشكل حاد موازنة بقيمة الأغنام، إلا أن مشكلات العمل المرتبطة بالاقتصاد النقدي بدأت لتوها تكشف عن نفسها. كما أن حركة العمل (التنقل في العمل) نشطة جداً في نظام الرعي التجاري. فالراعي لا يعمل مطلقاً عند صاحب القطيع أكثر من ثلاث مُدَدِ تعاقد متتابعة، وكثير منهم يقوم بتغيير مستخدميهم كل مدة عقد، ويأتي إنهاء العلاقة من أحد الطرفين، وهي بكل بساطة عدم الدخول في الالتزام بعقد جديد. وإذا ما وجب على راعٍ ما أن يتوقف عن العمل لأي سبب كان خلال فترة العقد، فلابد أن يوفر بديلاً، وعادة ما يكون أحد أقربائه لكي يأخذ مكانه.

إن الاسباب الرئيسة للامتناع عن إعادة استخدام راعٍ ما هي عدم الكفاءة وعدم الأمانة والكسل. أما الأسباب في الإحجام عن العمل لدى أصحاب القطعان؛ فهي تدني الأجور، ورداءة الطعام، وعدم الارتياح الشخصي. ولعل أعظم سبب للمرونة في التنقل هو اعتقاد الرعاة بأنْ لا أحد يستطيع تحمل العمل أكثر من ثمانية عشر شهراً

بشكل متصل، بالعقود التي تخص الأغنام وفي هذه الحالة، فإن الراعي يدخل في «السبات» مدة عقد؛ فهو يمكث في المنزل مع عائلته، ويقوم ببعض الأعمال العارضة في السوق لكي يحصل على المال.

الأسر التجارية والمعادلة الرعوية

تعد الهجرة من الأراضي المنخفضة في قَطَغن إلى مراعي الجبل في بدخشان، والتي تتكون الآن في معظمها من البشتون، أحد أعظم الأحداث إثارة وحيوية في أفغانستان، فسُحب الغبار التي تثيرها آلاف الأغنام تملأ السماء أثناء تحرك قوافل الجمال المزخرفة بالخرز والشراريب والودع إلى الإمام بطريقة جليلة وسرعان. ما يتحد، دون قصد، الإيقاع الذي يصدر من جلجلة الأجراس المعلقة على أعناقها مع الحركة البدوية والقوافل. النساء متربعات الجمال، البشتون يرتدين الأطلس والحرير الموشى بتطريز من الذهب. والأحمال نفسها مغطاة بسجاد أو قطع أخرى من الأقمشة المبهرجة. ويغمر هذا الحشد من الناس والحيوانات الطرقات والممار. وربما توقفت الشاحنات على الطرق الرئيسة وسط بحر من الحيوانات. وفي قرى الجبل البعيدة، فإن الهجرة مثل الاستعراضات المتواصلة لمدة أسبوع. ولن يرى خلال ذلك خيمة منصوبة. وربما افترض المرء أن هؤلاء البدو يمثلون بالتأكيد صورة مصغرة للتقاليد البدوية الأكثر نقاءً وكلاسيكية في أفغانستان.

وفي الحقيقة فهم ليسوا كذلك. فلقد أصبح الاستعراض ولبس الملابس والحلي المبهرجة خاصة بين البشتون ممكناً عن طريق الاندماج الوثيق للمحيط الرعوي مع اقتصاد المال. ويمكّنهم هذا الثراء من التحرك والعيش في نمط يراه البدو أنفسهم نمطاً تقليدياً، ينبغي أن يعمل مثله. إن البدو في قَطَغن هم أحد المجموعات القليلة التي لديها المال الذي يمكّنها من الاهتمام بأشياء كهذه، وهم يطبقونها بشكل لائق.

إن التقليدية التي غالباً ما يصفها المراقبون الطارؤون بـ «اللازمنية» أو على الأقل منحدرة من «العصر الألفي» هذه التقليدية تشمل البدو الذين كانوا في المنطقة لمئة عام في حال العرب، أو ثلاثين إلى خمسين عاماً في حالة البشتون الذين يشكلون أغلبية البدو في المنطقة، ويسر البدو معرفة أن أداءهم البدوي يقدر تقديراً عالياً. إن هجرة أصحاب الأغنام إلى بدخشان بواسطة الطائرة غير ملحوظة لدى كثير من المراقبين، كما هو الحال بالنسبة إلى شكواهم من كونهم غير قادرين على حصولهم للمنتجات الثانوية للقطن من أجل الغذاء، أو حنقهم على (العشيرة عديمة الأصل) التي ينتسب إليها سائقو الشاحنات الذين يطلبون أموالاً طائلة في الأيام التي يتساقط فيها الجليد لكي يقوموا بنقل الغذاء لأغنامهم. إن الزي التقليدي المحكم الذي تتزين به الهجرة البدوية، رغم أن هذا الزي أصبح ممكناً عن طريق الاقتصاد المالي، يخفي بشكل فعّال الاندماج البدوي لمحترفي الرعي في السوق، كما يخفي التغييرات الرئيسة التي سببها نظام الرعي الموجه للأغراض التجارية، وعلى المستوى الوطني نتج عن ذلك «مشكلة البدو»؛ فالبدو يجب أن يستوطنوا ويتعلموا؛ لأنهم يعطون صورة سيئة عن البلد، وفي قَطَغن فإن النظرة الفاحصة تكشف أن البدو يمتلكون الأرض، إلا أنه لا يبدو أنهم سوف يقلعون عن تربية الأغنام.

وأفضل طريقة يمكن بها؛ فهم هذه الحالة هو فهمها على أنها «تعقيد رعوي». فحتى عندما يصبح الاقتصاد في قَطَغن نقدياً أكثر فأكثر، فإن التأثير في نظام الرعي هو تعزيز وإحكام وتخليد لبعض العناصر الأكثر تقليدية المرتبطة بنظام الرعي البدوي. وبينما الحالة، التي أنا بصدد وصفها، شبيهة بالمعادلة كما وصفها جيرتز Geertz (١٩٦٣)، إلا أنها لا تشمل كل الاقتصاد الرعوي، وإنما تمس جانبين محددين تحديداً دقيقاً؛ الأول منهما، هو استخدام الأرباح الناتجة عن الاقتصاد المالي؛ وذلك لدعم طموحات ثقافية تقليدية. وفي قَطَغن يوجد ذلك بشكل أساسي بين البشتون الذين

هم مجازفون عمليون (ذرائعيون) فيما يتعلق باستثماراتهم واستراتيجيات التسويق التي يتبنونها، إلا أنهم مغرقون في النوستالجية (الحنين إلى الماضي) بالأموال التي ينفقونها على الزخارف الخاصة بالبداوة كالخيام السوداء الكبيرة، والجمال الكثيرة، والأمتعة الخاصة بالزينة، والنساء اللاتي يرتدين الملابس الباهظة الثمن. أما العرب فبما أنهم لم يكونوا أبداً مفتونين بالبداوة كحركة، فهم أقل اهتماماً بالكثير من هذه الأشكال. إن هذا الشكل الأول هو الأكثر وضوحاً، وهو الذي يعطي البداوة الرعوية نفحة من الأناقة، وهو الأمر الذي يفتقد في جنوب الهندوكش.

أما الجانب الثاني والأكثر أهمية من الناحية الاقتصادية، فهو أن تحويل النظام إلى تجاري قد أوجد وضعاً جديداً لائقاً للبدو الرعاة الذين يمتلكون أغناماً قليلة. ومع تدفق أموال التجار في الاستثمارات الرعوية، فقد كان بمقدور هذه الأسر الحفاظ على مستوى معيشي عالٍ داخل الاقتصاد الرعوي، دون أن يلزمهم امتلاك أغنام. إن العملية التي أوجدت طبقة من الرعاة الكادحين في هذه المرحلة كانت عاملاً رئيساً في الحفاظ على نظام الرعي القائم على الأسرة، والموجه للأغراض المعيشية، حياً ومزدهراً.

إن القوى التي وضعت نهاية للأسرة بوصفها وحدة أساسية للعمل في نظام الرعي العربي هي نفسها التي أوجدت أيضاً، بشكل متناقض ظاهرياً، الوضع اللائق الذي مكّن بعض الأسر من المواصلة بوصفهم بدواً رعاة، وهو الوضع الذي كانوا في السابق غير قادرين على تحقيقه. هذه الأسر التي أسميتها «تجارية» في استطاعتها أن تعمل كوحدة أسرية بشكل يجعلها تبدو من الخارج طريقة تقليدية بحتة، بحيث إنهم يرجئون الفضل في موقعهم لتكييف محدد داخل الاقتصاد التجاري. وفي الجبال، فإن بعض المخيمات التي تتراءى أكثر تقليدية ينطبق عليها هذا الوصف، فالبدو الرعاة الذين يمتلكون أغناماً قليلة نسبياً، أو الذين ليس لديهم أغنام، يعيشون معيشة جيدة جداً، وذلك عن طريق رعاية أغنام يمتلكها مستثمرون حضريون.

هذا الوضع التجاري اللائق، أوجده دخول المستثمرين المحيطَ الرعوي. حيث إن البدو الرعاة الأثرياء، قد تحولوا إلى استخدام الرعاة كما فعل ذلك قطاع واسع من المستثمرين الحضريين الذين كان بإمكانهم تحمل استخدام الرعاة استئجار المرعى (أيْلاق). وهذا ما فتح المجال لوضع لائق للبدو الرعاة الذين باستطاعتهم تلبية الطلبات التي أوجدها المستثمرون الذين يمتلكون أغناماً قليلة، ويفتقرون إلى الوسائل للعناية باستثماراتهم بشكل حقيقي. وتعد هذه المشكلة هامشية في الشتاء؛ لأن توفر أراضي المستنقع والمنتجات الثانوية للقطن، أو الحقول التي تترك غير مزروعة للراحة تُمكن صاحب الماشية في هذا الوضع من أن يصل إلى كثير من الحلول الفورية بهذا الخصوص على العمالة والمرعى.

وفي وضع متغير، فإن كثيراً من الأسر تميل إلى اصطحاب أغنام الناس الآخرين إلى مراعيهم، وذلك ما يتيح لهم تحقيق وضع اقتصاديٍّ أفضل من تلك الأسر التي تدعمها أجور العمل لوحدها. وهذه الأسر بمقدورها تحقيق نمط حياة تقليدي، رغم أنها تفتقر لرأس المال الخاص بهم، وذلك ببيع المرعى وجهد الأسرة كوحدة. وبعملهم كمقدمي خدمات بالتجزئة، وبخلاف ذلك فإنها لا تتوفر إلا على مستوى الجملة، فقد كان باستطاعتهم، وبكل سهولة، جذب الزبائن. إن المستثمرين من خارج نظام الرعي البدوي هم الذين يستفيدون من هذا الأسلوب الأسري، وهم المسؤولون عن بقائه حياً. ونضرب مثالاً واحداً للأسرة التي تعمل بالتجارة يوضح كيف التحم النظام الرعوي التقليدي الموجَّه للأغراض المعيشية باقتصاد السوق.

يعد أحمد خان مؤسس أسرة ممتدة، ويمتلك مرعى منخفضاً (أيْلاق) في راغ، وآخر مرتفعاً في درواز. وهذا المرعى أكبر بكثير عن احتياجات قطيعه الخاص الذي يبلغ ١٠٠ رأس، إلا أن هذه الأغنام التي تبلغ الـ ١٠٠ رأس ليس بإمكانها أن تعيله وأُسَر أبنائه الخمسة، حيث يبلغ إجمالي هذه الأسرة ثلاثة وعشرين فرداً يقطنون

ست خيام. وعندما زرته في زرديو كان يقوم برعي ٢٥٠ رأساً من الأغنام في المرعى المنخفض، و ٥٠٠ رأس في المرعى المرتفع. ومعظم الشياه الإناث كانت موجودة في المرعى المنخفض، أما الخراف المخصية، فقد كانت في المرعى المرتفع. وهذا ما يوفر رعياً رائعاً للحيوانات التي تربى من أجل اللحوم، ويسمح للنساء بحلب الشياه يومياً في المرعى المنخفض.

وإن لم تكن للأسرة أغنام كافية لكي تعيل نفسها، فإن ذلك لا يعني أن هذه الأسرة يجب عليها أن تغادر المحيط الرعوي، ولكن بطريقة ما يجب أن تضيف إلى الدخل الذي يأتي من الأغنام لكي ينسجم كل من الدخل والصرف. ولقد رأينا أن عقود الرعاة تمثل إحدى الطرق للدخل الإضافي. إلا أن ذلك لا يوفر سوى أجر نقدي، وأخذ أغنام الآخرين إلى الجبال يمكّن أحمد خان من الموازنة بين الأجور التي بإمكان أبنائه كسبها كرعاة مضافاً إليها كسب المنتجات الرعوية مثل الحليب والصوف.

ويتسلم أحمد خان من الأوزبك المستقرين الذين يمتلكون الأغنام ٥٠ أفغانياً عن كل رأس في درواز، و ٢٠ أفغانياً عن كل رأس من تلك التي في زرديو، إضافة إلى حقوقه في الصوف والحليب، وأية أغنام على وشك الموت. وفي المقابل، فهو يقوم بتوفير المرعى والملح الرعوي خلال مدة العقد التي مدتها ستة أشهر.

لقد كان الأجر القياسي لراعي ٥٠٠٠ أفغاني في ذلك الصيف، ولقد تسلم أحمد خان ٣٠,٠٠٠ أفغاني مقابل رعاية أغنام الأوزبك. أما إذا طرحنا تكلفة الملح من الدخل، وهي مبلغ يصل إلى نحو ٢٠٠٠ أفغاني، فالمتبقي تقريباً يساوي ما يمكن أن يكسبه أبناؤه رُعاةً. وميزة الأسرة على الرعاة (الذين يوفَّر لهم الطعام) هي أنه بالإضافة إلى تسلم الأجور النقدية، فإن بإمكان الأسرة حلب الشياه وجز أصواف الأغنام. وبما أن معظم الصوف والحليب تستهلكه الأسرة، فلا يمكن تخصيصها كقيمة تسويقية، ولكنهما بالتأكيد يسمحان بمستوى معيشي أعلى من مستوى الرعاة،

الذين يعيلون أسرهم بأجور النقد فقط. وتوفر الأغنام التي تموت في المرعى اللحم للأسرة، رغم أنه لا يمكن التنبؤ بأعدادها. وبهذه الطريقة، فإن أعضاء الأسرة - الذين يعملون كوحدة - بإمكانهم استخلاص أعلى نسبة من الحليب والصوف بجانب حصولهم على المال، رغم أن رأسمالهم غير كاف لإعالتهم، فعن طريق بيع جهد الأسرة ومرعاها كوحدة، فإن بإمكانهم الاستفادة مما يعتبرونه، دون مقابل (جهد أعضاء العائلة ومرعاهم) واستخدامه لتحقيق طريقة تقليدية في العيش من خلال تربية الأغنام للأغراض التجارية.

الفصل السادس

العرب والمؤسسات الوطنية

قدمنا في الفصل السابق دليلاً على أن عوامل وطنية وعالمية قد أحدثت زيادة في أسعار الاغنام تكيَّف معها العرب بتحويل نظام الرعي إلى نظام تجاري، وكان لذلك تشعبات في كثير من الوجوه الأخرى في حياة العرب. وهنا سوف نتفحص علاقة العرب مع شركة القطن المحتكرة، وكذلك مع الحكومة الإقليمية والوطنية.

إن نوع العلاقة التي أقامها العرب مع هذه المؤسسات ذات أهمية أساسية، فالحكومة على مستوى المنطقة الإقليمية والفرعية هي الميدان الخاص بتنفيذ القوانين والسياسات الوطنية، فوكلاء الحكومة وليس موظفوها في كابول هم الذين ينظمون التعامل اليومي لمواطني إمام صاحب مع الحكومة. ومن الناحية الاقتصادية، فإن مصانع الحكومة واحتكاراتها هي أهم التنظيمات للاقتصاد الحديث.

وتعد شركة القطن سپين زر عملاقاً اقتصادياً في قَطَغن. فمع الاستعمال المتزايد للعلف أصبح العرب أكثر اعتماداً على سپين زر وسياساتها، وذلك في سبيل الحصول على المنتجات الثانوية للقطن. وسوف نبدأ النقاش في هذا الفصل بتوضيح كيفية ارتباط سپين زر باقتصاد السوق والعرب. وقد كتب القليل حول الكيفية التي تتلاءم من خلالها هذه الصناعات التي تتملكها الدولة مع الاقتصاد على المستوى المحلي، [ويحلل فراي fry (١٩٧٤) دور هذه الصناعات في الاقتصاد الوطني].

وبتصوير جزء صغير فقط من المناشط العديدة لشركة القطن، فإنه بالإمكان إيضاح الكيفية التي يحدث بها ذلك، وطرح سؤال أهم، لا يمكن الإجابة عنه بشكل كامل هنا، وهو: إلى أي مدى تسبب العجز الرهيب في صناعات الدولة الأفغانية في تلك الإجراءات غير المناسبة.

ثانياً: سنلقي نظرة على إدارة المنظمة الفرعية في إمام صاحب من منظور عربي. وهذه بالطبع وجهة نظر محدودة أقدمها بشكل متعمد، حيث إن هذا النمط من تصرفات الحكومة على هذا المستوى، نجده مكررًا على المستوى المحلي في جميع أنحاء البلاد، وهذا ما يمثل تجربة الغالبية الساحقة من الناس في الريف الأفغاني. ولقد ظل هذا المستوى مبهماً بالنسبة إلى المراقبين من خارج البلاد، وذلك لأسباب كثيرة تقع بين الأنظمة الواسعة التي عادة ما تتمركز في العاصمة - التي درسها علماء سياسيون أو اقتصاديون - وبين الأنظمة ذات النطاق الضيق، وهي عادة متمركزة في القرية وهذا ما فضله الأنثروبولوجيون. وفي الحقيقة، فإن هذه الفجوة تنعكس أيضاً في العالم الحقيقي، فالارتباط بين أصغر وحدة حكومية وبين القرى المرتبطة بهذه الوحدة ضيق جداً وغامض. ويمكن تمييز سمات هيكلية معينة على أية حال يمكنها أن تلقي بعض الضوء على مساحة حيرت الكثير من المراقبين. إن مشكلة القوى العاملة والأحزاب السياسية المحلية صعبة التحليل بوجه الخصوص في أفغانستان (Etienne 1972:110).

وأخيراً سوف يختم هذا الفصل بنظرة تاريخية إلى العلاقات بين قَطَغن وحكومة أفغانستان الوطنية.

صناعة وطنية وأسواق محلية خاصة بها:
شركة سپين زر وبيع المنتجات الثانوية للقطن

ارتبط العرب تاريخياً بالأسواق الحضرية، وكان تأثير تحويل نظام الرعي إلى نظام تجاري في قَطَغن هو بمثابة زيادة في تعقيد السوق نفسه، وكذلك تعقيد الفرص التي تقدمها السوق للبدو الرعاة. لذا فقد عومل (بازار) إلى حد بعيد كسوق له تنظيم خاص به، حيث يتم تحديد الأسعار عن طريق العرض والطلب. أما الشق الآخر من الاقتصاد، فلم يناقش بالتفصيل، وهي الصناعات التي تملكها الحكومة التي تتم

عمليات إنتاجها ومشترياتها ومبيعاتها عن طريق الأوامر الإدارية التي تثبت الأسعار، وتسن القوانين لتصريف المنتجات الجاهزة، ومنتجات الشركة الثانوية، وكذلك القوانين، ووضع الأسعار فيما يتعلق بالحصول على المواد الخام.

وبحلول عام ١٩٧٥م كانت جمهورية أفغانستان قد عملت إما على تأميم أو تأكيد حقها في كل قطاع في الاقتصاد الحديث. وهو الأمر الذي أشير إليه من قبل العامة بالتنمية «الاشتراكية»، إلا أنه في التنظيم والسياسة فهو في الحقيقة صيغة لرسملة الدولة. وقد عولجت لا أخلاقيات المكاسب الرأسمالية واستغلال العمال عن طريق جعل الدولة هي الرأسمالية، واستخدمت الدولة الأفغانية تقليدياً نفوذها السياسي لادعاء الإنصاف في المشاريع المربحة، أو إعطاء نفسها حق الاحتكار في بيع السلع المربحة (fry 1974: 52-53). وقد ادّعى الرأسماليون الأفغان، مع بعض التبريرات، بأن أي مشروع منتج يصبح هدفاً لاحتواء الدولة؛ لأن الحكومة نفسها لا تبدي إلا مبادرات قليلة في إنشاء مشاريع جديدة. وهذه السياسة تحرض شريحة من الصفوة الأفغانية ضد الأخرى، حيث إن الأجانب ليس بإمكانهم امتلاك الأرض في البلاد، وليس هناك رأسمال أجنبي خاص ذو أهمية مستثمراً في البلاد.

كانت قَطَغن مركز النشاط التنموي في الثلاثينيات من القرن العشرين. وعلى النقيض التام للمشاريع الفاشلة في وادي هلمند، التي قامت بتمويلها الحكومة الأفغانية، فإن التنمية في قَطَغن كانت مربحة للغاية، وقد استفاد منها كل شخص في المنطقة، ولقد كان القطن هو السبب في النمو، وأصبحت شركة سپين زر، وهي شركة القطن المحتكرة في المنطقة، والمشروع الأكثر ربحاً في أفغانستان. فقد كانت ناجحة؛ بحيث إن داود خان عندما كان رئيساً للوزراء عام ١٩٥٣م قد طلب حصة للحكومة تبلغ ٥١ بالمئة كجزء من فلسفته التنموية باشتراكية الدولة «etatist»، (fry 1974: 88-89).

وفي عام ١٩٧٣م وعندما أصبح داود رئيساً لجمهورية أفغانستان الجديدة كان

أحد أول أعماله تأميم شركة سپين زر بشكل نهائي، وإيداع رئيسها السجن، متهماً إياه بالفساد؛ ذلك لأنه، من بين الأشياء التي قام بها، تقاضي مبالغ طائلة من شركات نسيج ألمانية، ودفع تكاليف رحلات الملك المسرفة من أجل الصيد، وخصوصاً تلك التي كانت في الهند لصيد النمور.

لقد هز اعتقال رئيس شركة سپين زر الشركة، وأكد بعض السمات المهمة لسپين زر، التي جعلت منها مؤسسة مختلفة عن الشركات الأفغانية الأخرى. فقد كان لسپين زر جذورها في تنمية قَطَغن؛ حيث إنها تمتلك قطع أراض كبيرة. وقد كانت المشروع الصناعي الوحيد المهم المتمركز خارج كابول. وقد هيمنت سپين زر بمراكزها الرئيسة في قندز وفروعها في كل بلدة في المنطقة، وكانت هيمنتها كما لو أنها السيد الإقطاعي على قَطَغن. وعندما اعتقل داود خان رئيسها، وتم الاستيلاء على أمواله والاستيلاء على قصره، كان الأمر أكثر من كونه تغييراً اقتصادياً ؛ فقد حدد نهاية الأسرة الحاكمة التي أنشأها شيرخان الذي بدأ التنمية. وكما أخبرني أحد موظفي سپين زر، حيث قال: «لم نكن نعتبره رئيساً للشركة، كنا نعتبره ملكاً». حقاً، فالاحتمال الأكبر أن ينتهي الشخص إلى السجن في قندز لخيانته سپين زر أكثر من احتمال أن ينتهي إلى السجن لخيانه الحكومة.

لقد عملت الهزة العنيفة على طرد الكثير من الصفوة في شركة سپين زر. وأتاح ذلك وظائف مهمة للرجال الذين لو لم يكن ذلك لما حصلوا على فرصة مطلقاً. وحيث إن بعض هؤلاء الرجال غير المؤهلين كانوا معينين سياسياً، فقد تفاءل البعض الآخر بأن تصبح الشركة مرة أخرى نموذجاً للتنمية الأفغانية. ورغم أن الشركة كانت في ذلك الحين مؤمَّمة، إلا أن موظفيها ظلوا محافظين على علاقة مختلفة مع سكان قَطَغن، خلافاً لما فعل موظفو الحكومة. وبقي مركز عمليات الشركة في قندز، وكان يتم توظيف موظفي سپين زر محلياً، وفي الغالب من أسر لها روابط إقليمية أسست

في الثلاثينيات من القرن العشرين. وكانت تنقلات الموظفين تتم في نطاق نظام فروع الشركة، كما كانت المنافسة على الوظائف في قندز. لذا فإن موظفي سپين زر، على عكس موظفي الحكومة الذين يرغبون في نقلهم إلى كابول، يمضون حياتهم وهم يعملون في قَطَغن؛ إذ لديهم روابط قوية بالمنطقة، ودعم شخصي لرفاهية المنطقة، الأمر الذي نادراً ما يحدث من موظفي الحكومة الذين يتم إرسالهم إلى خارج كابول.

الأمر الثاني: أن سپين زر قد نافست الحكومة المركزية في قَطَغن، أو بزّتها؛ ففي معظم أفغانستان كانت الحكومة هي المؤسسة الوحيدة المنظمة حسب الأقسام والمكاتب بيروقراطياً، وفي قَطَغن وسپين زر منظمة على النمط نفسه، إلا أنها تدفع أكثر لموظفيها، وتوفر لهم السكن، ولديها موظفون أكثر من موظفي الحكومة المحلية. وينظر إلى مدير فرع في نظام شركة سپين زر في الغالب على أنه مساوٍ في المرتبة للحاكم الفرعي المحلي. وبلغة الاقتصاد النقدي، فإن قَطَغن كانت «إقليم الشركة».

تعتبر سپين زر مشترياً محتكراً، ومصنعاً للقطن الخام، والقوة الرئيسية في الاقتصاد النقدي. فالأسعار المثبتة التي تشتري بها القطن هي العوامل الرئيسة التي تحدد مقدار ما سيزرع من الأرض في قَطَغن بالقطن. وبينما تعد هذه الأسعار مهمة بالنسبة إلى أولئك العرب الذين يمتلكون الأرض، إلا أن توافر منتجات القطن الثانوية التي تنتج عن عمليات الحلج تعد مصلحة استهلاكية بالنسبة إلى جميع محترفي الرعي. وخلال الشتاء، فإن الحديث في مقر عربي دائماً ما ينحرف نحو موضوع توافر الپوستك (قشور بذور القطن) وكنجاره (بذور القطن المعصورة). وكما ذكرنا في الفصول السابقة، فإن هذه المنتجات تستخدم في علف الحيوانات في مرابيها للحفاظ على أوزانها، وكمدد وبديل للعلف في أوقات الطوارئ في حالة هبوب العواصف الثلجية. ومع تزايد قيمة الأغنام، فقد ازدادت الحاجة للحصول على العلف. وبينما كان استثمار المال في هذا العلف التجاري في الماضي غير مجدٍ من

الناحية الاقتصادية، إلا أنه أصبح الآن ليس فقط مربحاً، ولكنه ضروري في حالات الطوارئ. تنتج سپين زر المدد الوحيد، ويراقب العرب، وكذلك مربو الماشية الآخرون، تحركاتها بكل حذر.

وسپين زر منظمة بمصنعها الرئيس في قندز ومصانع فروعها في كل بلدة في قَطَغن، ولكل فرع مدير مسؤول عن شراء القطن الخام وحلجه، وتصريف المنتجات الثانوية، وهو غير ملزم بعقد. وتعد سپين زر بيروقراطية، كل مدير فيها مسؤول مباشرة عن كل ما يتعلق بفرعه، رغم القوى المقيدة. فهو يشرف على كلٍّ من عملية الإنتاج، وتصريف المنتجات التي هي عرضة للائحة من التعليمات المتغيرة باستمرار، ترسل من قندز.

الشيء الوحيد الذي يهم البدو الرعاة هو (پوستك) و (كنجاره)، فهذه المنتجات الثانوية يتم إنتاجها بكميات كبيرة عن طريق الحلج، ولذلك فهي رخيصة بما فيه الكفاية لاستخدامها علفاً، ويعد هذا علفاً من الطراز الأول أيضاً؛ حيث يستخدم في كثير من أنحاء العالم بما في ذلك الولايات المتحدة.

لو كان لمحترفي الرعي الخيار، لفضلوا أن يشتروا هذه السلع من السوق (بازار)، حيث لا يوجد هناك رسميات؛ فالمشتري يدفع النقد ويحمل ما اشترى. وهذه أسهل طريقة، إلا أنها أيضاً - ولسوء الحظ - مكلفة؛ لأن السوق (بازار) يُحمّل سعر البضائع كل ما تتحمله تكلفة التسويق. لذلك فإن أرخص طريقة في الحصول على الإنتاج هي الذهاب إلى الشركة التي تبيع الإنتاج بمعدل ثابت. ولكن جميع مصانع الدولة الأفغانية - ورغم أن لديها أسعاراً مثبتة، وربما ملزمة في تصريف إنتاجها محلياً - تشترط على المشتري المحتمل الحصول على تصريح، أو ما يسمونه (إجازات) موقَّعة من قبل المدير، والتي من شأنها التفويض ببيع كمية محددة من الإنتاج. ويستطيع مدير الفرع أن يعطي تفويضات بمبيعات المنتجات فقط في ذلك الفرع. وربما يتطلب الحصول

على هذا التصريح دفع رسم أكثر مما هو مشروع، إلا أنه للحصول على تصريح في كثير من الأحوال، فإن المشتري يجب عليه التعامل مع بيروقراطية سهين زر من أجل الحصول على توقيع المدير، وهذا ليس بمهمة سهلة لصاحب أغنام عربي أمي يبحث عن طن من البوستك. حقاً؛ ففي كثير من المصانع، وذلك راجع إلى المدير، فإن رجلاً كهذا لا يسمح له حتى بالدخول إلى مكتب المدير. لذا فقد نشأت حول هذه العملية طبقة من الرجال الوسطاء الذين يستخدمون تكيفهم مع البيروقراطية وتأثيرهم الحقيقي أو المزعوم في الأماكن الصحيحة للحصول على التصريحات لعملائها. ويطلبون رسماً على ذلك، ويؤكدون مقدرتهم الفذة على هذه المهمة. ومن مصلحتهم أن تبقى العملية صعبة، ويفضل العرب في الغالب استخدام هذه الطبقة من الوسطاء؛ لأن التعامل معهم أسهل من التعامل مع موظفي الشركة بأوراقهم المضللة.

إن السبب الذي يجعل البدو الرعاة يتورطون في مشكلة الحصول على تصريح هو أن سعر الشركة أقل بكثير من سعر السوق. إن الأوراق للإذن سوف تكون من الشكليات المزعجة إذا أصبح سعر المنتج الذي تبيعه الشركة مساوياً لسعره في السوق. ومع ذلك، فإن منتجات معظم مصانع الدولة تباع بأقل بكثير من قيمتها السوقية، وفي بعض الأحيان بأقل من تكاليف إنتاجها؛ وذلك لأن السعر تقوم بوضعه إحدى الوزارات في كابول بشكل اعتباطي، أو يضعه رئيس المصنع. وهؤلاء الرجال عادة ما يتقلدون هذه الوظائف على أسس سياسية، وليست لديهم معرفة بكيفية حساب تكاليف الإنتاج للمنتجات الثانوية المختلفة في عمليات مثل حلج القطن. وبينما يبالغون في بعض الأحيان في تقويم منتج لدرجة أنه لا يشتريه أحد، نجد في معظم الأحيان أن السعر يوضع، بشكل متعمد، أقل بكثير من قيمته السوقية المعروفة.

وهناك سبب مهم لذلك؛ ففي مصنع تسيطر عليه الدولة حيث الأسعار مثبتة بشكل اعتباطي، فإن السعر المنخفض لسلعة مرغوبة سوف يُوجد طلباً أكبر بكثير مما

يقدم من تلك السلعة، وأن بيع المنتج يعد جزءاً من مهمات المدير، إلا أنه بسبب الطلب الكبير، فإن المدير يمكنه اختيار من يستحق تسلم تفويضات للشراء. وعندما يكون الفرق بين سعر السوق الحرة وبين سعر الشركة كبيراً، فإن التصريح ذاته يكتسب قيمة مالية. والناس مستعدون للدفع من أجل تصريح مادامت تكلفة الشركة وسعر التصريح مع بعضها البعض أرخص من سعر السوق. وبينما يأخذ المديرون في الغالب أموالاً مقابل كتابة التصريحات، إلا أن الإجازة ليست إلا رشوة بسيطة فقط؛ لأن سعرها خارج عن سيطرة مدير الفرع. وإذا ما كان فرق السعر كبيراً، فإن للتصريح قيمة سوقية خاصة به، بغض النظر عما إذا كان المدير يمنحه دون مقابل أو لا. وفي الحقيقة، فإن التصريح يشبه إلى حد كبير خياراً في سوق السلع المستقبلية. وهو يمثل وعداً بالبيع، في تاريخ مستقبلي، لكمية محددة من المنتج بسعر محدد.

ورغم أن التصريحات تمنح لأفراد معينين، إلا أنه يمكن تحويل ملكيتها. فبالإمكان شراء التصريحات وبيعها في السوق، ويحق للمشتري أخذ التصريح إلى سپين زر للحصول على السلعة. فهذه الأوراق مثل الأسعار المستقبلية، حيث إن القيمة المدفوعة لتصريح ما يحددها طلب السوق. وسعر الشركة مثبت؛ لذا فإنه كلما كان سعر السوق أعلى كلما زادت قيمة التصريح. والعكس صحيح؛ حيث إنه إذا ما هبط سعر السوق هبط السعر المعروض لتصريح ما. ويمكن المضاربة بالسوق؛ إذ إن سپين زر هي الممون المحتكِر، وحيث إنه معروف أن الموظفين الرسميين بها يقومون بإيقاف المبيعات من أجل دفع سعر سپين زر إلى الأعلى، وزيادة قيمة التصريحات. لابد من التأكيد أن التصريح أداة تركيبية شكلية تربط السوق ومصانع الحكومة. وهذا على المستوى الوطني أحد الطرق التي يكدس بها البيروقراطيون في كابول مبالغ طائلة من الأموال فقط أثناء قيامهم بأعمالهم الاعتيادية. ولا يستطيع الموظفون طلب أموالٍ على توقيعاتهم على التصريحات أكثر من معدل سعر السوق المتذبذب. فالموظف الفاسد

يجب عليه إرسال رسول إلى السوق يستطلع كم يساوي التصريح ذلك اليوم. وبالمقابل، فإنه رغم أن الموظف الشريف ربما منح التصاريح دون مقابل، فإن أسعارها لها نفس القيمة. وهذا ما يجعل تواقيع موظفين معينين فعلاً ذات قيمة؛ لأن حامل التصريح له الحق بالشراء من مصنع الدولة بسعر ثابت ومنخفض للغاية.

ويمكن استخدام التصريح بثلاث طرق:

أولاً: إذا كان حامله تاجراً، فإن التصريح سوف يستخدم للحصول على منتجات القطن الثانوية، وذلك من أجل بيعها مرة أخرى في السوق بسعر السوق الحرة الأكثر ارتفاعاً.

ثانياً: إذا كان حامله بدوياً، فإن التصريح سوف يستخدم لشراء العلف الذي يحتاجه البدوي مباشرة من سپين زر، وبذلك يتجنب الأسعار المرتفعة التي تُطلب لنفس العلف في السوق.

ثالثاً: إذا كان الحامل للتصريح من الأشخاص الذين لا يستخدمون التصريح مباشرة، فبكل بساطة بإمكانه بيعه لتاجر أو بدوي ليس بمقدوره الحصول على تصريح مباشرة. وحيث إن سپين زر هي الممون الوحيد لمنتجات القطن الثانوية، فإن هناك بعض المنافسة بين التجار الذين يودون احتكار عملية البيع مرة أخرى وبين البدو الذين يريدون من سپين زر أن تبيعهم مباشرة.

إن التعقيد لهذا السوق هو أحد الأسباب التي تجعل البدو الرعاة من العرب يناقشون المشكلة بشكل مستفيض. فالطبقة من الرجال الوسطاء الذين بإمكانهم الحصول على التصريحات يسيطرون على كثير من مراكز النفوذ. ولربما لم يكلفهم التصريح شيئاً، إلا أنهم بإمكانهم جمعها من عملائهم بالسعر المتداول. وهذا يظل أقل من تكلفة السوق، ومساوياً له من حيث الأهمية، إن مصدراً جيداً للتموين متوفراً أوقات الطوارئ فرصة ثمينة. وخلال مكوثي في إمام صاحب كانت التصريحات

توزع دون مقابل على محترفي الرعي، الأمر الذي يقول عنه العرب: إنه غير معتاد. ومع ذلك، وبسبب الطلب، ولأن البدو الرعاة ربما لا يمتكّنون من الحصول على ما يكفي من الإنتاج عن طريق الذهاب مباشرة إلى المدير، فإنه لا يزال هناك سوق كبيرة للتصريحات، وهذا ما يشير إلى الحقيقة بأن هذا النظام آلية اقتصادية لغرض تعديل التموين والطلب، وليس في أصله مبنياً على الفساد. وبالطبع، فإن معدل أسعار التصريحات يزداد إذا ما حصر المدير توزيعها، غير أن سوقها موجود بغض النظر عَمَّن يوزعها، وطالما أن الفجوة بين سعري مصنع الدولة والسوق كبيرة، فإن سوق التصريحات يظل نشطاً.

وفيما يأتي بيان بالسوق الفعلية التي سيوضح تتبع السوق نفسها قواها المحركة؛ ففي شتاء عام ١٩٧٥م كانت بنية السوق بالنسبة إلى البوستك والكنجاره كالآتي:

	پوستك (قشور بذور القطن)	كنجاره (بذور القطن المعصورة)
سعر سپين زر	٥ أفغاني/ للسير	٢٥ أفغاني/ للسير
سعر الإجازة	٢ أفغاني/ للسير	٧ أفغاني/ للسير
سعر السوق	١٢ أفغانياً/ للسير	٤٠ أفغاني/ للسير

مع ملاحظة أن تكلفة الاجازة لا يتأثر بالكمية.

كانت سپين زر المموِّن المحتكر لهاتين السلعتين، ويتنافس كل من البدو والتجار على التموين نفسه. والتجار هم الذين يضعون سعر التصريح، ما داموا هم الأكثر رغبة في شراء التراخيص (الأذُونات)، للحصول على منتجات القطن الثانوية من سپين زر، ثم القيام ببيعها مرة أخرى في السوق. وكان سوق الپوستك نشطاً لأن الهوستك يستخدم علفاً للحيوانات ووقود تدفئة رخيص على السواء.

وإذا كان سعر السوق الحرة للپوستك ١٢أفغانياً لكل سير، فإن البدوي الذي بإمكانه الحصول على تصريح للشراء من سپين زر بسعر ٥ أفغاني للسير الواحد،

فسوف يوفر ٥ أفغاني في كل سير، حتى ولو دفع ٢ أفغاني للسير الواحد للحصول على التصريح. وأكثر من ذلك إذا حصل على التصريح دون مقابل.

وبشكل مساوٍ، فإن ربح التاجر هو الفرق بين السعر الذي يحدد طلب السوق وسعر سپين زر المثبت، مضافاً إليها تكلفة الرخصة ومصاريف أخرى. ومن هذه الأرقام نستطيع أن نرى لماذا كانت هناك تجارة نشطة في الإجازات، ولماذا يتمتع بهذه الأهمية هؤلاء الوسطاء الذين بإمكانهم الحصول عليها ولو بثمن.

إن أسعار التصريحات مرن، ومن الممكن أن ينهار سوقها. ولقد حدث ذلك لسوق الكنجاره (بذور القطن المعصورة) في غضون أسابيع قليلة بعد أن جمعت البيانات أعلاه. فقد قررت الحكومة أن معدل السوق الذي هو ٤٠ أفغانياً للسير الواحد من الكنجاره كان «مفرطاً»، وأمرت التجار ببيع كنجاره بسعر لا يزيد عن ٣٠ أفغانياً للسير الواحد. وبالنظر إلى ما سبق، فإنه من الواضح أن سعر سپين زر هو ٢٥ أفغانياً للسير الواحد. بالإضافة إلى تكاليف الرخصة التي تبلغ ٧ أفغانياً للسير الواحد، يحدد نقطة اللاربح واللاخسارة بالنسبة إلى التاجر وهو ٣٢ أفغانياً للسير الواحد. وبمبلغ ٣٠ أفغانياً للسير الواحد، فإن التجار سوف يخسرون المال في كل مبيعات مخزون كنجاره. وسرعان ما اختفى تموين كنجاره من السوق، وذلك لأن أي تاجر لم يكن راغباً في البيع بخسارة. ومع سقف السعر الجديد الذي هو ٣٠ أفغانياً للسير الواحد انخفضت المناقصات على إجازات الكنجاره إلى ما بين ٢ - ٣ أفغاني للسير الواحد، رافعة سعر الجملة الجديد في السوق إلى ٢٧ - ٢٨ أفغانياً للسير الواحد. وقد أوجد ذلك أن الربح كان منخفضاً جداً. وتم شراء كثير جداً من الرُّخَص بـ ٧ أفغاني للسير الواحد، مما جعل كنجاره تظل غير متوفرة. وفي غضون أسابيع قليلة بدأ التجارة والمشترون بتجاهل سقف السعر، وظهر كنجاره مرة أخرى للبيع. وكالعادة فقدت الحكومة الحماس في الأمر سريعاً بعد أن ثبت السعر، ولم تتخذ أية إجراءات عندما تخطى السعر السقف الرسمي في النهاية ليصل إلى ٣٥ أفغانياً للسير الواحد. إن

عمل الحكومة زرع خوف التدخل في حساب التجار، فرغم أن سعر الرُّخَص ارتفع مؤخراً إلى ٥ أفغاني للسير الواحد، إلا أن سوق الرخص للكنجارة ظل كاسداً.

إن تدخل الحكومة أمر شائع، ويخلف الكثير من عدم الاستقرار في السوق. ومن النادر أن تكون الأسعار المثبتة واقعية، حيث إنها تعالج الظواهر، لا الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار. ويعمل سوق الرخص المستقبلية على دمج أسعار الشركة المثبتة والمنخفضة بصورة غير واقعية بالطلب المحلي. وعندما تتجاوز أسعار الشركة القيمة السوقية، فإن الرخص لا يمكن حتى صرفها، كما حدث في أحد الفروع، حيث كان الطلب على الهوستك منخفضاً. فسعر المنتج في السوق يحدد سعر الرخصة، وليس العكس.

إن تثبيت سعر السلع الأخرى والخدمات هو أمر شائع أيضاً، إلا أن المنتجين والمستهلكين راضون بتجاهله؛ لأنه بخلاف ذلك لن تكون هناك صفقات. ولا تنفذ الأسعار المدرجة في قوائم معظم المناطق إلا بشكل متفرق، وهذا ما حدا بصاحب حمّام محلي لأن يوضح لي أن الأسعار المثبتة موجودة فقط لتوفر دخلاً زائداً لرجال الأمن في العطل عندما يحتاجون للمال. وقال: إنهم يقومون فقط في هذه الأوقات بشكل رسمي بمعرفة ما إن كان التجار مذعنين للأسعار الرسمية أم لا، ثم بعد ذلك يقبضون الرّشَى مقابل تجاهل الانتهاكات، إلا أنه صرح قائلاً: «في النهاية، لابد لهم من أن يبحثوا عن لقمة العيش أيضاً».

هنا نجد أن بعض الصعوبات الخاصة بالسياسة الوطنية على المستوى المحلي واضحة. فالحكومة ليست لديها الرغبة ولا المقدرة على إدارة اقتصاد مخطط له، وليست مستعدة للسماح للسوق بأن ينمو على أساس حر. وبسبب هذا، فإنه لا يجب على التاجر في السوق موازنة العرض والطلب المحليين فقط، ولكنه ليس بمقدوره أبداً أن يتأكد متى ستخطو الحكومة وتتدخل، وذلك ما يجعل من التخطيط مجازفة كبيرة،

وأي عمل كبير تقريباً بمثابة مغامرة على المخاطرة. وفي مناخ كهذا، فإن هناك إقداماً كإقدام قاطع طريق للاستثمار، ذلك هو جمع أكبر قدر ممكن من الأرباح ثم الفرار. ولأن أحوال المستقبل لا يمكن التنبؤ بها والاستثمار غير مأمون، لذا فإن الأرباح القليلة لا تستحق المخاطرة. وعلى المستوى المحلي في إمام صاحب في خضمّ الاقتصاد النقدي يوجد هناك تكاثر للتجارة وافتقار لاستثمار رأس المال.

إن «عقدة الرخصة» هذه شائعة في جميع مصانع الدول الأفغانية ومخازن الحكومة؛ ولذا فهي تستحق الانتباه. ففي الغالب يعتقد بأن شروط الحصول على الرخص للشراء هي بمثابة علامة اللامسؤولية التي تجعل من الضروري أن يصبح أي قرار، بغض النظر عن تفاهته، أمراً لابد أن توافق عليه أعلى سلطة ممكنة. وينظر إلى تفويض السلطة كهدف لعملية التحديث التي سوف تمكّن الصناعات الوطنية من العمل بكفاءة المصانع الغريبة. وهذا الاعتقاد يفترض أن الصناعات الأفغانية غير فعَّالة إلى أقصى حد (وذلك كما يقيسه بيان ميزانيتهم)، وأن عقدة الرخصة هذه مستندة على أساس ثقافي، وهي غير منطقية البتة من الناحية الاقتصادية.

يعمل هذا، إلى جانب عدم الكفاءات الأخرى، على تقليص ربحية مصانع الدولة، لأنها تخدم غرضاً آخر، وذلك بتوفير عائد زائد للمشتغلين بالمشروع الذين يحصلون على مرتبات ثابتة. وفي كثير من القضايا، فإن النظام يعد ذا كفاءة جيدة من الناحية الميكانيكية، إلا أنه اشتهر بمستوى منخفض من الإنتاج حتى يكون بالإمكان تحول البضائع دون إثارة الشكوك. وهناك ضغط كبير على المدراء الذين يظهرون أن لديهم فوائض خشية أن يصبح هذا المستوى هو المعيار. وكما هو موضح أعلاه، فإن تثبيت سعر منخفض يزيد من الطلب على الرخص والدفع على التواقيع، بينما يحد من العوائد المحتملة للشركة. وحتى إن البطء، الذي تشتهر به البيروقراطيات الأفغانية، ربما كان في الغالب نتيجة لسوء التخطيط، لا عن كسل. مثال ذلك: فإن المصنع في

إمام صاحب يعمل بشكل فعّال، ويحصل المزارعون على أموالهم في غضون يومين، ولكن الأمر في مصانع أخرى يستغرق أسابيع. وقد شرح ذلك لي مهندس أفغاني قائلاً: «من سيدفع لكي يصبح في مقدمة الطابور إذا لم يكن هناك طابور؟». وكلما كان الطابور أطول، كان هناك أناس معينون سوف يدفعون أكثر لكي تنتهي إجراءاتهم قبل الآخرين. ولكن قبل أن يحدث هذا لابد من إيجاد طابور طويل وبطيء والحفاظ عليه.

الوسطاء

إن تعقيدات التعامل مع البيروقراطيات المختلفة كما لحظنا قد أفضت إلى إيجاد دور الوسطاء، الذي يعد دوراً مربحاً للغاية. ويساعد هؤلاء الوسطاء المشترين القادمين من المقر (قشلاق) في الحصول على المنتجات المختلفة. وبالتعاقب، فإن كثيراً منهم يستخدمون معرفتهم بالمقر (قشلاق) لمساعدة موظفي الحكومة في خطط الابتزاز. لذلك فإن دورهم غامض بشكل كبير، والعربي يحتاج إلى أحد كرابط يساعده في التعامل مع سپين زر، إلا أنه يحتقر تعاون الوسطاء مع الموظفين الفاسدين.

وتعد الروابط الشخصية مع موظفي سپين زر وموظفي الحكومة أمراً حاسماً بالنسبة إلى الوسطاء. فإمتاع الموظفين على نحو باذخ، وتنظيم حفلات الصيد، والقيام بالزيارات الاجتماعية هي عناصر حيوية في هذه العملية. وتُبنى سمعة الوسيط كسمسار له تأثيره على مقدرته المدركة بأنه يفي بوعوده أو تهديداته. وقد أقام أحد الوسطاء المشهورين حفلات متقنة لموظفي سپين زر مستخدماً سجادة جاره ونقوداً استلفها. ويبدو الأمر للبعيدين وكأن لديه مدخلاً على هؤلاء الموظفين، وأن بإمكانه الحصول على تعاونهم. وقام أيضاً بالترفيه عن أحد المفوضين الفاسدين الذي وفر له الحماية عندما تورط في مصاعب قانونية. ورغم المظاهر الخارجية، فقد كان هذا

الرجل مكروهاً من قبل مدير شركة سپين زر وكثير من موظفي الحكومة، إلا أن مظهر التأثير يمكن استخدامه بسهولة استخدام التأثير نفسه، وذلك عندما يكون التعامل مع عربي ليس لديه خلفية عن هذا الرجل.

ينهمك الوسطاء الذين يتعاملون مع سپين زر بصفقات بسيطة نسبياً، وذلك في الحصول على منتجات القطن الثانوية لعملائهم. وبجانب الحصول على الرخص، فإن باستطاعة الوسيط استغلال المعلومات الداخلية من أجل كسب أرباح طائلة. وبمعرفة أمور كهذه؛ مثل كم من الإنتاج قد تعهدت الشركة بتصديره، وأي المنتجات قام مدير الشركة باحتجازها عمداً عن السوق، هذا فضلاً عَمَّا يقوم به مدير الفرع، وما مقدار المخزون المتوفر من الإنتاج، وما إذا كانت النوعية التي ستحل مكانها أجود أم أردأ. كل ذلك له أهميته الحيوية في التنبؤ بأسعار سوق المستقبل. وكلما كانت المعلومات جيدة، كانت الأرباح أكثر من تجارة الداخل.

وفي الجانب الأسوأ من ناحية السمعة، فإن أقليةً من الوسطاء يقومون بتحويل دورهم التقليدي في إرشاد قروي أو بدوي عبر تعقيدات المشاهد الحضرية، فبدلاً من ذلك يقومون بإرشاد الموظفين الفاسدين من خلال تعتيم مشاهد القرية. ولأن سكان المقار (جمع مقر قشلاق) يقدمون أنفسهم بشكل غير واضح، فإن الموظف الفاسد يحتاج إلى مرشد لاكتشاف أي الأسر خلف الحيطان الطينية المتشابهة لديها مالٌ أكثر من جيرانها. وبإمكان الوسطاء الذين لديهم معلومات كهذه حول المقار (قشلاق)، ورغم أنهم في الأساس حضر، اختيار أهداف للفرص. مثال ذلك: عندما وصل مفوض جديد، حيث إن سلفه قد نفي إلى درواز، فقد كان متلهفاً لجمع الأموال من البدو الرعاة الذين يستخدمون المستنقع. وحيث إن الوقت كان يشارف نهاية الشتاء، فقد كان المفوض الجديد يعلم أنه يجب عليه الإسراع، إلا أنه حتى ذلك الوقت يجهل مِمّن يحصل على المال. لذا فقد اتفق مع وسيط أوزبكي لكي يرشده على أصحاب القطعان

الأثرياء. وخلال الأسبوعين التاليين بدأت سيارته الجيب في الظهور في القشلاقات، ودائماً ما كانت تقف بجوار باب أحد أصحاب القطعان الأثرياء. وقد كانت هناك هجرة جماعية مبكرة من القطعان إلى السُّهب مباشرة بعد أن أصبحت أخبار زيارات المفوض معلومة لدى الجميع.

الصعوبات التي يواجهها العرب مع الوسطاء، قضية كونجيل باي

ليس من غير المعتاد للعربي أن يكون ضحية أحد الوسطاء، وخصوصاً من غير العرب. فالعرب على وجه الخصوص معرَّضون لمثل ذلك، حيث إنهم غير متحدين سياسياً، لذا فإن أولئك الذين يُخدعون ليس باستطاعتهم مناشدة أقاربهم أو عشيرتهم لمساعدتهم في استرداد أموالهم.

وقد كان كونجيل باي عربياً ثرياً يمتلك كماً من الأغنام والأرض. وكان لديه مزارعان يفلحان أرضه مقابل جزء من المحصول. وكان وسيط يكنى كَدامدار (أمين المستودع) غالباً ما يستخدم منزل كونجيل باي مركزاً لحفلات الصيد التي يقيمها للصفوة المحليين، والتي من خلالها تَعَرف كونجيل إلى موظفين بازرين.

وفي يوم من الأيام أتى أحد مزارعي كونجيل إلى المدينة ومعه جزء من محصول القطن، وأخذ القطن إلى شركة القطن بغرض وزنه وبيعه. وعندما رأى كَدامدار المزارع عرض عليه أن ينهي إجراءات الأوراق، مبيناً أن ذلك أقل شيء يمكنه القيام به من أجل صديقه كونجيل. فأعطاه المزارع كافة الأوراق ما عدا سند قبض صغير مرقّم، والذي هو مطلوب عند تحصيل النقد من الصندوق. فأكمل كدامدار إجراءات الأوراق، إلا أنه أخبر الرجل أن يرجع في وقت لاحق.

وعندما ذهب، اتجه كَدامدار إلى المدير، وشرح له أن أحد مزارعيه الذين يعملون معه بالمحاصَّة قد أضاع سند القبض، فنظر المدير إلى الأوراق، ولم يلحظ اسم المالك،

وأصدر تحويلاً بالدفع. وحصل كدامدار على ٢١,٠٠٠ أفغاني. وفي اليوم التالي أتى كونجيل إلى المدينة، وحاول أن يجد كَدامدار الذي لم يعثر عليه في أي مكان - ولم يكن من السهل أن يتخفى وهو يحمل ١٢٠ كغم. وبعد عشرة أيام سمع المدير الذي كان قد ذهب إلى قندز بالسرقة، وحقق بالأمر. وقد وجد أن الأوراق قد سجلت باسم والد كونجيل (رغم أنه قد مات منذ زمن بعيد) وهذه ممارسة شائعة في أفغانستان؛ لذا لم يتبين المدير الاسم. ووعد بأن يساعد كونجيل جزئياً؛ لأنه هو أيضاً كان قد ذهب إلى الصيد في مقر كونجيل، وكان كونجيل في ذلك الوقت بصحبة مُلا كان صديق كَدامدار، فسأله المدير: لماذا لم يحذر كونجيل، فأنكر المُلا معرفة كَدامدار، وزعم أن قصوى معرفته بكَدامدار معرفة عارضة. وواصل حديثه موضحاً أحداث المصادفة البحتة التي ترمي بعضهما في طريق الآخر بشكل دائم. ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يتهم بها كَدامدار بالسرقة، إلا أن المدير أقسم بأن يراه في السجن بسبب هذه السرقة، ذلك لأنه هو قد خدع أيضاً.

تم الاتصال بوالد كَدامدار، وأخبر أنه سوف يكون مسؤولاً عن الدعوى، فأكد للمدير أن كدامدار سوف يُعيد المال. وتقوم الإشاعة: إنه قد فقد المال مبدئياً بالمقامرة، وطفق بالتخفي. وعندما أصبح هذا الأمر معروفاً لدى العامة، توافدت سلسلة متلاحقة من الادعاءات من العرب، الذين قالوا: إنه قد أخذ أموالاً منهم أيضاً. وواصل كَدامدار البقاء خارج البلدة. وسأل المدير كونجيل عما إن كان يرغب برفع الأمر إلى الشرطة. فتراجع كونجيل، فقد كان خائفاً؛ ذلك لأن كَدامدار وإخوته قد عملوا أيضاً وسطاءَ لموظفين تورطوا في أعمال الابتزاز. وقال كونجيل شارحاً: «إذا ما بلغت الشرطة ذلك؛ ففي النهاية سوف أوضع في السجن لسرقة مال كَدامدار».

والآن، وبعد مضي شهر، بدأ كونجيل يفقد الأمر. فلعل المدير لا يرغب حقاً في مساعدته، وعلم عن طريق الإشاعات بأن كبير المهندسين في قندز على عداء مع

المدير، وربما اتخذ إجراءات عند أية شكوى ضده. لذلك فقد ذهب كونجيل إلى كبير المهندسين وتقدم بشكوى، مبيناً فيها أن شخصاً ما قام بسرقة أموال قطنه، وأن مدير الفرع رفض أن يتخذ أي إجراء لمساعدته أو الدفع له.

ولم يذكر في الشكوى من قام بالسرقة، أو أن المدير قد وعد بالمساعدة. وعدَّ كونجيل هذه الشكوى أكثر أماناً من الشكوى الجنائية؛ ذلك لأنها لا تشمل سوى موظفي سپين زر، وإذا كان الحظُّ حليفَه، فبإمكانه استخدام المنافسة الضارية داخل الشركة من أجل استرجاع نقوده. وقد سُرّ كبير المهندسين بهذه الشكوى، وسُمع أنه سأل بطريقة تقريرية قائلاً: «أي نوع من اللصوص لدينا في إمام صاحب؟ إنهم غير أكفاء، إلى درجة أنهم يسرقون من المزارعين بشكل مباشر». وبتلهف أرسل اثنين من المفتشين للتحقيق في هذه القضية. ولخيبة أملهما، فقد وجد المفتشان أن مزارع كونجيل قد سلَّم الأوراق لكَدامدار عن طيب خاطر، وأن الملكية غير مشار إليها بشكل واضح على الورق، وأن جميع الصيغ كانت بترتيبها المناسب، وأن هناك ملحوظة تقول: إن المال قد صرف لكَدامدار الذي أضاع الوصل. ولام المفتشان كونجيل لتسببه بسفرهم مسافة بعيدة دون جدوى. وتكدَّرا من أن عدوهما قد استخف بهما، ولم يكونا متحمسَيْن للرجوع بالأخبار إلى قندز.

وكان المدير حانقاً جداً على كونجيل لما اعتبره غدراً، وقال: «عندما سرقت نقودك كنت أشد أسفاً منك، وشعرت بالتزام شخصي بأن أرجعها إليك، ولكنني الآن لن أفعل أي شيء من ذلك. احصل على نقودك بنفسك»، وأردف قائلاً: «ممن يسرق كدامدار؟ منكم أنتم العرب. إنه لا يستطيع أن يسرق من البشتون أو التركمان. إنهم لا يتحملون ذلك. لابد أنه يعتقد أن العرب وضيعون جداً؛ حيث إن باستطاعته أن يسرق منهم ساعة يشاء».

إن عدم مقدرة كونجيل في استرجاع نقوده، ووصف المدير للعرب يُضربان مثلاً

على الصعوبات التي تواجه العرب في تعاملهم مع الأجهزة الحكومية الأكبر. فالعرب لا يحتاجون إلى تنظيم سياسي لحماية أنفسهم من الهجمات أو لإدارة العدل، فقد تولت الحكومة ذلك بحكم علاقتهم الحميمة معها. ومع ذلك توجد فجوات حقيقية في الروابط بين الحكومة الإقليمية والمقار (قشلاقات) لدرجة أنه من الصعوبة بمكان إيجاد حل لكثير من المشكلات.

فنظرياً، كان كونجيل يحتاج فقط لتقديم شكوى جنائية، إلا أنه، وكما هو مبين، فإن نظام الحكومة لن يساعده، وإذا ما ساعده، فسوف يجازف بخسارة المال للموظفين الفاسدين. وتبين خسارته أيضاً ضآلة دعم العرب بعضهم لبعض في المنازعات. ولو أن كَدامدار قام بعمل الحيلة نفسها مع واحد من البشتون، فإنه يكون قد جازف بحياته. ويفضل العرب البحث عن أنصار آخرين. وفي قضية كونجيل استطاع أن يسلب اثنين منهم. وأصبح العمل الجماعي نادراً بين العرب، ذلك بسبب انضوائهم تحت الحكومة الوطنية. الأمر الذي حطم التضامن القبلي، وفي الوقت نفسه أخفق في توفير بنية يعتمد عليها الفرد في حالة مواجهة مشكلة ما.

ولأنهم لم يعد لديهم موارد جماعية يدافعون عنها، فإن معظم العرب لا يرغبون في تحمل مشكلات الآخرين.

الحكومة الإقليمية في إمام صاحب

تعد إمام صاحب إقليماً فرعياً وجزءاً رئيساً من إقليم قندز، وهي الوحدة المحلية للإدارة في الوادي. وتقسم القوى الإدارية فيها بين إمرة الشرطة وحاكم الإقليم الفرعي. ولأن إمام صاحب تقع على الحدود، فإن هناك موظفاً ثالثاً هو المفوض، ويمتلك السلطة القانونية على الإقليم المجاور مباشرة، وهو مستقل إدارياً عن الحكومة المحلية. ومعظم الموظفين الإقليميين من البشتون، وفي بعض الحالات من الطاجيك. وليس لشعوب

الترك مشاركة في الإدارة. ويأتي هؤلاء الموظفون من أجزاء أخرى من أفغانستان، حيث تبقى المناصب الثانوية فقط من نصيب السكان المحليين. وتحت سيطرة الحكومة، فإن الموظفين ينتقلون باستمرار، من أجل منعهم من بناء قواعد مراكز شخصية، ومن أجل كبح الفساد عن طريق وضع موظف في إقليم غير مألوف لديه. وتعد الروابط بين موظفي الحكومة والمقار (قشلاقات) ضعيفة، فالموظفون ينظرون إلى المقار كمجاهل، وينظر أناس الوادي إلى الحكومة بوصفها قوة ضاربة وخطرة.

تمثل الحكومة المحلية الدولة الوطنية في المنطقة، إلا أنه بسبب أن أهل الريف يُحكمون من قِبَل تلك الحكومة، وليسوا جزءاً عضوياً منها، فإن الحكومة تعتمد على موظفي القرية المعينين (أربابات) ليعملوا وسطاءَ بينهم وبين المقار.

وفي العادة، فإن أرباب القشلاق (حاكم المقر) يتم اختياره من قبل السكان، وتوافق عليه الحكومة. ومع ذلك قامت الحكومة في بعض الحالات، بتعيين أربابات دون مشاورة أحد. ويعد منصب الأرباب رابطاً بنيوياً بين القرية والحكومة؛ إلا أنه ليس منصباً قوياً بالفعل. ويتمتع الأرباب بسلطة الأمر عندما يعمل بأمر من الحكومة فقط، وذلك عندما يدعم أمره ضمنياً بسلطة الدولة. ولكنه عندما يعمل من تلقاء نفسه، فإن الأرباب يمكن تجاهله دون أدنى أذى.

وفي العموم، فإن الأربابات متعلمون، لديهم نوع من الروابط مع البلدة (في الغالب ما يكون عقاراً حضرياً)، وينحدرون من أسر ثرية. ويلحظ أن الروابط مع البلدة مهمة بشكل خاص ما دام عمل الحكومة غريباً بالنسبة إلى العرب وما دامت القدرة على التعامل مع موظف الحكومة تتطلَّب بعض الخبرة بحياة البلدة وقيمها. ولهذا المنصب تشريف مريب من ناحية؛ لأن الأرباب في الماضي كانت تقع على عاتقه واجبات مهمة في جمع الضرائب، إلا أنه في الغالب بسبب أن الحكومة تنوء بالمشكلات والفساد، فإنها تلوح الكثير من الفرص للأربابات لاستغلال مناصبهم.

هناك نموذجان مميزان لدور الأرباب:

النموذج الأول: هو نموذج الباي التقليدي، الذي يأخذ على عاتقه الالتزام بما تفرضه مكانته الاجتماعية لتعينه في معالجة شؤون مجتمعه المحلي. وفي هذه الحالة، ورغم أنه يشغل رسمياً منصب الأرباب، إلا أنه لا يستخدم اللقب. وهناك أرباب عربي يشعر أن اللقب ينقص من مكانته كباي تقليدي، ورغم أنني أعرفه معرفة جيدة، إلا أنني لم أكتشف أنه كان أرباباً إلا عندما كنت أقابل الآخرين وأناقشهم في بعض القضايا.

أما النموذج الثاني من الأربابات، فهو يستخدم منصبه لتحصيل المال، وذلك بالعمل وسيطاً بين المقر (قشلاق) والحكومة. وبمقارنته بنموذج الباي، فإن هذا النموذج يستمتع بكونه يُدعى أرباباً، وهؤلاء الأربابات مبجَّلون علنياً، ولكنهم في الغالب محتَقرون في السر. فعندما قلت بسذاجة مشيراً إلى رجل معين إنه جدير بالثقة؛ لأنه كان أرباباً، قيل لي مَثَلٌ دارج: إن «الخنزير في الغابة والأرباب في القشلاق» وقد قالت هذا المثل امرأة عجوز كان ابنها أيضاً أرباباً رغم أنه كان على نموذج الباي. ووجود الخنزير في الغابة ينم عن عدم النظافة والنهم والخطر.

ورغم سمعتهم السيئة، فإن الأربابات الذين يستغلون مناصبهم لاكتساب المال ضروريون. فالأرباب الذي يعمل كباي ربما يساعد في الدفاع عن مصالح القشلاق، إلا أنه من غير المحتمل أن يساعد أي شخص تورط في قضية جنائية. فالقضايا الجنائية هي بضاعة الأرباب وتجارته من أجل كسب المال، والناس المتورطون في مشكلة ما يتوجهون إليه. وهؤلاء الأربابات يبحثون عن العمل بنشاط، وينتفعون من مشكلات جيرانهم.

وتصور القضية الجنائية أدناه مثالاً على كيف يعمل الأرباب. والجزء الأول من القضية فقط هو ما تمت ملاحظته مباشرة، وهو كيف يتعامل الأرباب مع جيرانه

العرب. وقد استُمد العمل في مكتب الحكومة بطريقة غير مباشرة من أولئك المعتادين قواعد السرقة.

في إمام صاحب يشتهر العرب بسمعة سيئة كلصوص بضائع. ويقال: إنهم بدؤوا بشكل نشط بسرقة الماشية بعد خسائر القطعان الكبيرة في الخمسينيات من القرن العشرين، ثم بعد ذلك تسببت الزيادة في سعر الأغنام في جعل سرقة الماشية إغراءً كبيراً. ومن الوصف المتعلق بأجور العمالة المقدَّم في الفصل السابق، فإنه من الواضح أن السرقة الناجحة في الماشية، حتى القليل من الأغنام، يمكن أن تكون دخلاً إضافياً كبيراً. وبسبب ذلك، فإن العرب غالباً ما يجدون أنفسهم واقعين في مشكلة مع الشرطة.

في ليلة من الليالي أخذ عربيان وتركمانيان سبعة رؤوس من الأغنام من مقر (قشلاق) تركماني. ولسوء الحظ، فقد اختاروا تنفيذ عملية السرقة بواسطة ضوء نور القمر المتكامل، فتمت معرفتهم. وأُرسل الشرطة إلى مقر (قشلاق) عربي من أجل إلقاء القبض على اللصوص وإحضارهم إلى البلدة. وكما هي العادة في هذه القضايا، فإن رجال الشرطة، وهم مجنَّدون إلزامياً يؤدون الخدمة العسكرية، قد أمضوا الليل في بيوت المتهمين (وإذا حاول متهم الفرار من المنطقة، فإن رجال الشرطة سوف يواصلون البقاء في منزله وأكل طعامه حتى تطلب العائلة منه الرجوع من أجل الخلاص منهم).

وفد المتهم العربي الأول إلى منزل الأرباب عمر بعد الغداء لمناقشة مشكلته بعد أن ترك رجال الشرطة في منزله. ولم يحتج الشاب العربي إلى من يدافع عنه لتبرئته، إلا أنه أراد أن يعرف إن كان بإمكانه أن يتجنب الدخول إلى السجن. وكان من الواضح أنه رجل خائف.

قال عمر: إنه سوف يتحدث مع التركماني الذي كان يمتلك الأغنام المسروقة ليرى

إن كان باستطاعته تدبير شيء ما، ولكن ذلك سوف يكلف أموالاً كثيرة (والأموال الكثيرة هي الحل المفضل لكافة المشكلات عند الأرباب عمر). فقال العربي: إنه رجل فقير، وليس لديه أية أموال. فتجاهل الأرباب عمر هذا الاحتجاج، وواصل حديثه ليصف أحوال السجون الأفغانية بتفصيلات دقيقة، وروى عدداً من القصص المخيفة لأناس قد تم سجنهم. فبدأ العربي يدخل في حالة من الذعر من الصدمة، وأنهى عمر قصته بقوله: «إن الأمر على ما يرام إذا كان لديك إخوة آخرون. فعندما يكون هناك أربعة أخوة، فيمكن سجن واحد منهم، ويقوم آخر بالخدمة العسكرية، ويبقى هناك اثنان للمكوث في الدار، والاعتناء بشؤون العائلة. ولكنك وحيد، أليس كذلك؟ فقط أنت وزوجتك وأمك وأختك، أليس كذلك؟». وترك عمر بصمت مضامين هذه الحقيقة تملأ هواء الليل البهيم المتأخر.

وعندما تحدث العربي مرة أخرى حول عدم ملكيته للمال، قاطعه عمر محتداً وقال: «انظر : لديك وسائد أرضية، أليس كذلك؟ ولديك زوجان من السجادة وبقرة، بعها!» فغادر العربي وهو يرتجف خوفاً، ووعد عمر بالذهاب ومناقشة الأمر قبل أي شيء في الصباح.

في صباح اليوم التالي وصل والد العربي الثاني الذي قام بسرقة الأغنام. وهو رجل أكبر سناً من الآخر الذي تعامل معه عمر في الليلة السابقة، وقد كان على بعد خطوة واحدة من المشكلة. وحيثما كان ممكناً، فالعرب يفضلون استخدام وكلاء للمناقشة عنهم في أي موضوع جاد يمكن ألا يكون في صالحهم. وسوف يعرض الوكيل القضية بشكل أقوى، ولن يعقد تسوية بالبساطة التي يقوم بها أي شخص بحاجة مباشرة إلى المساعدة. وكانت هذه المناقشة سريعة وبدون بث للرعب في نفسه، فقد أخبر عمر الرجل المسنَّ بأن هذه السرقة أمر خطير، وسوف تتطلب رشوة ١٠,٠٠٠ أفغاني. فقال الرجل المسن: إنه بالإمكان تقديم ١٠٠٠ أو ٢٠٠٠ أفغاني فقط، فسأل أحد أصدقاء

عمر الذي كان يجلس في الغرفة مجادلاً: «ماذا عن الـ ٥٠٠٠ أفغاني التي حصلت عليها مقابل قطنك؟». إن لدى الوسطاء فكرة جيدة حول حالة زبائنهم المادية، وكم من النقود يمكنهم ابتزازها. وطلب من العربي المسنّ أن يذهب إلى البلدة، وقال عمر: سوف يرى ما يمكنه فعله مع الحكومة المحلية.

وتأتي المرحلة الثانية من الإجراء الجنائي، وهي بأيدي موظفي الحكومة. وتتابع القصة هنا مع الأرباب، وهو الآن يمثل زبونه لكي يجعل قائد الشرطة يسقط العقوبات (وهذا ربما انطوى على تفاهم سابق يوافق فيه مقدم الدعوى على عدم الاعتراض). وإذا ما كان الأرباب قد أخذ ٥٠٠٠ أفغاني من زبونه، فإنه سوف يذهب إلى الحكومة، ويقوم بإيصال رشوة ٢٠٠٠ أفغاني، معلناً أن المتهم فقير، وأنه لا يمكن توقع المزيد من النقود. وفي المجال العملي، فإن كلاً من القائد والأرباب يعملان في إطار نظام واحد؛ حيث سعر الرشوة مثبت نسبياً، إلا عندما تلوح فرصة استثنائية. لذا فإن الأرباب الذي يأخذ ٥٠٠٠ أفغاني من زبونه يعرف أن الرشوة سوف تكلفة ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ أفغاني، بالإضافة إلى رشوة يقدمها لإسكات المدعي، وبهذه الطريقة يكون الإجراء أسهل؛ لأنه اتخذ شكلاً روتينياً. ويعرف بعض المشاركين بعضاً كما يعرفون كيفية تقسيم الغنائم. ويطلب من الوسيط في الغالب أن يوصل رشوة؛ حيث إن لص الأغنام مثلاً ليس باستطاعته أن يطرق باب القائد، ويقوم بتسليم النقود، إنه يفتقر إلى المكانة الاجتماعية.

هذه الإجراءات بالطبع ليست قانونية، إلا أنها - بطريقة ما - توفر عدالة نسبية. ويمكن أن يحكم لص الأغنام بخمس سنوات في السجن إذا ألقي القبض عليه. ومن خلال نظام الرشوة فإن اللص في الواقع يدفع غرامة كبيرة لجريمته ويتجنب السجن. والرشوة كبيرة بما فيه الكفاية لتكون عقاباً حقيقياً، وتعمل رادعاً، ولكنها توفر مرونة لا يقدمها النظام الرسمي الخاص بالعدالة الجنائية. فالنقود تدفع بطريقة روتينية

بحتة ربما تمكن القائد من أن يصبح غير متحيز تقريباً. وكانت هناك جريمة قتل في قندز حيث طلب القائد ٢٠,٠٠٠ أفغاني مقابل إسقاط التهم. وقد حاول أقارب الجاني المساومة مع القائد إلا أنه أعلن بشكل تقريري قائلاً: «من أجل ٤٠,٠٠٠ أفغاني بإمكانكم قتل أربعين رجلاً، ولا يهمني»، ولكن إذا لم تأتِ الـ ٢٠,٠٠٠ أفغاني، فإن ذلك يعني أن الرجل بالتأكيد سوف يدخل السجن. وقال القائد: إنه لا يهمه أي الخيارات يتم اختياره. فدخل الرجل السجن.

ولسوء الحظ، فإن النظام القانوني بحذافيره نظام فاسد بتقديمه الرشوة حتى في أعلى المستويات، مما يجعل مهمة الإدارة الفاعلة، سواء مدنية أو جنائية، مهمة صعبة. علاوة على ذلك، فإن أخذ الرشوة في الغالب يتم بمجرد إثارة شهية بعض الموظفين، الذين ينشطون بعد ذلك لابتزاز المال من السكان. وبينما تتيح الرشوة كبديل عن السجن مجالاً للمرونة، فإن تأثيرها الكلي هو التقليص من احترام إدارة الحكومة. وحيث إن الحكومة لا توفر خدمات محلية للمقر (قشلاق)، فقد أصبحت مرتبطة بالتجنيد الإلزامي للشباب والقضايا الجنائية والابتزاز. وبالمثل، فالمقار (قشلاقات) من وجهة نظر إدارة الحكومة أماكن غريبة جداً، ومليئة بلصوص الأغنام، والمشاجرات، ورشوة المال المحتملة.

يحاول معظم الموظفين خلال تأدية واجباتهم إيجاد فرص للرشوة لأنفسهم، وقد كان الناس يعزون ذلك إلى أسباب منطقية، على أساس أن شراء المنصب يتطلب دفع رشوة ضخمة، ولذلك فإن الموظف يتحتّم عليه أن يحصل على عائد في عملية استثماره. وفيما بعد تلقى الموظفون تدريبات من أجل شغل الوظائف في الإدارة، إلا أن مرتباتهم متدنية جداً، مما يجعلهم أكثر استعداداً للاستسلام لإغراء الفساد. وعندما يصاب الواحد منهم بالعدوى، فإن القليل جداً تكون لديه القدرة على التوقف، أو الحد من الابتزازات لما يحتاجونه. ورغم أن كل الناس يدفعون لهذه الممارسات، فإن معظمهم

لا يعترضون على الفساد بذاته، ولكن فقط يعترضون على جشع الموظفين. ومع القليل والقليل من الضرائب، وعدم الرغبة من جانب الحكومة في الدفع لموظفيها الإداريين أجراً مناسباً لمكانتهم الاجتماعية، فقد أصبح الفساد ضريبة غير مباشرة تُبقي على استمرار النظام.

وعندما أتت الحكومة الجمهورية للسلطة عام ١٩٧٣م شجبت الفساد المكشوف للنظام الملكي. وشكلت شخصية الرئيس داود الحادة من تهديده موظفي الحكومة المرتشين إمكانية حقيقية لتنظيف تجارة الجملة. وقد وصف لي أحد الأفغان رد الفعل الأولي قائلاً: «عندما سمع الناس بأن داود وصل إلى السلطة لم يأخذ أحد في جميع أنحاء البلاد رشوة خلال الأسبوع الأول، فقد كانوا خائفين جداً، ولكنهم بعد ذلك تبينوا أن عيني الرئيس لا تستطيعان الرؤية في كل مكان، ولا تستطيع أذناه سماع كل شيء، وسرعان ما بدؤوا يطلبون المال مرة أخرى». ومن السخرية أنه عندما أتى الرجل الذي عزم على اقتلاع جذور الفساد إلى السلطة، فإن الأحوال في الأقاليم آخذة في الفساد. وقد سألت عربياً عما إذا كان الفساد أسوأ تحت النظام الملكي، فكانت إجابته: لا، تحت سيطرة الملك كان الموظفون يطلبون ١٠٠ أفغاني لعمل شيء ما، والآن يطلبون ٢٠٠ أو ٣٠٠ أفغاني لعمل الشيء نفسه، وذلك - كما يقولون - لأنه الآن يجازفون بفقد وظائفهم. لذا فقد نتج عن الأمانة في القمة مخاطرة إضافية يتحملها أولئك الذين يحتلون المواقع التحتية للهرم، وهناك العديد من الشكاوَى التي تفيد أن الموظفين الآن يبتزون كل شخص، بينما كانوا لا يضايقون سوى الأثرياء من الناس فيما مضى. وتبنى هذه الشكوى على المشكلات المتعلقة بالحصول على بطاقات الهوية، حيث يجب على كل ذكر أفغاني أن يحمل بطاقة هوية، وبسبب الحكومة الجديدة، فقد صدرت بطاقات هوية جديدة. ولقد استغل الموظفون المحليون الفرصة لابتزاز الأموال من كافة القرى لإصدار بطاقات الهوية. وقد استغلوا التهديد بالاعتقال سلاحاً لهم ما

دام بقاء الإنسان دون بطاقة هوية غير قانوني. والمشكلة المشابهة هي تلك المتعلقة بالمفوض، ومطالبته بحقوق الرعي، التي طرحناها مسبقاً.

وكان رد الفعل الطبيعي للفلاحين والبدو الرعاة سواء، هو تجنب الحكومة حيثما كان ذلك ممكناً. إن التحكيم غير الرسمي للنزاعات نافذ المفعول؛ لأن المتنازعين يخافون التعامل مع الحكومة أكثر من خوفهم من خسارة ما يتنازعون عليه. وهذا يعني أيضاً أن ممثلي الحكومة يُعاملون ببرود غير متعارف عليه عندما يحاولون معالجة قضية ما في أحد المقار (قشلاق). ورغم أن المقر ربما كان على بعد مسافة قصيرة من البلدة، إلا أنه يظل مغلقاً عن الاستجوابات الرسمية. وهناك حادثة أقرب إلى الهزل سوف تصور طبيعة كون الشخص «غير متعاون» - عندما يطلب التعاون- ودون رفض أي شيء.

أرسل مجند يخدم في قوة الشرطة إلى مقر كبير للبحث عن رجل وإحضاره إلى البلدة، فذهب الجندي أولاً إلى أرباب، الذي بدوره أرسله إلى أرباب آخر، فأخبره الآخر أن ينتظر في المسجد، وبعد ساعات من الانتظار هناك أخبر بأن الرجل لم يشاهده أحد منذ أسابيع. فقفل راجعاً إلى البلدة في وقت متأخر من بعد الظهر، وهو موهن العزيمة. وفي طرف المقر رأى أناساً كثيرين مجتمعين. لقد كان هذا التجمع حفل زواج، فدعوه ليأكل شيئاً. فجلس رجل الشرطة وأكل وأكل؛ ذلك لأن الحكومة لا تقدم طعاماً للمجنَّدين تجنيداً إجبارياً في الجيش أو الشرطة. واشتكى من تنقله من مكان إلى آخر، ومن مهاجمة الكلاب له، ومن انتظاره الناس ساعات طوالاً، ويبدو أيضاً أنه من المستحيل العثور على البيت المنشود. فأجاب العربي بأن ذلك راجع إلى أن عنوان الرجل غير محدد، وبأن اسم القشلاق ينطبق على أربعة أماكن مختلفة تغطي مساحة واسعة. فالخطأ ليس خطأهم؛ فقد أعطته الحكومة تعليمات في غاية الغموض. وكان من الواضح أنه لا يوجد هناك أحد يقدم أي شيء أكثر من المساعدة

الودية. وبعد ذلك أعلن المجند قائلاً: إن «العسكر»[1] (رجال الشرطة) يعاملون مثل الكلاب!». ولم ينازع أحد هذا؛ لأن معظم الرجال قد خدموا في الجيش أو الشرطة، ويوافقون ويؤيدون ذلك تماماً. وبطرح موضوع الحكومة جانباً، اكتشف العرب أن الرجل طاجيكي من بدخشان، وهو آت من قرية قريبة إلى المكان الذي يمتلك فيه عدد من العرب (أيلاقات) مراعي. فتبادلوا معه الأخبار حول أناس مختلفين، فشكرهم الجندي على الطعام، ثم غادر بروح عالية. ولم يتحدث عن موضوع الحكومة مرة أخرى. وسوف يسمع قائد الشرطة عند مغيب الشمس بأن العربي الذي يريده لم يكن ليوجد في أي مكان.

رغم أن المقار (قشلاقات) تحيط بها الحكومة الوطنية، إلا أن الحكومة تجد من الصعوبة استخدام نفوذها للتعامل مع أنماط غير محددة من الحكم الذاتي يستخدمها مواطنوها من أجل ستر أنفسهم عن النفوذ.

ورغم هذه الصورة المظلمة لتعاملات العرب مع المؤسسات الوطنية، فإن نجاح العشائر العربية المختلفة أو إخفاقها يرجع بشكل كبير إلى اغتنام هذه العشائر الفرص الجديدة التي توفرها هذه الكيانات الوطنية. وبالمقارنة الحادة بين هذا وذاك نجد أن عشيرة (أوفروش) أغنى عشيرة عربية، وعشيرة (كوته باي) أفقرها.

على المستوى الإقليمي تبدو الحكومة المحلية سارقة، إلا أننا يجب أن نتمهل لنتذكر شيئين اثنين:

أولاً: فيما يتعلق بأعباء الضرائب والفساد وصورة الحكومة المستخلصة من ذلك، التي ربما هي بتعبير حقيقي، أكثر إشراقاً اليوم مما كانت عليه في العشرينيات من القرن العشرين.

ثانيا: رغم أن الحكومة الأفغانية تخفق في توفير خدمات لسكانها، إلا أنها قد

(١) يطلق بالفارسية على الشرطة، أو (بوليس) خلافاً لاستخدامه العربية.

وفرت بيئة للسلام والاستقرار النسبي دام ما يقارب خمسين عاماً. وفي ضوء ذلك فإنه عادة ما تُعاين سمعة أفغانستان كأرض للتمرد والوحشية. وقد ضمنت مقدرة العرب في وصولهم إلى معالجة القوى الحكومية المركزية الناشئة والتكيف معها، نجاح عشيرة (أو فروش)، بينما الإخفاق لعمل الشيء نفسه ترك عشيرة (كوته باي) عرضة للسقوط بيد الغير.

ومن السخرية، فإن كثيراً من القضايا التي يواجهها كوته باي - التي ينقصها دعم من العرب أو عمل جماعي - كانت نتيجة الرابط العضوي بين العرب والحكومة، وهو ما تمت المفاوضة حوله قبل ستين سنة؛ فقد تلقى العرب قرى وأيّلاقات (مراعي) على أساس فردي مع مستندات تحترمها وتحميها الحكومة الأفغانية. ولقد رأينا من الأمثلة في وسط آسيا أنه عندما يفقد مجتمع قبلي حقوقه السياسية القبلية، وموارده الجماعية، وتصبح هذه الحقوق تحت سيطرة إدارة الدولة المستقرة، فإن التنظيم الاجتماعي وصِلَة القربى لن تلعب تلك الأدوار الاقتصادية والسياسية المهمة. وعندما تعامَل العرب مع الحكومة الأفغانية، وتلقوا ملكيات خاصة لموارد حيوية، بدأت مقدرتهم في التحرك كوحدة قبلية تتضاءل. إلا أن منافع التحرك الفردي في إطار دولة أفغانستان قد ترك فجوة؛ ففي المنازعات دون مستوى الدفاع عن مستندات الأرض أو حفظ السلام، الحكومة لا توافر إدارة يمكن الاعتماد عليها. وهذه الشؤون ذات المستوى المتوسط محفوفة بالمصاعب، إلا أنها برغم ذلك هي نتيجة ترتيبات ناجحة قديمة للوقوف حول أهم المشكلات التي يواجهها العرب: استقرار المنطقة وأمن الملكيات.

إن المقدرة على الوصول إلى تكيف نافع مع الحكومة الأفغانية والحالة الاقتصادية المتغيرة هي السمة المميزة لعشيرة أو فروش. وقد تحصَّل مؤسسوها على أفضل المراعي (أيّلاقات) في درواز، وحصلوا على موافقة الحكومة على ذلك. كما انتفعت عشيرة أوفروش من إعادة تنظيم قَطَغن الذي قام به أمان الله، وذلك في حصولهم

على حقوق دائمة في الأرض في إمام صاحب. وقام بعض الأوفروش بالاستثمار في أراضي القطن والعقارات الحضرية. وتاريخياً عندما برزت الفرص، كان الأوفروش هم الذين استغلوها عندما كان بالإمكان القيام بذلك بسعر رخيص بسهولة. وبالطبع فهم لم يقوموا بذلك جميعاً، إلا أن هناك عدداً كافياً لجعل أوفروش تعدُّ أغنى وأدهى عشيرة من بين العشائر كلها.

أما الكوته باي («الشعب، الأحمق» كما يدعوهم الأوفروش باستخفاف»)، إذ سلكوا تقليدياً المسلك المناقض تماماً. فقد كان هؤلاء دائماً محافظين بشدة، ولم يستغلوا أياً من الفرص الجديدة التي استغلها الأوفروش. وبسبب سكناهم وسط المستنقع، فقد كانوا قانعين، لو أن الحكومة تركتهم كما كانوا، إلا أن المحافظة أثبتت أنها استراتيجية عقيمة في أوقات تغير الأحوال. كما رأينا، فقد كان هناك تغيرات عظيمة في البيئة الأساسية والاقتصاد في إمام صاحب منذ أن استوطن العرب أول الأمر مستنقعاً غير مأهول وموبوءاً بالملاريا. ويواجه الكوته باي مصاعب بسبب القرارات التي اتخذها أجدادهم في العشرينيات من القرن العشرين. وقد هددت مضامين هذه القرارات، والمصاعب الناتجة من التفضيل المحافظ لعدم التحرك، وجود الكوته باي خلال السبعينات من القرن العشرين.

تسلمت جميع العشائر العربية سندات ملكية لأراضيهم في العشرينيات من القرن العشرين ماعدا عشيرة الكوته باي، التي لم تحاول قط الحصول على أرض المستنقع فعلياً، وذلك بتحويل ملكيتها إلى عشيرتهم بصك. ومن الواضح أن ذلك حدث لأن كل الناس الآخرين يعدون المستنقع عديمَ الفائدة. وكان يعتقد أن الزراعة كانت مستحيلة هناك؛ لأنه كان من المستحيل ري الأرض بنظام المياه التقليدي. ولم يتشكك البدو الآخرون أبداً في حق الكوته باي في استخدام المستنقع والرعي فيه. ويتكون مخيم الكوته باي من ستين أسرة، ليس لها أرباب.

في عام ١٩٧٤م حصل رجل ثري في إمام صاحب على إذن بزراعة السمسم على جزء من الأرض التي يرعى فيها الكوته باي أغنامهم. وباستخدام الجراف زرع بقعة واسعة من الأرض غير المروية، وجنى من ذلك ربحاً عظيماً. وكان الكوته باي بطبيعة الحال فزعين تجاه الانتهاك لما اعتقدوا أنه كان أرضاً لهم. وكان لديهم سبب قوي في ذلك؛ لأنه في ذلك الشتاء وصلت مضخة مياه تعمل بالديزل من الهند، وقد عُملت الخطط لري جزء من السهل الذي تعيش فوقه عشيرة الكوته باي.

إن عشيرة الكوته باي لديها تضامن عشائري أكثر من العشائر الأخرى، إلا أنهم يفتقرون إلى كل من الاتصالات والمعلومات التي كان من شأنها أن تمكنهم من تقديم دعوى للحصول على سند ملكية للأراضي التي قطنوها مئة عام.

ومن الطبيعي، فقد قصدوا وسيطاً عربياً، فادعى أن لديه صديقاً في خان آباد متخرجاً لتوه في كلية الحقوق، وأن بإمكان هذا الصديق أن يرتب أوراق الدعوى. وقال أيضاً: إن الحاكم في قندز «رجل طيب»، وهو بالتأكيد سوف يتصرف لصالحهم. إلا أنه أشار إلى أن «المال يجعل المقترحات حلوة»، وأوصى بتقديم رشوة ضخمة قائلاً: «إذا ما قدم البنجشيري (الرجل الذي زرع محصول السمسم) ٢٠,٠٠٠ أفغاني، فيجب أن تقدموا ٥٠,٠٠٠ أفغاني»، فكان هناك همهمة حول المبلغ الضخم الذي يجب جمعه، والذي ربما كان مفرطاً في الزيادة. ولكن الوسيط تحدث بشكل مقنع حول أوراق رسمية وأناس ذوي نفوذ، ويبدو أنه يعرف الإجراء جيداً، مما جعل الكوته باي يصدقون بأنه قادر على تدبير الأمر الذي كان ذا أهمية ملحة بالنسبة إليهم. وفي النهاية فهو من الأوفروش. وعند مغادرته طلب الوسيط قائمة كاملة تحوي جميع الذكور البالغين وأبناءهم من أجل أن يتمكن من رفع التماس بدعواهم التي تقضي بأنهم قطنوا أرضهم للسنوات المئة الفائتة.

لم يكن هناك سوى مشكلة واحد؛ فقد كان الوسيط يفتقر إلى الروابط التي

تربطه بوظيفة بهذا القدر من الأهمية. فحديثه المرتجل حول كيف أن الحاكم كان رجلاً طيباً، وأنه بالتأكيد سوف يتصرف لصالحهم، قد أخفى الحقيقة بأنه لم يلتق بالحاكم قط، ولم يسبق قط أن كان لديه أي عمل معه. حتى لو كانت لديه الروابط، فإن الحكومة المركزية قد قررت القيام ببرنامج إعادة تشكيل للأرض، وسرعان ما حظرت كافة تحويلات ملكية الأرض بانتظار برنامج وطني. وبعد أشهر قلائل رأيت الوسيط مرة أخرى، يركب دراجة نارية جديدة.

إن مشكلة الكوته باي ناشئة من الظروف المتغيرة التي حدثت خلال السنوات الخمسين الماضية؛ ففي الأيام الأوائل من العشرينيات في القرن العشرين يمكن الحصول على الأرض بطلبها، أما في السبعينيات من القرن العشرين، فقد كانت الأرض سلعة ذات قيمة. حتى إن أرض المستنقع التي استخدمها الكوته باي أصبحت ذات إمكانيات جديدة مع الاستثمارات، مثل الجرافات ومضخات المياه لتنمية أرضهم. وعندما كان شيرخان حكاماً لقَطَغن كانت لديه سلطة واسعة لتوزيع الأرض. ومن غير الواضح عما إذا كان للحكام الحاليين أي حقوق مثل تلك. وبالتأكيد فهم فعلياً لا يتمتعون بسلطة، مقارنة بالاستقلال الذي تمتع به شيرخان في الثلاثينيات من القرن العشرين. ولم يعد بإمكان الحكام عقد المعاملات مع المجموعات القبلية، وقد تسلم العرب المقار (قشلاقات) كعشائر، إلا أن الكوته باي كعشيرة ليس لها مقر الآن؛ لأن الحكومة تعترف فقط بالقشلاقات، وترتبط بها من خلال الأربابات. وتجد عشيرة الكوته باي اليوم أن العشيرة لم تعد وحدةً بإمكانها التفاوض مع الحكومة. لذا فقد انتهت الفرصة للمساومة كقبائل وعشائر في الكوته باي. ويكتشف الكوته باي، وهم الآن معزولون دون ممثل يعتمد عليه، أن معالجة محافظة أجدادهم ليس بالأمر اليسير. إن عدم مقدرة الكوته باي في معالجة العالم الجديد والأكثر تعقيداً حولهم، يفترض أن كثيراً من الوجوه التقليدية للتنظيم السياسي والاجتماعي العربي لا تتكيف

بالشكل الأنسب مع المشكلات التي يواجهونها الآن. إن التغيير ليس عملية حتمية، إلا أن جوانب التغيير تصل حتى أولئك الذين ربما حاولوا تجاهلها.

الحكومة الوطنية وقَطَغن. نظرة تاريخية

لم تكن الدولة الأفغانية قادرة على السيطرة على جميع أجزاء البلاد من المركز إلا حديثاً. وقد بُدئ العمل بهذا الإجراء في أواخر القرن التاسع عشر عندما قام أمير عبدالرحمن بسحق كل المعارضة الداخلية، وجعلها تحت حكمه في سلسلة من الحملات التي جعلت أفغانستان في قبضة حكومة كابول بشكل متين (kakar 1971).

وحتى ذلك الوقت كانت كثير من المناطق من أفغانستان شبه مستقلة يحكمها صفوة محليون مع تحولات في الولاءات. وبعد عهد عبدالرحمن كانت مناطق البشتون فقط في الجنوب والشرق هي التي تحتفظ ببعض الإجراءات الاستقلالية التي لم تنته، حتى أتى رئيس الوزراء داود (١٩٥٣ - ١٩٦٣م) بأسلحته الحديثة المجلوبة من الاتحاد السوفيتي . وكان في النهاية قادراً على إيجاد دولة أفغانية كان في وسعها تطبيق احتكار مؤقت في استخدام القوة.

لقد عكست الجمهورية الأفغانية مع داود رئيساً لها (١٩٧٣ - ١٩٧٨م) هذا النضال للحكومة الوطنية للسيطرة الفعَّالة على الإقليم داخل حدودها. وكان تنظيمها السياسي استبدادياً (أوتوقراطياً) في الشكل، مع سلطة تنبثق من قمة الهرم إلى الأسفل. وكانت التركيبة الوطنية وإيجاد الصفوة ذات السيطرة، تحيط بعدد كبير من التشكيلات السياسة الصغيرة وترتبط معها بروابط عضوية ضعيفة. حيث كانت التركيبة الحكومية الوطنية والمجموعات القبلية والفلاحية التي تحكمها هذه التركيبة يشتركان بالقليل. ومن الطبيعي أن يكون للتركيبة السياسية الوطنية أهداف ومقاصد تختلف عن تلك التي لدى الكيانات المحلية التي تحيطها التركيبة السياسية الوطنية.

(Bailey 1969: 12). إلا أنه في أفغانستان هناك على وجه الخصوص فجوة كبيرة بين تلك الكيانات. فالأنظمة لم تكن مستمرة، وكانت العلاقات بين الممثلين الوطنين والسكان المحليين مشحونة بالمصاعب، ذلك لأن كلا الجانبين ينظر، مع شيء من التبرير، إلى هذه العلاقة كعلاقة خصومة.

في قَطَغن تجثم الحكومة الإقليمية على المنطقة مثلما يفعل المنتصر الأجنبي، الأمر الذي كان حقيقياً من الناحية التاريخية. فمعنى كلمة حكومة عينها كان مرادفاً لكلمة مشكلة بالنسبة إلى السكان المحليين. ويبدو الانفصال واضحاً حتى من الناحية المادية بين الحكومة والشعب. فالمجمّع الخاص بالحكومة كان في أحد أحياء إمام صاحب. وهناك يمكن العثور على الموظفين، ويتم إدارة عمل الحكومة. وعندما يغادر الشخص هذا المنظر الحضري على أي من الطرق خارج البلدة، فسوف يلحظ أن وجود الحكومة يختفي. والرجل بالزي الرسمي ليس له وجود هنا. وهذا لا يعني أن الحكومة الإقليمية تفتقر إلى السيطرة على المنطقة، فالأمر على العكس تماماً، فهي تسيطر عليها بشكل فعّال. ورغم ذلك، فهما مثل الماء والزيت، الحكومة معزولة عن السكان طافية على الكيانات المحلية.

وكان لذلك عدد من الأسباب لعل من أبرزها كون حكومة المنطقة الفرعية أدنى وحدة في الهرم الإداري الوطني. فموظفوها جزء من ذلك النظام الوطني الذي يحتل قمة المنطقة التي يديرها، إلا أنه غير مرتبط بها عضوياً. وتنتهي سلسة الأوامر هنا، ويعتمد تنفيذ القرارات فيما دون هذه الوحدة على القوة والنفوذ، لأن القبائل والفلاحين لا يعدُّون أنفسهم جزءاً من النظام الوطني، بخلاف ذلك، فهم يشعرون بأنهم أهداف للإدارة. وينظر الموظفون الأفغانيون إلى السكان المحليين نظرة الحاكم للمحكوم، وليس نظرة الموظف العام للمواطن.

إن موظفي الحكومة أناس حضريون يمقتون الخدمة في المقاطعات. وهم يحاولون

باستمرار تدبير النقل مرة أخرى إلى كابول. وهم يشعرون بصلة واهية تربطهم بالسكان المحليين الذين يتعاملون معهم. ويلبس موظفو الحكومة دائماً الملابس الغربية، ويقومون بعزل أنفسهم عن سكان الريف الأفغاني، الذين يلبسون الملابس التقليدية، ويرتدون العمائم. وبالتأكيد، فإن موظفي الحكومة، باستثناء القليل منهم، يشعرون بالحرج والتبرم من العمل في الريف الأفغاني، حيث يشعرون أنه مكان متخلف مليء بأناس متخلفين. وهم لا يتورّعون عن الإفصاح عن شعورهم بالتفوق. حيث إن وظيفتهم لم تكن لتقديم الخدمات، أو الاستجابة للمشكلات المحلية، ولكن لحفظ السلام وجمع العوائد. وكانت البيانات الرسمية المثالية الصادرة من كابول حول الشعبية والعدالة تستقبل بسخرية على المستوى المحلي. ومهما كان من ثقة هناك في القيادة الوطنية فإنها لم تمتد إلى الموظفين المنشغلين بالمسؤوليات والمتغطرسين، الذين يمثلون الحكومة فعلياً.

وكيفما كانت تتم تعبئة مثل هذا النظام بالموظفين، فلابد من وجود مشكلات حول ذلك، إلا أن تفضيل الحكومة الوطنية الصريح للبشتون عزّز مشاعر قوية في المناطق الأخرى بأن الحكومة هي سلطة قمع أجنبية؛ ففي قَطَغن، كما هي الحال في المناطق الأخرى، كان الموظفون تقريباً جميعهم من البشتون، وعادة البشتون من الجنوب. لهذا السبب، فإن كلمة أفغان لا تزال تعني «بشتون» في الشمال، والحكومة الأفغانية تعني «الحكومة من قبل البشتون». ويشعر معظم الناس من غير البشتون بأن ثروة الشمال قد استغلت لصالح البشتون في الجنوب. وينظرون إلى الأعداد الغفيرة من البشتون المهاجرين كحلفاء طبيعيين للحكومة. إلا أنه مادامت المنطقة برمتها قد استوطنها بشكل كبير المهاجرون، فإن البشتون ليسوا المجموعة العرقية الوحيدة التي استفادت من التنمية في قَطَغن. وهناك حركة انفصالية في قَطَغن تطالب بأن تكون تركستان للشعب التركستاني، وهم – وبشكل أساسي – كل من لا ينتمي عرقياً للبشتون. وتظهر

منشورات مجهولة الهوية في بعض الأحيان في إمام صاحب وهي إلى حد ما ردة فعل على دعاية الحكومة الوطنية المستمرة عن پشتونستان. وإذا ما كان البشتون قد خولوا حق تقرير المصير في باكستان، فإن المجموعات العرقية الأخرى في أفغانستان لم تتباطأ في التفكير بحقوقها. وبتذكر فترة السقاويست Saqaoist (١٩٢٩م) عندما ساندت أجزاء كبيرة من البلاد الملك اللص؛ لأنه كان من غير البشتون، فإن حكومة الجمهورية كانت مفرطة الحساسية تجاه تهديدات الانفصاليين.

ليس من شك أن الحكومة قد شجعت على استيطان البشتون في قَطَغن، إلا أن علاقتهم بالحكومة الوطنية تُبين بجلاء أن البشتون في قَطَغن كانوا أيضاً محاطين بالحكومة المركزية. ووجد البشتون في الشمال أنه من المربح تعريف أنفسهم مع الصفوة من البشتون التي حكمت المنطقة. ومع ذلك فالبشتون في قَطَغن قد جردوا بشكل فعال من الاستقلال الذاتي الذي عرفوه في جنوب الهندوكش. وبدءاً مع أمير عبدالرحمن، فقد استخدم شمال أفغانستان كمكان لنفي البشتون المتمردين. وبالنسبة إلى السكان المحليين، فهم يرونهم حلفاءَ للحكومة، إلا أن ذلك راجع إلى موقعهم المعزول في إقليم غريب من الناحية العرقية أكثر من كونه يمثل مودة تجاه حكومة كابول. فالحكومة حولت البشتون المتمردين بدهاء إلى مساندين لها في المناطق الشمالية. وفي الوقت نفسه، هدمت بشكل فعّال استقلاليتهم. ويمكن رؤية الشاهد لذلك في غياب التجمعات القبلية عند إصدار القرارات، فهم سياسياً خانات ضعفاء. أما من ناحية الولاء للتجنيد الإلزامي ودفع الضرائب، فهم مثل أي شخص آخر. ويبدي البشتون اعتزازاً عظيماً بتراثهم، إلا أن الأرض الغنية في الشمال وسيطرة الحكومة القوية قد أفضتا إلى تحويل التركيز من السياسة إلى التقاليد الثقافية، الأمر الذي لم يؤثر على بنية القوى للمنطقة. فقوى الدولة الأفغانية قد أحاطت بالبشتون في قَطَغن كما فعلت بالمجموعات العرقية الأخرى، ولكن سياسة التفضيل تجاه البشتون قامت بربط جزء

مهم من السكان بكابول، في الوقت الذي كانت مصالح ذلك الجزء الموضوعية تكمن في المجموعات العرقية الأخرى في المنطقة.

لقد كان هناك تغير بطيءٌ في الطريقة التي كان يدار بها الريف الأفغاني مع الزمن، وقد قامت الحكومة المركزية - بشكل غير ملحوظ تقريباً - بالتحرك من الاعتماد على الإنتاج الريفي كمورد أساسي لها من العوائد إلى ضرائب أخرى، تاركة الريف فعلياً دون ضرائب. وفي الوقت نفسه فقد كانت تدّعي امتيازات سياسية أكثر في حكم الريف.

في القرن التاسع عشر، وخلال فترة حكم الملك أمان الله في العشرينيات من القرن العشرين، كانت الضرائب عبئاً رئيسياً، وتتضمن مواجهة سنوية بين جامعي الضرائب من قبل الحكومة والمزارعين. ولم تكن الضرائب، التي تعادل خمس المحصول، شيئاً غير عادي، بل كان يصاحب جمعها ابتزاز كبير. وبعد أن بدأ أمان الله بتغيير نظام جمع الضرائب من الريف من الدفع بالنوع إلى النقد، زاد من ضريبة المال بشكل مستمر، وعلى وجه الخصوص تلك التي كانت مفروضة على مربي الماشية (Ghani 1921: 126-130). وفي ذلك الوقت أتى أكثر من ٦٢,٥ بالمئة من عوائد الحكومة من الضريبة على الحيوانات والأرض. وفي عام ١٩٧٢م بالمقارنة أتى أقل من ١ بالمئة من العائد القومي من هذا المورد. ويعزى السبب في هذا الانحدار إلى تأثيرات التضخم الذي حدثت لضريبة المال الثابتة والنفوذ السياسي لملاك الأرض خلال الفترة البرلمانية في مقاومة الزيادات بالضريبة، وزيادة ضريبة المال المتوفرة من موارد بديلة (Fry 1974: 155-156). ولم تفرض ضريبة على البدو الرعاة بعدما ألغيت الضريبة على الماشية عام ١٩٦٤م. بينما كان استخلاص الضرائب عملاً رئيساً للإدارة التقليدية. إلا أن هذه السمة المهمة أخذت في الانحسار مع بداية الخمسينيات من القرن العشرين (Schurmann 1962: 234-235). وفي عام ١٩٧٥م أخذت الضرائب لا تناقش كثيراً في قَطَغن؛ لأنها لم يعد لها وجود على الإطلاق.

كلما أصبح استخلاص العوائد أقل أهمية، زادت الحكومة من مهماتها السياسية. وبينما كانت الحكومة منشغلة باستخلاص مبالغ ذات أهمية من الضرائب كانت مكتفية فقط بحفظ السلام. فإذا لم يكن هناك شكوى، فمعنى ذلك أنه ليس هناك جريمة، وبإمكان الناس تسوية الأمور فيما بينهم. وفي أوقات أكثر حداثة ادعت الحكومة سلطة قضائية أوسع، فالسرقة والقتل وعمليات الخطف تثير الآن تدخل الحكومة حتى حين تتوصل الأطراف المعنية إلى تسوية مرضية. وقد وصف كانفيلد (١٩٧٣م) هذه العملية في الهزارة جات، حيث قام موظف الحكومة بالبحث عن القاتل رغم أن أقارب الضحية قد قبلوا التعويض (الدية)، واعتبروا أن الأمر قد تمت تسويته. وكان جزء من هذا التغيير راجعاً إلى الموظفين الذين لديهم منظومة جديدة من القيم التي لا يشاركهم فيها السكان الأكثر تقليدية الذين يحكمونهم. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يبدو أن هناك نوعاً من التبادل التاريخي، بواسطته قامت الحكومة بالتخلي عن جمعها الجائر للضرائب، مقابل أن تأخذ دوراً أكثر مباشرة في معالجة الشؤون المحلية.

وفي الإجمال، فإن الحكومة في قَطَغن لم تربط نفسها بشكل فعّال بالمنطقة بأسلوب ذي معنى، من شأنه دمج المجموعات العرقية المختلفة في دولة وطنية. وكان هذا بالمغايرة الدقيقة مع شركة القطن سپين زر، التي التحمت بشكل فعلي باقتصاد وسكان قَطَغن. وقد ركزت خطط التنمية الرئيسة في أفغانستان على أن الحفاظ على الثقافة الأفغانية هي مطلب مطلق. ولم يكن لدى الحكومة أهداف؛ مثل: إلى أي شيء يجب أن تتغير أفغانستان بعد تلك الأهداف الخاصة بالتحسينات التكنولوجية. وكان سبب هذا أن «الثقافة الأفغانية» كانت أيضاً من شعارات الوضع الراهن، وفي كثير من الحالات، فإنها لم تكن قيم الثقافة التي كانت في خطر، ولكنها امتيازات صفوة قليلة. ورغم أن الوسائل والأنظمة الاستخلاصية (الانتزاعية) للحكومة تقع على الريف في

أفغانستان بشكل أقل بكثير مما كان في الماضي، إلا أنه واضح بأن الصفوة بدأت تشعر بأن في إمكانها العمل بدون الموارد التقليدية للعوائد، بل إن هناك أسباباً أقل تدعو إلى إعطاء الغالبية الريفية صوتاً في الحكومة. وظلت علاقة الحكومة بالناس علاقة خصام. ومادام الموظفون أُرسلوا من كابول دون اهتمام لرغبات سكان الأقاليم، فإن الأمور ستظل دون تغيير.

الخاتمة

في الفصول السابقة قمنا بالتمييز بين نظام الرعي الذي تُعد الأغنام فيه جزءاً من الاقتصاد الموجَّه للأغراض المعيشية، وبين ذلك الذي تعد الأغنام فيه أشياء ربحية «محصولاً نقدياً». وقد أبرزنا هذا التمييز ليكون المفتاح في فهم التحول الذي طرأ على نظام الرعي البدوي في قَطَغن إلى صيغة تجارية على نطاق واسع. وهو أيضاً يساعد على شرح ما يبدو أنهما نموذجان متعارضان للعمليات الاقتصادية في محيط البدو الرعاة، تبناهما كل من فريدريك بارث وجاكوب بلاك.

فنموذج بارث الكلاسيكي للعمليات الاقتصادية عند الباسرية في جنوب إيران قد تم تبنِّيه بشكل واسع في دراسة المجتمعات البدوية في أنحاء جنوب غرب آسيا، وذلك راجع إلى أناقة هذا النموذج. ويعد مجتمع الباسرية مجتمع مساواةٍ، وذلك بسبب الاستقرار المستمر لكل من البدو الأثرياء والفقراء. فبين الأثرياء يحدث الاستقرار بسبب استثمار قيمة الأرض. وتقوم الأسر الباسرية التي تجد أن ماشيتها تنمو أكثر من احتياجاتها المباشرة باستثمار الفائض في الأرض. وتنبع قيمة الأرض بالنسبة إلى البدو في إيران من كونها استثماراً أكثر استقراراً من الأغنام، وتعطي نسبة عالية من العائد وذلك باستخدام ترتيبات حول مقاسمة المحصول مع مزارعين آخرين. كما أن لهذه الأرض مكانة اجتماعية عالية في المجتمع الفارسي الأكبر. وكلما نمت هذه المصالح المرتبطة بالأرض تقلَّص دور الأغنام من حيث الأهمية الاقتصادية. وفي بعض الحالات، ربما بعد سنة من الخسائر الفادحة في المرعى، تقرر بعض الأسر التي تملك أرضاً أن تستقر فيها بصورة نهائية. ومن الملحوظ أن البدو الذين يمتلكون أعداداً صغيرة من الأغنام يضطرون إلى اختيار حياة الاستقرار تدريجياً؛ إذ إن الوسيلة

الأكثر شيوعاً للتوافق مع الحياة المستقرة هي عدم توفر الحد الأدنى من الحيوانات التي تمكن من إعالة الأسرة. وهذه الحيوانات لا توفر الحليب فقط، ولكنها توفر أيضاً الصوف والزبدة والجلود التي يستبدل القمح بها، الذي يشكل الغذاء الأساس للباسرية. وإذا حدث أن أصبحت ممتلكات الأسرة من الأغنام دون الحد الأدنى، فسوف تجد الأسرة نفسها قد انزلقت في دوامة الدَّيْن، الذي يدفع بها إلى بيع الحيوانات المنتجة لسد الديون القديمة؛ مما يجعل التوازن أصعب في السنة القادمة. ويؤدي ذلك في نهاية الأمر إلى بيع جميع الماشية، ويُجبرَ الباسريون الفقراء على الانضمام إلى القرويين الذين لا يملكون الأرض. وبالتالي فهم يفضلون البقاء في مجتمع الاقتصاد الرعوي، وذلك عن طريق التعاقد لرعي أغنام الغير، وإن كانت العقود من هذا النوع قليلة. وباستبعاد القبيلة أياً من الأسر التي تبعد جذرياً عن الوسط في الثراء والعوز، فإن الباسريين يحافظون على التوازن في أوجه كثيرة؛ فتعدادهم لا يزال مستقراً، ومساحة الأرض التي يمتلكها التجمع لم تقسم، ولا تزال البنية السياسية تتسم بالمساواة، حيث إنها لا ينتج عنها منافسون لأسرة الأمراء التي تحكم الشؤون الخارجية للباسريين وتقوم بتمثيلهم في الحكومة الوطنية (Barth 1961: 101-111).

وعند اللور، الذين يعيشون شمال غرب الباسريين، يوجد هناك نمط مختلف كل الاختلاف؛ فبدلاً من وضع المساواة للبدو الذين يقومون بكفالة أنفسهم وجد بلاك عدم مساواة واسعة النطاق. فاللور الأثرياء يمكثون في الرعي، ويمتلكون معظم الأغنام التي يقوم برعيها اللور الفقراء الذين يعتمدون على عقود الرعي في معيشتهم. ولهذا الوضع أصوله في سياسات التوطين المفروضة التي تبناها رضا شاه في الثلاثينيات من القرن العشرين؛ وذلك عندما اعتبرت الهجرة جريمة. وقد قامت الأسر القوية بين اللور بنهب ما كان ملكاً قبلياً من الأرض الزراعية، وادعت أنها ملكية شخصية لهم. وبعد سقوط رضا شاه خلال الحرب العالمية الثانية بدأ اللور بتربية

الأغنام مرة أخرى، ولكن هذه المرة على أساس مختلف؛ فالأسر التي لديها الأرض قامت بإضافة الأغنام إلى ممتلكاتها ليتشكل بذلك «تزاوج زراعي - رعوي» عمل على توظيف اللور الأكثر فقراً قوى عاملة. وبعد ذلك، وبعد أن استتب النظام في أنحاء إيران، وتم إنشاء طرق جديدة تصل اللارستان النائية مع بقية البلاد، وجد اللور سوقاً جديدة لأغنامهم كحيوانات لحوم، وظلت الأرض في لارستان ذات أهمية في إنتاج المحاصيل؛ إلا أن الأغنام وفرت للمنطقة طريقة جديدة لتحصيل مبالغ ضخمة من المال. وأصبحت فروقات الثراء أكثر وضوحاً، ونمت علاقة سيد ومسود، لدرجة أن معظم اللور في الاقتصاد الرعوي أصبحوا يعتمدون اعتماداً نهائياً على العقود التي يقدمها قلائل من أثريائهم (Black 1967: 191-215).

لا يمكن معارضة هاتين القضيتين بشكل أكثر صرامة. فنموذج بارث يقوم على توطين النقيضين (الفقير والغني)، ويترك فقط وضع مساواة للبدو المستقلين. أما في نموج بلاك، فإن الأثرياء يشكلون التزاوجات الزراعية - الرعوية، ويسيطرون على ملكية معظم الماشية التي يقوم برعايتها البدو الفقراء، تاركاً القليل جداً من المنتجين المستقلين الذين هم بمثابة قوة الباسريين. لهذا فإنه بالنسبة إلى بارث يقوم الوسط برفض النقيضين، وأما بالنسبة إلى بلاك فإن النقيضين يلتهمان الوسط.

يبدو أن الفارق البنيوي الرئيس بين النظامين يتوقف على وجود عقود الرعي، فإذا كانت عقود الرعي متوفرة، فبإمكان البدو الذين فقدوا ماشيتهم البقاء في الاقتصاد الرعوي، وذلك برعي أغنام يمتلكها البدو الأثرياء. وبالمقابل، فإذا ما كانت العقود غير متوفرة، فإن نموذج بارث سوف يعكس عملية الاستقرار بشكل صحيح ودقيق. وحيث إن الأثرياء بين اللور قد رفضوا مغادرة الاقتصاد الرعوي، فإن بلاك يقترح أنه بالإمكان أن يحدث الشيء نفسه مع الباسريين، إلا أن ذلك أمر لم يعترف به بارث، وقدم ثلاثة اعتراضات عرقية إثنوغرافية على نموذج بارث.

أولها: أن الكثير من البدو - بما في ذلك اللور - يشتكون النوعية الرديئة لعقود العمل، إلا أنهم يظلون يشغلونها.

وثانيها: أن وصف بارث المفصل لعقود الرعي يشير إلى أن تلك العقود مستخدمة بشكل شائع.

وأخيراً أورد بارث ذكر بعض الباسريين الذين يعملون في أعمال متقطعة من أجل زيادة دخلهم وتجنب الاستقرار. ولهذه الأسباب قام بلاك بتسمية نموذج بارث بـ «التخمين المقبول» (Blak 1976: 17).

ومع ذلك، فإن هناك فارقاً كبيراً بين حالة كل من اللور والباسريين، من شأنه توضيح لماذا يختلف النموذجان بعضهما عن بعض. وهذا الفارق هو ربحية الأغنام كاستثمار نقدي في كل من النظامين. فحالة عرب وسط آسيا بيَّنت أنه عندما كان سعر السوق للأغنام منخفضاً، فقد كانت الأغنام تقوَّم بما توفره من صوف وحليب ومنتجاته، وكذلك النقود التي يجلبها بيعها. ولم تكن الأغنام تعاين كاستثمار جذاب؛ لأن المجازفة فيها كانت عالية مقارنة بالأرباح المحتملة. أما عندما ارتفعت القيمة النقدية للأغنام بشكل حاد، فقد تغيرت هذه النظرة، وبدأ المستثمرون من الخارج، وكذلك العرب، الاستثمار في الأغنام من أجل العائد النقدي مستخدمين عقود عمل. وتفيد التغيرات التي جلبها ذلك في اقتصاد العرب أن نموذج بارث هو النموذج الأمثل، عندما تربى الأغنام للأغراض المعيشية، ويكون لها قيمة نقدية منخفضة، بينما يعد نموذج بلاك الأنسب لأولئك البدو الذين بدؤوا بتربية الأغنام بشكل تجاري من أجل النقد كمشروع اقتصادي رئيس. إن النظرة القريبة إلى الأرباح التي تجنى من تربية الأغنام عند الباسريين واللور والعرب تفيد بذلك.

فالباسريون يشتغلون بالرعي للأغراض المعيشية، وتوفر الأغنام الصوف والزبدة المصفاة وجلود الحملان للبيع أو التجارة، وأيضاً الحليب ومنتجاته واللحوم التي يمكن أن تستهلكها الأسرة البدوية مباشرة (Barth 1961: 17).

ولدى البدو علاقة تكافلية مع المجتمعات الزراعية على طول طريق هجرتهم. حيث يتم الحصول على معظم ما يحتاجونه من المنتجات الزراعية والصناعية من الأطراف المتاجرة في تلك القرى. أما الشراء مباشرة من أسواق المنطقة، فهو يمثل جزءاً من مبيعات محتويات المنزل البدوي (المرجع السابق: ٩٨). وفي هذا النمط من تربية الأغنام يوفر الرعي البدوي مستوى معيشياً كافياً، بل عالياً، موازنةً بالموجود في قرى المنطقة. ورغم أن العائد من الاستثمار يعد مرتفعاً جداً بالنسبة إلى البدو الذين يرعون أغنامهم الخاصة، إلا أنه يعد منخفضاً جداً بالنسبة إلى المستثمر من الخارج، الذي يجب عليه أن يرعى الأغنام بواسطة العقود. ويقوم الباسريون بتربية شياه تساوي الواحدة منها ٨٠ تومان - حيث توفر عائداً بمقدار ١٠٠ بالمئة كل سنة، منها ٦٠ تومان في منتجات قابلة للتبديل، والباقي في الطعام للاستهلاك المنزلي (المرجع السابق: ٩٩،١٦). أما إذا تم رعي هذه الشياه بموجب عقد رعي باسري، فإن العائد من الاستثمار للمالك يصبح أقل بكثير من ذلك. وتحت شروط عقد الرعي يتلقى المالك دفعاً نقدياً من ١٠ - ١٥ تومان لكل شاه من الراعي الذي يحتفظ بكافة المنتجات، ويُشترط عليه أن يعيد قطيعاً بالحجم والتركيبة نفسها للمالك في نهاية السنة (المرجع السابق: ١٣ - ١٤). لذلك فإن المستثمر يحصل على عائد يبلغ من ١٢ - ١٩ بالمئة عن كل شاة تساوي ٨٠ تومان، وليس له حق في أي جزء من الزيادة الطبيعية للقطيع.

ولما كان نظام الرعي يعد عملاً يتسم بالمجازفة، فإن هذا العائد يعد منخفضاً جداً. وهذا ما يوضح أسباب فقدان الباسريين، الذين حصلوا على الأرض من خلال الأرباح من الأغنام التي تولوا رعيها بأنفسهم، الرغبة في الإبقاء على القطعان تحت عقود الرعي.

ويتغير هذا الوضع عندما يصبح الاقتصاد الرعوي موجهاً نحو المبيعات النقدية.

ولدى اللور اقتصاد شبيه إلى حد كبير باقتصاد الباسريين، سوى أنهم يبيعون أيضاً الحيوانات ذات الحول لأسواق اللحوم الحضرية. ويفضل المالك بشكل كبير عقود الرعي اللورية، وإذا ما أخذ الراعي شياهاً لورية وَجَب عليه تقاسم نصف ما ينتجه القطيع مع المالك، كما يجب عليه الدفع لأية عناية بيطرية وأعلاف شتوية ضرورية. وتوفر عقود الرعي للشياه الكبيرة من نوع كِرْمانشاه التي تقسم بمجازفة أكبر، تقسيماً بنسبة أربعين إلى ستين في المائة بين الراعي والمالك. ويعدُّ المالك مسؤولاً عن العناية البيطرية، والأعلاف الضرورية، والمرعى الشتوي، إلا أن الراعي يتحمل ٤٠ بالمئة من تكلفة أية شاه تموت أثناء مدة عنايته بها. وتتضمن عقود الرعي الحولية تقسيماً للأرباح عند بيع هذه الحيوانات لسوق اللحوم مناصفة، أو بنسبة ستين إلى أربعين بين المالك والراعي (Black 1976: 161-171). وبالموازنة مع عقود الرعي الباسرية التي بموجبها يتلقى المالك خُمس إنتاج الشياه، ولا يكون هناك زيادة في القطيع، فإن العقد اللوري يمنح المالك النصف من كليهما. وهذا الفارق يساعد كثيراً في توضيح السبب الذي يجعل الباسري الثري يهجر الرعي، بينما اللوري الثري لا يفعل ذلك. بالإضافة إلى النسبة الأكثر من المنتجات الرعوية ونسبة الزيادة في القطيع، فإن المالك اللوري يقوم بتربية الحيوانات ذات الحول الواحد من أجل مبيعات النقد في سوق اللحوم أيضا في حين لا يفعل ذلك الباسريون.

ورغم أن اللور أكثر توجهاً للسوق من الباسريين، إلا أن استخدامهم لعقود الشياه والدفع بالنوع لم تبدأ بالاقتراب من توجه العرب التجاري في قَطَغن. فالعرب المرتبطون بالسوق، حتى عندما تتدنّى أسعار الأغنام يميلون إلى هجر الدفع بالنوع للرعاة، وفقد الاهتمام بمعظم المنتجات الرعوية عندما تفوق قيمة أغنامهم كحيواناتٍ لحومٍ على جميع الأشياء الأخرى. وأصبحت الأغنام استثمارات جيدة شارك التجار الحضريون فيها البدو الأثرياء بالمنافسة على الرعاة للقيام برعي أغنامهم مقابل

أجور نقدية. وقد بلغت أجور العمالة هذه والمصاريف الأخرى ما بين ٥ و ١٠ بالمئة من قيمة الأغنام، وحتى أقل من ذلك، إذا ما حسبت مقابل القيمة الإجمالي للماشية. وبالنسبة إلى الملاّك الغائبين، فإن الحليب ومنتجاته، وحتى الصوف يعدُّ ذا قيمة هامشية يمتلك الرعاة الحرية لأخذ ما يرغبون منه ما دامت الأغنام تسمن. وعلى النقيض من ذلك بالنسبة إلى الراعي الباسري الذي يدفع للمالك رسماً على كل شاة، فإن العائلة العربية المتجهة تجارياً تطلب رسماً من المالك مقابل أخذ الأغنام، سواء كانت شياهاً أو حيوانات لحوم، وتمتلك الحق في جميع المنتجات الرعوية لهذا القطيع. وفي هذه الحالة، فإن البدو الأثرياء يمكثون في الاقتصاد الرعوي مستخدمين جهد البدو الأفقر، إلا أن الرعي أصبح عملاً، وليس مجرد وسيلة من أسباب العيش وسبله.

توحي هذه الحالات الثلاث بالتحول الذي طرأ على البداوة الرعوية في الأجزاء الواقعة في وسط آسيا وجنوب غربها خلال العقود القليلة الماضية. فالباسريون مع الأطراف المتاجرة في قراهم المحلية، وروابطهم الضعيفة مع الأسواق الحضرية، والفرص الضئيلة للاستثمار الخارجي في نظام الرعي - هم دون شك - يتبعون نمطاً قديماً جداً، وهي القوى المحركة التي رصدها نموذج بارث.

ولكن إنشاء الطرق، وتطوير سوق وطني مربح للحوم، قد جذبتا، إلى الاقتصاد النقدي، بشكل جزئي على الأقل، بدواً كانوا هامشيين في السابق مثل اللور. ويعد تغير الاقتصاد اللوري التقليدي استجابة لهذا النوع الجديد، وذلك بتشجيع بيع الحوليات في السوق الجديدة، إلا أنه استبقى كثيراً من ملامح نظام الرعي للأغراض المعيشية. ويفضل المالك عقود الرعي هنا أكثر بكثير من تلك الموجودة عند الباسرين، إلا أن الراعي يظل يمتلك حصة في زيادة القطيع، كما أن المالك يطالِب بنصيب من منتجات الحليب. ويمثل العرب تحولاً من نظام الرعي البدوي إلى صيغة الرعي في نطاق واسع

للأغراض التجارية. فهم يملكون روابط قوية مع الأسواق الحضرية، ويقومون بتربية سلالة خاصة من الأغنام على وجه الخصوص من أجل السوق. وبإمكانهم تحديد الأرباح والخسائر بشكل واضح بلغة النقود. وقد تغير الدفع للرعاة من الشياه إلى الأجور النقدية، وهجر ملاك الأعداد الكبيرة من الأغنام الاهتمام بمنتجات الهامشية مقارنة بقيمة الأغنام في السوق. وتُعد الأغنام استثمارات محبَّبة شائعة، ليس فقط بالنسبة إلى البدو الأثرياء، بل وللتجار الحضريين كذلك.

أما نموذج بلاك الذي يقوم على استئجار ملاك القطعان الكبيرة من الأغنام للرعاة الفقراء مما يبقي على استمرار كل من المجموعتين في الاقتصاد الرعوي، فإنه ينطبق هنا بشكل جيد. فالمجتمع يصبح أكثر طبقية عن طريق الثراء، والطبقة الوسطى من البدو في انحسار.

وحيث إن الطلب على اللحوم قد ازداد في جنوب غرب آسيا، فإن البدو المتَّجهين للرعي للأغراض المعيشية مثل الباسريين قد أصبحوا تحت ضغوط جديدة، وقد أجرى بارث دراسته في نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، عندما كان للاقتصاد النقدي أثر قليل على البدو الذين كانوا مرتبطين بشكل هامشي مع الاقتصاد الوطني. وفي السنوات العشرين الأخيرة عملت أسعار الأغنام المرتفعة بشكل كبير ووسائل النقل الأفضل على إدخال كثير من تلك المجموعات الهامشية إلى الأسواق النقدية. ولعله من المثير معرفة ما إذا كان الباسريون قد قاموا بتغييرات مماثلة، كتلك التي قام بها اللور أو العرب استجابةً لهذا التطور.

ويكشف تحول نظام الرعي في قَطَغن بالتمام عظم تأثير هذا التغيير في صياغة نظام رعي على نطاق واسع للأغراض التجارية على كافة وجوه التنظيم الاقتصادي والاجتماعي. ورغم تشابه النظامين، إلا إن المتغيرات التي تطرأ على كل نظام من خلال القوى المحركة الضمنية مختلفة.

وخارج نطاق هذين النموذجين، فإننا نجد العرب مرتبطين بالاقتصاد الإقليمي ومشاريع الدولة والحكومة الوطنية. ورغم أنهم فيما يبدو معزولون إلا أنهم، وعبر تاريخهم، كانوا متأثرين بالعالم الخارجي. فقد تأثر نظامهم الرعوي البدوي بالتغيرات السياسية، والمعاهدات العالمية والتحولات في طلبات السوق. وعملهم أكثر من مجرد نقل الأغنام من مكان إلى آخر، فالبدو الرعاة في قَطَغن ملتحمون بالاقتصاد الإقليمي بشكل فعلي، وبمقارنتهم بمزارعي القمح فهم أكثر ارتباطاً بالأسواق الحضرية.

أما السياسات التي تقوم على تشجيع الاستقرار «للبدو البدائيين» فهي، وعلى الأقل في الشمال الشرقي لأفغانستان، تستند بشكل كبير على جهل بالحالة التي يفترض أن يكون عليها البدو أكثر من اعتمادها على المعرفة الحقة بما يقوم به البدو الرعاة بالفعل في سبيل كسب العيش.

المراجع

Akhramovich, R.T.
1966: Outline History of Afghanistan after the Second World War.
Moscow: Nauka Publishing House.
Bacon, Elizabeth
1954: "Types of Pastoral Nomadism in Central and South west Asia". Southwestern Journal of Anthropology 10: 44-68.
Baily, Frederick G.
1969: Stratagems and Spoils. New York: Schocken Books.
Barfield, Thomas
1978: "The Impact of Pashtun Immigration on Pastoralism in Northeastern Afghanistan". In Ethnic Processes and Intergroup Relations in Contemporary Afghanistan. Edited by John Anderson and Richard Strand. Occasional Paper of the Afghanistan Council of the Asia Society, no. 15.
Barth, Fredrik
1961: Nomads of South Persia: The Basseri Tribe of the Khamseh Confederacy. Boston: Little, Brown.
Barthhold, V.V
1929 Turkistan Down to the Mongol Invasion. London: Gibb Memorial Series, n.s. no.5.
becker, Seymour
1968: Russia's Protectorates in Central Asia: Bukhara and Khiva, 1865-1924. Cambridge: Harvard University Press.
Beveridge, A.A.
1921: Baburnama in English. London: Luzac.
Black, Jacob (Black-Michaud)
1972: "Tyranny as a Strategy for Survival in an 'egalitarian Society': Luri Facts Versus an Anthropological Mystique". Man 7: 614-634.
1976: "The Economics of Oppression: Ecology and Stratification in an Iranian Tribal Society". Ph.D. dissertation, London University.
Burnes, Alexander, Lieutenant Leech, Doctor Lord, and Lieutenant Wood.
1839: Reports on Missions in Scinde, Affghanisthan and Adjacent Countries, 1835-1837. Calcutta: Bengal Military Orphan Press.
Canfield, Robert
1973: "Hazara Integration into the Afghan Nation: Some Changing Relations between Hazaras and Afghan Officials". Occasional Paper of the Afghanistan Council of the Asia Society, no.3.

Clavijo, R.G.
1928: Calvijo's Embassy to Tamerlane. Translated by Guy Le Strange. London: G. Routledge & Sons.
Elphinstone, Mountstuart
1815: An Account of the Kingdom of Caubul. London: John Murray.
Etienne, G
1972: L'Afghanistan ou les aleas de la cooperation. Paris: Presses Universitaries de France.
Farahadi, Ravan
1969: "Die Sprachen von Afghanistan". Zentralasiatishe Studien 3: 414-416.
Ferdinand, K
1962: "Nomad Expansion and Commerce in Central Afghanistan". Folk 4: 123-159.
1969: "Nomadism in Afghanistan". In Viehwritschaft und Hirtenkultur. Edited by L. Foldes. Budapest: Akademai Kiado.
Ferrier, J.P.
1976: (1857) Caravan Journeys and Wanderings in Persia, Afghanistan, Turkistan, and Beloochistan. Lahore: Oxford in Asia.
Franck, P.G.
1955: "Technical Assistance through the United Nations – the U.N. Mission in Afghanistan". In Hands across Frontiers. Edited by Howard Teaf and Peter Franck. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press.
Fry, M.J.
1974: The Afghan Economy. Leiden: E. J. Brill.
G.A.B. [Gazetteer of Afghanistan, Badakhshan]
1972 (1914) Historical and Political Gazetteer of Afghanistan, Badakhshan. Edited by Ludwig Adamec. Gratz: Akademische Druck-u. Verlagsanstalt.
G.A.T. (Gazetteer of Afghanistan, Turkestan)
1979: Historical and Political Gazetteer of Afghanistan, Mazar-isharif and northcentral Afghanistan. Edited by Ludwig Adamec. Gratz: Akademische Druck-u. Verlagsanstalt.
Geertz, C.
1963: Agricultural Involution. Berkeley: University of California Press. Ghani, Abdul
1921: Review of the Political Situation in Afghanistan. Lahore: Khosla Bros.
Grötzbach, E.
1972: Kulturgeorgaphischer Wandel in Nordost-Afghanistan seit dem 19. Jahrhundert. Meisenheim am Glan: Verlag Anton Hain.
Irons, W.
1974: "Nomadism as a Political Adaptation: The Case of the Yomut Turkmen". American Ethnologist 1: 635-658.

Jarring, Gunnar
1937: "The New Afghanistan". Svenska Orientsalisk Arsbok. 1937: 131-145.
Jenkinson, Anthony
1886: "The voyage of Master Anthony Jenkinson, made from the citie of Mosco in Russia, to the citie of Boghar in Bactria, in the yeere 1558: written by himself to the Merchants of London of the Muscovie companie". In Early Voyages and Travels to Russia and Persia. Edited by E.D. Morgan. London: Hakluyt Society.
Jenkyns, William
1879 Reports on the Districts of Jelalabad, Chiefly in Regard to Revene. Calcutta: Government of India Publications.
Kakar, Hasan K.
1971: Afghanistan: A Study in Internal Political Development, 1880-1896. Lahore: Educational Press.
1979: Government and Society in Afghanistan: The Region of Amir Abd al-Rahman Khan. Austin: University of Taxes Press.
Karmysheva, B. Kh.
1964: "The Arabs and Jews of Central Asia". Central Asian Review 8: 271-274.
Khanykov, N.
1845: Bokhara: Its Amir and People. Translated by C. de Bode. London: J. Madden.
Krader, Lawrence
1955: "Ecology of Central Asian Pastoralism". Southwestern Journal of Anthropology 11: 301-326.
1965: Handbook of Soviet Central Asia. 3 Vols. New Haven, Conn.: HRAF Press.
1963: Social Organization of the Mongol-Turkic Pastoral Nomads. The Hague: Mouton.
1971: Peoples of Central Asia. Bloomington: Indiana University Press.
Kushkaki, Burhan-al-Din
1923 Rahnuma-i-Qataghan wa Badakhshan. Kabul: Afghan Ministry of Defense Press.
Lattimore, Owen
1940 Inner Asian Frontiers of China. New York: American Geographical Society.
Lewis, B.
1966: The Arabs in History. New York: Harper and Row.
Meyendorf, Georges
1826: Voyage D'Orenbourg à Boukhara. Paris: Dondey-Dupré.
Ministry of Planning
1355: A.H. (1976-1977) Seven Year Plan. Kabul: Ministry of Planning Napier, G.C.
1876: "Memorandum on the Condition and External Relations of the Turkoman Tribes of Mer". In Collection of Journals and Reports from G.C. Napier on Special Duty in Persia 1874. London: Her Majesty's Stationery Office.

Olufsen, O.
1911: The Amir of Bokhara and His Country. London and Copenhagen: William Heinemann.
Oshanin, L.V.
1964: Anthropologial Composition of the Population of Central Asia and the Ethnogenesis of Its People Vol. II, no.2. Translated by V.M. Maurin. Edited by Henry Field. Cambridge, Mass: Peabody Museum Russian Translation Series.
Radloff, Wilhelm
1893: Aus Sibirien. 2 vols. Leipzig: Weiel Nachfolger.
Shalins, M.
1972: Stone Age Economics. Chicago: University of Chicago Press.
Schurmann, H.F.
1962: The Monogols of Afghanistan: An Ethnography of the Mongols and Related People in Afghanistan. The Hague: Mouton.
Schuyler, E.
1876 Turkistan: Notes of a Journey in Russian Turkistan, Khokand, Bukhara, and Kuldja. 2 Vols. New York: Scribner, Armstrong.
Stoddard, Laurence, and Arthur Smith
1943: Range Management. New York and London: McGraw-Hill.
Sultan Mahomed Khan
1900: The Life of Abdur Rahman Khan. London: Johon Murray.
Tapper, Nancy
1973: "The Advent of Pashtun Maldars in North Western Afghanistan. Bulletin of the School of Oriental and African Studies 36: 55-79.
Terentiev, M.
1876: Russia and England in Central Asia. 2 Vols. Calcutta: Foreign Department Press.
Trotter, J.M.
1873: Central Asia, Part VI: Khanate of Bokhara. Calcutta: Government of India Publication.
Tesereteli, George V.
1970: "The Influence of the Tajik Language on the Vocalism of Central Asian Arabic Dialects". Bulletin of the School of Oriental and African Studies 33: 167-170.
U.N. (United Nations)
1971: "Afghanistan". Economic Bulletin for Asia and the Far East 22: 24-53.
1973: Afghanistan Development Assistance 1973 Report. Kabul: United Nations Development Program.
1978: "Afghanistan". Economic Bulletin for Asia and the Far East 29: 10-27.
Vambery, Arminius
1864: Travels in Central Asia. London: John Murray.

Vavilov, N. I., and D.D. Bukinich

1929: Agricultrual Afghanistan. Bulletin of Applied Botany, Genetics, and Plant-Breeding. Supplement 33. Leningrad.

Vinnikov, I. N.

1940: "Araby v SSSR". Sovetskaya Etnografiya 4: 1-22.

Waston, Burton

1961: Records of the Grand Historian of China. 2 vols. New York: Columbia University Press.

Wilber, D.

1962: Afghanistan. New Haven, Conn.: HRAF Press.

Wood, John

1872: Journey to the Source of the River Oxus. London: John Murray.

Yate, C.E.

1888: Northern Afghanistan, or Letters from the Afghan Boundary Commission. London and Edinburgh: Blackwood and Sons.

Yu , Y.

1967: Trade and Expansion in Han China. Berkeley: University of California Press.

الكشافات العامة

التاء

الثاء

الجيم

الحاء

الخاء

الدال

الراء

الزاي

السين

الشين

القاف

الكاف

اللام

الميم

النون

الهاء

الواو

الياء



مطبعة
مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

جاء هذا الكتاب ليسد نقصاً في الدراسات الإثنوغرافية التي تتناول المجموعات العرقية في العالم، ولا سيما منها الدول المختلطة الأعراق؛ كي يتم التعامل معها على أسس علمية دقيقة، في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية على السواء. والكاتب حصل بكتابه هذا على درجة الدكتوراه من جامعة هارفارد سنة ١٩٧٨م. وهو دراسة جادة لمجموعة من الناس ينتسبون إلى العرب، ويعتقدون أنهم من السلالات العربية التي قدمت بالدين الإسلامي إلى أفغانستان. ومنهم من يقول إنهم من نسل العرب الذين أحضرهم تيمورلنك إلى هذه البلاد بعد أن استولى على دمشق. والعجب أن الكثيرين منهم لا يزالون يرحلون مسافات بعيدة طلباً للكلأ والمرعى، على بدئهم بتنويع أعمالهم من زراعة القطن والاستثمار بعد تنمية منطقتهم، لكنهم لم يتخلوا بعد عن مهنة الرعي. وقد حوى الكتاب ستة فصول انتظمت فيها المباحث الآتية على الترتيب: الخلفية التاريخية والبيئية، والنظام الرعوي، والتنظيم الاجتماعي، ودور العرب في الاقتصاد المحلي، وتحويل النظام الرعوي، والعرب والمؤسسات الوطنية، ثم الخاتمة والمراجع.



مطبعة
مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

ردمك : ٧ - ١٠ - ٣٢٠٨ - ٨٠ - ٦٠٣ - ٩٧٨